



شعوب متمكنة
أمم صامدة

جامعة الجزيرة



وزارة الرعاية
والضمان الاجتماعي



التقرير الوطني للتنمية البشرية في السودان ٢٠١٢

جغرافية السلام: وضع التنمية
البشرية مرتكزاً للسلام في السودان





شعوب متمكنة
أمم صامدة

جامعة الجزيرة



وزارة الرعاية
والضمان الاجتماعي



التقرير الوطني للتنمية البشرية في السودان ٢٠١٢

جغرافية السلام: وضع التنمية
البشرية مرتكزاً للسلام في السودان



حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٣
من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
منزل ٧، بلوك ٥، شارع الجامعة. صندوق بريد ٩١٣
الخرطوم، السودان
الموقع: www.sd.undp.org

ان التسميات المستخدمة و طريقة عرض المواد علي الخرائط لاتعني
التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة
أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها،
أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

التصميم والتخطيط والإنتاج من قبل فينيكس للتصميم،الدنمارك ISO 9000/14001،
شركة مصدقة ومعتمدة خالية من ثاني اوكسيد الكربون. www.phoenixdesignaid.com
المطبوعة علي ورق صديقة للبيئة (بدون الكلور) مع الاحبار المعتمدة علي الخضروات. المواد
المطبوعة يتم اعادة تدويرها.

طبع في الاتحاد الاروبي

صفحة الغلاف من قبل فينيكس للتصميم،الدنمارك.

تحرير النص العربي
السفير/ مبارك حسين رحمة الله
نائب المندوب الدائم السابق لبعثة السودان – نيويورك ،
مستشار وزيرة التوجيه والتنمية الإجتماعية،
رئيس وحدة تنسيق التعاون الإنمائي.
mubarak.rahamtalla@gmail.com

التنقيح الغوي
الدكتور هاشم الامام محي الدين
alsufrawi@gmail.com

أن التحليل و التوصيات السياسية بداخل التقريرلا تعكس بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، مجلسه التنفيذي، أو الدول الأعضاء فيها أو حكومة السودان. هذا التقرير هو
مطبوعة مستقلة بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-السودان أن هذا التقرير هو نتاج
الجهود التعاونية من قبل فريق من الخبراء الاستشاريين المستقلين، اللجنة الاستشارية للتقرير
الوطني للتنمية البشرية للسودان و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فريق إعداد التقرير الوطني
للتنمية البشرية في السودان لعام ٢٠١٢

فريق المؤلفين

احمد محمد حامد النوري
معتصم أحمد عبدالمولي محمد
ضرار الماحي احمد
الناجي محمد ادم
كمال الدين حسن ابراهيم الضوء

كبير المستشارين
كريستوفر كونغوي

فريق التقرير الوطني للتنمية البشرية

سعيد عبد الله الوكيل السابق لوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي
رباب المحينه وزارة الرعاية و الضمان الاجتماعي
فاطمة الشيخ رئيسة وحدة تخفيف الفقر وأهداف الألفية -برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي - السودان
أحمد الحاج محلل البرنامج -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - السودان
ايمان بشرى محمد عبدالله مديرة مشروع تقرير التنمية البشرية-برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي - السودان
امنة إبراهيم وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي منسق سابقا للمشروع
كمال الجاك جامعة الجزيرة منسق سابقا للمشروع

النظراء المراجعون

علي عبد القادر على نائب مدير المعهد العربي للخطيط، الكويت
حبيب همام الممثل المقيم (سابقا) لليونسيف
صمويل كي. ايوسى جامعة السلام لدي الامم المتحدة، اثيوبيا
قتاشو الطاهر المستشار الاقتصادي - البرنامج الانمائي - الامم المتحدة-السودان
محمد عبد القادر الافاد- مدير البرامج

المجلس الاستشاري

فخامة كل من السيدة اميرة الفاضل وزير الرعاية و الضمان الاجتماعي، والسيد
عادل عوض وزير الدولة بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، و السادة سعيد
عبدالله سعيد وكيل وزارة الرعاية و الضمان الاجتماعي سابقا ، و السيدة خديجة
ابو القاسم وكيل وزارة الرعاية و الضمان الاجتماعي، رجاء حسن خليفة، سامية
صالح محمد، عبد الله احمد، برعي عثمان، فتح الرحمن عبد الماجد، سلام عبد الله
أبو القاسم، الطيب عبد الله الطيب، عزيزة الطيب عثمان، عمر كرار بله، الهام عثمان،
عزيزة هارون محمد، خيرى عبد الله، كمال احمد إسماعيل، عبد العظيم يونس عبد
السخي، عواض مصطفى محمد، وصال حسن عبد الله، محمد عبد الرازق عثمان،
كمال على محمد، مواهب محمد احمد، سيدة صالح مأمون، جمال النيل عبد الله،
سامي خضر، تاج الدين عبد الله، شمس الدين زين العابدين، المقدام عبد الغني،
رباب المحينه، عبد الرحمن أبو دوم، أمير المأمون، أمنة إبراهيم، ابراهيم احمد.

تصدير

لتحقيق وبناء سلام دائم - لايجاد سبل لتمكين شعبه المتنوع من العيش بشكل منسجم مع بعضهم البعض، ومع جوارهم وإنهاء الخلافات بصورة سلمية. إن يضع التقرير أمام السودان جدول أعمال ذو قاعدة عريضة - يوصي بوضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية للتنمية البشرية، فضلاً عن تقديمه مؤشراً للأمن الإنساني لاستيعاب وفهم تأثير النزاعات على التنمية البشرية. أن بناء وتنفيذ أجندة للتنمية البشرية يجب أن يشكل الهدف الأساسي للسودان وهو يمضي الى الأمام.

ويقوم تقرير التنمية البشرية الأول في السودان بجرد ما حققه السودان من مكاسب في مجالات التعليم والصحة والدخل خلال الثلاثين سنة الماضية، كما يقدم التقرير ولأول مرة، مؤشرات ومقاييس رئيسية لرصد حالة التنمية البشرية في السودان. فضلاً عن ذلك، يقدم التقرير إيجاباً تاريخياً لرفاهية الإنسان، ومقاييس محلية للرعاية الاجتماعية وتحليلاً لأحدث مؤشرات التنمية كدليل الفقر متعدد الأبعاد. غير أن تقرير التنمية البشرية الوطني لا يضع في الاعتبار تغير المشهد الاجتماعي - الإقتصادي والسياسي خلال فترة ما بعد يوليو ٢٠١١، والتي إتسمت بتراجع كبير في العائدات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي التأثير سلباً على النمو والإنفاق العام في السودان.

لا تمثل الإنتاجات الواردة بهذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، عرضاً لسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا حكومة السودان، كما هو

درج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ العام ١٩٩٠، على إصدار تقارير تنمية بشرية سنوية مستقلة بهدف وضع الإنسان كمركز للتنمية وبالتالي تجاوز الدخل كمقياس لتقييم رفاهية البشر في المدى الطويل. وتبنت حكومات وشعوب العالم النامي ما تحفل به تلك التقارير من رسائل وأدوات لازمة لتنفيذها، وهو يبينه قيام أكثر من ١٤٠ بلداً بإصدار العديد من تقارير التنمية البشرية الإقليمية والوطنية خلال العقدين الماضيين.

يأتي هذا التقرير، بوصفه تقرير التنمية البشرية الأول في السودان، ثمرة لمشاورات واسعة مع لفيف من ابرز العلماء، والمسؤولين الحكوميين والعاملين في مضمار التنمية. ويتناول التقرير العلاقة بين التنمية البشرية والصراع في السودان، مبيناً أن التنمية البشرية هي الأكثر تضرراً حيثما تنشب الصراعات فيما بين المجتمعات وداخلها. أما في الأوضاع التي تخلو من النزاعات فتتحقق هناك فرص لتوسيع دائرة الحريات الإنسانية، والحصول على تعليم أفضل، ومشاركة الجنسين بصورة أكبر وعادلة، وتحسين البنى الأساسية، وتوفير خدمات صحية أفضل. بيد أن التنمية البشرية والنزاعات ظلاً هنا متلازمين معاً، ولهذا فقد هدف تقرير التنمية البشرية في السودان الى تفصيل هذه العلاقة المعقدة.

يجيء التقرير في لحظة حاسمة ومفصلية في تاريخ السودان الحديث، حيث تلوح أمام السودان في هذا الحقبة الجديدة من تاريخه فرصة غير مسبوقة

الحال مع سائر تقارير التنمية البشرية. إن يهدف التقرير إلى حفز النقاش والحوار من قبل واضعي السياسات والممارسين والجمهور المستنير بما يفرضه إلى مزيد من البحث والتحليل ويعمل على توجيه رؤى جديدة لتحقيق السلام والتنمية البشرية. وفي هذا السياق، نأمل أن يكون هذا التقرير عوناً للسودان للانخراط في حوار عام تشاركي وملتزم من أجل التنمية البشرية وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي الأمر الذي يمكن مواطنيه من بناء حياة واعدة لأنفسهم ولأطفالهم.

من مساهمات خلاقة، وأعضاء فريق التحرير على ما بذلوه من مجهودات مخلصه ومتفانية. وأخص بالشكر والتقدير المجلس الاستشاري بقيادة وتوجيه معالي وزير الرعاية والضمان الاجتماعي السيدة أميرة الفاضل على ما قدمته من دعم سخي وإفادات طوال عملية إعداد التقرير وكذلك إلى الزملاء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان والمكتب الرئيسي، خاصة المكتب الإقليمي للدول العربية ومكتب تقرير التنمية البشرية لما قدموه من نصح ودعم قيمين.

علي الزعتري

المنسق المقيم للشؤون التنموية والإنسانية
والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وأود أن أتقدم بخالص التهنئة والشكر إلى كل من شارك في إعداد تقرير التنمية البشرية الوطني للسودان، لا سيما فريق واضعي التقرير على ما قدموه

مقدمة

وأخرى وطنية كما وقام الجهاز المركزي للإحصاء بكل المراجعات الإحصائية للتقرير.

يعتبر التقرير مرجعية لدراسة كيفية تأمين مكتسبات التنمية البشرية في دعم عملية بناء السلام واستدامته، ووضع موجهات ومفاهيم لدفع عملية التنمية البشرية وحمايتها في كل الحالات وتعزيز احتياجات الأطفال والكبار والمتأثرين بالنزاعات وإعادة بناء الأنظمة التي تساعد على تعزيز التنمية البشرية في السودان وهو يواجه مرحلة جديدة في مسيرته كما يحاول التقرير كشف العوامل التي تعيق دور عمل السياسات في معالجة قضايا المجتمعات كما يعتبر التقرير ارضية خصبة لقيادة حوار بناء يعين متخذي القرار وقيادات المجتمع في وضع السياسات والاستراتيجيات وفق أسس منهجية وعلمية من خلال معلومات ومؤشرات حديثة مستخلصة من نتائج التعداد القومي للسكان الخامس ٢٠٠٨م وتقرير السودان لأهداف الألفية التنموية ٢٠١٠م.

لا يفوتني أن أشيد بجهود الأستاذة سامية أحمد محمد الوزير السابق والاستاذ سامي عبد الدائم وزير الدولة السابق والاستاذ سعيد عبدالله الوكيل السابق الذين أسسوا لهذا التقرير بتشكيل آليات إعداده وبالتنسيق والتعاون المثمر بين حكومة السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الجزيرة

في إطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية الشاملة كمفهوم عمل تنموي له أبعاده في الإستراتيجية التي تهتم بالإنسان وتفجر طاقاته وقدراته من أجل التنمية، أصدر مجلس الوزراء الموقر التوجيه رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥م أوكل من خلاله إعداد تقرير التنمية البشرية لوزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل (وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي حالياً) وعلى ضوء ذلك اتخذت الوزارة كافة الإجراءات والتدابير اللازمة بتشكيل آليات إعداد التقرير بمشاركة الخبراء والفنيين والمختصين والمؤسسات الأكاديمية ومن ثم تحديد موضوع التقرير (السلام والتنمية البشرية) باعتبار أن مرحلة إعداد التقرير هي مرحلة مفصلية في مسيرة السلام في السودان.

لقد بدأ العمل في هذا التقرير منذ منتصف العام ٢٠٠٩م بجهود متكاملة لآليات إعداده حيث تم إختيار جامعة الجزيرة كجهة بحثية أساسية وفريق المؤلفين وفق معايير حددتها اللجنة الوطنية المشرفة على إعداد التقرير والتي مثل في عضويتها كل الوزارات وبعض المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والخبراء وقد أخضع التقرير في طبعته الأولى للمراجعة والتدقيق والتمحيص عبر ورش العمل والوزارات والآلية الوطنية المشتركة لإعداد التقرير وعدد ثمانين من المختصين في هذا المجال الى جانب لجنة علمية من النظراء المراجعين

أسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة
في كل مراحل إعداد التقرير، والذي كان
لتعاونهم ومساهماتهم الفاعلة الأثر
الأكبر في إخراج التقرير الذي نأمل أن
يكون أساساً لتقارير التنمية البشرية
القادمة في السودان.

والله الموفق...



أميرة الفاضل محمد

وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي

بجانب كل العاملين في وزارة الرعاية
والضمان الاجتماعي والوحدات
والمجالس القومية التابعة لها وللفريق
الوطني المشرف على إعداد التقرير، وأن
أشكر كل المشاركين بمقاماتهم السامية
والذين أسهموا في إخراج هذا التقرير
الى النور عبر كتابة الأوراق والمراجعة
والمشاركة بالرأي والفكر والتوجيه
والشكر والتقدير للجهاز المركزي
للإحصاء والخبير الأجنبي وكل من

شكر وتقدير

الدائم، ووكيل الوزارة السابق الدكتور سعيد عبد الله سعيد على ما أبدوه من التزام ودعم متواصل طوال عملية إعداد التقرير.

ويرغب المؤلفون في إزجاء عرفانهم وشكرهم الصادق لدار جامعة الجزيرة الاستشارية لدعمها السخي خلال العملية، والشكر والامتنان موصول أيضاً للبروفيسور إسماعيل حسن حسين المدير الأسبق لجامعة الجزيرة، وخلفه البروفيسور الأمين عبد الله الخليفة، والمدير الحالي البروفيسور محمد وراق عمر لتشجيعهم المستمر. والشكر بصفة خاصة للأستاذ كمال مبارك الجاك المدير السابق لدار جامعة الجزيرة الاستشارية، وللآنسة سارة جميل سلاطين لدعمها الإداري وحفظها للوثائق خلال عملية إعداد التقرير، وللدكتور محمد صالح محفوظ لمساهمته المقدرة في إعداد مقترح التقرير، ولجميع مساعدي الباحثين الذين شاركوا في حلقات النقاش البؤرية في الولايات المختلفة.

يثنى فريق التقرير كثيراً على الالتزام القوي للخبير الدولي كريستوفر كوانكي لتوجيهه ودعمه الإستراتيجي في صياغة التقرير وكانت مساهماته محورية ولا سيما في مساعدة فريق المؤلفين في تحديد الرسائل الرئيسية والتوصيات وفي وضع تحليلات التنمية البشرية للسلام وفي وضع الرسومات البيانية التي ظهرت في التقرير فضلاً عن صياغة النص النهائي وإخراجه.

يعد تقرير السودان الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٢ «جغرافية السلام: وضع التنمية البشرية كمركز للسلام في السودان» نتاج جهود جماعية مقدرة. جاء التقرير، الذي هو الأول في سلسلة التقارير الوطنية للتنمية البشرية في البلاد، نتيجة لما قدمه عدد من الأفراد والمنظمات من مساهمات سخية أثرت كثيراً هدفه الرامي إلى أعمال البحث في العلاقة المعقدة للسلام والتنمية البشرية- وهو موضوع جديد نسبياً في منحنى التنمية البشرية.

أعد التقرير فريق بحثي من جامعة الجزيرة، مدعوماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، وتحت إشراف المدير القطري الأسبق، كلوديو كالدرون، والدكتورة فاطمة الشيخ رئيسة وحدة خفض الفقر والاهداف الإنمائية للألفية وفيروس نقص المناعة البشرية، وبالتعاون والشراكة مع وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.

لقد وجد فريق المؤلفين الاهتمام الكبير والتشجيع والتوجيه من وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي وعلى رأسها الأستاذة أميرة الفاضل وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي التي جعلت التقرير على رأس قائمة اهتماماتها متابعة وداعمة بالرأي والفكر والنصح والتوجيه والتشجيع في جميع مراحل إعداد التقرير، فلساعدتها ولقيادة الوزارة كل الشكر وفائق التقدير وعظيم الامتنان. كما نخص بالشكر والتقدير سعادة الوزيرة السابقة الأستاذة سامية أحمد محمد، ووزير الدولة السابق الدكتور سامي عبد

اعداد التقرير

على الرغم من أن عملية إعداد التقرير قد امتدت خلال الفترة من (مارس ٢٠٠٩- يوليو ٢٠١٢)، قبل انفصال الجنوب، إلا أن التقرير الحالي يقدم بيانات تتعلق بالسودان فقط. إذ تم تكوين مجلس إستشاري ولجنة تسيير بغرض توجيه عملية إعداد التقرير. أذ قام المجلس الإستشاري، منذ إنطلاق عملية التقرير، بتزويد فريق البحث بالإستشارات الفكرية والموجهات العلمية فيما يخص اختيار الموضوع والأوراق الخلفية ومراجعة المسودات في مختلف المراحل، والإشراف العام والتوجيه الإستراتيجي، قد جاء أعضاء المجلس، المذكورين أعلاه، من الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

تتألف لجنة التسيير من الآتي:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي
وزارة التعاون الدولي (التي تم دمجها
الآن في وزارة المالية والإقتصاد الوطني)

فريق المؤلفين:

قام المجلس الإستشاري ولجنة التسيير بالإعلان عن رغبتهما في توظيف فريق من المؤلفين لإعداد التقرير. وتمخض ذلك الإعلان عن إختيار فريق جامعة الجزيرة. الذي ضم فريق المؤلفين كوكبة من الخبراء الوطنيين في مجالات الإقتصاد، والعلوم الإجتماعية، والإحصاء والدراسات الديمقرافية والسكانية وذلك في محاولة لتضمين التقرير رؤى مستمدة من تخصصات متعددة في صياغة دراسة تنمية بشرية للسلام في السودان.

المشاركات:

إلتزمت اعداد التقرير، منذ البداية،

اسلوب المشاركات التشاورية بغية الإستفادة من خبرات الباحثين، وقادة المجتمع المدني وممارسي التنمية وواضعي السياسات في البلاد الذين أثروا التقرير بما قدموه من نصائح ومعلومات ومواد قيمة. وضم فريق الخبراء الصادق بابونمر، والأستاذ الفاضل عمر، الأستاذة مريم الصادق، أبو القاسم قور، مركز أبحاث السلم بجامعة الخرطوم، الدكتورة بلقيس بدري من جامعة الأحفاد للبنات، وعبد الرسول النور ممثل حزب الأمة القومي، ووزيرة الدولة بوزارة العمل الدكتورة آمنة ضرار، والعبيد أحمد من المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، والأمين العام لمفوضية شؤون غير المسلمين، وعبد الجليل خليفة خوجلي، ورئيس مكتب جمعية السلام في جمعية بابكر بدري العلمية لدراسات شؤون المرأة السيدة درية منصور الحسين، وعضو المكتب التنفيذي لهيئة سلام دارفور، ونائب مدير جامعة أم درمان الأهلية سارة نقد الله، وميرغني حمور من معهد الإدارة العامة فضلاً عن ممثلين عن إتحاد الرعاة السودانيين، وشركة البحر الأحمر للصادرات بشرق السودان، مكتب جمعية السلام، والمركز السوداني للثقافة وأبحاث التنمية، كرسي السلام باليونسكو، معهد الأبحاث والدراسات الإستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية، مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، شبكة سلام دارفور، مفوضية العون الإنساني، وزارة الرعاية، وزارة تنمية الموارد البشرية ومجلس التخطيط الإستراتيجي.

الاوراق المرجعية:

تضمن التقرير عدداً من الاوراق المرجعية المتعلقة بقضايا السلام والتنمية البشرية مما اثرى التقرير وميزه، كما قدمت العديد من هذه الأوراق العلمية الى جمهور واسع

موصول بشكل خاص الى تود ليفنسون، وماري موسلي، وديبكا شارما، وأونيكاشي مادوبوكو، وبنجامين كاتز، ورهيانون المز وستيفن غراي، وغاملي راموس، وناتالي شيببي، ونادية هاشم.

البحث الميداني ونقاشات المجموعات البؤرية:

كان البحث الميداني، الذي أسهم فيه علي عباس بمدخلات بالغة الأهمية، نتاج عملية تشاركية بين حكومة السودان وفريق المؤلفين. وجرى تصميم العمل الميداني لدمج آراء العامة وتصوراتهم بشأن الصراع والسلام وقضايا العرق والدين في السودان. إن نظم معدو التقرير ما مجموعه ١٩ مجموعة مناقشات بؤرية، أي حوالي ثلاث مجموعات في كل من ولايات البلاد السبع: (الخرطوم، والجزيرة، والولاية الشمالية، والقضارف، وجنوب كردفان، وغرب دارفور). لقد كان الهدف الرئيسي من تصميم مجموعات النقاش البؤرية هو ادماج رأي العامة وتصوراتهم حول الصراع والسلام بالإضافة الى قضايا العرق والدين في السودان.

لقد تم تقسيم مجموعات المناقشات البؤرية بين: زعماء القبائل، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني وقادة الأحزاب السياسية، والأكاديميين، والنساء والشباب وكبار السن، والمقاتلين السابقين وضحايا الحروب والعاطلين عن العمل، والنازحين الداخليين والعائدين وغير ذلك من المجموعات المستبعدة. وكان متوسط المشاركة من كل مجموعة ثلاثة أشخاص. إجمالاً، تمخضت المناقشات البؤرية عن جمع ١٩ تصوراً بمشاركة ٢٤٦ شخص من الفئات منخفضة ومتوسطة الدخل. منها ١٥٨ رجلاً و٨٨ امرأة، تراوحت أعمارهم ما بين ٢٠ و٧٠ عاماً.

من المهتمين في جميع أنحاء البلاد وذلك في إطار العملية التشاورية. وقد تضمنت تلك الأوراق ومن هذه الأوراق:

- ورقة مقدمة من منزل عسل بعنوان: الحرب، والنزوح، والتنمية البشرية في السودان.
- ورقة عن الفقر والنزاع والتنمية البشرية في دارفور مقدمة من سيف الدين داوود عبد الرحمن.
- ورقة عن الفدرالية ودورها في التنمية، حالة السودان ١٩٩٩ - ٢٠١٠، مقدمة من حمد عمر حاوي.
- ورقة حول المعوقات الأساسية للتنمية البشرية في السودان والتكيف الهيكلي، التنمية البشرية وبناء القدرات في السودان ما بعد الصراع، قدمها عبد الحميد الياس.
- ورقة قدمتها خديجة ابو القاسم حاج حمد تناولت فيها قضايا النوع، والسلام والتنمية البشرية.
- ورقة قدمها محمد طه عثمان تدور حول الصراع وعملية السلام في الولاية الشرقية.
- ورقة بعنوان: الفوارق في التنمية البشرية بين ولايات السودان: بحث تجريبي يستند الى التعداد السكاني الخامس ٢٠٠٨
- ووضع وإتجاهات التنمية البشرية: بحث تجريبي في حالة السودان (١٩٧٥ - ٢٠٠٧) قدمها الأستاذ معتصم أحمد عبد المولى.
- ورقة بعنوان: آداء الإقتصاد السوداني (١٩٨٠ - ٢٠٠٨) مقدمة من كمال الدين حسن إبراهيم الضو. مقدمة من إبراهيم الياس.
- كما نتقدم بخالص شكرنا وإمتناننا الى كلية الشؤون العامة والدولية بجامعة كولمبيا لتقديمها خلفيات موجزة إستكملت الأوراق المقدمة. والشكر

إنعقدت الندوة الثانية، والتي قدمها السيد كرستوفر، بمباني المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تم مناقشة دليل التنمية البشرية ومجالات بحث التقرير ومنهجيته. شارك في الندوة حوالي ٢٥ من منسوبي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وسائل الإعلام:

في ٣ يوليو ٢٠١١، نظمت ندوة إستمرت يوماً كاملاً تنادى لها ممثلو وسائل الإعلام ووكالات الأنباء وذلك في إطار الفعاليات التي سبقت إنطلاق العملية. وناقشت الندوة عملية التحضير لتقارير التنمية البشرية وقضايا التنمية البشرية ووسائل الإبلاغ عن رسائل تقرير التنمية البشرية. شارك في الندوة ٢٠ من المتحدثين الرسميين لوسائل الإعلام: ست من محطات التلفزة المحلية، وخمس محطات إذاعية، و١٠ من الصحف البارزة في السودان.

مراجعة تقرير السودان الوطني للتنمية البشرية:

فريق الإحصائيات:

خضعت صياغة التقرير لمراجعة إحصائية مستقلة على مرحلتين بهدف التدقيق في استخدام البيانات والإحصائيات في التقرير. وأجرى فريق المراجعة الإحصائية ثلاثة لقاءات مع ثلاثة من منسوبي الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان، وأحصائين أكاديميين. والمنسوبيين هم:

- صديق محمد أحمد شاهين الأستاذ في قسم الإقتصاد القياسي بجامعة الخرطوم.
- صديق ناصر عثمان الأستاذ بقسم الإحصاء ودراسات السكان بجامعة النيلين.
- النعيم سليمان عباس من الجهاز المركزي للإحصاء.

كذلك أجرى إستطلاع غير رسمي مصغري ولايات السودان السبع بغرض الحصول على تصور المجتمعات المحلية للسلام والتنمية. وبالرغم من أن تلك العينة تعد عينة غير ممثلة إلا أن بعض النتائج التي كشفت عنها ربما رأي الجمهور الأوسع. يدين فريق التقرير بالشكر والعرفان لمساعدتي الباحثين: عبير محجوب، وأحمد صالح وأسماء القوني، ووداد إبراهيم لما قدموه لمساهمات واسعة ودعم ميداني الشكر موصول ولجميع من شاركوا في المقابلات.

ندوات التنمية البشرية

قدمت خلال عملية اعداد التقرير ثلاث ندوات (سمنارات) مما قدم حافزاً مهماً في تطوير الأفكار لصياغة التقرير. قام فريق التقرير بعرض مجموعة مختارة من أربع أوراق تعريفية في الندوة الأولى تمحورت حول قضايا السلام والتنمية البشرية. وهدفت الندوة الى التعريف بمفاهيم السلام وأوضاع بتقديم هذه الاوراق الإقتصاد السوداني خلال الأربعة عقود الماضية. كان الغرض الأساسي الاربعة للمناقشة هو إثراء العملية البحثية بالمعلومات تحليلها التقرير. بلغ عدد المشاركين نحو ٤٠ مشاركاً، ١٠ منهم من الإدارات في الندوة الحكومية، ٩ من منظمات المجتمع المدني و١٦ من الباحثين والأكاديميين الذين مثلوا ستة مراكز بحثية في البلاد. أما الندوتان الاخريان فقدمهما السيد كرستوفر، مستشار تقرير السودان الوطني للتنمية البشرية. إذ تم عقد إحدى الندوتين بجامعة الخرطوم بهدف جذب الانتباه الى مفهوم التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية. لقد حضر الندوتين حوالي ٤٠ مشاركاً، ٢٥ من خريجي الجامعات، وه منهم الأساتذة الجامعيين والبقية من الجمهور العام.

كوكبة من الخبراء الدوليين في مجال فض النزاعات، والإحصاء الاجتماعي والقضايا الاقتصادية والسلام والتنمية. وتكون فريق المراجعين النظراء من:

• علي عبد القادر علي، من معهد التخطيط العربي بالكويت.

• حبيب حامان، الممثل المقيم السابق لليونسيف.

• صمويل كي، من جامعة الأمم المتحدة المفوضة للسلام بأثيوبيا.

• قويتاشي طاهر، الخبير الاقتصادي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

• محمد عبد القادر، مسؤول البرنامج القطري بالصندوق العالمي للتنمية الزراعية.

كذلك قدم التقرير، في مراحل منفصلة، للمراجعة الفنية والسياسية بواسطة المكتب الإقليمي للدول العربية والأفريقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تقرير التنمية البشرية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يترأسه كرستينا كارلوس وجوليت هيق. كما قام كل من أكمل عبد الرزاقوف، وآمي قي، وإيفا جسبرسن وباولا باقليان بتقديم الملاحظات الفنية على التقرير.

قدم موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان مساهمات خاصة في عمليتي إعداد التقرير. ويتقدم فريق التقرير بخالص الشكر واخراجه والإمتنان الى السيد أمين الشرقاوي، نائب المدير القطري للبرامج، وسلفه وأوكي لوتسما، والسيد مصطفى غلام، نائب المدير القطري للعمليات، والسيد جاكوب بيرس، مساعد نائب المدير القطري السابق للبرامج لما قدموه من دعم ومساهمات مقدرة. كما يزجي فريق التقرير شكره الخاص الى أحمد الحاج لما قام به من توجيه خلال المراحل العديدة لإعداد التقرير، وكذلك الشكر موصول الى المعز اسماعيل، محمد

• مصطفى حسن علي باشا من الجهاز المركزي للإحصاء.

• على محمد عباس من الجهاز المركزي للإحصاء.

فريق المراجعة الخارجية وفريق رؤساء الوحدات بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي:

إستفاد واضعو التقرير من التعقيبات والمداخلات القيمة التي قدمها فريق المراجعة الخارجية الوطني المكون من مستشاريين ورؤساء وحدات بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ومختلف المراكز والذي قام بمراجعة صياغات التقرير. ويعرب فريق المؤلفين عن إمتنانه الخاص لكل من:

خديجة ابوالقاسم حاج حمد ورباب المحينة وسامي خضر ومحمد حامد وإبراهيم أحمد، ماجدة عبد الرحمن، ومحمد عبد الله، وعبد الله عبد الرحمن، آدم، صلاح عبد الرحمن، فاطمة محمد علي، عبد المطلب، رفيدة الأمين، أمل فيصل رحمة، منى صالح، هويدة قاسم الخالق، سلافا عبد الله، ومحمد برهان السر، بالاضافة الى الموظفين بمختلف مراكز وزارة الرعاية المهتمة ببرامج المرأة والأسرة والحد من الفقر وحقوق الإنسان والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وقضايا السلام والبحث، وقيادة العمال بالتأمين الصحي وصناديق المعاشات ومجالس شؤون السكان والطفل.

مراجعة النظراء الدوليين:

إستفاد فريق التقرير كذلك من عملية المراجعة التي أجراها النظراء الدوليين في مختلف مراحل صياغة التقرير. إذ تمحورت تلك المراجعة حول التدقيق الموضوعي للمواد التي حوaha التقرير، بما في ذلك مسألة البيانات. ضم فريق المراجعة

الإتصال ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترجمة النص للغة العربية ولمجمع اللغة العربية لمراجعة النص لغوياً، ولشركة (Phoenix Design Aid) لتصميم وتخطيط وإنتاج التقرير.

إيمان عبد الله،

مديرة المشروع

في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

آمنة إبراهيم،

منسقة المشروع

بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

أنور عوض السيد،

منسق المشروع في جامعة الجزيرة

السيد، نهلة الحسين، وغيتاشيو تاهر، مارغون اندريبوي، وهيلينا بوريغ، مهند بشير، وفريق المشتريات مريم بولس، منى ابراهيم، سيد احمد لتقديمهم الدعم الاداري المهم والخدمات الادارية خلال العملية، ويسرى سالم وعمر رحيم من فريق الاتصال بقيادة كومار تيكو، المدير الأسبق لوحدة الإتصال، لترويج التقرير. الشكر والعرفان موصول كذلك الى مي بدري، المنسق الحالي للمشروع بوزارة الرعاية والضمان الإجتماعي لدعمها المتواصل في إنتاج التقرير بشكله النهائي. وختاماً نتقدم بخالص الشكر للأستاذ عوض العوض، والحاج المامون من وحدة

قائمة مصطلحات التقرير مع ترجمتها العربية

CBS	Central Bureau of Statistics الجهاز المركزي للإحصاء
CPA	Comprehensive Peace Agreement اتفاقية السلام الشامل
DDR	Disarmament, Demobilization and Reintegration نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج
D-JAM	Darfur Joint Assessment Mission بعثة التقييم المشتركة لدارفور
DPA	Darfur Peace Agreement اتفاقية سلام دارفور
ESPA	Eastern Sudan Peace Agreement اتفاقية سلام شرق السودان
GDI	Gender-related Development Index مؤشر التنمية القائم على النوع
GDP	Gross Domestic Product الناتج المحلي الإجمالي
GEM	Gender Empowerment Measure مقياس تمكين النوع
GER	Gross Enrolment Ratio معدل الالتحاق بالمدارس
GNP	Gross National Product الناتج القومي الإجمالي
GNU	Government of National Unity حكومة الوحدة الوطنية
GOSS	Government of Southern Sudan حكومة جنوب السودان
HDI	Human development index مؤشر التنمية البشرية
HIPC	Heavily Indebted Poor Country دولة فقيرة مثقلة بالديون
IDP	Internally displaced person النازح
JAM	Joint Assessment Mission بعثة التقييم المشتركة
MDGs	Millennium Development Goals أهداف الألفية التنموية
MPI	Multidimensional Poverty Index مؤشر الفقر متعدد الأبعاد
NBHS	National Baseline Household Survey مسح الأسرة الأساسي القومي

NGOs	Nongovernmental organizations المنظمات غير الحكومية
NSCSE	New Sudan Center for Statistics and Evaluation مركز السودان الجديد للإحصاء والتقييم
RRR	Return Reintegration Recovery العودة وإعادة الدمج والإنعاش
SHHS	Sudan Household Health Survey مسح صحة الأسرة السودانية
SLM	Sudanese Liberation Movement حركة تحرير السودان
SPLA/SPLM	Sudan People's Liberation Army/Sudan People's Liberation Movement الجيش الشعبي لتحرير السودان/الحركة الشعبية لتحرير السودان
SSCCSE	Southern Sudan Centre for Census, Statistic and Evaluation مركز جنوب السودان لتعداد السكان والإحصاء والتقييم
UNAMID	United Nations–African Union Mission in Darfur بعثة الأمم المتحدة – الاتحاد الأفريقي في دارفور
UNDP	United Nations Development Programme برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

The image features a white background with several decorative, dotted green lines. These lines are scattered across the page, with some entering from the top and bottom edges and others forming more complex, looping shapes. A solid dark green horizontal band spans the width of the page, positioned roughly in the middle. The word 'المحتويات' is written in white Arabic script within this band.

المحتويات



مسرد بالمصطلحات المستخدمة في التقرير مع ترجمتها العربية

تصدير

مقدمة

شكر و تقدير

لمحة عامة

الفصل الأول

السلام والتنمية البشرية في السودان

١-١ جذور وأفكار التنمية البشرية

مبادئ التنمية البشرية

مساهمة أمن الإنسان

١-٢ السلام والتنمية البشرية: إطار

الصلة بين السلام والتنمية البشرية

العنف والتنمية البشرية

بذور السلام وبذور الحرب

خارطة السلام والتنمية البشرية

١-٣ خاتمة

الفصل الثاني

ظروف التنمية البشرية في السودان

٢-١ التنمية البشرية في أوقات الحرب والسلم

٢-٢ عجز التنمية البشرية في السودان

المنجزات والفجوات في مكون التعليم

مؤشرات الصحة - البطء وإبطاء المكتسبات

فقر الدخل

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

٢-٣ التنمية البشرية - تفعيل أجندة البحث

انعدام المساواة في السودان

الفروقات بين الذكور والإناث

مؤشر التنمية القائم على الجندر

روافع النمو

٢-٤ أهداف الألفية التنموية والتنمية البشرية - الأهداف والتطلعات

٢-٥ الخاتمة

الفصل الثالث

الكلفة البشرية لانعدام الأمن

٣-١ آثار التنمية البشرية الناشئة عن انعدام الأمن

فقدان الدخل

عجز التعليم

الصحة: الآثار المباشرة وغير المباشرة

الصحة الإيجابية	
الملايكا: قصة نجاح على المستوى القومي (باستثناء مناطق الصراع)	
فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز (الفوارق)	
انعدام الأمن الغذائي	
٢-٣ الشرائح الضعيفة - التحديات الجديدة والقديمة	
المخاطر المحدقة بالشباب	
النازحون	
الإرث المؤلم للصراع	
الرعاية ومخاطر سبل عيشهم	
٣-٣ رؤى السلام والحرب	
مسح مصغر حول مفهومي السلام والتنمية البشرية	
٣-٤ الخاتمة	

الفصل الرابع

تاريخ انعدام الأمن في السودان	
١-٤ محاور الإقصاء	
الإشراك الاجتماعي - التهميش الاجتماعي	
الجزور الاستعمارية للتهميش	
العوامل الاقتصادية التي تقود للحرب	
الأبعاد البيئية للحرب	
الصراعات المحلية	
٢-٤: الفقر وعدم المساواة والعوز؛ أسباب أم أعراض	
٣-٤ تحديات شرق السودان	
الأمن الإنساني في السودان	
الأمن الإنساني: الأبعاد والمقاييس	
٤-٤ الخلاصة	

الفصل الخامس

صناعة السلام في أوقات هشة	
١-٥ صياغة الاتفاقات	
اتفاق السلام الشامل	
اتفاق سلام شرق السودان	
اتفاق سلام دارفور	
حفظ السلام - قوة ضرورية؟	
٢-٥ منع انتكاس الصراع	
نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج	
التنمية كوسيلة لمنع الصراع	
آليات حل النزاعات المحلية	
٣-٥ ما وراء السلام القبلي - من الحرب الي التنمية البشرية	
بناء السلام	

إعادة إدماج النازحين
تمكين المرأة من المشاركة في إعادة الإدماج
القوانين العرفية بين الهياكل القبلية والحداثة
أسئلة حول سيادة حكم القانون وتعدد القوانين
٥-٤ الخلاصة

الفصل السادس

بناء مجتمع يسع الجميع: أجندة
٦-١ علاج الإقصاء: تنمية بشرية للجميع
خلق فرص عمل
الادماج الاقتصادي
الادماج الاجتماعي
الادماج السياسي
الادماج الثقافي
منع تآكل مكتسبات التنمية البشرية
٦-٢ الإنعاش بعد الدمار
الاقتصاد السياسي للتحويل
ربط الناس والسلع والأمكنة
التنمية أثناء الحرب
٦-٣ السلام من أجل التنمية البشرية
منع حدوث الصراع وبناء السلام
تقويم إصلاحات الحكم وبناء القدرات
٦-٤ تمويل التنمية البشرية الشاملة
أولويات الإنفاق للتنمية البشرية
بناء القدرات
العمل الإنساني - مخاطر أم مهددات؟
٦-٥ ملخص التوصيات
إطار استراتيجي للتنمية البشرية في السودان

ملحق الإحصائيات

الجدول

المذكرة الفنية

ملخص مناقشات مجموعات التركيز

الصندوق

الصندوق ٢-١: مؤشر التنمية البشرية - الفكرة والقياس
الصندوق ٢-٢: مؤشر التنمية البشرية في أوقات الحرب والسلام
الصندوق ٢-٣: تحديات مصادر الإحصاءات
الصندوق ٢-٤: مؤشر التنمية البشرية الولائي - تقدير نصيب الفرد من الدخل
الصندوق ٢-٥: الفقر متعدد الأبعاد - المكونات والمقاييس

- الصندوق ٢-٦: اقتصاد السودان من منظور تاريخي
 الصندوق ٣-١: النازحون في الخرطوم؛ المتغيرات والحصول على الخدمات
 الصندوق ٤-١: منظور تاريخي للإقصاء الاستعماري في السودان
 الصندوق ٤-٢: أثر الجفاف في الصراع
 الصندوق ٤-٣: النزاعات الصغيرة - منظور تاريخي للنزاعات المحلية في شرق السودان
 الصندوق ٥-١: اتفاق السلام الشامل في السودان
 الصندوق ٥-٣: تمويل التنمية والإعمار في شرق السودان
 الصندوق ٥-٤: لا بد أن تركز محادثات سلام دارفور على أهداف التنمية البشرية
 الصندوق ٥-٥: دروس حفظ السلام - أنجولا وموزمبيق وسيراليون
 الصندوق ٥-٦: مجمع المساعدات المحصن
 الصندوق ٦-١: جنوب السودان وثمار السلام

الأشكال

- الشكل ١-١ : السلام والتنمية البشرية: الروابط والعلاقات المتبادلة
 الشكل ١-٢ : شراك الدائرة الجهنمية بين التنمية البشرية والنزاع
 الشكل ٢-١ : السودان بين جيرانه: مقارنات عبر الزمان والمكان
 الشكل ٢-٢ : توسع التنمية البشرية عبر الزمن رغم التحديات
 الشكل ٢-٣ : التقدم المحرز في التنمية البشرية في السودان بقيادة مكون التعليم
 الشكل ٢-٤ : الخرطوم في مقدمة كل الأقاليم في مجال التنمية البشرية
 الشكل ٢-٥ : مؤشر التنمية البشرية في مختلف الولايات - متسق عموماً مع وجود تفاوتات كبيرة
 الشكل ٢-٦ : ازدياد أعداد مؤسسات التعليم العالي وطلابها
 الشكل ٢-٧ : يفشل الكثير من الطلاب في الانتقال للمرحلة الثانوية
 الشكل ٢-٨ : التفاوت الكبير بين معدلات الالتحاق بمدارس الأساس
 الشكل ٢-٩ : ارتفاع عدد المستشفيات
 الشكل ٢-١٠ : عدم استقرار مكتسبات الكوادر الطبية
 الشكل ٢-١١ : تغطية التأمين الصحي الحكومي
 الشكل ٢-١٢ : ليس مؤشراً معتبراً لقياس التنمية البشرية
 الشكل ٢-١٣ : معدلات فقر عالية في الشمال
 الشكل ٢-١٤ : الفقر متعدد الأبعاد في السودان
 الشكل ٢-١٥ : الفقر متعدد الأبعاد في السودان مقارنة مع جيرانه
 الشكل ٢-١٦ : مستويات التنمية البشرية النساء يتخلفن عن الرجال كثيراً
 الشكل ٢-١٧ : التوسع الكبير للتجارة بعد توقف الحرب
 الشكل ٣-١ : آثار العنف على الدخل
 الشكل ٣-٢ : الفاقد التربوي في مرحلة الأساس - سيئ في مناطق الصراع
 الشكل ٣-٣ : معدلات القدرة على القراءة والكتابة للبالغين في الأقاليم
 الشكل ٣-٤ : معدلات وفيات الأطفال العالية في مناطق الصراع
 الشكل ٣-٥ : معدلات وفيات الأمومة
 الشكل ٣-٦ : خفض معدل انتشار الملاريا
 الشكل ٣-٧ : تفاوتات انتشار الملاريا في مناطق الصراع

- الشكل ٣-٨: النساء في السودان الأكثر معاناة من الجوع
- الشكل ٣-٩: ٩١٪ من أشد السودانيين فقراً يتضورون جوعاً
- الشكل ٣-١٠: الشباب خارج المدرسة (١٩-٢٤) العاطلين بالجنس والاقليم
- الشكل ٣-١١: النازحون، أبريل ٢٠٠٤-يوليو ٢٠٠٥
- الشكل ٣-١٢: مخاطر أطفال النازحين داخل المعسكرات
- الشكل ٣-١٣: تستحوذ دارفور و جنوب كردفان علي نصف المعاقين بسبب الحرب تقريباً
- الشكل ٤-١: تدهور معدلات الأمطار
- الشكل ٤-٢: مساهمة أبعاد الأمن الإنساني في مقترح مؤشر الأمن الإنساني
- الشكل ٦-١: الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٠-٢٠٠٩
- الشكل ٦-٢: الزكاة كأداة هامة للإشراك الاجتماعي
- الشكل ٦-٣: استئثار المراكز الاقتصادية الكبرى بمصارف الزكاة
- الشكل ٦-٤: التحويلات الاتحادية الي الولايات
- الشكل ٦-٥: نصيب الفرد من التحويلات الاتحادية
- الشكل ٦-٧: الانفاق العام والخاص على الصحة في السودان
- الشكل ٦-٨: شكل العون الإنساني معظم المساعدات الخارجية

الخرائط

- الخارطة ٣-١: علاقات الارتباط بين التنمية البشرية والعنف
- الخارطة ٣-٢: هجرات الرعاة وتوتراتها بجنوب كردفان
- الخارطة ٤-١: تحديات السلام والانعاش في المجتمعات المتأثرة بالحرب في شرق السودان

الجدول

- الجدول ٢-١: مؤشر التنمية البشرية - عدم المساواة بين مختلف أقاليم السودان
- الجدول ٢-٢: مؤشر التنمية البشرية - عدم المساواة بين الذكور والانات في السودان
- الجدول ٢-٣: مساهمة القطاعات ومتوسط معدلات نمو القطاعات ١٩٧٣-٢٠٠٨
- الجدول ٢-٤: وضع السودان فيما يخص أهداف الألفية التنموية
- الجدول ٣-١: نقص المدرسين في اقليم دارفور
- الجدول ٣-٢: النساء السودانيات في المجلس الوطني (البرلمان القومي)
- الجدول ٣-٣: أسباب كونه عاطل عن العمل بالنسبة المئوية
- الجدول ٣-٤: سبع أسئلة من المسح المصغر
- الجدول ٤-١: التاريخ الطويل للصراعات المحلية حول الموارد الطبيعية
- الجدول ٤-٢: التحولات في القدرة على التعامل مع الجفاف
- الجدول ٤-٣: مؤشرات الأمن الإنساني - مقترحات
- الجدول ٥-١: الرضاء عن اتفاق سلام شرق السودان
- الجدول ٥-٢: المتطلبات المالية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- الجدول ٥-٣: موقف التسريح حتى ٢٣ يناير ٢٠١١
- الجدول ٥-٤: برنامج إعادة الإدماج، ٢٣ يناير ٢٠١١
- الجدول ٦-١: أداء التمويل الأصغر في السودان، ٢٠٠٩
- الجدول ٦-٢: المعلومات المتوفرة عن مصروفات الزكاة

الجدول الإحصائية

- ١ مؤشر التنمية البشرية للسودان، ١٩٧٥-٢٠٠٧
- ٢ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعاادل القوة الشرائية) للإناث في السودان (١٩٩٠-٢٠٠٨)
- ٣ مؤشرات دليل التنمية البشرية ومؤشرات من الدول (إجمالي) ٢٠٠٨
- ٤ مؤشرات دليل التنمية البشرية ومؤشرات للإناث من الدول، ٢٠٠٨
- ٥ مؤشرات دليل التنمية البشرية ومؤشرات للذكور من الدول، ٢٠٠٨
- ٦ الفجوة بين الجنسين في مؤشر دليل التنمية البشرية من الدول، ٢٠٠٨
- ٧ مؤشرات التنمية المرتبط بنوع الجنس بالنسبة للسودان، ٢٠٠٨
- ٨ أسهم مفصل القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ١٩٧٣/٧٤-١٩٨٠/٨١
- ٩ نصاب مفصل القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ١٩٨١/٨٢-١٩٩٨
- ١٠ أسهم مفصل القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ١٩٩٩-٢٠٠٤
- ١١ نصاب مفصل القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ٢٠٠٥-٢٠٠٨
- ١٢ أسعار مفصلة القطاع نمواً في الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) حسب النوع، ١٩٧٤/٧٥-٨١/١٩٨٠
- ١٣ مفصل معدلات النمو القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ١٩٨٢/٨٣-١٩٩٨
- ١٤ مفصل معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي القطاع حسب النوع، ١٩٩٩-٢٠٠٤
- ١٥ معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي قطاعية مفصلة حسب النوع، ٢٠٠٥-٢٠٠٨
- ١٦ مؤشرات مختارة للقطاع الخارجي بالأسعار الجارية (بالاف الجنيه السوداني) ١٩٧٨-٢٠٠٩
- ١٧ مؤشرات مختارة للمالية العامة، ١٩٨١-٢٠٠٨ (بمليارات الجنيه السوداني)
- ١٨ السودان - المؤشرات الاقتصادية، ١٩٧٢-٢٠٠٨
- ١٩ المالية المصرفية حسب النوع (%)، ١٩٩٥-٢٠٠٨
- ٢٠ حالة السودان - الأهداف الإنمائية للألفية في لمحة (قبل ٩ يوليو ٢٠١١)
- ٢١ السودان - الأهداف الإنمائية للألفية الحالة في لمحة
- ٢٢ بعض الخصائص الديموغرافية (١٩٨٣-٢٠٠٨)
- ٢٣ أسهم القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٧٣-٢٠٠٨
- ٢٤ نمو الناتج المحلي والقطاع (%)، ١٩٧٢-٢٠٠٨
- ٢٥ مؤشرات مختارة للقطاع الخارجي، ١٩٧٨-٢٠٠٨ (مليار دولار أمريكي)
- ٢٦ الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الناتج المحلي الاسمي والدخل القومي (١٩٩٠-٢٠٠٩)
- ٢٧ الإنفاق الحالي الحكومي، الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، والإنفاق على الدفاع والأمن (مليار دينار سوداني) في السودان (١٩٩٩-٢٠٠٩)
- ٢٨ اتجاهات في إجمالي قيمة المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات إلى السودان من جميع الجهات المانحة، (مليار دولار) (أسعار ثابتة - ٢٠٠٨) باستثناء تخفيف عبء الديون (١٩٩٥-٢٠٠٩)
- ٢٩ القوى العاملة الصحية في السودان وفقاً ١٠٠٠٠٠٠ السكان (٢٠٠٠-٢٠٠٧)
- ٣٠ الولايات تحت مظلة التأمين الصحي والمستفيدون للسنة (٢٠٠٥) ٣٠
- ٣١ التأمين الصحي في السودان، ٢٠٠٧-٢٠٠٩
- ٣٢ اقتراح مفصل بشأن مؤشر الأمن البشري للسودان ٣٢
- ٣٣ مكون نقاط المخاطر السياسية في السودان ، ٢٠٠٩
- ٣٤ إنتاج الحبوب الرئيسية (ألف طن)

نظرة عامة

في حقبة جديدة في تاريخه ، فإن السودان يواجه فرصاً غير مسبقة لصنع وبناء السلام - ليخلق سبلاً دائمة للعيش معاً والتوسط لحل الخلافات. ولصياغة مسارات جديدة لحرية الإنسان ، والعلاقات بين شعبه ودعم حوار عام حيث يمكن للسودانيين التعبير عن همومهم في المجتمع والاقتصاد. وكما يبين تقرير السودان الأول للتنمية البشرية، فإن السلام هو أكثر بكثير من مجرد غياب النزاع.

ثمناها الجنود- ما لا يمكن لاي مقياس إحصائي ان يقيسه.

ويمثل النمو المتباطئ في مؤشر التنمية البشرية في السودان سبباً ونتيجة للنزاع العنيف في البلاد حيث أدي العنف إلى تقليص الخيارات التي يمكن أن يتبناها السودانيون لكي يعيشوا الحياة التي يريدونها والتمتع بالذهاب للأسواق المحلية وتسجيل أبنائهم في المدارس في مناطق النزاع.

وفي المقابل يمكن للدائرة المفرغة التي ساهمت في تضائل المعرفة والقدرة علي التمتع بالحقوق الأنسانية الاساسية أن تشعل النزاع مجدداً حيث يمكن للمظالم الاجتماعية أن تقود الرجال والنساء إلى حمل السلاح لتغيير ظروفهم والتأثير في المؤسسات العدلية التي يمكن أن تؤدي الي تطوير حرياتهم وفرصهم.

أصبح العنف يمثل علامة فارقة تفصل السودانيين عن بعضهم وحيث أن الموروثات القديمة للنزاع أو المظاهر المعاصرة للنزاع تغدوا مهدد للمجتمعات فإن مؤشرات التنمية البشرية تميل الي ان تكون من بين أقل الإنجازات التي يمكن رؤيتها في العالم. ولكن في الأماكن التي

وضع التنمية البشرية مرتكزاً للسلام في السودان يواجه السودان مرحلة جديدة في تاريخه، حيث تتاح له فرصة لصنع وبناء السلام وإيجاد السبل الكفيلة لأستدامته لكي يعيش سكانه مع بعضهم البعض والسعي لتسوية الخلافات بينهم وصياغة خيارات جديدة للحرية الإنسانية والعلاقات بين أفراد شعبه ودعم الحوار العام حيث يمكن للسودانيين التعبير عن مخاوفهم في المجتمع وأن يلعب الإقتصاد دوره المناط به في عملية التنمية البشرية. ويتعدى السلام، كما يظهر التقرير الاول للتنمية البشرية في السودان، أكثر من مجرد افول شمس النزاع.

قد تسبب العنف وغياب الأمن في مناطق النزاع في السودان في عمليات قتل وإصابات ومعاناة كبيرة. كما تسبب العنف كذلك في انتشار ظاهرة الفقر والتباين الإقليمي والركود الإقتصادي والتدهور البيئي في تلك المناطق.

إن العنف وغياب الأمن الإنساني في السودان قد أدى إلى المزيد من القتل والجرح والمعاناة والتي أجبرت الأسر في مناطق الصراع على النزوح من منازلهم وحالت دون تحقيق الأطفال لأحلامهم بالإضافة للتكلفة التي دفع

وتشكل رؤى الأمن الإنساني أداة فريدة في منظور التنمية البشرية. ويسعى الأمن الإنساني من أجل وضع الإنسان كفرد داخل محور الاهتمام الأمني الإنساني بدلا من التركيز على قوة أو ضعف سلطة الدولة وحدها. وتبرز المخاطر الناشئة عن التهديدات المتعددة للأفراد والمجتمعات في السودان كوسائل رئيسة لفهم وتقييم تحديات الأمن الإنساني التي تتراوح من النزاعات العنيفة إلى انعدام مياه الشرب الكافية أو الحصول على الأدوية لمكافحة الأمراض. ويستخدم الأمن الإنساني بفعالية كمترادف للتنمية البشرية. إذ بينما يركز منظور التنمية البشرية على توسيع الحريات التي يتمتع بها الناس، فإن الأمن الإنساني يضمن حماية هذه الحريات.

ويساهم هذا التقرير كإطار لمفهوم يربط مبادئ التنمية البشرية بعمليات صناعة وبناء السلام. وتتمثل الفكرة الرئيسة لهذا الإطار في أن التنمية البشرية العالية يمكن أن تساعد في خلق ظروف لبناء السلام عبر إزالة المظالم الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر سببا للنزاعات كما يمكن أن يساعد في تحقيق ظروف الأمن الإنساني التي تعزز إنجازات التنمية البشرية. ويمكن لهذه العلاقة المعززة أن تكسر دائرة المستوى المتدني للتنمية البشرية - وهي فخ النزاعات التي يعاني منها السودان.

خلفية التنمية البشرية في السودان

يطبق تقرير السودان للتنمية البشرية الذي يقوم على هذه المبادئ لأول مرة إطارا مفصلا للتنمية البشرية في السودان. ويبني رؤى جديدة حول تحديات وفرص تحقيق السلام في البيئة الاجتماعية المعاصرة ويحلل في ذات الوقت خلفية التنمية الاجتماعية في البلاد ويبرز رؤى

لا يمتد إليها النزاع تم إغتنام الفرص لتوسعة مظلة الحريات الإنسانية ولتشديد الطرق والمستشفيات وإزدهار الأسواق. وتظل التنمية البشرية والنزاع العنيف في السودان مرتبطان ببعضهما ولذلك فقد حدد تقرير السودان للتنمية البشرية هدفه في تفكيك هذه العلاقة المعقدة.

السلام والتنمية البشرية

التنمية البشرية في جوهرها هي تحقيق للإمكانات البشرية. كما تتعلق بما يمكن أن يقوم به الناس وما يمكن أن يطوروا قدراتهم عليه وتتعلق كذلك بالحرية المتاحة لهم لممارسة خيارات حقيقية في حياتهم. تنعكس آثار الحرب والعنف في كل مجالات التنمية البشرية. وربما تكون التأثيرات مباشرة عندما يتعرض الناس للقتل أو الإصابة أو ربما تكون غير مباشرة عندما تمنع ظروف غياب الأمن المزارعين من العمل في أراضيهم والنساء من مغادرة منازلهن خوفا من العنف الجنسي أو الأطفال من الذهاب إلى مدارسهم. وعندما يحرم الناس من السلام فإن ذلك يؤدي إلى تقييد خياراتهم وحرياتهم. ويوفر السلام الأساس للحياة والتنمية البشرية والحرية الإنسانية.

ويسعى هذا التقرير وهو الأول من نوعه في سلسلة تقارير السودان لإرساء جذور التنمية البشرية وإمكانية استخدامها. ويؤكد التقرير على مبادئ ومؤشرات التنمية البشرية مثل: قيم العدالة والتمكين والاستمرارية التي تدعم تلك المقاربة. وينضم السودان في تطبيق هذه المبادئ والمؤشرات لمعالجة تحدياته إلى شبكة تضم أكثر من ٦٠٠ تقرير للتنمية البشرية في العالم حتى الآن.

جديدة لتركيبية التنمية البشرية.

وقد ظلت مسيرة التنمية البشرية في السودان التي واجهت أوقاتاً للحرب والسلام تسير للأمام بدرجة كبيرة خلال العقدين الأخيرين. وتصاعدت اتجاهات التنمية البشرية على المستوى الوطني. وظل التعليم متقدماً إلى الأمام ولكن القطاع الاجتماعي القوي واجه تحديات كبيرة حتى في مجال التعليم نفسه حيث أن أقل من نصف الأطفال الذين يتخرجون من مدارس التعليم الابتدائي يفشلون في الانتقال للمدارس الثانوية. كما أن جودة التعليم وما يتم تعلمه في المدارس يبقى مفتوحاً أمام التحسن حيث يتم تسليط الضوء على نسب الأمية العالية.

يقدم التقرير لأول مرة تقديرات لمؤشر التنمية البشرية على مستوى السودان. ويمثل مؤشر التنمية البشرية مقياساً موجزاً للرغبة في المضي قدماً والحياة القائمة على المعرفة في مستوى مقبول للحياة. ويظهر التقرير على أساس هذا التحليل كيف أن التنمية البشرية متساوية نسبياً عبر ولايات السودان الخمسة وعشرين. ولكن هذا المتوسط يكشف عن بعض أوجه التباين العميقة حيث أدت سنوات النزاع العديدة إلى تأخير التقدم.

ويظهر مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يتم حسابه على أساس بيانات المصادر الوطنية أن ١٤٪ من السودانيين يعانون من أشكال متعددة من الفقر. ويمثل هذا تحذيراً للسودان بأن التنمية البشرية الشاملة تعتبر ضرورية لترقية ظروف أولئك المعرضين لمخاطر الحرمان المتعدد.

وتعد الكثير من البيانات والمؤشرات الجديدة التي قدمت في هذا التقرير على أساس تجريبي. وتم فتح برنامج هام للبحوث وسياسة التحليل الموسع والنتائج

التي تم التوصل إليها في هذا التقرير وكذلك لتحسين جودة البيانات المتاحة لتصميم بحوث وسياسات التنمية البشرية. ويمكن دراسة كيفية حدوث التقدم في التنمية البشرية بعدالة وكيف يمكن سد الفجوات الكبيرة بين النساء والرجال ومحركات تسريع النمو كالثلاث دعائم لتحريك أجندة التنمية البشرية للأمام في السودان.

وبينما أظهر اتجاه التنمية البشرية خلال فترة على مستوى البلاد في السودان مؤشرات إنتعاش ونمو إلا أن الإنجازات كانت متباينة عبر البلاد ولاياتها الإدارية الخمسة وعشرين. وهناك تفاوت كبير بين أقل وأعلى إنجازات للتنمية البشرية بين الولايات ولكن برز تفاوت قليل في الأقاليم الوسطى. وأدت أنماط التنمية البشرية بأن يحصل إقليم الخرطوم على أعلى مستويات للتنمية البشرية مقارنة بالأقاليم الأخرى كما حقق الشمال إنجازات أعلى من جنوب السودان.

و يتأكد التحليل أعلاه بالمزيد من المقارنة بين الولايات. وفي الإقليم الشمالي حققت ولاية دارفور ثلاثة أرباع مستوى التنمية البشرية التي تحققت في ولاية الخرطوم. وحققت ولاية أعالي النيل التي تصدر ولايات جنوب السودان حوالي ضعف مستوى التنمية البشرية الذي حققته ولاية شرق الإستوائية التي تعتبر الولاية الأقل تصنيفاً في البلاد كلها.

ويفرض هذا التباين الحاجة لفرص نمو شاملة في مجال التنمية البشرية ويمثل عائدات النفط على سبيل المثال قوة هامة تدعم الإقتصاد الوطني ولكن كان هناك فشل في توزيع الريع غير المنظور على الأقاليم والأسر عبر البلاد. ونتيجة لذلك فقد بقي الفقر البشري معوقاً رئيسياً للتنمية البشرية.

الأخريات في إنجازات الصحة والتعليم والدخل. وتعاني الشرائح الضعيفة ومن ضمنها الشباب الذين يعانون من البطالة والنساء اللاتي يعلن أسر والنازحين بصورة خاصة من تحديات كبيرة في مجال التنمية البشرية نتيجة لغياب الأمن البشري. ومن الضروري فهم تموضع العنف وغياب الأمن لاجل تصميم سياسات للاستجابة الملائمة لها.

الأسباب الجذرية لغياب الأمن الانساني تمثل أسباب الصراعات العنيفة في السودان مصدر جدل كبير ويقدم التقرير منظور للتنمية البشرية لاجل فهم اندلاع العنف والعوائق الاقتصادية والسياسية التي تقف امام تحقيق السلام ، بجانب الكلفة البشرية المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن انعدام الأمن. وتشير الدلائل بشكل متزايد الى أن تدني مستويات التنمية البشرية وارتفاع مستويات الفقر والظلم جميعها مسببات للصراع . في السودان ، تسري هذه المسببات عبر الجذور التاريخية للصراعات ان كانت حول الفكر أو الهوية أو التهميش الاقتصادي والسياسي. و في المناطق والدول والمجتمعات التي لا تزال تعاني من غياب المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية لأشد الفئات فقراً، نجد ان دائرة العنف يمكن ان تسهم في عدم الاستقرار. ويمكن ان يؤدي نقص المدارس أو سوء نوعية التعليم ، بالإضافة الى فشل التطلعات وارتفاع مستويات البطالة ، يمكن أن تؤدي الى خلق مجموعات من الشباب الساخط والمضطرب.

ولكن الفقر وتدني نسب الإنجازات التنموية والبشرية ليست اسباب كافية لتفسير انعدام الأمن. ان الجذور الاستعمارية والتدهور البيئي كذلك تلعب أدوارا كبيرة في هذا الصدد وقد

تتميز جميع ولايات شمال السودان بتنمية بشرية متوسطة. وعلى النقيض من ذلك فإن ولايتي أعالي النيل وغرب الإستوائية هما الوحيدتان اللتان حققتا تنمية بشرية متوسطة في جنوب السودان في حين تم تصنيف الولايات الثمانية الأخرى في فئة التنمية البشرية المتدنية. وتعتبر تسمية مستويات التنمية البشرية المتدنية والمتوسطة والعالية أقل كثيراً من الخط الذي تم تحديده في بيانات مؤشر التنمية البشرية الدولية. ولكنه ضروري لتقديم مؤشرات مهمة لمقارنة الولايات مع بعضها البعض ويعزز فهمنا للإنجازات النسبية للتنمية البشرية وواجه القصور في السودان.

الكلفة البشرية لغياب الأمن

تمثل إنجازات التنمية البشرية المتدنية عرضاً وسبباً للنزاع . وتؤثر النزاعات العنيفة على التنمية البشرية بطرق متعددة تتراوح من التأثيرات المباشرة مثل القتل والإصابة والنزوح إلى تدمير البنى التحتية وخسارة الأرواح والموارد. والأقل وضوحاً ولكنه ليس الأكثر تدميراً هو الضغوط العاطفية والاجتماعية والنفسية الذي يكابدها الأطفال والنساء والرجال الذين يعانون أو يتعرضون للعنف أو يجبرون على الفرار من منازلهم. وسواء أصيبوا او صدموا نتيجة لويلات العنف وأنهم أصبحوا يعيشون في معسكرات النازحين أو تم تجنيدهم كأطفال جنود فإن القليلين يبقون محصنين ضد تأثيرات النزاع.

وأبرز التقرير لبؤرة التركيز الكلفة البشرية لعقود من غياب الأمن في السودان. وتميل الأقاليم والولايات الأكثر تأثراً بإنعدام الأمن في السودان - دارفور والشرق- لان تبقي خلف نظيراتها

وتساءل لماذا يتسم هذا التاريخ في معظمه بعدم النجاح؟ وكان ملخص الدرس المستفاد أن توقيع اي إتفاقية سلام ما هو الا خطوة أولي نحو تحقيق السلام وان تطبيق نهج التنمية البشرية يقدم رؤية جديدة قوية في هذه المنحى ولقد وضح جليا أن كل من عملية وأهداف التنمية البشرية صنوان لصياغة السلام الدائم في السودان.

ومن ناحية أخرى ينبغي إشراك المجتمع المحلي وسماع صوته في عملية صياغة عملية السلام ويجب ان يكون توفير التنمية البشرية لكل المتأثرين بغياب الأمن أولوية قصوى. ويمكن لرؤية فوائد التنمية البشرية ماثلة ان تصبح استراتيجية رئيسة تستخدم لتحقيق دعم سياسات الدولة ونشاطاتها التي تعزز بناء السلام.

تجنب الاحباطات من نتائج السياسات الخاطئة من اجل السلام أمر بالغ الأهمية للمضي قدما بالبلاد. في ضوء ذلك، السياسات والمؤسسات للتنمية البشرية تعتبر بالغة الأهمية الي البناء و الي المحافظة عليها. استراتيجيات ما بعد الصراع مثل نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج مهمة للنطلاقة بها، ولكن لا يزال هناك الكثير مفقود لتقديم نتائج ملموسة من أجل السلام. الدروس المستفادة من بلدان أخرى توفر بعض التبصر الي السودان لكيفية أن تتبع مقررات تمهيدية للسلام. أدوات العرف أو التقليدية لحل النزاعات يجب أيضا ان تولي باهتمام متجدد، حيث انها غالبا ما تستبعد لصالح الاتفاقات الوطنية للسلام في البلاد.

وتتطلب الأوضاع التي يكون فيها التهديد باستمرار العنف موجودا وضع إجراءات للمشاركة والانفتاح من بينها أصوات السكان المتضررين لوقف

يكون السودان أول موقع للعنف الناجم عن التغير المناخي حيث نجد أن الزحف الصحراوي الذي توغل لحوالي ١٥٠ كيلو مترا في بعض المناطق ، يشكل تهديدا خطيرا للمجتمعات المهاجرة لأنها تصطدم وبشكل متزايد، مع جماعات مهاجرة أخرى أو مجموعات سكانية مستقره على الموارد المتناقصة. ويجعل هذا الأمر من حماية البيئة شاغلا رئيساً من شواغل السلام والتنمية البشرية في السودان.

يساعد الإطار الأمني على توفير مزيد من النظر الثاقب في الأسباب الجذرية للصراعات المتعددة في السودان. ويمثل وضع إطار شامل قائم على الأمن الانساني بدلا من الأمن العسكري امراً ضروريا لفهم الأسباب الجذرية لغياب الأمن في البلاد. فضلا عن أن استيعاب الجذور التاريخية ، والاقتصادية والسياسية والبيئية للأزمة يساعد على توفير نظرة ثاقبة على الاستجابات اللازمة. وللتوسع في هذا التحليل وتسليط الضوء على إمكاناته البحثية ، تم اقتراح صيغة أولية لأداة سياسة فريدة لالتقاط الأبعاد المختلفة للتحدي : مؤثر الأمن الانساني.

النتائج الأولية لمؤشر الأمن البشري تسليط الضوء على أن العوامل الاقتصادية تولد أعظم انعدام الأمن في السودان اليوم. كما أنها تسلط الضوء على الحاجة بالنسبة للبيانات ذات نوعية أفضل – و تحسين المعلومات والمعرفة على المخاطر الأمنية والتهديدات الإنسان. في حين هذه النتائج هي أولية في الطبيعة، ألا أن المؤشر يشير إلى سبل جديدة للبحوث في السودان.

صياغة السلام الدائم

أستعرض التقرير سجل اتفاقيات السلام في السودان(القائمة على النخبة)

العدائيات. يتطلب التنفيذ العادل و بناء السلام في المناطق التي عقدت فيها إتفاقيات السلام في السودان . وبين التقرير أن التنمية البشرية في كل سياق يجب أن تشكل الهدف النهائي للمشاركة. للسلام العادل.

نحو إستراتيجية للتنمية البشرية:

جاء التقرير في لحظة حاسمة بالنسبة للسودان. وعملية إستفتاء يناير ٢٠١١ التي أدت لفصل الجنوب ونتائج التي يجب إدارتها بصورة سلمية. وأن عملية السلام في دارفور تشهد تقدماً وتأخر وتحتاج للتقدم بدون شك. وجمع التقدم الذي حدث في شرق السودان بعد إتفاقية السلام ٢٠٠٦ أموالاً جديدة للتعامل مع الفقر وتحسين مناخ الأعمال. وسلط الضوء على الحاجة لتأكيد تحقيق نتائج للسودانيين في الشرق . وما تزال النزاعات على الأراضي والمياه بين الرعاة والمجتمعات المستوطنة تحتاج للمصالحة الدائمة.

إن الرسالة التي يبعثها هذا التقرير هي أنه يجب أن توضع التنمية البشرية في محور السلام في السودان إذا ما أريد إدارة هذه القضايا المهمة لتحقيق إستفادة الشعب السوداني. ويجب السعي لمعرفة كيفية تحقيق و استدامة السلام. وهناك تاريخ طويل لإتفاقيات السلام والبروتوكولات لإنهاء العنف أسفرت على الأفضل عن نتائج مختلفة في السودان تذخر بتكرار العنف على نطاق واسع. وأن الصراع والنزاع حول الموارد قد أخذ أبعاداً عديدة وتحول في بعض الأحيان إلى الهوية والصراعات الدينية. وأن إستبعاد السودانيين المتأثرين بالحرب من أخذ مكانهم في صنع وبناء السلام ترك القادة والنخبة يتخذون القرارات التي تؤثر عليهم. ويجب توسيع العمل في السلام وعدم ترك الآخرين في الخلف ويجب تغيير جغرافية السلام.

حدد التقرير جدول أعمال واسع النطاق للسودان حيث أوصى بإنشاء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية. وينبغي أن يشكل وضع وتنفيذ برنامج التنمية البشرية هدفاً جوهرياً للسودان كبلد يمضي قدماً للأمام .

وبالأخذ في الاعتبار ركائز أجندة التقرير تم تبني عدة مقترحات تحظى بالأولوية لسد الثغرات وإنعدام المساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وتشكل زيادة فرص العمل وبناء المدارس وتطبيق الزكاة (بصفقتها أحد الأركان الخمسة للإسلام) والإستراتيجيات الوطنية الأخرى للحماية الاجتماعية أجزاء رئيسية من هذا الإقتراح. وينبغي أن يكون التركيز على توزيع المكاسب المرئية للتنمية البشرية للتعافي من إنعدام الأمن. ويعتبر التأكد من أن هذه المكاسب لم تضعف أو تتآكل نتيجة للعنف أو الصدمات الاجتماعية الأخرى لا يقل أهمية.

يتعين توفير إعمادات التنمية البشرية في كل أوقات السلم والحرب والتأكيد على الحاجة لحماية التنمية البشرية في ظل الصراع وتعزيز ذلك لصالح الأطفال والكبار المتأثرين. ويجب التصدي لأدوار السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة التي تعوق تنفيذ السلام وخلق الظروف المناسبة لإشتعال الصراع. هناك حاجة لبناء وإعادة بناء الأنظمة

ويتطلب تحقيق استراتيجية التنمية البشرية للسودان وضع الناس في محور السلام. وثمة حاجة لإعادة تصور أسس التنمية البشرية والتوجه نحو تحقيق العدالة والتمكين والتنمية البشرية المستدامة. ولتجاوز ظروف إنعدام الأمن يجب على السودان الإرتقاء إلى تلبية مطلب حرية الإنسان والتطلع للحظة الراهنة وأن هذا المطلب أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

الأثار المترتبة على هذه الرسالة لها شقين هما الشعب السوداني وخاصة أولئك المتأثرين بالعنف ويجب أن تكون الحرية في المشاركة المفتوحة والفاعلة في التخطيط وتنفيذ إتفاقيات السلام التي تخص أراضيهم وحياتهم. ويجب أن تكون التنمية البشرية الهدف الأسمى للسلام العادل وأن تحسين التقدم المستدام في حريات جميع السودانيين يجب أن يشكل التصميم الأساسي للسلام.



السلام والتنمية البشرية في السودان

«بترفيح مستوى التعليم، والقضاء على الفقر، وتحقيق تنمية متوازنة يمكن
أن تساعد في فض النزاعات»

كلمات إحدى المشاركات في مجموعات النقاش البؤرية - بجنوب كردفان

١ السلام والتنمية البشرية في السودان

مع التغييرات التاريخية لأجل السلام التي تعم البلاد، فإن السودان يمر الآن بلحظة تاريخية فريدة لصنع فرص جديدة لتوسيع الخيارات الإنسانية. غير أن هناك تحديات جسام لازالت تواجه دارفور وغيرها من المناطق الأخرى لإيجاد الظروف الملائمة والأساسية لتوفير الأمن الإنساني. كذلك فإن التصدي لمشاكل الأمية، وسوء التغذية والبطالة يجب أيضاً أن تجد الدفع اللازم. ومع بزوغ هذا الفجر الجديد، فإن الدعوة لوضع التنمية البشرية كمرتكز لعملية بناء السلام في السودان يجب أن تأتي بعجالة وعلى قمة الأولويات.

على الرغم من أن السلام وجذوة الحرب لا يشكلان المحددات الأساسية لخارطة التنمية البشرية في السودان، لكن لا يمكن أن ننكر أن تدني ما تحقق من إنجازات في التنمية البشرية في الصحة والتعليم والدخل تمثل عناصر محتملة ستستمر في المساهمة في جعل بعض أجزاء البلاد مغلقة في فخ النزاعات. وتتمثل هذه المستويات المتدنية في العديد من أشكال الحرمان التي تتفاوت من عدم المقدرة على تأمين الطعام، أو الحصول على الوظائف، إلى إنعدام فرص التمتع بالصرف الصحي والكهرباء. كذلك فإن محدودية القدرات المؤسسية، والقدرات البشرية، تعزز الآليات التي تؤدي إلى قصور الأمن الإنساني وانتشار العنف ويركز هذا التقرير على سبر غور هذه العلاقات والآليات المتداخلة.

يهدف تقرير السودان الأول للتنمية البشرية في السودان إلى أن يكون نقطة إنطلاق لحوار عميق حول أولويات واستراتيجيات السلام والتنمية البشرية. ولا يمكن للتنمية البشرية أن تتجذر إلا بعد أن تؤسس على تجارب الشعوب، وتتغذى من أنشطتهم الاجتماعية. كذلك يمكن أن يفضي هذا الحوار المفتوح عن التنمية البشرية، إلى التوصل لأجندة جديدة للحريات الإنسانية في السودان.

التنمية البشرية تعني توسيع الخيارات أمام الناس ليعيشوا الحياة التي يودون عيشها في مجتمعاتهم، كما تعني أن يتمتع الناس بحرياتهم، وتحقيق الأهداف التي يرغبون في تحقيقها. ولقد ظلت التنمية البشرية، ولأكثر من ٢١ عاماً، تساهم وتقود تطوير أفكار وإجراءات وسياسات جديدة لتعزيز الحريات للناس لكي ينعموا بحياة طويلة صحية وخلقة. ويواصل تقرير التنمية البشرية في السودان، ٢٠١٠ - ٢٠١١، ذلك النهج لجعل التنمية البشرية للسلام مركزاً لأول مرة في السودان.

يؤكد هذا التقرير على أهمية الدور الذي تلعبه عملية بناء السلام في ضمان تحقيق التنمية البشرية، ودور التنمية البشرية في بناء السلام في السودان. لا شك أن الحرب والعنف منذ العام ١٩٥٥ قد أبطأت بعملية تطور التنمية البشرية للشعب السوداني. إن التوقيع على اتفاقية السلام الشامل، ٢٠٠٥ التي أنهت ٢٢ عاماً من الحرب بين الشمال والجنوب، والتوقيع على إتفاقية سلام الشرق، ٢٠٠٦ قد منحت فرصاً جديدة للسودان للاستفادة من مزاياها المتأصلة. ومع التغييرات الجديدة في العام ٢٠١١ وما بعدها، فإن الفرص متاحة للسودان للبناء على هذه النجاحات.

وأنها تتمتع بقدر وافر من المرونة المطلوبة للتوافق مع كل التغيرات التي تطرأ على مختلف المجتمعات والأمم عبر الزمن. كذلك فإن العمل من خلال رؤية التنمية البشرية من شأنه أن يولد رؤى وأفكاراً مبتكرة، وأدوات جديدة للسياسات العامة التي تعالج أية تحديات طارئة وضاغطة تواجه أي مجتمع من المجتمعات.

تنظر التنمية البشرية لأي استثمار تنموي على أنه عمل يهتم في المقام الأول بتوسيع الحريات الأساسية وإزالة أية عوائق تقف في طريق ازدهارها. وفي هذا الإطار، هنالك مقولة شهيرة لأمارتيا سين، الفائز بجائزة نوبل، مفادها أن هناك عنصرين منفصلين يشكلان أساس عملية التنمية: لابد من تقويم التقدم المحرز من حيث مدى تعزيز حريات الناس، كما أن إنجاز أي عمل تنموي يعتمد على الإرادة الحرة للناس^٢. وعليه فإن التنمية البشرية هي في نهاية المطاف هدف وعملية لتمكين الناس من أن يعيشوا الحياة التي يقدرونها من خلال توسيع قدراتهم وحرياتهم وخياراتهم. يمثل تقرير التنمية البشرية في السودان أول جهد كامل لتطبيق هذه المبادئ والمفاهيم علي أنها اطروحة كاملة.

مبادئ التنمية البشرية:

تعتمد التنمية البشرية على مبادئ جماعية مثل العدالة، والتمكين، والمؤسسية، والفعالية، والاستدامة، واحترام حقوق الإنسان، لتصبح متسقة مع الخبرات المحلية والوطنية. ويجب أن يتمتع كل البشر بحقوق وفرص متساوية دون أي تمييز. ولا يمكن منع طفل صغير يعيش في معسكر للنازحين من الذهاب إلى المدرسة بسبب المكان الذي يعيش

نقطة البداية في هذا التقرير تتمثل في أن رفاه الإنسان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية السلام. إن كيفية أن يؤدي السلام للتنمية البشرية، أو أن تؤدي التنمية البشرية للسلام تعد أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للسودان، لذلك يأتي التركيز على نوعية المؤسسات والمبادئ والإنجازات التي تشكل آليات الانتقال بين الإثنين. يتناول هذا الفصل العلاقات بين السلام والتنمية البشرية في السودان.

١-١ جذور وأفكار التنمية البشرية

يأتي تقرير السودان الأول للتنمية البشرية في الذكرى العشرين لسلسلة تقارير التنمية البشرية. حيث تم إستحداث مفهوم التنمية البشرية في الحوار العالمي مع إطلاق تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٠. وفي إطار التحديات الرئيسية التي تركز على النمو الاقتصادي، فإن التنمية البشرية تؤكد أن التنمية تعني وفي المقام الأول بالناس. كذلك فإن تقرير التنمية البشرية العالمي للعام ٢٠١٠ أكد على هذه النظرة: الناس وليس السلع أو الموارد، هم الثروة الحقيقية للأمم^١.

يركز مفهوم التنمية البشرية على توفير بيئة تمكن الأفراد من تطوير إمكاناتهم الكامنة لينعموا بحياة طويلة ومنتجة وخلاقة^٢. وقد ساهمت هذه المقاربة التنموية في إعداد أكثر من ٦٠٠ تقرير وطني بهدف تقويم السياسات العامة مع توفير المعلومات والمساهمة في حوار وطني عن التنمية. وقد أثبتت التنمية البشرية، عبر هذه الأطر المتباينة، أنها فكرة متطورة وليست مجموعة أفكار ومفاهيم جامدة،

١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠.

٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٠.

٣ سين ١٩٩٩، ص ٤ (Sens).

التأثير سلباً على الآخرين بمرور الزمن أوفي مواقع أخرى.

من بين العديد من المظاهر الأخرى، يتطلب العدل توسيع مظلة الإنصاف، واستدامة النتائج عبر الزمن، واحترام حقوق الإنسان. فالحريات السياسية كالديمقراطية، والحريات المدنية قيم أساسية وجوهرية على حد سواء، فهي غايات في حد ذاتها، ولكنها أيضاً وسائل لتحقيق أهداف واسعة أخرى. والمؤسسات الديمقراطية هي تلك المؤسسات التي تستطيع بشكل عام تقديم أفضل ما لديها لتحقيق أهداف التنمية البشرية، والعمل على دفعها إلى الأمام. وعلاوة على ذلك، فإن السماح للناس بالمشاركة الفاعلة في مناقشة الأهداف والسياسات يعد أمراً حيوياً لتصميم مؤسسات وسياسات مستقرة تخدم حقوقهم واحتياجاتهم.

مساهمة الأمن الإنساني

تهتم التنمية البشرية بتوسيع الحريات الإنسانية، وعلى النقيض من ذلك يركز الأمن الإنساني على منع تدهور الحريات، إذ أنه يخاطب كيفية الحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها بشق الأنفس. وبالفعل، فإن المفهومين يكملان بعضهما، وأن أي واحد منهما ضروري للآخر.

يتطلب الأمن الإنساني الحماية من المخاطر اليومية لانعدام الأمن، ومن العنف والمرض، ومن قلة فرص الحصول على المياه، أو الصرف الصحي، التي يمكن لأي منها أن يؤثر سلباً على مكتسبات التنمية البشرية. إن التمتع في مصادر إنعدام الأمن في حياة البشر الناجمة عن العنف والمرض والفقر من شأنه أن ينير بوضوح الدور الكبير الذي تلعبه التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية على الأمن الإنساني.

فيه. كذلك لا بد أن تعكس القرارات المتعلقة بالسياسات العامة أصوات ورؤى أولئك الناس المتأثرين مباشرة، ذلك أن الذين سيتأثرون ببروتوكولات السلام، على سبيل المثال، لا بد أن تتاح لهم الفرصة في المشاركة في تعميم السلام وتنفيذه.

يدعو منظور التنمية البشرية إلى النظر في قضايا الإنصاف داخل وعبر الحدود الوطنية لأقاليم البلد الواحد، من حيث تحديد التحديات التنموية، وإيجاد الحلول لها، ومعرفة من المستفيد ومن فاتته فرص التنمية، لماذا؟ وتركز التنمية البشرية على الفقراء والمجموعات الأخرى التي عملت عده عوامل على إستبعادها اقتصادياً مثل النوع، أو العمر، أو الدخل، أو العرق، أو الموقع، أو القدرة الجسدية، أو العقلية، أو من تعوزهم الموارد. ويجب وصول السياسات المستهدفة لزيادة الاستثمارات إلى المجموعات الضعيفة لتخفيف حدة الفقر والإنصاف.

يتحقق التمكين عندما يُمنح أفراد المجتمع الموارد والفرص للمساهمة في عملية التنمية. فالمشاركة والإدماج الاجتماعي قيمتان جوهريتان، ومن شأن المشاركة تحسين فعالية الحلول التنموية من خلال توفير الدعم للحوار المستنير، ولصنع القرار، ولتنفيذ السياسات ومراجعتها. كما أن فرص الحصول على المعلومات الموثوقة والمستقلة يعد أمراً أساسياً يتيح للناس اتخاذ قرارات مبنية على أسس مستنيرة، وإختيار السلوك الذي يمكن أن يُحسن مستوى حياتهم.

تواجه جميع الدول، وبدرجات متفاوتة، تحديات محدودية الموارد والتمويل. وتتضمن الكفاءة الاقتصادية النظر في ما إذا كان بالإمكان جعل الناس والمؤسسات في وضع أفضل من خلال إعادة تخصيص الموارد والسلع دون

السلام في اللغة اليومي عادة ما يعني توقف النزاع أو العنف لكن مفهوم السلام يتجاوز غياب الحرب

الأخلاقية والاجتماعية لذلك المجتمع. أما الغياب الكامل للسلام، ممثلاً في النزاعات المسلحة، فيعني قتل الناس وإصابتهم، وتدمير الروابط الإنسانية، والموارد الطبيعية، والبنى التحتية. كذلك فإن غياب السلام يهدد الموارد، ويقلل الرفاه الاجتماعي للإنسان، بينما ييسر السلام الاستقرار ويوفر فرص إصلاح المؤسسات، وتوفير العدالة للتنمية البشرية.

السودان من بين الدول الأكثر تأثراً بتكرار النزاعات المسلحة والحروب الأهلية. فالمعلومات والإحصائيات المتوفرة، أن توضح إلى حد ما صورة الآثار السالبة التي خلفتها النزاعات المسلحة، أن أعاق قدرة المؤسسات المحلية في تيسير التنمية. غير أن بناء السلام يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ليغوص في الجوانب الأخلاقية والاجتماعية اللازمة لتحقيق تطور التنمية البشرية التي يحتاجها السودان. إذن فإن أطراف النزاع لا تحتاج فقط للتفاوض بشأن السلام بل تحتاج أيضاً لإيجاد سبل دائمة للعيش سوياً.

العلاقة بين السلام والتنمية البشرية يوفر هذا التقرير إطاراً مفاهيمياً لحالة السودان ويعكس العديد من الروابط القوية بين السلام والتنمية البشرية (الشكل ١-١). وهذه العلاقة تعني أنه أينما وجد السلام تزدهر التنمية البشرية وتتقدم. وعلى العكس من ذلك، كلما تضاءلت التنمية البشرية سادت الحروب ومهددت السلام (الشكل ١-٢).

يعد الإنصاف والتمكين والاستدامة من أهم الملامح الأساسية لهذا الإطار. إذ

ويركز الأمن الإنساني على كيفية عيش الناس لحياتهم وحياتهم يوماً بعد يوم، وهو بالتالي يقدم مفهوماً للأمن مرتبطاً بحريات الناس ورفاهيتهم.

كذلك فإن دراسة مهددات التنمية البشرية تتضمن ميزة أساسية لتوضيح العلاقات بين مفهوم الأمن ومفهوم التنمية البشرية. فهي توضح كيف أن الفقر يسبب العنف أو التهديد بالعنف، وكيف أن الأخير يمكن أن يقود للفقر، وبالتالي يهدد الأمن الإنساني. ليس هذا فحسب، بل إن التأثيرات تتعدى ذلك في كثير من الأوجه، إذ أننا نجد أن مفهوم الأمن الإنساني يتجاوز بعض مفاهيم الأمن القومي التي تركز أساساً على حماية ما يعتبر قوة الدولة القومية إلى صون الكرامة الإنسانية للفرد الإنساني.

٢-١ السلام والتنمية البشرية: إطار مفاهيمي

السلام في كل اللغات ما يعني البعد عن النزاع أو العنف، غير أن مفهوم السلام يعني أكثر من غياب للحرب. فالسلام بوصفه قيمة أخلاقية ومعنوية، يشمل قيم العدالة الاجتماعية، والقانونية، والمساواة، والحرية التي تصون المجتمع. كما يعني بوصفه مفهوماً اجتماعياً التقدم الثقافي، وبناء المجتمع الإنساني، والمنظمات الإنسانية التي ترعى الروابط الإنسانية وتعمل على تعزيزها. إذن فالسلام بوجهات النظر هذه، يعد شرطاً لا غنى عنه لحياة الإنسان ونشاطه، وبدونه لا يمكن إحراز أي تقدم في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

يعيد هذا التقرير التأكيد على كل هذه القيم. والسلام يتحقق فقط في إطار المجتمع المحدد، من خلال التعبير عن الأبعاد

يضع الإطار المفاهيمي لتقرير التنمية البشرية في مركز السلام في السودان. في سياق صياغة اتفاقات السلام وتنفيذها، فإن هذا ينطوي على أمرين مركزيين: الحاجة إلى تحقيق الحريات العملية، وتحقيق الحريات الموضوعية من خلال إدراك السلام.

التي تربط بين انخفاض مستوى التنمية البشرية والنزاع. كما أن إرساء ثقافة القبول بالآخر بين الأفراد في المجتمع، إضافة إلى أن احترام هوية وثقافة الآخر تعдан من أقوى العناصر التي تقود لفض النزاعات والخلافات بالطرق السلمية.

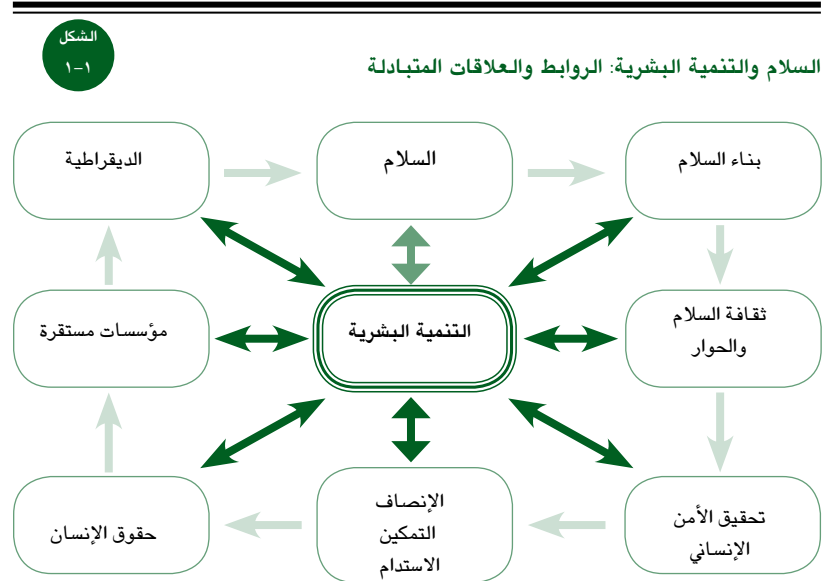
الأمن الإنساني في هذا الإطار يعمل ضامناً لمكتسبات التنمية البشرية. إذ أنه يعمل على الحماية من المخاطر الناشئة عن العديد من المهددات التي تؤثر على التنمية البشرية، التي تتعدّد لتشمل التقلبات البيئية والمشاركة السياسية والأمن الاقتصادي لضمان عدم إهدار مكتسبات التنمية البشرية. يسهم الأمن الإنساني كذلك، كما يوضح هذا الإطار، في خلق الاستقرار الذي يحمي السلام، ويقلل من مخاطر النزاعات العنيفة.

يمكن للمؤسسات المستقرة الفعالة أن تحدث الفارق بين ثمرات السلام المقترن بالتنمية البشرية وفخ الدائرة الشريرة للتنمية البشرية والنزاع. فالمؤسسات التي تستطيع تعزيز ونشر الإنصاف، والديموقراطية، والتمكين، يمكن أن تمثل سبلاً أساسية لإزالة العنف، وتحقيق الأمن الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، تعدان من العوامل التأسيسية للتنمية البشرية التي تتداخل مع تعزيز الحريات الأخرى، كحرية المشاركة علناً في تنمية الفرد والمجتمع، والتحرر من القمع أو الخوف.

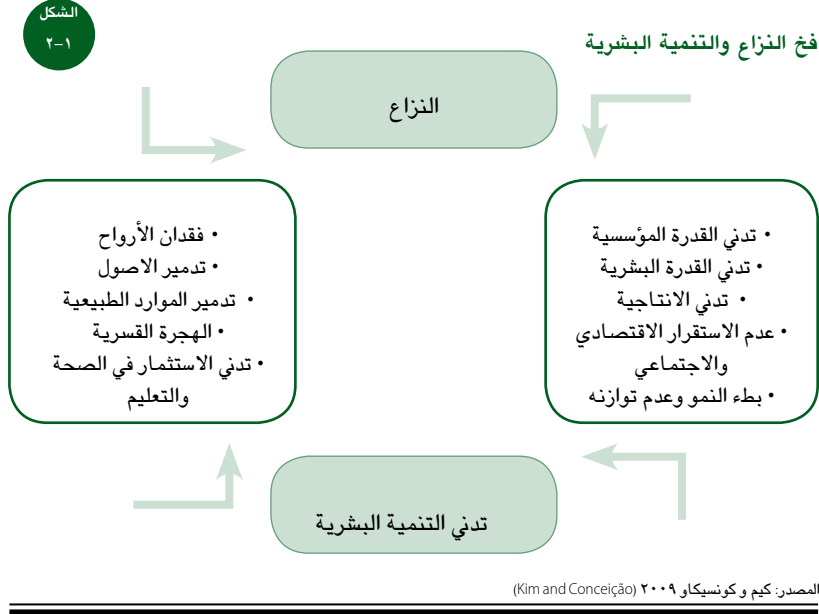
يهدف الإطار المفاهيمي للمقترح إلى وضع التنمية البشرية مركزاً للسلام في السودان. ففي سياق إعداد وتنفيذ اتفاقيات السلام، فإن هذا الإطار يعمل في اتجاهين: الحاجة للإيفاء بالحريات التي تضمنتها هذه الاتفاقيات، ومن ثم التحقيق الموضوعي للحريات من خلال

اذ أن أكبر مسببات النزاعات الكبرى في السودان عدم الإنصاف الحقيقي والمنظور فيما بين النخبة الصغيرة صاحبة الثروة والسلطة، والغالبية العظمى التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى أبسط مقومات الحياة الأساسية. وعليه، فإن تأسيس تنمية بشرية متوازنة يعد أمراً لا مناص منه للسلام في السودان. وفي هذا الصدد، ذكر أحد العاملين في منظمة غير حكومية في الولاية الشمالية أن «السلام ضرورة أساسية للتنمية شريطة استخدام ثماره بحكمة وإيجابية وإنصاف لإقامة مشاريع التنمية».

إن بناء ثقافة السلام من أهم الآليات الأساسية لعدم الوقوع في فخ دائرة العنف



المصدر: فريق المؤلفين



غير أن هذا الغياب اللافت للعنف لا يعني أن تهديد العنف، أو حتى أحداث العنف البسيطة قد تراجعت، فالتنمية البشرية تتطلب أكثر من مجرد توقف العنف. كذلك فإن كيفية إنهاء العنف تعني الكثير بالنسبة للتنمية البشرية. فإذا ما انتهى العنف عن طريق القمع أو الخوف، فمن الراجح أنه لن يقود إلى فترة تنعم بالاستقرار الذي ييسر التنمية البشرية. وبالمثل، فإن استبدال العنف بظروف تتميز بوجود قصور الأمن الإنساني على نطاق ضيق، مثل تقييد حرية التعبير، أو الوصول غير المستمر إلى الأسواق أو السلع، فإن هذا بالمثل لا يمكن أن يسمى سلاماً. وسواء كان أولئك المتأثرون جزءاً من العملية السلمية، أو تطورت حرياتهم الموضوعية كنتيجة لها، فإن ذلك يمثل وسائل أساسية لمراقبة وقف العنف وتأسيس سلام مستدام.

بذور السلام وبذور الحرب
يمكن لمستويات التنمية البشرية العالية أن تقود إلى سلام مستدام على النحو الذي

تفعيل عملية السلام.

لا بد أن يتمتع المتأثرون بالحروب والعنف والاختلال الأمني، بحرية كاملة تمكنهم من أن يكونوا جزءاً من عملية صياغة السلام... وهذا يرتبط بقدرة الإنسان على تحديد ماهية السلام، ومن ثمّ تحديد الطرق التي تقود إلى السلام الذي يعني أكثر من مجرد غياب للعنف. فالوصول لسلام في دارفور، على سبيل المثال، لا بد أن يضمن للمتأثرين - وليس فقط النخب وشاغلي المناصب الرسمية - شعوراً بأنهم يشاركون مشاركة كاملة في العملية. ويتطلب ذلك أن يتأسس السلام، وأن ينفذ على أساس المناقشة والحوار. وهذا معناه أن العملية لا تتمثل في العمليات السياسية فحسب، وإنما ضمان أن تكون هذه العمليات شمولية.^٥ ومن وجهة نظر التنمية البشرية، فإن السلام يجب أن يضطلع بتوسيع التنمية البشرية، والحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، لا أن ينظر إليه على أنه مجرد عملية قيود زمنية لسحب المقاتلين لقواتهم، أو لوقف إطلاق النار. إن عوامل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج، تمثل وسائل حاسمة لتوسيع الحريات، ولكنها ليست العوامل الوحيدة التي تعمل في هذا الإطار. فإذا كانت التنمية البشرية هي ما تدعو إليه اتفاقيات السلام، فالمنطق يقول إنه لا بد من التركيز على الهدف الأسمى لهذه الاتفاقيات لا على بعض الوسائل المحددة، أو وضع قائمة مختارة من الصكوك.

العنف والتنمية البشرية

إن غياب العنف لوحده لا يمكن أن يقود إلى سلام حقيقي وموضوعي. ويمثل الوضع المعاصر لدارفور خير دليل على ذلك. فالمجموعات الرئيسية المقاتلة لم تقم بأعمال عنف مدمرة منذ العام ٢٠٠٧.

٥ سكرتارية رابطة دول الكومنولث ٢٠٠٧، ص. ٤٥.

٣-١ الخلاصة

ليس من المستغرب أن العنف وعدم الاستقرار والقصور الأمني في السودان يؤثر سلباً على التنمية البشرية. لذلك فإن تحليل العلاقات (نقاط القوة والضعف) يسلط الضوء على مجالات دعم السلام، وكسر دائرة العنف.

في مستهل هذه الجديده، تتوفر للسودان الفرصة الكاملة لتحقيق تنميته البشرية الكامنة- بتدشين مبادرات واسعة وجديدة للسلام والأمن. إن وضع التنمية البشرية مركزاً للسلام في السودان يعني التقدم على مستوى حرية الناس ومشاركتهم الفاعلة كمواطنين في سبيل إرساء دعائم السلام في مجتمعاتهم، ولتوسيع خياراتهم عبر السلام، والإنصاف، والتمكين والإستدامة مما يوفر أسس توجه للدخول في مسارات جديدة للتنمية البشرية. وفي مقابل ذلك يمكن للأمن الإنساني أن يحافظ على وضعية التقدم من خلال تسليط الضوء على مخاطر ومهددات التنمية البشرية الناشئة عن العنف وانعدام الأمن.

وباستخدام المفاهيم الأساسية للسلام، فإن التنمية البشرية والأمن الإنساني يوفران رؤى لبناء السودان شامل يسع الجميع. وما تبقى من هذا التقرير يطور هذه الرؤية بصورة أعمق.

يوضح الإطار المفاهيمي المستخدم في هذا الفصل. كذلك فالعكس صحيح: إذ أن مستويات التنمية البشرية المنخفضة يمكن أن تقود إلى حصر الأفراد والمجتمعات داخل العنف، مما ينتج عنه الوقوع في فخ دائرة التنمية البشرية / النزاعات (الشكل : ١-٢). وبهذا المعنى، فإن التنمية البشرية تحمل في طياتها بذور السلام وبذور الحرب في آن واحد. إن التنمية البشرية المنصفة تقود إلى التمكين والاستدامة، وبالتالي فإنها تكسر دائرة العنف وتزرع بذور السلام. على النقيض من ذلك، فإن التنمية البشرية التي تستهدف القلة في المجتمع، وتدعم انفراد النخب بالثروة والمكاسب السياسية، أو تلك التي تظل هشة وضعيفة، تعزز من إمكانية استمرارية دائرة العنف، وتقود إلى فخ النزاع.

مثلما يوضح الفصل الثاني من هذا التقرير، فإنه على الرغم من أن اتجاهات التنمية البشرية في السودان في تصاعد على المستوى القومي، إلا أنها غير متوازنة. ويشير تحليل فخ التنمية البشرية -النزاع إلى أسباب ذلك. فقد ارتبطت محدودية القدرات المؤسسية في توفير خدمات التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم مع تدهور عام في البيئة الاجتماعية - الاقتصادية بحيث يمكن أن تكون آليات تقود إلى النزاع. وبالمقابل، فإن العنف يمكن أن يدمر الحياة، وسبل كسب العيش والثروة الأمر الذي يُفضي الى نزوح قسري وعرقلة في الاستثمار في الصحة والتعليم. وهكذا تعود الدائرة من جديد.

٢

ظروف التنمية البشرية في السودان



٢ ظروف التنمية البشرية في السودان

التنمية البشرية تدور حول ما يمكن أن يفعله الناس أو ما يمكن أن يكونوا عليه - القدرة على التمتع بالحياة التي يثمنونها في مجتمعاتهم. وقد اتسع نطاق هذه الحريات في السودان في المتوسط خلال السنوات الأخيرة في ظل مواجهة القيود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كثير من الأحيان. وحتى الآن، ظلت بعض الأقاليم والولايات المحرومة بعيدة عن هذا التوسع، لاسيما تلك التي تعيش أو خرجت لتوها من النزاع. حيث أبطأ انعدام الأمن التقدم الشامل و يحدد هذا الفصل هذه الإتجاهات والعوامل العريضة للتنمية البشرية.

لقد توسع التعليم، والصحة ومستوى المعيشة في السودان خلال السنوات الثلاثين الماضية. غير أن هذا التقدم تباطأ بشدة مع بداية النزاع العنيف وما نتج عنه من تأثير على الاستقرار المؤسسي ورأس المال الاجتماعي. وتعرض التقدم الذي تم إحرازه للتراجع بسبب الحرب، والجفاف والصدمات الاجتماعية الأخرى، وأنتج مكاسباً غير مستقرة وهشة.

يشير التاريخ القريب للتنمية البشرية المتأرجحة إلى الحاجة لتأسيس سلام مستدام يسمح بتوسيع الحريات للشعب السوداني - ومجال الأمن الإنساني الذي يؤمن هذه الحريات. بينما يستعرض هذا الفصل الصورة الإجمالية لظروف التنمية البشرية في السودان، والفصل الذي يليه يشرح بمزيد من التفصيل كيفية تأثير السلام والأمن على هذه الإنجازات.

لما كان تقرير التنمية البشرية يعد الأول في سلسلة تقارير السودان للتنمية البشرية، يقترح هذا الفصل عدداً من الأدوات والإجراءات المبتكرة للسودان، بما في ذلك مؤشرات تنمية بشرية على المستوى الولائي، وتقديرات لحالات الفقر متعدد الأبعاد، ومعلومات حول

مؤشر التنمية البشرية - الفكرة والقياس

الصندوق
١-٢

جرت العديد من المحاولات خلال العقود الأخيرة لتطوير مقاييس أو مؤشرات حساسة لقضايا الرفاه أو لقياس التنمية التي تتجاوز الناتج القومي الإجمالي. إن العيب الأساسي لمقياس الناتج القومي الإجمالي هو أنه يحسب المعاملات التجارية فقط في الاقتصاد، بينما يعتمد رفاه الأفراد على الكثير من السلع والخدمات الأخرى. وقد استحدث مؤشر التنمية البشرية لأول مرة في تقرير التنمية البشرية العالمي للعام ١٩٩٠، ولقي قبولا واسعا كبديل لقياس الرفاه. مؤشر التنمية البشرية هو مقياس كلي لثلاثة أبعاد لمفهوم التنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، التعليم ومستوى لائق من المعيشة (انظر المذكرة الفنية). فهو يجمع بين مقاييس متوسط العمر والالتحاق بالمدرسة ومحو الأمية والدخل وذلك للسماح بنظرة أوسع لتطور البلد بدلا عن استخدام الدخل فقط.

هنالك ثلاث سمات لمؤشر التنمية البشرية: أولاً، هذا المؤشر تكمله مؤشرات أخرى والتي تقدم لوحدها، خصائص تنموية محددة، وتقدم مع بعضها البعض، صورة عامة لعمليات التنمية الجارية. ثانياً، لقد طور هذا المؤشر بواسطة أمارتيا سين، الحائز على جائزة نوبل، بمعية عدد من رواد الاقتصاد بالإضافة لدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد طبق المؤشر على نطاق واسع في تقارير التنمية البشرية الوطنية. أخيراً، فإن التنمية البشرية ليست فقط مقياساً جديداً لأداء التنمية بل إنها تنطوي على مقارنة جديدة للتنمية إجمالاً.

إن مؤشر التنمية البشرية، مثله مثل مفهوم التنمية البشرية نفسه، يتطور باستمرار. فقد أرسى تقرير التنمية البشرية العالمي للعام ٢٠١٠ طريقة جديدة لحساب مؤشر التنمية البشرية، وضبط مؤشرات التعليم والدخل، والطريقة التي يتم بها تجميع المؤشر. حل البعد الخاص بالمعرفة محل محو الأمية بمتوسط سنوات الدراسة، بينما تم استبدال معدل القيد الإجمالي في التعليم بعدد السنوات التي يتوقع أن يقضيها الطفل بالمدرسة على أساس معدلات الالتحاق الحالية. كذلك حل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في قياس بُعد مستوى المعيشة محل نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي. وأخيراً، تم استخدام وسيلة الوسط الهندسي لتجميع المؤشرات المستخدمة بدلا عن الوسط الحسابي البسيط. يمكن الاطلاع على المزيد من هذه التغييرات بالرجوع لتقرير التنمية البشرية العالمي للعام ٢٠١٠.

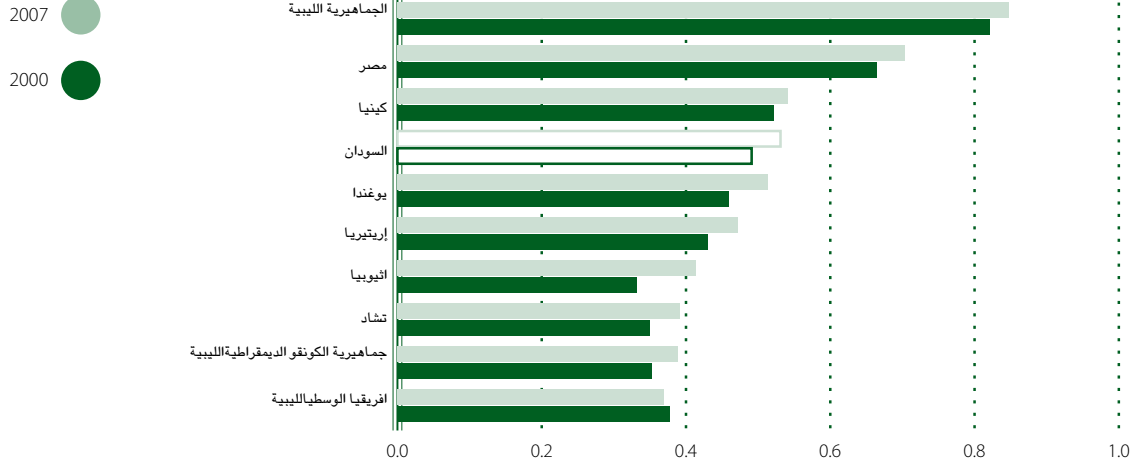
ومع التسليم بأهمية هذه التغييرات إلا أن هذا التقرير، الأول للتنمية البشرية من نوعه في السودان، اعتمد على الطريقة السابقة في حساب مؤشر التنمية البشرية باستخدام المؤشرات السابقة لحساب المعرفة ومستوى المعيشة إضافة إلى طريقة تجميع المؤشرات. ومرد ذلك تحد واحد بسيط. فمثلما ناقشنا الأمر في الجدول ٢-٢، هنالك العديد من الفجوات الإحصائية في السودان، كما أن مؤشرات التعليم جيد النوعية ليست متوفرة لا على المستوى القومي ولا على المستوى الولائي.

يشير استخدام المنهج الجديد لمؤشر التنمية البشرية على المستوى القومي والولائي وحتى على المستوى المحلي إلى وجود أجندة قوية للتنمية البشرية في السودان (انظر القسم ٦-٤). ونأمل أن توفر الخطوات الأولى التي اتخذت في هذا التقرير الأساس للبناء عليه في إطار هذه الموجة الجديدة التي بدأت في الظهور في مجالات البحث والسياسات العامة للسودان.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠.

السودان بين دول الجوار: مقارنات عبر الزمان والمكان
قيمة دليل التنمية البشرية

الشكل
١-٢



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩b.

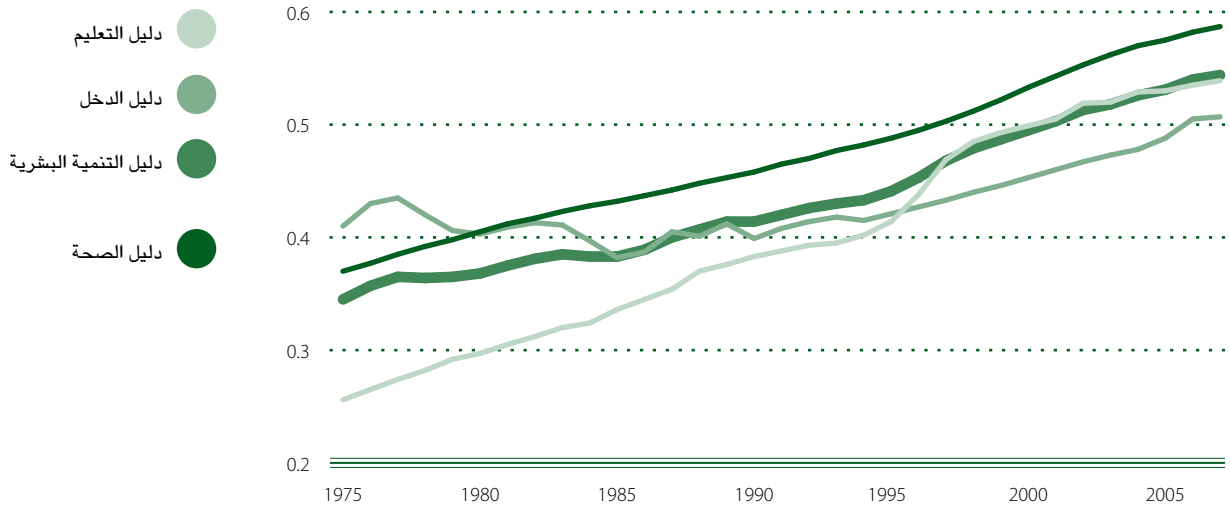
١-٢ التنمية البشرية في أوقات الحرب
والسلم

تعنى التنمية البشرية في المقام الأول
بالإنسان. وتعنى بتوسيع الخيارات
الحقيقية والحريات الشاملة التي تمكن

الفروقات بين الرجال والنساء. ومن
خلال هذه الإجراءات التجريبية، يضع هذا
الفصل أساساً لمرجعية مستقبلية بشأن
أجندة الأوضاع والسياسات المتعلقة
بمنهج التنمية البشرية من حيث علاقته
بالسودان.

توسيع التنمية البشرية عبر الزمن رغم التحديات
دليل ومكونات التنمية البشرية ١٩٧٥-٢٠٠٧

الشكل
٢-٢



المصدر: الجدول الإحصائي رقم ١.

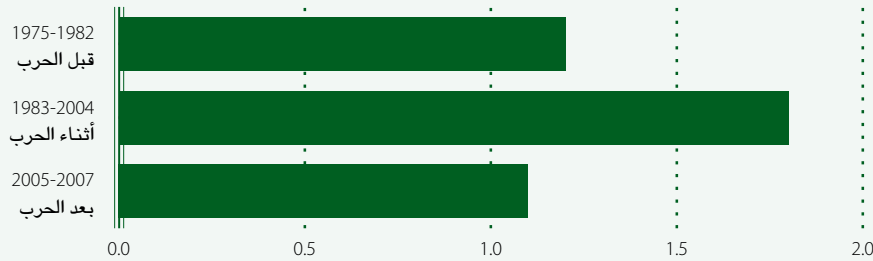
للرجوع إلى الجداول الإحصائية في هذا التقرير فضلاً أنظر إلى الجدول الإحصائي المقابل

مؤشر التنمية البشرية في أوقات الحرب والسلم

الصندوق
٢-٢

قدرت قيمة متوسط مؤشر التنمية البشرية خلال فترة ما قبل الحرب ١٩٧٥-١٩٨٢ بحوالي ٠,٣٦٥. ازدادت معاملات الاختلاف (التذبذب) لمساهمات كل مؤشرات التنمية البشرية خلال فترة الحرب. وقدرت قيمة متوسط مؤشر التنمية البشرية في فترة السودان ما بعد الحرب بحوالي ٠,٥٣٩. وقدرت مساهمات الصحة، والتعليم والدخل في التنمية البشرية بحوالي ٣٦٪ و ٣٣٪ و ٣١٪ على التوالي. وكان معامل الاختلاف لمساهمات كل المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية في حدود أقل من ٢,٣٪. كذلك قدرت معدلات نمو مؤشر التنمية البشرية خلال الفترات الفرعية الثلاث، ١٩٧٥-١٩٨٢ و ١٩٨٣-٢٠٠٤ و ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بحوالي ١,٢٪ و ١,٨٪ و ١,١٪ على التوالي (الشكل ١).

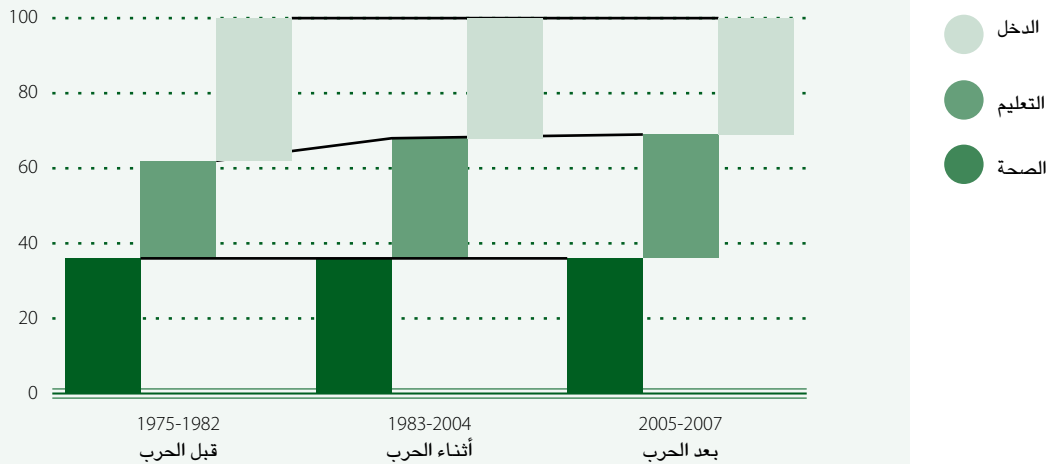
الشكل ١: متوسط معدلات النمو لمؤشر التنمية البشرية ١٩٧٥-٢٠٠٧



المصدر: محسوب بناءً على بيانات الجدول الإحصائي رقم ١.

قدرت مساهمات الصحة، التعليم والدخل في التنمية البشرية لفترة ما قبل الحرب بحوالي ٣٦٪، ٢٦٪ و ٣٨٪ على التوالي (الشكل ٢). بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية خلال فترة الحرب ١٩٨٣-٢٠٠٤، ٠,٤٤٤. انخفضت مساهمة مؤشر مستوى المعيشة بصورة حادة من ٣٨٪ لفترة ما قبل الحرب إلى ٣١,٩٪ أثناء الحرب، بينما قدرت مساهمات الصحة والتعليم بحوالي ٣٦,٥٪ و ٣١,٦٪ على التوالي.

الشكل ٢: مساهمات التعليم، الصحة والدخل في مؤشر التنمية البشرية في الحرب والسلم



شهد مؤشر التنمية البشرية القومي أسرع معدل نمو له خلال فترة الحرب. ويشير هذا إلى قضيتين أساسيتين: أولاً، امتدت فترة الحرب في السودان لجيل كامل تقريباً. وشهدت فترات طويلة من القتال العنيف كما شهدت استقراراً نسبياً. كذلك شهد الجزء الأخير من الفترة الطفرة النفطية، وتحسناً في الزراعة نتيجة للأمطار الوفيرة. ثانياً، على النقيض من ذلك، كانت فترة ما بعد الحرب ٢٠٠٥-٢٠٠٧ قصيرة. يتحرك مؤشر التنمية البشرية ببطء بمرور الوقت بحيث يمكن القول إن مؤشرات التعليم والصحة التي وردت في هذا التقرير ستحتاج لعدة سنوات لكي تسجل تغييرات.

× فترة "ما قبل الحرب" هي أيضاً فترة ما بعد حرب بعد أن انتهت الحرب الأهلية الأولى في العام ١٩٧٢.

المصدر: محسوبة على أساس بيانات الجدول الإحصائي رقم ١.

المتعاقبة للتركيز على الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة، ولم تخصص سوى القليل من الموارد لخطط التنمية الواسعة. وحتى هذه الموارد المحدودة لم يخصص منها ما يكفي للتنمية البشرية. والنتيجة: ما يزال أمام السودان شوط كبير ليقطعه حتي يعزز التنمية البشرية الشاملة. حيث أنه باستخدام مؤشر التنمية البشرية، ومن خلال قياس مُركب بعض المنجزات للتنمية البشرية (انظر الصندوق ١-٢) جاء ترتيب السودان في المرتبة ١٦١ من ١٨٢ دولة في العالم حسب مؤشرات التنمية البشرية فيها. وبحلول العام ٢٠٠٧ جاء ترتيب السودان في المرتبة ١٥٠. وهذا يشير إلى تقدم واضح. وبالنسبة للدول التي تجاوره مباشرة فإن السودان يتبوأ مركزاً قيادياً في مؤشر التنمية البشرية لكل دول أفريقيا جنوب الصحراء باستثناء كينيا (انظر الشكل ١-٢).

الإنسان من أن يعيش الحياة التي يرنو إليها. الاختيار والحرية، من منظور التنمية البشرية، يعنيان أكثر من مجرد غياب القيود. فالناس الذين تتميز حياتهم بانعدام الأمن، والمرض والأمية لا يمكن اعتبارهم بأي حال من الأحوال أحراراً في أن يعيشوا الحياة التي يتمنونها. حيث تظل التنمية البشرية في السودان مقيدة بالحروب والعنف والفقر.

ظل الشعب السوداني، ولعدة عقود تميزت بالقصور في الأمن وتفشي الفقر، محروماً من السير في ركاب التنمية البشرية وتقدمها. كما أن تكرار موجات الجفاف جذب العنوانات الرئيسة للصحافة العالمية راصدة المجاعات والعوز. غير أنه وبعد انحسار المد الإعلامي الذي غطى المجاعات والجوع لا تزال القدرة المالية للعديد من السودانيين في كل أنحاء البلاد تغوص في دوائر عميقة من الفقر متعدد الأبعاد. وقد إتجهت كل الحكومات

تحديات مصادر الإحصاءات

الصندوق
٣-٢

أجرى السودان منذ استقلاله أربعة تعدادات سكانية في الشمال، وتعداداً سكانياً واحداً في الشمال والجنوب معاً. أجرى أول تعداد سكاني في العام ١٩٥٥/٥٦ وقد أجريت تعدادات الأعوام ١٩٧٣ و ١٩٨٣ و ١٩٩٣ و ٢٠٠٨ بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومانحين آخرين. أجريت التعدادات الأربعة بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء، وكانت جميعها أثناء النزاع في جنوب السودان. وقد شكلت قاعدة بيانات متينة لشمال السودان استخدمت على نطاق واسع بواسطة الوزارات، والوكالات والباحثين.

كذلك وفرت هذه التعدادات أطراً لعينات لستة مسوحات صحية وديمغرافية. كان مسح صحة الأسرة السودانية الذي أجري في العام ٢٠٠٦ الأول من نوعه الذي غطى كل السودان كله خلال عقدين من الزمان. كانت المعلومات الأساسية لمؤشرات أساسية للتنمية البشرية لشمال السودان قد جمعت بشكل أساسي من مسح الأمومة الآمنة الذي أجري في العام ١٩٩٩، ومسح المؤشرات العنقودية المتعددة الذي أجري في العام ٢٠٠٠. أجريت هذه المسوحات وسط النزاع.

يبدأ تحدي سد الفجوات وأوجه القصور في المعلومات القومية ببناء إطار يتسق بشكل وثيق مع السياسات القومية. كذلك هناك حاجة لتخصيص الموارد، ووضع الأولويات السياسية لتوليد إحصاءات محسنة. وهذا هو أحد أهداف تمكين الدول من توليد المعلومات المطلوبة لقياس التنمية البشرية، ومراقبة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

هناك العديد من التحديات التي يتعين تحقيقها. يعتبر الدعم اللوجستي الميداني، ومعالجة المعلومات من الأمور المكلفة للغاية. كذلك لا بد من إعادة بناء مؤسسات المعلومات الصحية والديمغرافية التي دمرت أثناء فترة الحرب. ولا بد من توفير وسائل نقل من نوع خاص لتمكين فرق المسوحات من الوصول للأماكن المطلوبة، أخذين في الاعتبار حالة الطرق في السودان.

غير أن بناء قدرات العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء يعد تحدياً أكبر، ومن اعراض هذا التحدي أن فريق الجهاز المركزي للإحصاء الذي أجرى الإحصاء السكاني للعام ٢٠٠٨ هو نفسه الفريق الذي أجرى تعداد السكان للعام ١٩٧٣، وقد تقاعد معظم أفرادهم مع استمرار عملهم بالمشاركة، بمن فيهم المدير الفني وخبير معالجة المعلومات. لذلك لا بد من إعداد جيل جديد من الإحصائيين لمقابلة الطلب المتزايد على المعلومات الموثوقة، والمتاحة في الوقت المطلوب.

كان لمعدلات التسجيل بمدارس الأساس والتعليم العالي نصيب الأسد في هذا التحسن الذي شهده قطاع التعليم. غير أن التحسن البطيء في مجال محو الأمية (معرفة القراءة و الكتابة) يسلط الضوء على تحديات محتملة في نوعية التعليم (انظر «إنجازات التعليم والفجوات» في هذا القسم).

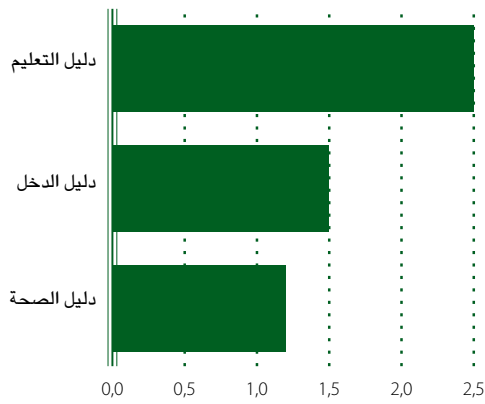
هناك استقرار في التقدم الذي حدث في الصحة بينما تفاوت التقدم في الدخل كثيراً. شهدت تقلبات الدخل خلال العقود الثلاثة المنصرمة تعقيدات في اتجاهات المكونات الأساسية لمؤشر التنمية البشرية. شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ركوداً لعقد كامل حتى حدوث بعض التذبذبات الحادة في منتصف وأواخر التسعينيات لتحل في ارتفاع متواضع لكنه مستقر عقب ٢٠٠٠. وقد إشتكت الحرب والجفاف وإيجارات النفط في إنتاج هذه التأثيرات. سيتطرق التقرير للتكلفة البشرية الناتجة عن العنف وإنعدام الأمن بالمزيد من التفصيل في الفصل الثالث.

إلا أنه لا يزال الأقل في مؤشر التنمية البشرية بين الدول العربية. كذلك فإن التقدم الذي أحرزه السودان في مجال التنمية البشرية منذ العام ٢٠٠٠ لم يكن بالسرعة التي سار بها العديد من جيرانه: فقد فاق معدل النمو السنوي قصير المدى لمؤشر التنمية البشرية في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد، وأثيوبيا ويوغندا معدل نمو السودان. وقد كان معدل النمو في أثيوبيا، البالغ ٣,١٣٪، ثاني أسرع معدل نمو على مستوى العالم، وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف معدل السودان.

بغض النظر عن الإطار الإقليمي، فقد تم إحرار تقدم عام في مجال التنمية البشرية في السودان منذ العام ١٩٧٥ (انظر الشكل ٢-٢). حيث كان معدل نمو مؤشر التنمية البشرية حتى العام ١٩٨٣ وهو العام الذي استؤنفت فيه الحرب الأهلية مشابهاً إلى حد بعيد لمعدل الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٥ كما أن الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب ٢٠٠٥-٢٠٠٧ شهدت تباطؤاً في أنماط النمو (انظر الشكل ٢-٢). وكانت النتيجة: اتسم معدل التنمية البشرية بالبطء، والهشاشة وعدم التوازن مقارنة مع ما كان سيكون عليه من غير الحرب. وقد انعكست التغيرات المتباينة من خلال مكونات مؤشر التنمية البشرية: التعليم والصحة والدخل.

كانت اتجاهات التعليم القومي قد عملت كمحرك لتقدم التنمية البشرية في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية؛ من خلال الجمع بين الزيادة في عدد المسجلين في كافة المراحل الدراسية وتعليم الكبار، حيث نجد أن مؤشر التعليم في السودان قد ارتفع بنسبة الضعف تقريباً مقارنة مع مكونات مؤشر التنمية البشرية الأخرى (الشكل ٢-٣). وقد

الشكل ٢-٣
تقدم التنمية البشرية في السودان بقيادة التعليم
معدلات النمو محسوبة بمقياس المربعات الصغرى العادي



المصدر: محسوب بناءً على بيانات الجدول الإحصائي رقم ٢.

ولمقارنة حال السودان مع دول أخرى، نعتمد على مؤشرات دولية لكافة المكونات. ولتقديم خلفية عن التنمية البشرية لسلسلة زمنية، تم استخدام الإحصائيات الوطنية لتقدير مستوى القيمة على المستوى القطري لمؤشر التنمية البشرية. وكما تم تناول الأمر في القسم الفرعي التالي، فإن طرق التقدير قد استخدمت لإصدار أول اقتراح عيني لمؤشر تنمية بشرية على مستوى الولايات.

بكل تأكيد، تعد هذه الاطروحات قولاً فصلاً عن مؤشر التنمية البشرية، ومالها من آثار في السودان، بل مع الأخذ بعين الاعتبار القيود المفروضة على توافر البيانات. ونأمل أن نتمكن من خلال تحليلاتنا أن نلقي الضوء على الإمكانيات الكامنة لبحث علمي عن التنمية البشرية - وإحداث تحسن في المؤشرات الإحصائية، وتوفير المعلومات في السودان.

٢-٢ خلفية التنمية البشرية في السودان

على الرغم من أن اتجاه التنمية البشرية في السودان قد أظهر بعض العافية والنمو على مستوى الدولة، إلا أن هناك تبايناً في الإنجازات التي تحققت على مستوى أقاليم السودان^٣، ولايات الخمس عشرة. فعلى صعيد أعلى وأدنى مستويات إنجازات التنمية البشرية، هنالك فوارق كبيرة بين أقاليم ولايات السودان. وتظهر تغييرات أقل في الأقاليم الوسطى (انظر الشكل ٢-٤). أبانت أنماط التنمية البشرية أن إقليم الخرطوم يستأثر بأعلى مستويات مؤشر التنمية البشرية مقارنة بكل الأقاليم الأخرى. إقليم دارفور هو الإقليم الوحيد في السودان الذي يتميز بمستوى منخفض من التنمية البشرية.

بحسبانه مؤشراً إحصائياً، فإن مؤشر التنمية البشرية يتأثر بجودة المعلومات ومدى توفرها. والسودان مثله مثل الدول المتأثرة بالنزاعات والدول النامية، يواجه العديد من التحديات الكبيرة في مجال الإحصاء (انظر الصندوق ٢-٣). يقدم تقرير التنمية البشرية نظرة عامة، وإحصاءات تفصيلية وفقاً لأفضل المؤشرات النوعية المتاحة.

مؤشر التنمية البشرية الولائي - تقدير نصيب الفرد من الدخل

المصدر:
٢-٤

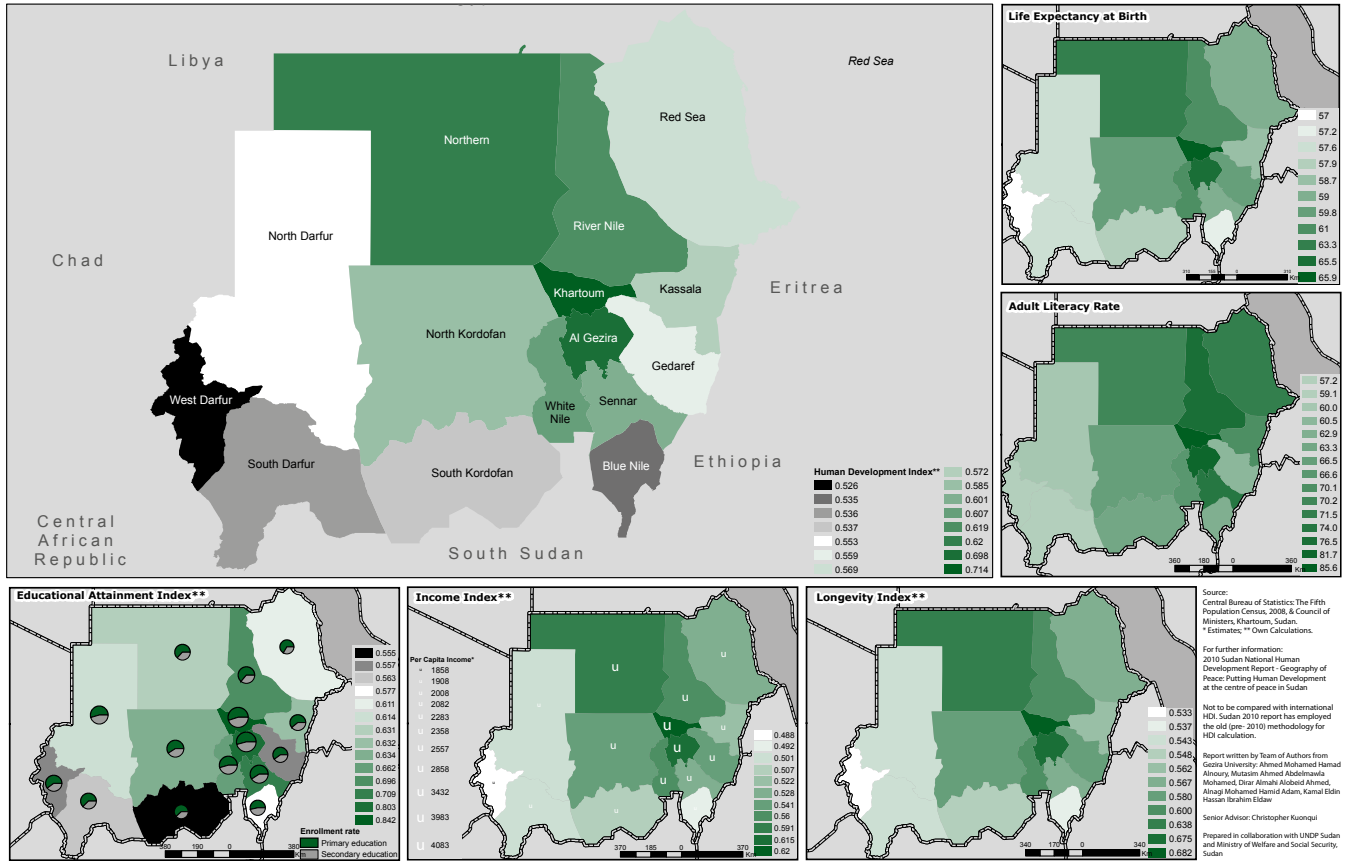
تستمد المعلومات لمؤشر التنمية البشرية الولائي لهذا التقرير من التعداد السكاني الخامس الذي أجري في العام ٢٠٠٨. وفي حين أن هذا التعداد اتاح تحديثاً مهماً لمعرفة وفهم الوضع الديمغرافي والاجتماعي للبلاد، إلا أن العديد من الفجوات لا تزال موجودة. من بين أهم هذه الفجوات عدم توفر تقديرات عن نصيب الأسرة وبالتالي نصيب الفرد من الدخل القومي على مستوى الولاية. وللتغلب على هذا العائق، يقدر هذا التقرير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل ولاية على حدة باستخدام تقديرات أفضل تناسب الانحدار: طبقت معدلات متوسط العمر والدخل على المستوى القومي لتطوير مقياس بديل للولايات. طبقت العلاقة لأفضل تناسب بين متوسط العمر والدخل على المستوى القومي للفترة ١٩٨٩-٢٠٠٨ على كل ولاية باستخدام متوسط العمر عند الميلاد. وكررت الطريقة نفسها باستخدام بيانات للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ لتحديد نصيب الفرد من الدخل بالنسبة للإناث في السودان. وقد اختيرت الفترتان المرجعيتان ١٩٨٩-٢٠٠٨ و ١٩٩٠-٢٠٠٨ بسبب أفضلية التقديرات وتوفر المعلومات.

ينطوي تقدير الدخل على مستوى الولاية باستخدام البديل على قيود تتعلق بالتباينات الحقيقية في الدخل لا يمكن تحديدها إذا لم تنعكس في متوسط العمر. وثانياً أن معلومات الدخل الحقيقي للأسر والتي تجمع من خلال المسوحات والتعدادات السكانية، يمكن أن تختلف حتى عن تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تظل غير معلومة. ثالثاً وكما توضح نتائج الفقر متعدد الأبعاد (انظر القسم ٥ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد)، فإن مستوى المعيشة في كل أنحاء السودان أقل بكثير في المتوسط عن منجزات الصحة والتعليم. على الرغم من أوجه القصور هذه، إلا أن هذه التقديرات كانت قوية عند تعريضها لاختبارات مختلفة للحساسية وللقياس. علاوة على ذلك، وفي حين أن هذه التقديرات قد لا تكون إنعكاساً دقيقاً للدخل، إلا أنها تقدم مؤشرات قريبة من مستويات نصيب الفرد من الدخل في كل الولايات. ويؤكد وضع قياسات بديلة الحاجة لمؤشرات أكثر جودة لتقويم ومراقبة اتجاهات التنمية البشرية.

المصدر: المذكرة الفنية.

خريطة التنمية البشرية في السودان

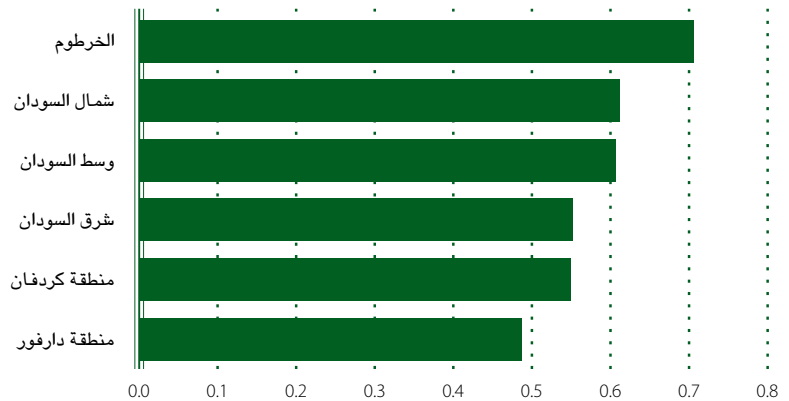
الخريطة
٢-١



ويسري نفس الأمر على المقارنات الأكثر دقة للولايات (انظر الشكل ٢-٥). ولاية غرب دارفور تستحوذ على ثلاثة أرباع من مستوى ماتستحوذ عليه ولاية الخرطوم من التنمية البشرية.

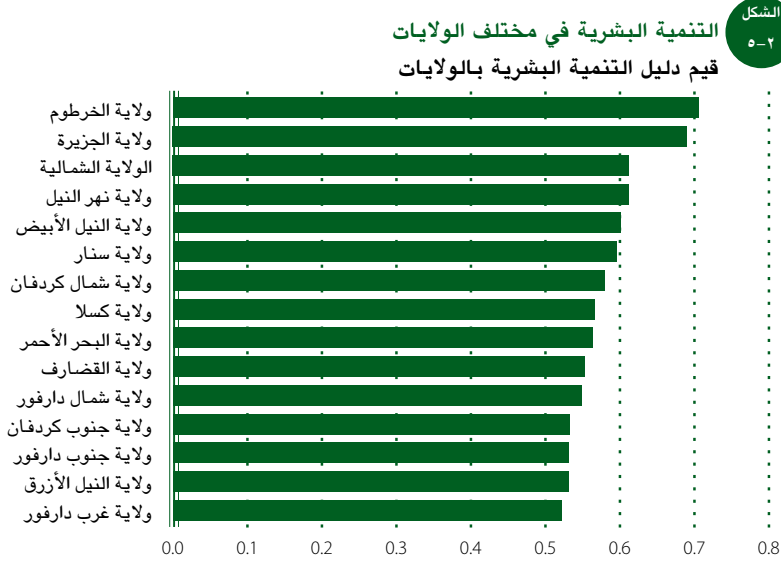
تتميز ولايات السودان كافة بمستوى متوسط من التنمية البشرية^١ ويتم التصنيف على حسب مستوى التنمية البشرية إلى منخفض، متوسط وعال عبر الاستفادة من خط التحديد في معلومات مؤشر التنمية البشرية. غير أن هذا التصنيف يوفر وسيلة أساسية لمقارنة الدول ببعضها البعض مما يعزز فهمنا للإنجازات النسبية للتنمية البشرية -

الخرطوم تتقدم كل الأقاليم في إنجازات التنمية البشرية قيم دليل التنمية البشرية بالمناطق



المصدر: بيانات الجدول الإحصائي رقم ٣، وفق الكثافة السكانية.

١ نصف أدبيات التنمية البشرية قيم التنمية حتى ٠,٤٩٩ كمستوى متدني، ٠,٥٠٠ - ٠,٧٩٩ كمستوى متوسط، ٠,٨٠٠ وأكثر كمستوى عالي. اعتمد هذا على تصنيفات ما قبل تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠٠٩.



المصدر: بيانات الجدول الإحصائي رقم ٣.

والعجز. نخصص بقية هذا الفصل لتحليل اتجاهات التعليم، والصحة والدخل في السودان التي تشكل مؤشر التنمية البشرية ورصد الانجازات التي تحققت على مستوى الولايات.

إنجازات التعليم – والفجوات

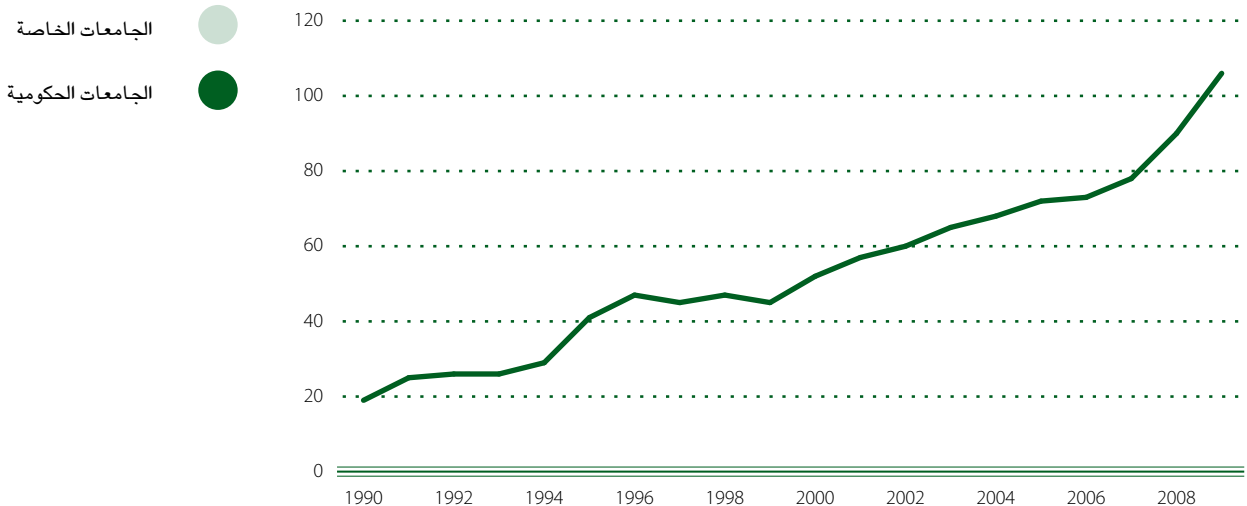
توسع نظام التعليم في السودان خلال العقود الأربعة الأخيرة. وقد كان أحد الأسباب الرئيسية لهذا التوسع ارتفاع معدلات الإسياع عالي المستوى. كذلك ازداد عدد الجامعات والمعاهد العليا لأكثر من خمسة أضعاف عبر سائر ولايات السودان منذ العام ١٩٩٠ (انظر الشكل ٦-٢ الجزء أ). نتيجة لذلك، فقد حدث ارتفاع مقدر في أعداد الطلاب الذين التحقوا بالجامعات (انظر الشكل ٦-٢ الجزء ب). اختار غالبية الطلاب الجدد الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، نظراً لانخفاض رسومها، على الأرجح، عن رسوم الجامعات الخاصة. يعد الالتحاق بمدارس الأساس العامل الأساسي الآخر في تقدم التعليم، وإن

كان بوتيرة أبطأ من مكاسب المستوى الجامعي. ومن نقاط بداية متدنية، حيث ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي ليصل إلى ثلثي الأطفال في عمر المدرسة في كل السودان في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩. علاوة على ذلك، أظهرت معدلات التسرب التربوي أن أعداداً كبيرة من الأطفال يفشلون في الانتقال للمرحلة

الزيادة أعداد مؤسسات التعليم العالي – والطلاب

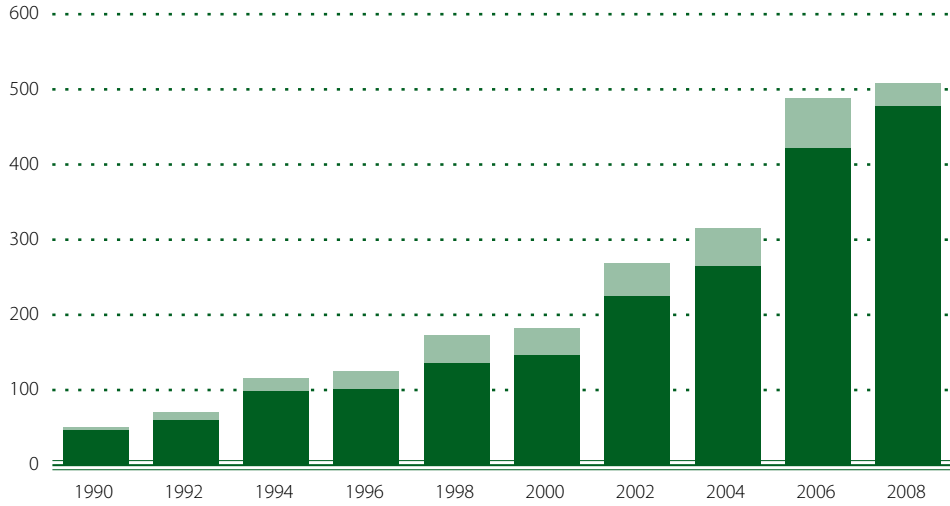
الجزء (أ)

عدد الجامعات ١٩٩٠-٢٠٠٩



الجزء (ب)

عدد الطلاب المستوعبين في مؤسسات التعليم العالي (بالآلاف)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٠.

السودان الشمالية على نطاق واسع في النسب - من ولاية البحر الأحمر حيث يلتحق إثنان من كل خمسة أطفال، إلى ولايتي الجزيرة والخرطوم، اللتين لهما أعلى نسبة إلتحاق بمدارس الأساس في البلاد، وبأكثر من أربعة من كل خمسة أطفال يلتحقون بالمدارس.

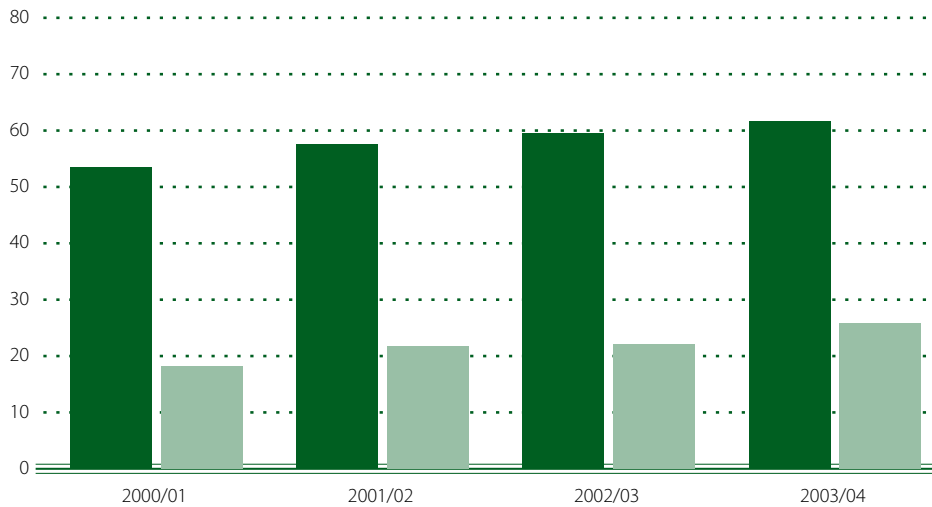
الثانوية، بحيث يقف إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية عند مستوى أقل من ثلث عدد الطلاب بمرحلة الأساس (الشكل ٧-٢).

بتباين معدل الالتحاق بمدارس الأساس على نطاق كافة الولايات في السودان (الشكل ٨-٢). وتختلف ولايات

٥٤

يفشل الكثير من الطلاب في الانتقال للمرحلة الثانوية
معدل القيد الكلي (%)

الشكل
٧-٢



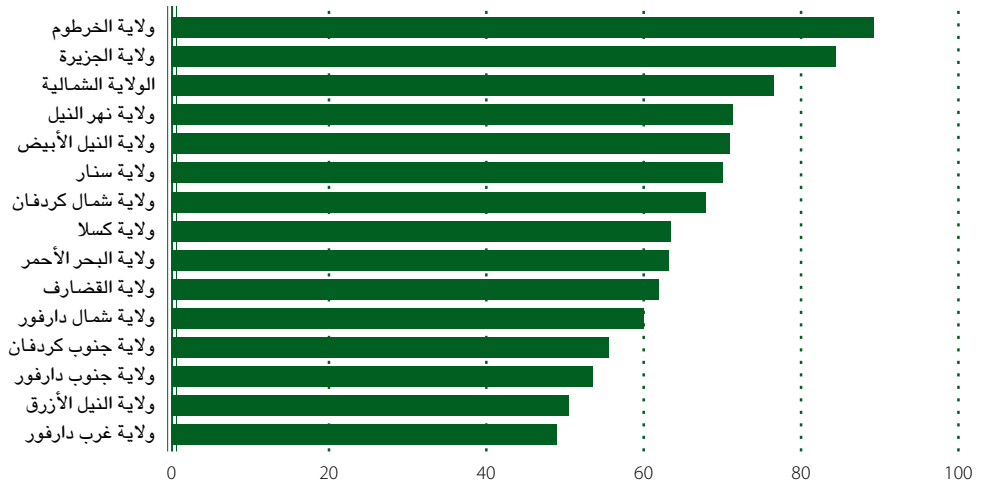
المرحلة الثانوية
مرحلة الأساس

المصدر: وزارة التربية والتعليم الاتحادية - عدة سنوات.

تباين واسع للالتحاق بمدارس الأساس

الشكل
٨-٢

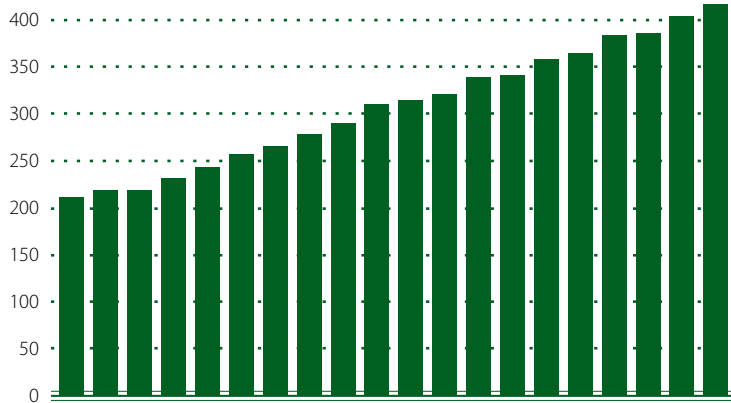
معدل القيد بالتعليم الأساسي (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨.

٦٠,٢ سنة لمجموع سكان السودان (الجدول الإحصائي رقم ١). بإجراء بعض المقارنات نجد أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد قد ارتفع في مصر من ٥٦,٦ سنة إلى ٦٩,٩ سنة في ذات الفترة، أي تغير ب ١٣,٣ سنة، بينما ارتفع متوسط العمر في أثيوبيا ب ١٢,٢ سنة.^٢ تعتبر إنجازات السودان إيجابية -

يواجه تعميم تعليم الأساس تحديين اثنين: تعميم المدارس في المناطق المتخلفة، وصعوبة التحاق أو مواصلة الأطفال الفقراء بسبب ارتفاع الرسوم الدراسية. هنالك عدة عوائق تقف أمام التغلب على هذه التحديات أهمها ندرة المعلمين المؤهلين لتنفيذ التغيير التعليمي المنشود، و تزايد الطلب على تعليم صغار الأطفال والشباب. ومما يفاقم من حجم التحديات ان هنالك الكثير من المدارس التي دمرتها الحروب والكوارث الطبيعية وانحسار العون الخارجي. والنتيجة: خفض في ميزانية التعليم لتصل إلى ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي تدهور عام في نوعية التعليم.^٣

زيادات مضطردة في المستشفيات
عدد المستشفياتالشكل
٩-٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠.

مؤشرات الصحة - بطء وتباطؤ المكتسبات يُعد متوسط العمر أوسع مقياس للصحة متوفر للمجتمعات. تحسن متوسط العمر في السودان خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٧، إذ قفز بمعدل ١٠,٩ سنوات من ٤٩,٣ سنة إلى

٢ وزارة التربية والتعليم الاتحادية ٢٠٠١.

٣ دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ٢٠٠٩.

(الشكل ٢-١٠). وعلى الرغم من ازدياد أعداد الأطباء والاختصاصيين بشكل عام خلال العقد الماضي، إلا أن أعداد المرضى والمساعدات الطبيين الذين يدعمون النظام الصحي تناقصت. وهذا يؤكد قلة توفر الخريجين المؤهلين أكثر منه توفر فرص العمل.

تعرضت سياسات واستراتيجيات الصحة خلال عقد التسعينيات لآثار اللامرية والإصلاحات العامة. اعتمدت الحكومة في قطاع الصحة العديد من المفاهيم الجديدة بما فيها تقاسم التكاليف، والتأمين الصحي، والخصخصة لزيادة إنجازات الصحة. واليوم توجد ثلاث خطط للتأمين الصحي في السودان : نظام التأمين الصحي العسكري، شركات التأمين الخاصة، والتأمين الصحي القومي الذي تتبناه الحكومة، ويديره الصندوق القومي للتأمين الصحي.

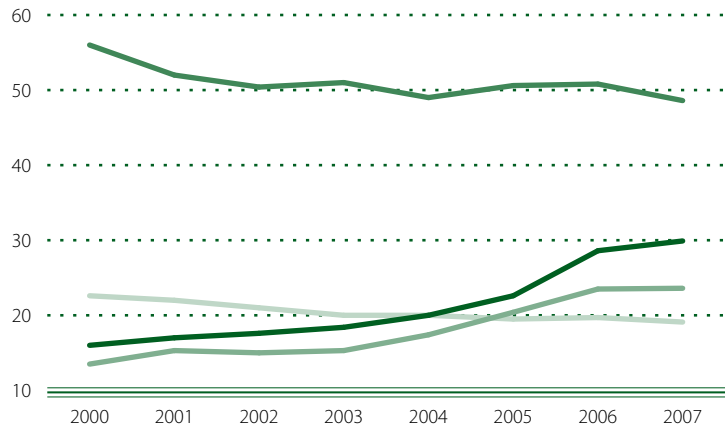
يلعب برنامج التأمين الصحي القومي (NHI) دوراً كبيراً في الإنفاق الصحي . ففي العام ١٩٩٤ صدر تشريع أنشئت بموجبه الهيئة العامة للتأمين الصحي. ثم بدأت أنشطة التأمين الصحي الأولى في العام ١٩٩٥ بولاية سنار. بلغت تقديرات تغطية التأمين الصحي في العام ١٩٩٧ حوالي ١,٥٪ من إجمالي السكان، وبحلول العام ٢٠٠٣ ارتفعت التغطية بحوالي عشرة أضعاف.

يمول التأمين الصحي في السودان بأقساط تبلغ ١٠٪ من رواتب العاملين، يدفع المخدم ٦٠٪ منها بينما يساهم الموظف المستفيد بـ ٤٠٪. تغطي مساهمات الفقراء ببرامج حكومية وخيرية. يسجل الأفراد المؤمنون في مركز صحي توطئة للإحالات، ويشتررون الأدوية من الصيدليات الحكومية بدفع ٢٥٪ من قيمة الدواء. وتشير التقارير إلى أن برنامج التأمين الصحي القومي (NHI) ينفق

ولكن يمكن تطبيق الدروس المستفادة من جيرانه لتسريع سرعة التقدم. شهدت العقود بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٩ تضاعفاً تقريباً في عدد المستشفيات من ٢٠٩ إلى ٤٠٧ (الشكل ٢-٩). غير أن هذه الزيادات الكبيرة في البنى التحتية لم تكن كافية لمقابلة النمو السكاني وارتفاع الطلب. علاوة على ذلك، فإن توزيع المرافق الصحية مهم أيضاً: إذ ظل توفر وحدات الصحة الأولية في تدهور في المناطق الريفية حصرياً.

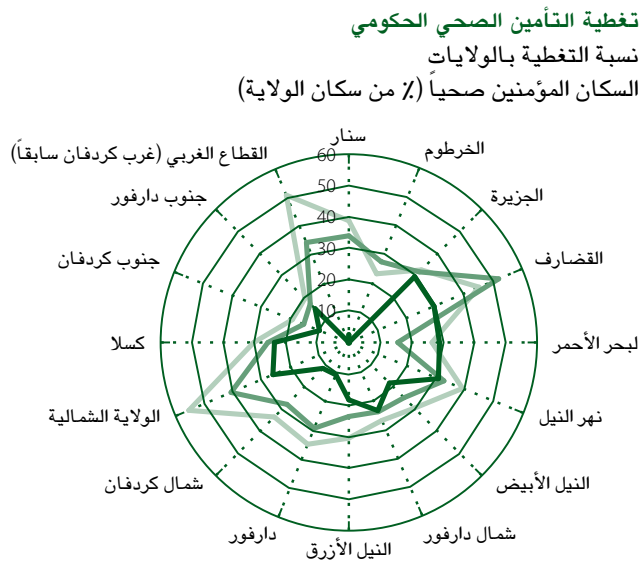
- المساعدات الطبيين
- الأخصائيين الطبيين، أطباء الأسنان، الصيدالة، الفنيين، موظفي الصحة العامة
- المرضى
- الأطباء العموميين

مكتسبات غير مستقرة في الطاقم الطبي



المصدر: الجدول الإحصائي رقم ٢٩.

تعاني الخدمات الصحية من عدد من التحديات: غياب نظام التحويل، عدم وجود وسائل نقل المرضى وسيارات الإسعاف، ضعف معايير الجودة، ضعف البنى التحتية و توزيعها، قلة المرافق الصحية المشيدة وفقاً للمواصفات وتدني الخدمات، مما جعل المرضى يبحثون عن العلاج في الخارج. كذلك تعاني الخدمات الصحية في السودان من داء مزمن وهو عدم تكامل الخدمات العلاجية والخدمات الوقائية، إضافة إلى غياب عام للرؤية، والخطط والتنفيذ. لقد رافق هذه الاتجاهات مجموعة من المكاسب غير المستقرة في الطاقم الطبي



المصدر: الجداول الإحصائية رقم ٣٠ و ٣١.

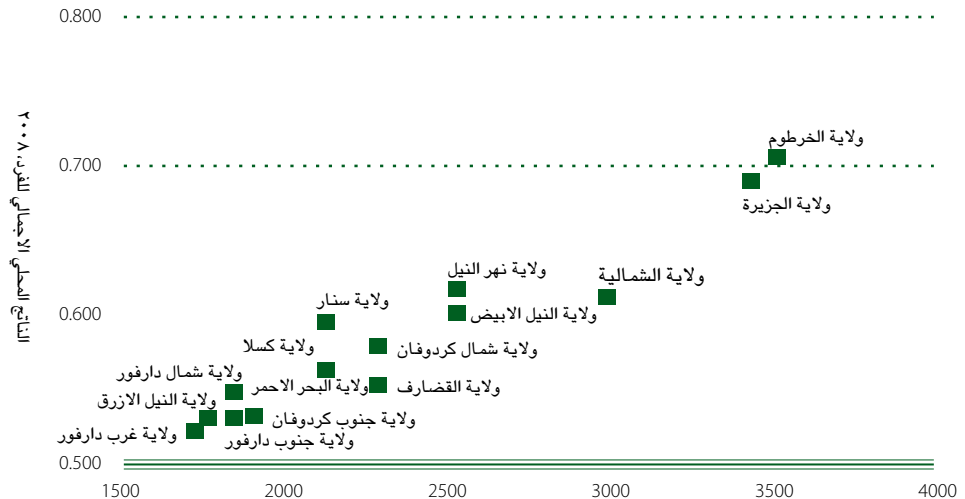
- نسبة التغطية ٢٠٠٩
- نسبة التغطية ٢٠٠٨
- نسبة التغطية ٢٠٠٧

جنوب دارفور وجنوب كردفان الأقل تغطية في التأمين الصحي بمعدلات بلغت أقل من خمس سكانها. يحصل واحد من كل أربعة في دارفور والخرطوم على تغطية. غير أن أسباب ذلك مختلفة في الولايتين: الصراع الدائر في دارفور وتحول العديد من الأسر لتأمين القطاع الخاص في الخرطوم.

سنوياً حوالي ٩٠ مليون دولار لتغطية تكلفة العلاج. ٨. يدعم صندوق الشهيد أسر الشهداء، ويغطي صندوق الزكاة تكاليف التأمين للأسر الفقيرة. بالإضافة الى ذلك يقدم صندوق دعم الطلاب الدعم لطلاب الجامعات.

يدفع العاملون في القطاع العام ٤٪ من رواتبهم كمساهمة في التأمين الصحي بينما تتكفل الحكومة بدفع ٦٪ من راتب العامل. يغطي التأمين الصحي القومي ١٠٠٪ من تكلفة الخدمات الطبية بينما يدفع المؤمنون ٢٥٪ من تكلفة الأدوية. وأخيراً، يدفع العاملون في الأعمال الحرة (المزارعون والمحامون... إلخ) مبلغاً محدداً. ارتفعت تغطية التأمين الصحي بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ من ٢٣٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي السكان ثم اتسعت بسرعة أكثر لتصل إلى ٤٦٪ في العام ٢٠١٠ (الشكل ١١-٢). في العام ٢٠٠٩، كانت الولاية الشمالية هي الأعلى تغطية في التأمين الصحي حيث بلغ معدل التغطية فيها أكثر من نصف عدد سكانها بقليل. وكانت ولايتا

الشكل ١٢-٢
الدخل - ليس محدداً معياراً لقياس التنمية البشرية
مؤشر التنمية البشرية مقابل الدخل، ولايات السودان، ٢٠٠٨
قيمة دليل التنمية البشرية، ٢٠٠٨



المصدر: الجدول الإحصائي رقم ٣.

فقر الدخل

ليس للدخل ارتباط مباشر بالتنمية البشرية في كافة ولايات السودان. ويعتبر الترتيب من حيث معدلات التنمية البشرية في وضع أسوأ من ترتيب الدخل في واحد من أقاليم السودان الستة الرئيسة بصفة إجمالية، تحديداً إقليم كردفان (انظر الجدول الإحصائي رقم ٣). تجاوزت مستويات التنمية البشرية مستويات الدخل في كل من ولايات كسلا، سنار، النيل الأزرق وشمال دارفور. وقد أظهرت هذه الولايات مستويات متباينة في إنجازات التنمية البشرية مقارنة بنصيب الفرد من الدخل. أما في بقية الولايات، فإن التنمية البشرية ترتبط بعلاقة متبادلة مع الدخل. وعلى الرغم من أن مستويات التنمية البشرية في معظم أجزاء السودان تنسجم مع مستويات الدخل، إلا أنه لا يوجد ارتباط تلقائي يربط ارتفاع الدخل بالرفاه (الشكل ٢-١٢).

بناءً على معلومات آخر مسح تم إجراؤه، تم تقدير خط فقر الاستهلاك في السودان بـ ١١٣,٨ جنيهاً سودانياً

للفرد في الشهر.٩ وتشير التقديرات إلى أن ٤٦,٥٪ من السكان يقعون تحت خط الفقر. الفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية. يتدرج حدوث الفقر من حوالي ربع السكان في الخرطوم إلى أكثر من الثلثين بالنسبة لشمال دارفور. نظراً لخطوط الفقر المختلفة، ليس من الممكن مقارنة معدلات الفقر في السودان مع مثيلاتها في دول أخرى. وعلى الرغم من ارتفاع الفقر في السودان، إلا أن مقارنة هذه المستويات العالية من الفقر مع جيران السودان أو المناطق الأخرى المتأثرة بالنزاعات أو الدول الأقل نمواً تقتضي الانتظار لمقابلة متطلبات السياسات. علاوة على ذلك، فإن فقر الاستهلاك، على أهميته، يعبر عن جزء فقط من تحديات الحرمان في السودان.

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

تكون الأسر الفقيرة والأفراد الفقراء أقرب إلى أن يكونوا فقراء في كثير من الأبعاد في وقت واحد، من دخول غير

الفقر متعدد الأبعاد - المكونات والمقاييس

المصدر:
٥-٢

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد هو حصيللة رقمين: حجم أو نسبة الناس الفقراء، ومتوسط كثافة الحرمان التي تعكس نسبة الأبعاد التي تعد الأسرة محرومة منها.

الصحة (كل مؤشر مرجح بالتساوي ١/٦)

• وفيات الأطفال: (الحرمان في حالة موت طفل في الأسرة)

• التغذية: (الحرمان في حالة تعرض أي بالغ أو طفل لسوء التغذية)

التعليم (الوزن بالنسبة لكل مؤشر ١/٦)

• سنوات التعليم (الحرمان في حالة عدم إكمال أي من أفراد الأسرة ٥ سنوات في المدرسة)

• التحاق الأطفال بالمدارس (الحرمان في حالة كون أي من الأطفال في سن المدرسة يبقى خارج المدرسة خلال

سنوات عمره من ١ إلى ٨ سنوات)

• مستوى المعيشة (٦ مؤشرات يعطي كل منها وزناً قدره ١/١٨)

• الكهرباء (الحرمان في حالة عدم توفر كهرباء للأسرة)

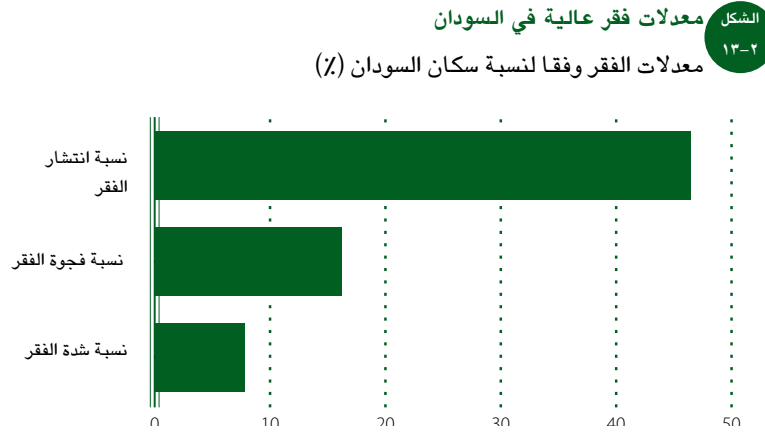
• مياه الشرب (الحرمان في حالة عدم تمكن الأسرة من الحصول على مياه الشرب الصالحة)

• الصرف الصحي (الحرمان في حالة المرافق الصحية للأسرة غير محسنة، أو كانت محسنة ولكنها مشتركة مع أسر أخرى)

• الأرضيات (الحرمان في حال كانت أرضيات المنزل بها أوساخ أو رمال أو فضلات)

• وقود الطبخ (الحرمان في حال كون الأسرة تستخدم الفضلات أو الحطب أو الفحم للطبخ)

• الممتلكات: (الحرمان في حال كون الأسرة لا تمتلك غير واحد من الأشياء التالية: رايتو، تلفزيون، هاتف، دراجة هوائية، دراجة بخارية، ولا تمتلك سيارة أو جراح)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠.

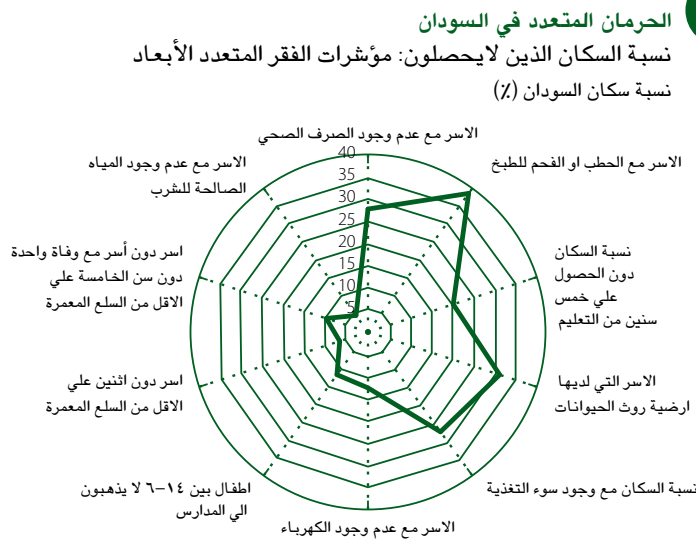
(٤٦,٥٪). وقد يعزى ذلك بدرجة كبيرة، إلى وجود أسر قليلة ليس لديها وفيات أطفال، أو أطفال خارج أعمار مرحلة الأساس، أو يعيشون من غير مياه شرب (الشكل ١٤-٢). تعتبر العلاقة بين هذه المقاييس وآثارها على السياسات، أولويات لمزيد من البحوث في تطبيق الدروس المفيدة لتخفيف حدة أوجه الحرمان كافة.

من بين السودانيين الذين يعيشون فقراً متعدد الأبعاد (٢,٨ مليون)، يعتبر الفرد

كافية إلى مأوى ضعيف، أو عدم القدرة على الحصول على مياه الشرب. يقدم هذا الفصل أول تقدير من نوعه للسودان باستخدام أحدث أداة في التنمية البشرية للوقوف على هذه الأطروحات من الحرمان، وهو ما يعرف بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد. هذا المؤشر، مثله مثل مفهوم التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية، فإن الفقر متعدد الأبعاد ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد يعكسان حقيقة أن الفقر الذي يعيشه الناس في كل أنحاء العالم ذو أوجه متعددة، ويذهب إلى ما هو أبعد من مجرد دخل غير كاف (انظر الصندوق ٢-٥).

يكشف مؤشر الفقر متعدد الأبعاد مختلف أنماط الفقر مقارنة بمقياس فقر الدخل لوحده. إذ يحدد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد مختلف أوجه الحرمان مثل ضعف الحالة الصحية والتغذية، تدني مستوى التعليم والمهارات، عدم كفاية سبل كسب العيش، ظروف السكن السيئة، والإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة في أنشطة المجتمع. ومن خلال تحديد أعداد الناس الذين يعيشون العديد من حالات الحرمان وتحديد المحرومين منه إجمالاً، يمكن استخدام مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لاستهداف الفقراء الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، حيث ورد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية في هذا الشأن: تصميم سياسات تعالج مباشرة الانحرافات المتشابهة لمؤشرات الحرمان التي يعاني منها الفقراء.

تأسيساً على مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، نجد أن حوالي ٨,٥٪ من السودانيين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، وهو ما يصل إلى ٢,٨ مليون سوداني (على أساس الإحصاء السكاني القومي للعام ٢٠٠٨). وهذا يجعل عدد الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في السودان أقل بكثير من تقديرات معدل الفقر



المصدر: محسوب وفق معلومات الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨.

الحرمان متعدد الأبعاد على نطاق فقراء السودان.

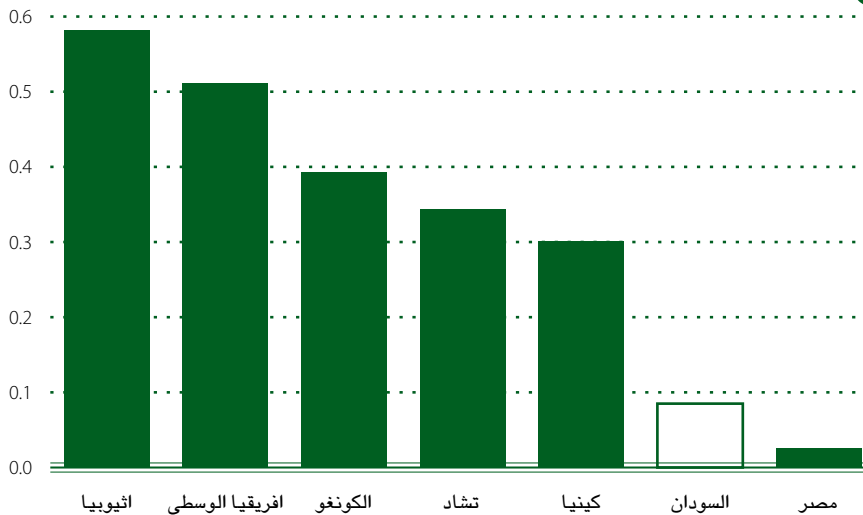
ينبغي أن يعتمد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد على المعلومات التي تجمع على مستوى الأسرة لحساب النتائج. ونظراً إلى أن هذه المعلومات غير موجودة في الوقت الحاضر، اعتمد التقرير البيانات على المستوى القومي المتوفرة من التعداد السكاني للعام ٢٠٠٨. تتيح البيانات على مستوى الأسرة والفرد تحديد الفقراء وعدد أبعاد الفقر التي يعانون منها قبل تجميع هذه البيانات لحساب المؤشر النهائي. من النتائج المحتملة لاعتمادنا على بيانات المستوى القومي أن تقديرات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد قد تقلل من قيمة المؤشر. ومثلما كان عليه الحال بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية على مستوى الولايات فإننا نقدم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد على أساس تجريبي. نأمل أن تُنير المناقشات السبل للمضي قدماً في التحليلات المستقبلية وتركيز المناقشات على أدوات وضع السياسات هذه - والحاجة لمزيد من البيانات.

الواحد منهم محروماً من ١٨,٤٪ من الأبعاد العشرة المضمنة في المؤشر. يعتبر الحرمان في مستوى المعيشة هو الأكثر انتشاراً في الفقر في السودان، يليه الحرمان في الصحة، ثم التعليم. ويفتقر أكثر من ربع فقراء السودان إلى مرافق صرف صحي كافية.

يعد التسرب من المدارس قبل إكمال ٥ سنوات بالمدرسة أكبر عامل للحرمان في التعليم. وهذا يشير مرة أخرى للتحديات المتمثلة ليس فقط في عدم إكمال الطلاب لمرحلة الأساس، ولكن في ضمان إلتحاقهم بالمرحلة الثانوية (مثل ما هو موضح في ٢-٢). كما يعتبر سوء التغذية أكبر مهدد للصحة في السودان.

تُظهر النتائج الكلية لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد فقراء السودان في مستويات أقل حرماناً من جيرانهم في أفريقيا جنوب الصحراء (الشكل ٢-١٥). ولكن بالرغم من ذلك، فإن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للسودان أعلى بكثير من مصر. وهنا لا بد من التأكيد على الاستفادة من دروس جارته الكبرى في الشمال مصر في مكافحة

الشكل ٢-١٥ الفقر متعدد الأبعاد في السودان مقارنة مع دول الجوار قيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد



المصدر: العمليات الحسابية بناءً على بيانات تم تجميعها من الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨؛ جميع البيانات الأخرى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠.

اقتصاد السودان في سياق تاريخي

في محاولة منه لمعالجة تدهور ميزان المدفوعات بسبب الضعف في القدرة التنافسية، والتدفقات العكسية لرأس المال مصحوبة بدفعيات خدمة الدين وتساعد التضخم، بدأت الحكومة في العام ١٩٨٩ برنامج تحرير اقتصاد أو خصخصة تم الإعلان عنه في فبراير ١٩٩٢. شملت عناصر هذا البرنامج الأساسية تحرير الواردات وأسعار صرف العملات الأجنبية، والتقشف المالي، ورقابة صارمة على النقد الأجنبي، وخصخصة المؤسسات العامة غير المنتظمة، وتشجيع الإدخار عبر إصلاح النظام المالي.

ارتفع متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٦٪ خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٨، ضعف ما كان عليه الحال خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩١ عندما كان في حدود ٣,١٪. بوضوحه لمتوسط ٧,٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، إذ يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان من بين أعلى المعدلات في الدول النامية.

ظل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً للغاية مقارنة مع نسبة الاستثمار - الناتج المحلي الإجمالي. ولم يتعد معدل الادخار نسبة ١٨,٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. ويقدر متوسط الإدخار لكل الفترة بحوالي ١١,٥٪. وهذا يشير إلى عدم قدرة القطاع المالي على تعبئة مدخرات مالية محلية كافية لتمويل الاستثمارات ويعزى هذا للمواقف والسلوك الاستهلاكي لغالبية السكان نتيجة لتفشي الأمية والفقر. ونتيجة لهذا، فإن الفجوة بين الاستثمار والادخار، (المورد) والتي تقدر بحوالي ١٠,٤٪ خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨ أخذت في الاتساع بمرور الوقت.

لعبت هذه التطورات والسياسات دوراً إيجابياً في استقرار الاقتصاد، وفي خلق بيئة مواتية للاستثمار والنمو. فقد ارتفعت مستويات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ إلى ٢٣٪ في العام ٢٠٠٤ ثم إلى ٣٤٪ في العام ٢٠٠٦. غير أنها تراجعت قليلاً إلى ٣٠٪ في العام ٢٠٠٨.

ومهما يكن الأمر، فإن الإصلاحات التي تم إعمالها في العام ١٩٩٢، وبالرغم من أنها أنعشت مسار النمو وقللت الاختلالات المالية، إلا أن معدلات التضخم تصاعدت فيما تواصلت اختلالات الاقتصاد الكلي. هكذا شهد النصف الأول من التسعينيات نمواً إيجابياً على الرغم من عدم إنتظامه بينما شهدت نهاية العقد (١٩٩٦-١٩٩٩) نمواً إيجابياً مستداماً ومستقرًا بمعدلات تدريجية عالية.

ووفقاً لذلك، يجادل البعض بأن نصف العقد الأول، بدءاً من من العام ٢٠٠٠، هو الوحيد الذي شهد تحسناً منذ الستينيات، فقد حقق الاقتصاد خلاله نمواً إيجابياً مستداماً بوضوحه لمعدل ٨,٣٪ في العام ٢٠٠٠ قبل أن يتراجع إلى ٤,٩٪ في العام ٢٠٠٢. ١٥ لينتفض مرة أخرى ليصل إلى ١٠,٣٪ في العام ٢٠٠٦ ثم لينخفض إلى ٦,٨٪ في العام ٢٠٠٨ كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية.

المصدر: الضو ٢٠١٠ ب.

المساواة، والاختلاف بين الجنسين، وحفز مستوى الدخل تشكل أجندة استشرافية لبحوث في التنمية البشرية والسياسات الاجتماعية في السودان.

عدم المساواة في السودان

تعتمد بحوث الاقتصاد والسياسات على العديد من التدابير لجذب الإنتباه لعدم المساواة في المجتمع. من أكثر الأدوات استخداماً في هذا المجال هو ما يعرف بمعامل جيني. على الرغم من تعقيد المصطلح، إلا أن معامل جيني يعكس فكرة بسيطة: وهي المسافة بين المؤشرات. يتراوح معامل جيني بين (٠)، وهو ما يعكس المساواة التامة إلى (١)، وهو ما يشير لانعدام المساواة تماماً. يجذب هذا التدبير الإنتباه إلى ما إذا كان أحد المتغيرات كالدخل مثلاً يقسمه

٣-٢ التنمية البشرية - تفعيل حياة المجتمع

التنمية البشرية نهج للتنمية تركز على الإنسان، وحياته وسبل كسب عيشه وقدرته على تحقيق ما يريد تحقيقه. هناك العديد من العوامل، بخلاف السلام والأمن، تؤثر على التنمية البشرية. الفوارق الكبيرة في الرفاه والثروة والسلطة في السودان مهمة، ليس فقط لإمكانية تأجيج النزاع المسلح، وإنما أيضاً للتكاليف والأعباء التي تفرضها على جميع السودانيين. كذلك تفرض الخلافات بين الرجل والمرأة ضريبة كبيرة في بناء مجتمع شامل يسمح بحريات عادلة. إلى ذلك، فإن تطوير سبل قوية لنمو الدخل وتحسين مستوى المعيشة، تعد ضرورة - لشعب - يعيش الآن في دولتين نصف سكانهما تقريباً من الفقراء. إن عدم

تنمية بشرية يختلف بنسبة ٥٪ نسبياً عن السودانيون الآخرين.

يوضح تحليل معامل جيني أنه، وفي حين أن التعليم هو المحرك لتوسيع التنمية البشرية في السودان، فإن التقدم غير المتوازن أدى إلى الفوارق الكبيرة. على النقيض من ذلك، جاءت إنجازات الدخل متساوية رغم أنها جميعاً منخفضة على مستوى السودان، وتتساوى إلى حد كبير فيما بين ولاياته. وباستكشاف كيفية تطبيق السودان لإنجازاته في التعليم والصحة على كافة المجتمعات، ويطور في ذات الوقت أجندة لنمو إقتصادي شامل ومستدام، فإن هذا يعد خطوة مهمة باتجاه وضع سياسات لتنمية بشرية شاملة للبلاد.

جميع أفراد المجتمع بالتساوي (٠) أم أن شخصاً واحداً يمتلك كل الدخل وجميع الآخرين لا شيء (١).

تم تقدير معامل جيني لعموم مؤشر مستوى التنمية البشرية في السودان باعتبار أنها جميعاً متساوية، بـ ٠,٠٤٩ (الجدول ١-٢). هذا يعني أن المواطن السوداني العادي لديه مؤشر لمستوى

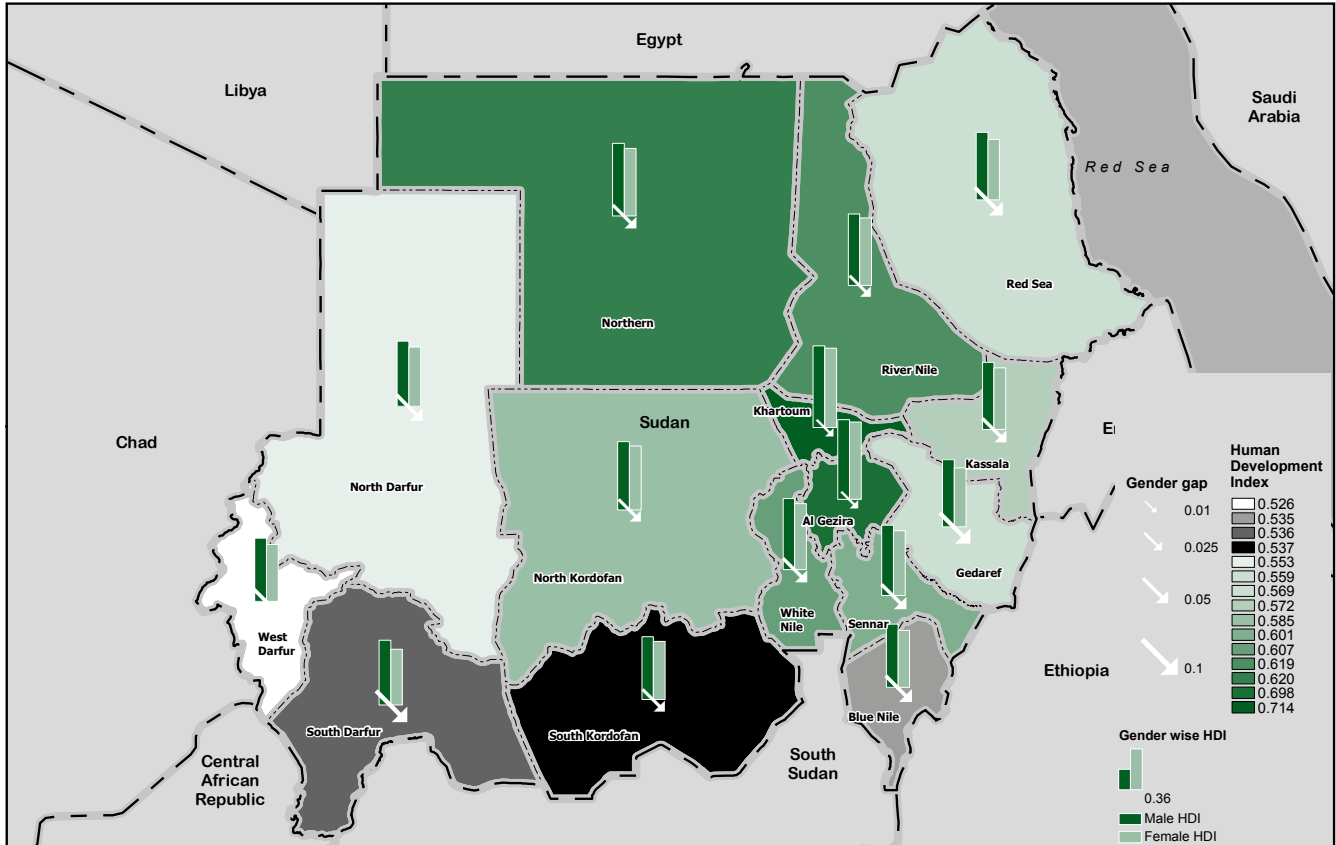
الجدول ١-٢:

مكون عدم المساواة في السودان لمؤشر التنمية البشرية
معامل جيني لمكونات مؤشر التنمية البشرية، ٢٠٠٨

الاقليم	مؤشر طول العمر	مؤشر التحصيل التعليمي	مؤشر الدخل	مؤشر التنمية البشرية
إجمالي السودان	٠,٠٤٢	٠,٠٧٠	٠,٠٣٩	٠,٠٤٩

المصدر: تم الحساب باستخدام بيانات الجدول الإحصائي رقم ٣.

الخريطة ٢-٢: الفجوات بين الجنسين في جميع أنحاء الولايات في السودان، ٢٠١٠



الأعلى في جنوب دارفور (١٣٢,٠). توجد فروقات بين الرجال والنساء لغير صالح الإنث في مكونات التنمية البشرية، ماعدا طول العمر الذي تعتبر فيه الإنث أفضل حالاً من الرجال (الشكل ٢-١٦).

الجدول ٢-٢: مؤشر التنمية البشرية لمكون عدم المساواة بين الذكور والإنث في السودان معاملي جيني لمكون مؤشر التنمية البشرية، ٢٠٠٨

النوع	مؤشر طول العمر	مؤشر التحصيل التعليمي	مؤشر الدخل	مؤشر التنمية البشرية
الذكور	٠.٠٤٠	٠.٠٥١	٠.٠٣٠	٠.٠٣٩
الإنث	٠.٠٤٠	٠.٠٩٦	٠.٠٧٦	٠.٠٦٦

المصدر: تم الحساب باستخدام بيانات الجداول الإحصائية رقم ٤ و ٥.

إن التقدم المحرز في التنمية البشرية للنساء ليس مهما كغاية في حد ذاته فحسب، بل لمدلوله كوسيلة لتحقيق غايات أخرى أيضاً. فعندما تكون النساء متعلّقات، وصحيحات، ويتمتعن بمستوى لائق من المعيشة، فإن الإنتاجية الاقتصادية تميل إلى الإرتفاع، وتقل معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وتتحسن آفاق الصحة، والمستويات التعليمية للأجيال القادمة. إن من شأن القضاء على الاختلافات بين الجنسين في التنمية البشرية أن توسع فرص التنمية البشرية للنساء، والرجال أيضاً من خلال بناء مجتمع أكثر عدلاً ومساواة.

مؤشر التنمية المتصل بنوع الجنس

بينما يقيس مؤشر التنمية البشرية متوسط الإنجازات، فإن مؤشر التنمية المتصل بنوع الجنس يقوم بتعديل متوسط الإنجازات في الصحة، التعليم والدخل من خلال إبراز الفروقات في الإنجازات بين

وبتجاوز معامل جيني، فإن مؤشر عدم المساواة المعدل للتنمية البشرية الذي تم تقديمه في تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠١٠ يمثل مجالاً آخر لبحث مجد لأجندة نمو إقتصادي شامل إلى الأمام. أخيراً، فإن العلاقات بين مستويات التنمية البشرية، وعدم المساواة، والنزاع العنيف بحاجة إلى المزيد من الفحص لمعرفة كيف يمكن لسياسات السلام، والأمن، وخفض الفقر، أن تكمل بعضها بعضاً على نحو فعال.

الفروقات بين الذكور والإنث

تعد الفروقات بين الجنسين بمثابة كابح للتنمية البشرية الشاملة. وكما يحاول تقرير التنمية البشرية العالمي للعام ١٩٩٥ عن النوع، «إذا لم تقم التنمية على أساس النوع، فإنها تصبح خطراً».٦. يحسب هذا التقرير، وللمرة الأولى مدلول مؤشر التنمية البشرية للرجال والنساء. وبالنسبة لولايات السودان في العام ٢٠٠٨، كانت التنمية البشرية للإنث الأعلى في ولاية الخرطوم، والأدنى في جنوب دارفور (الجدول الإحصائي رقم ٤).

تعد الفروقات بين الرجال والنساء الأكثر وضوحاً في التحصيل التعليمي في السودان. حيث تميزت مستويات مؤشر التنمية البشرية للرجال في كل ولايات السودان في العام ٢٠٠٨ بكونها تنمية بشرية متوسطة، وجاءت الخرطوم الأعلى أداءً، وولاية جنوب كردفان الأدنى. كما أن الفجوات بين الجنسين في مجال التنمية البشرية موجودة في جميع الولايات. ومن المرجح أن تكون هذه الفجوات بين الرجال والنساء نتيجة للتحويل الاجتماعي الذي حدث خلال فترة الحرب الأهلية.

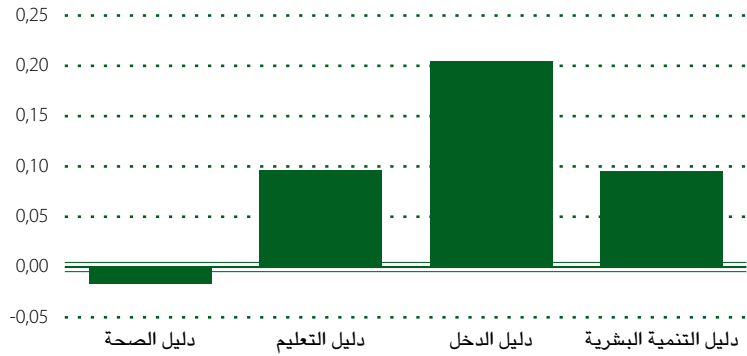
تقدر الفجوة بين الجنسين للسودان ككل ب ٠,٠٩٥. الفجوة بين الجنسين هي

الشكل
١٦-٢

فجوة النوع في مؤشر التنمية البشرية ومكوناته

نسبة الفجوة في قيمة دليل ومكونات النمية البشرية بين الرجال و الاناث،

٢٠٠٨



المصدر: بناءً على بيانات الجداول الإحصائية رقم ٤,٥ و ٦.

ازدهرت الزراعة بسبب تحسن الظروف الاقتصادية، والبيئية والسياسية في البلاد. ومع ذلك، فقد تقلصت هذه الحصة في السنوات السبع الأخيرة بسبب هبوط الإنتاج الزراعي، والزيادة الملحوظة في حصة القطاع الصناعي. علاوة على ذلك، فإن مساهمة القطاع الأكبر، قطاع الخدمات، انخفض من حوالي ٥٤٪ في العام ١٩٩٠ إلى حوالي ٣٢٪ في العام ٢٠٠٦. وقد يعزى هذا جزئياً لإدماج بعض مكوناته في القطاع الصناعي، بما في ذلك الكهرباء والمياه والبناء والإنشاءات.

ارتفعت حصة القطاع الصناعي ارتفاعاً ملحوظاً منذ العام ٢٠٠٠ وذلك بسبب إدخال الصناعات التحويلية، والبناء والتشييد، والكهرباء والمياه، والتعدين والنفط في هذا القطاع (الجدول ٢-٣). إلا أن هناك ضعف في قطاع الصناعات التحويلية في الوقت الحاضر، كما أنه يوجد في مناطق قريبة نسبياً من العاصمة. حيث ساهم قطاع الصناعات التحويلية بـ ٦,١٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٧ م.

ظل القطاع الصناعي الأقوى نمواً في إقتصاد السودان. ارتفع النمو في هذا القطاع بمعدل ١,٢٪ و ٠,٧٪ فقط خلال فترتي ١٩٨٠-٨٤ و ١٩٨٥-٨٩ على التوالي إلى ٤٦,٥٪ في العام ٢٠٠٠. حيث ظل معدل نمو هذا القطاع يتفاوت بين ٨,١٪ و ١٢,٧٪ من بداية السبعينيات. ويعزى هذا الأداء القوي للقطاع في السنوات الأخيرة لدخول صناعة النفط. هناك إمكانات هائلة لهذا القطاع. كما يمتلك السودان ٥ بليون برميل من الاحتياطي المؤكد للنفط في يناير ٢٠٠٩. وحتى الآن، فإن النمو في قطاع الصناعة لا يعوض الخسائر في فرص العمل بسبب تقلص القطاع الزراعي في الثمانينيات والتسعينيات.

بلغت مساهمة قطاع الخدمات أكثر من

النساء والرجال. يحسب موقف الإناث والذكور في كل واحد من الأبعاد الثلاثة، ومن ثم يتم وزنه وفقاً لعدد السكان. كذلك يتم حساب المؤشرات الفرعية باستخدام القيم الدنيا والعليا الثابتة كما هو مبين في المذكرة الفنية. قدر مؤشر التنمية المتصل بنوع الجنس للسودان في العام ٢٠٠٨ بـ ٠,٥٢٧ (الجدول الإحصائي رقم ٧).

محركات النمو

هنالك ثلاثة عوامل أساسية تعمل كمحركات كامنة لنمو الإقتصاد السوداني: إعادة بناء القدرات الإنتاجية الزراعية بشقيها الزراعي والحيواني بعد عقود من الحرب، وطفرة النفط، وتوسع خدمة تقنية المعلومات. نقدم هنا نظرة عامة لاتجاهات الإقتصاد. إن دفع الروابط بين هذه الاتجاهات والتنمية البشرية، وكيفية الدخول في مسارات واسعة النطاق بحيث تشمل جميع السودانيين في ثنايا النمو، تمثل أولويات جديرة بمزيد من البحث.

تراجعت الزراعة بسبب الإعتماد على عائدات النفط الذي بدأ التصدير فيه عام ١٩٩٩، وانخفاض معدلات الأمطار. وبنهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة

الجدول ٢-٣: حصة القطاعات ومتوسط معدلات النمو للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٧٣-٢٠٠٨

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	الزراعة	الصناعة	إجمالي الخدمات		النمو	النمو	النمو	النمو	النمو
			الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى	%	%	%	%	%
قبل الحرب، ١٩٨٢-١٩٧٣	٣.٩	٣٥.٧	١.٧	١٤.١	١.٣	١٤.٤	٣.٨	٣٥.٨	٢.١
أثناء الحرب، ٢٠٠٤-١٩٨٣	٥.٨	٤٢.٤	٣.٥	٢٠.٨	١٢.٧	٧.٧	٥.٩	٢٩.١	٢.٨
بعد الحرب، ٢٠٠٨-٢٠٠٥	٨.٩	٣٨.٥	٧.٠	٢٨.٨	٨.٦	١٤.٠	٦.٣	١٨.٧	٢.٦

المصدر: محسوب بناءً على بيانات الجداول الإحصائية ٨-١١.

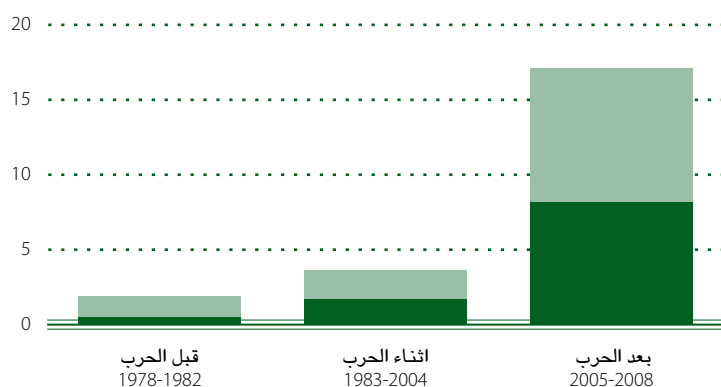
فإنها تمثل أجندة كبيرة للتنمية البشرية.

٢-٤ الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية- الأهداف والتطلعات

وقع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية في العام ٢٠٠٠ على إعلان الألفية الذي تجسد فيه الإتفاق العالمي لخفض الفقر إلى النصف بحلول العام

٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ثم انخفضت لحوالي ٣٦,٨٪ خلال سنوات النزاع. وانخفضت هذه المساهمة إلى ٣٢,٧٪ في العام ٢٠٠٨ إذ توسع بسرعة قطاع النفط. ارتفع معدل نمو قطاع الخدمات من ما متوسطه ٢,٦٪ في النصف الأول من الثمانينيات ليصل إلى ١٠,٨٪ العام ٢٠٠٦. نتج هذا عن زيادة في نمو الخدمات الحكومية من ٣,٦٪ خلال الفترة ١٩٨٠-٨٤ إلى ٧,٦٪ في العام ٢٠٠٦.

مقارنة بما كان عليه حال الصادرات في نهاية السبعينيات، نمت الصادرات بنسبة بلغت ٧٤,٧٪ سنوياً لتصل إلى ١١,٧ بليون دولار العام ٢٠٠٨. وقد دعم هذا النمو الاسمي الهائل (يتجاوز ٢٠٠٪) بالصادرات النفطية وأسعار النفط العالمية (الشكل ٢-١٧). في حين نمت الواردات بنسبة ٣٧,٦٪ فقد سجلت ١١,٤ بليون دولار العام ٢٠٠٨. يلقي هذا الجزء الضوء على ثلاثة جوانب جديرة بالبحث في السودان: عدم المساواة، الفوارق القائمة بين الجنسين، ومحركات النمو الاقتصادي. وبأخذها معاً،

الشكل ٢-١٧: توسع التجارة بشكل ملحوظ بعد الحرب
مؤشرات التجارة ١٩٧٨ - ٢٠٠٨ ببلاتين الدولارات

المصدر: الجدول الإحصائي رقم ٢٥.

من ثم لقد برزت اثنان من القضايا: تطلب العمل علي اعداد مسلك مستجد بما فيه تطور في التنمية البشرية، مع التوجه للبحوث ووضع اجندة للسياسة العامة في مجال التنمية البشرية ذات طابع عريض للمضي قدماً.

الجدول ٢-٤: الأهداف الإنمائية للألفية في لمحة

الأهداف	المستهدف	المؤشرات	سنة الأساس	المستوى الحالي	السنة المرجعية	٢٠١٥ مستهدف	المتوقع ٢٠١٥	Hor - zons
القضاء على الفقر المدقع والجوع	نسبة الفقراء تحت دولار واحد	٩٠ (١٩٩٠)	٤٩٪	٢٠٠٩	٤٥٪	٤٠.٣		
	معدل التوظيف	٨٣,٨ (٢٠٠٥)	٨٤٪	٢٠٠٨	-	٨٤		
	خفض عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف	نسبة العمل الحر من إجمالي التوظيف	٣٤٪	٢٠٠٨	-	-		
	نسبة عمال الأسر من إجمالي التوظيف	٣١٪	٢٠٠٨	-	-	-		
	خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥	خفض نسبة تفشي نقص الوزن عند الأطفال	٥٤.٧ (١٩٩٠)	٣١٪ medium	٢٠٠٦	٢٧,٣٥	٢٢,٥	
	تحقيق إلزامية التعليم الأساسي	ضمان إكمال كل الأولاد والبنات لمرحلة التعليم العام	٥٣,١ GER (١٩٩٥)	٧٦.٣٪	٢٠٠٨	١٠٠٪	٩٢.٦	٢٠١٨
	نسبة الطلاب الذين يكملون التعليم العام	٣٦ (٢٠٠٠)*	٧٠٪	٢٠٠٨	١٠٠٪			٢٠١٣
	تعزيز المساواة الجندرية وتمكين المرأة	القضاء على الفروقات الجندرية في مرحلتي الأساس والثانوي بحلول العام ٢٠٠٥ وفي كل المراحل بحلول	٧٧ (١٩٩٠)*	٩٠٪	٢٠٠٩	١٠٠٪	٩٤.٤	٢٠٢٢
	نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان	٥ (١٩٩٥)*	٢٥٪	٢٠١٠ (elections)	٥٠٪	٤١.٦		٢٠١٧
	خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة ثلثين خلال الفترة ٢٠١٥-١٩٩٠	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (٠٠٠) ولادة حية	١٢٤ (١٩٩٠)*	٩٠٪	٢٠٠٨	٤١.٣٪	٧٨.١	
خفض معدل وفيات الأطفال	معدل وفيات الرضع (٠٠٠) ولادة حية	١٢٠ (١٩٩٣)	١٠٠٪	٢٠٠٨	-	-	٦٥	
	تعزيز الولادة على أيدي عاملين صحيين مهرة	٦٩ (١٩٩٠)*	٤٩.٢٪	٢٠٠٦	-	-	٤٠,٦	
	تحقيق مجانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية بحلول العام ٢٠١٥	٩ (١٩٩٠)*	٧.٦٪	٢٠٠٦	-	-	٦,٩	
	تغطية العناية بالحوامل (١-٤ زيارات على الأقل)	٧٠ (١٩٩٠)	٦٩.٦٪	٢٠٠٦	-	-	٦٩,٣	

الأهداف	المستهدف	المؤشرات	سنة الأساس	المستوى الحالي	السنة المرجعية	٢٠١٥ مستهدف	المتوقع ٢٠١٥	Hor - zons
مكافحة الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى	إيقاف التفشي بحلول ٢٠١٥ ومن ثم العمل على القضاء على الأيدز والفيروس المسبب له	تفشي مرض الأيدز بين الفئة العمرية ١٥-٤٩	٠.٨ (١٩٩٠)	١.٤%	٢٠٠٩	٠.٤	١.٨	
	إيقاف التفشي بحلول ٢٠١٥ ومن ثم القضاء على المرض	نسبة الأطفال الذين ينامون تحت الناموسيات المشبعة	-	٢٧.٦%	٢٠٠٦	-	-	
		نسبة الأطفال الذين يعانون من الحمى ويتلقون العلاج	-	٥٤.٦%	٢٠٠٦	-	-	
		تفشي مرض السل وحالات الموت منه	-	٢.٢%	٢٠٠٧	-	-	
ضمان صون البيئة	إدخال مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الدولة والعمل على استعادة البيئة لعافيتها	نسبة الأرض التي تغطيها الغابات	٣٢ (١٩٩٠)*	٢٩.٦%	٢٠٠٩	-	٢٨.٩	
		انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون	٢٠.١Gig (١٩٩٥)	١٤.٢ Gig	٢٠١٠	-	١٢.٦	
	العمل على تحقيق التوازن الإحيائي بحلول العام ٢٠١٠	نسبة إجمالي المياه المستخدمة	-	٣١.٥%	٢٠١٠	-	-	
	خفض عدد الناس الذين لا يحصلون على مياه الشرب النظيفة ولا على مرافق الصرف الصحي إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥	نسبة السكان الذين يستخدمون مياه شرب نظيفة	٥٦,١ (٢٠٠٦)	٥٧*	٢٠٠٩	-	٥٨.٧	٦٧
		نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي	٣١,٤% (٢٠٠٦)	٣٤*	٢٠٠٩	-	٣٩.٩	
	بالتعاون مع القطاع الخاص العمل على توفير منافع التقانات الحديثة، خاصة المعلومات والاتصالات	خطوط الهاتف لكل ١٠٠ شخص	٢% (٢٠٠٥)	٠.٩٠%	٢٠٠٩	-	٠.٢٤	
		مشتركي الهاتف النقال لكل ١٠٠ شخص	٩% (٢٠٠٥)	٢٨%	٢٠٠٩	-	٥	
	مستخدمي الانترنت من بين كل ١٠٠ شخص		N.A	٨.٢%	٢٠٠٩	-	-	

المصدر: مسح صحة الأسرة السوداني ٢٠١٠: مسح الأسرة الأساسي القومي ٢٠٠٩: مسح صحة الأسرة السوداني ٢٠٠٦: المجلس القومي للسكان /الأمانة العامة، الخرطوم، السودان.

* البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية

** محسوبة بناءاً على معدلات اتجاهات النمو

الحالية فإن خفض الوفيات دون الخامسة إلى النصف سوف لن يحدث حتى ٢٠٤٧، وخفض وفيات الرضع إلى النصف ليس قبل ٢٠٧٢.(٢-٤)

٢-٥ الخلاصة

يلقي هذا الفصل الضوء على توسع إنجازات وفرص التنمية البشرية في السودان - فضلاً عن بعض الفجوات الحرجة. برز التعليم كأسرع قطاع نام في التنمية البشرية في السودان، ومحركاً لتقدمها. لكن يبقى العديد من التحديات المتمثلة في تعميم الالتحاق بمدارس الأساس والمدارس الثانوية، والنهوض بنسب محو الأمية. علاوة على ذلك، هناك فوارق ضخمة في مستويات التنمية البشرية على نطاق الأقاليم والولايات في السودان.

وعلى هذا تبرز للوجود قضيتان: الحاجة إلى إيجاد سبل جديدة لتزايد تنمية بشرية شاملة تسع الجميع، ومواصلة إجراء بحوث ذات قاعدة عريضة، وأجندة سياسية للمضي قدماً إلى الأمام.

٢٠١٥. وقد اتخذت الأهداف الإنمائية للألفية لمراقبة التقدم الذي يتم إحرازه في هذا الاتفاق. تُلقي الأهداف الإنمائية للألفية الضوء على «المسافة» التي يجب قطعها لتحسين أوضاع فقراء العالم. وفي حين تُعنى التنمية البشرية بالتوسع المستمر للقدرات الإنسانية، فإن الأهداف الإنمائية للألفية توفر آلية مراقبة فعّالة لتحقيق تقدم بغير زمني في محاربة الفقر. أجرينا تقديراً في هذا التقرير لتحديد الوقت المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بناءً على المعلومات المتوفرة، بافتراض اتجاه خطى نموبين سنة الأساس ومؤشرات السنة الحالية. وبناءً على هذا التحليل، فإن أهداف خفض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، والحد من تفشي نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة - وهما إثنان من الأهداف لخفض الفقر البشري إلى النصف - من المرجح أن تُنجز في أو قبل ٢٠١٥. على النقيض من ذلك، فإن وفيات الأطفال دون الخامسة و وفيات الرضع سمة بين الأهداف التي تجعل التقدم الأبطأ في السودان: وبناءً على معدلات التقدم

٣

التكلفة البشرية لإنعدام الأمن



٣ التكلفة البشرية لإنعدام الأمن

يمكن القول بأنه لا توجد أسرة واحدة في السودان لم تتأثر بالنزاعات في البلاد. لقد أفرز العنف العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة، والنتائج واضحة ولا لبس فيها: عدم مساواة عميقة بين الأقاليم والولايات في التنمية البشرية. من هذا التحليل، فإن مجالات رعاية الطفولة، وصحة الطفل، والأمراض المنقولة والتغذية يجب أن تكون من بين ملامح الأولويات للسودانيين المتأثرين بالنزاع.

إنعدام الأمن يسلط الضوء على معلومات مهمة لسياسات وبرامج التنمية. ونتيجة للعنف، فقد يزيد عدد الأسر التي تعولها نساء - أو الأسر التي يعولها الأطفال، وقد ينخفض دخل الأسرة، ويمكن لأسر كانت تتمتع بوضع تنموي جيد أن تتقهقر إلى فخ التنمية البشرية المتدنية حيث تتطلب هذه الأسر إجراءات إستهدافية.

لكن معرفة سبب العجز في التنمية البشرية أمر أساسي أيضاً لصنع القرار. حيث تختلف التدخلات في حالة الهجرة الجماعية عن التدخلات حينما يكون العجز بسبب زيادة العنف. وفي المناطق الفقيرة ولكنها آمنة، يمكن أن تعوض التحويلات المالية فقدان العائدات الناتج عن الهجرة. وبالرغم من هذا، فإن استراتيجيات تخفيف المخاطر، مثل هذه الظروف التمويل الأصغر أو التحويلات المالية في الأقاليم المتأثرة بالنزاع قد لا تكون فعالة. كذلك هناك حاجة أوسع لفهم العلاقات بين أنماط النزاع ونتائج التنمية البشرية. ومن خلال التركيز على القدرات البشرية، يمكن لمنهج التنمية البشرية أن يساهم في فهم هشاشة أوضاع الناس - وهذا أساسي لتصميم وسائل حماية إجتماعية فعالة للسلام.

يتفاعل الصراع والمرض، بصفة خاصة، في حلقة مفرغة من التعويق. تُنشئ مختلف بيئات العنف العديد من الأمراض والعوامل

السلام والأمن عنصران كبيران يؤثران على التنمية البشرية في السودان. وحيثما يسمح الإستقرار بذهاب الطلاب إلى المدارس، والمزارعين ليعملوا في أراضيهم أو النساء ليشاركن في الأنشطة الإقتصادية، فإن التنمية البشرية تصبح أكثر تقدماً بينما يسبب العنف الذي يسبب انتكاساً لهذه الفرص. كذلك، فإن التنمية البشرية المتدنية أو الإنجازات التنموية غير المتكافئة غالباً ماتكون سبباً لتكرار العنف وتجدد دائرتي التنمية البشرية المتدنية والنزاع.

من خلال تركيزه على القدرات البشرية، يمكن لمنهج تنمية بشرية أن يساهم في إثراء أكثر لفهم مواطن الضعف في الناس - كأمر أساسي لتعميم أدوات فعالة للحماية الإجتماعية من أجل السلام

كثيراً ما يُستشهد بالتكاليف المباشرة لحروب الشمال - الجنوب الأهلية بأنها بلغت ١,٥ مليون أو أكثر من القتلى و ٤ مليون من النازحين. في حين ما زال هنالك لغط وطني وعالمي كبير حول الوفيات الناتجة عن النزاع في دارفور. نستكشف في هذا الفصل بعضاً من عواقب إنعدام الأمن البشري في السودان. نفعل ذلك بهدف تيسير التحليل وتوجيه الإستجابات للسياسات المدعومة بالأدلة. إن تحديد العجز في الميزانية وأسبابه الناتجة عن

الصغيرة للتنمية البشرية التي تم تحقيقها خلال سنوات السلام.

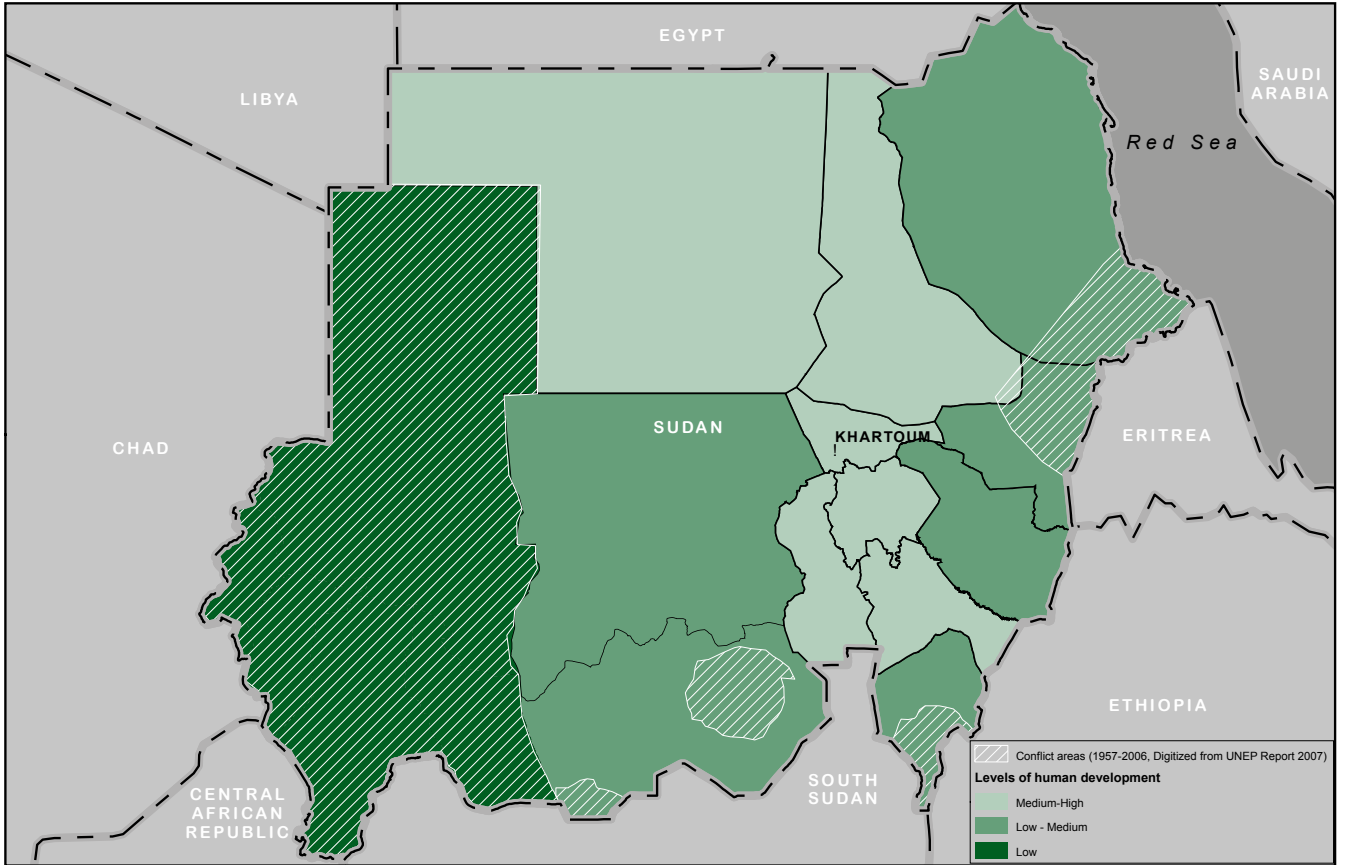
لا يمكن للإحصاءات وحدها أن تفصح عن الكلفة الكلية لإنعدام الأمن. الحرب تقهر المدنيين وتنفرهم، وتحرمهم من أن يعيشوا حياة هانئة، وتترك وراءها صدمات نفسية وإجتماعية عميقة. ولأن كل هذه التأثيرات الهامة لا يمكن وضعها في مؤشر إحصائي، فإن ذلك لا يقلل من أهميتها للتنمية البشرية. نركز هنا على الأدلة الموجودة لفهم حجم تحدي التنمية البشرية الذي يستهدف إنعدام الأمن الإنساني في السودان. هذا الفصل، بعد ذلك، لا يورد إلا جزءاً من ثمن التنمية البشرية الذي دفعه السودان جراء إنعدام الأمن.

المتعلقة بالصحة الأخرى التي يمكن أن تكون بمثابة كابح للتنمية البشرية. يهدف هذا الفصل لتحديد بعض الأدلة المعروفة في هذه الروابط والعلاقات.

٣-١ آثار إنعدام الأمن الإنساني على التنمية البشرية

اندلعت النزاعات الأهلية في السودان على خلفية اختلالات هيكلية مثل الفقر، والأمية، وضعف الحكم، وعدم كفاية القدرات البشرية والمؤسسية. لقد ألحقت اثنان وعشرون عاماً من النزاع انتكاسات كبيرة بالدولة واقعدت المجتمع السوداني عن النهوض، وهددت بانتكاس المكتسبات

الخريطة ٣-١: التنمية البشرية المركبة - علاقات النزاع



المصدر: الملحق الإحصائي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. التعبير عن الحدود في هذه الخريطة لا يعكس أية دلالة من جانب جامعة الجزيرة، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي أو الأمم المتحدة. تم حساب مؤشر التنمية البشرية للولايات ٢٠٠٨. تغطي مناطق النزاع الفترة ١٩٥٧-٢٠٠٦.

وبأفضل البيانات المتوفرة، يمكننا تلمس آثار الحرب والعنف في خلق إنتكاسات للتنمية البشرية على مستوى الدخل والثروة والصحة والتغذية.

خسائر الدخل

أثرت الحروب والعنف على نطاق واسع على الدخل والثروة للشعب السوداني منذ العام ١٩٥٥. شهدت الفترة ما بين ١٩٧٢-١٩٨٣ إستقراراً إقتصادياً ونوع من الرفاهية بسبب توقف الحرب نتيجة لإتفاقية أديس أبابا. وعند اندلاع الحرب الأهلية في الجنوب للمرة الثانية في العام ١٩٨٣، تدنى نصيب الفرد من الدخل بشدة وأدى ذلك لفترة ركود حتى العام ١٩٩٣، حين تحسنت الأمطار وبدأت سلسلة من مباحثات السلام (الشكل ٣-١). لكن هذه المباحثات لم تسفر عن وقف شامل لإطلاق النار حتى العام ٢٠٠٠.

لم يكن السلام وغياب العنف على نطاق واسع هما العاملين الوحيدان المؤثران على الدخل على مدى الجيل السابق. فقد ساهم كذلك الجفاف والمجاعة في منتصف الثمانينيات، وسيول وفيضانات ١٩٨٨ في تدني مستوى الدخل و عائدات الزراعة، بينما أدى إستغلال النفط في أوائل الألفية الى نمو الدخل. لكن في لحظات مهمة من تاريخ السودان الحديث، فإن آثار الحرب تعكس نمطاً عاماً لتدني الدخل - بينما تعكس آثار السلام مكتسبات الدخل.

لقد تم تقدير معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤ بحوالي ٢,١٨ - ٢,٧١ في المائة سنوياً، بانخفاض بلغ ٢٪ من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنوياً^١. وتضع تقديرات أخرى تدني الدخل عند ٨٪ من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي^٢.

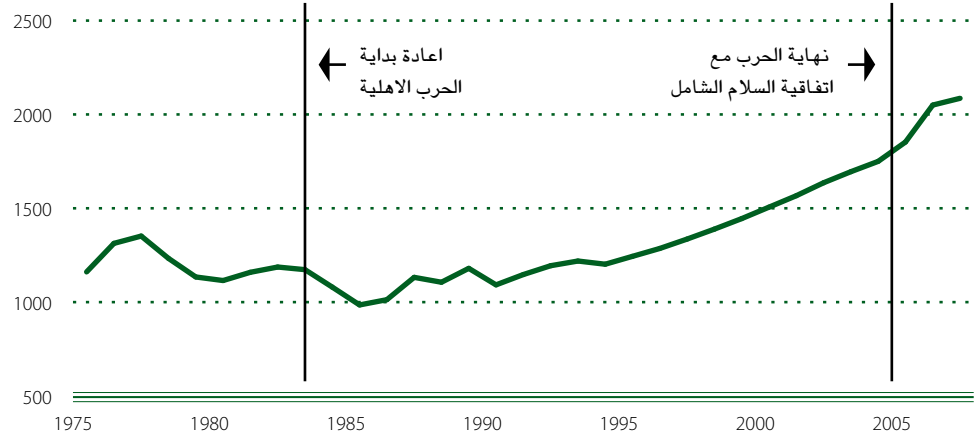
رسم خارطة للسلام والتنمية البشرية يمكن لترسيم العلاقات بين السلام والتنمية البشرية في السودان أن يُسلط الضوء على نقاط التداخل ودينامية العلاقات. وكما قدمنا في الفصل الثاني، فإن مؤشر التنمية البشرية يقيس ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية البشرية: أن تعيش حياة طويلة وصحية، أن تكون متعلماً، وحائزاً على مستوى لائق من المعيشة (انظر القسم ١,٢). إن الجمع بين هذه القياسات يوفر صورة سريعة لوضع التنمية البشرية للناس في المكان والزمان المحددين.

يمكن أن يسمح البحث في التنمية البشرية بمقارنات بين مستويات التنمية البشرية والنزاع (الخريطة ١,٣). وهذا هو الوضع في المناطق التي شهدت جزءاً من القتال العنيف في البلاد. على النقيض من ذلك، نجد أن مناطق السودان ذات المستويات العالية في تحقيق التنمية البشرية هي التي كانت أقل تأثراً بانعدام الأمن.

وإن الخسائر البشرية بسبب العنف وانعدام الأمن في دارفور خلال السنوات الأخيرة كبيرة. إذ يتميز الإقليم بوضع منخفض للتنمية البشرية، وقد يكون ذلك بفضل عدد من الأسباب، أكثرها الآثار التي خلفها العنف على أبعاد التنمية البشرية - حيث يتحرك مؤشر التنمية البشرية للبلاد أو للإقليم ببطء مع مرور الزمن. ويمكن أيضاً أن تلعب عدم القدرة على مواجهة المخاطر و انعدام الامن في المنطقة دوراً أساسياً.

يُعرّف هذا الفصل «انعدام الأمن» باستخدام الملامح الأساسية لمنهج الأمن الإنساني (انظر القسم ١-٢). ويركز على المخاطر والمهددات لعدد من الأبعاد تتعلق بمايعنيه أن تكون إنساناً والتي تنشأ عن العنف والحرب. من خلال هذا المنظار

الشكل ١-٣
آثار العنف على الدخل
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ppp)



المصدر: الجدول الإحصائي رقم ١.

وقرارات الإنفاق الكبرى. فعلى سبيل المثال، يعيش حوالي ٧٠٪ من السكان في مناطق ريفية، حيث تتوفر فرص عمل لـ ٥٥٪ من الأيدي العاملة والحال أن غالبية القوى العاملة من النساء (٧٨٪).

وفي المناطق الحضرية في السودان، تعمل ما يقرب من ٧٧٪ من النساء في وظائف، وتعمل الأغلبية (٨٥٪) في القطاع غير الرسمي والقطاع الخاص. يعمل هؤلاء النساء في التجارة الهامشية، وبيع الشاي والأطعمة، وغالباً ما يكن فقيرات وصغيرات ونازحات نتج ذلك عن وجود فرص محدودة لسبل كسب العيش. أما بالنسبة للنساء اللائي يعملن في القطاع الرسمي (٢٦٪)، فإن القليل منهن يعملن في مناصب إستراتيجية وزارية (٨,٦٪)، وأقل من هذه النسبة في مناصب مهنية رفيعة (٢,٤٪)، بينما غالبيةهن في مواقع مهنية وسيطة (٤٤٪)، أو مواقع فنية (٢٤٪)، ومواقع كتابية (٣٥٪).^٢

دفعت فترات التراجع الاقتصادي

ومهما كانت دقة حساب التكاليف، فإن الدخل و الممتلكات تآكلاً إلى حد كبير كنتيجة مباشرة وغير مباشرة للعنف.

كانت الخسائر المتكبدة في ثروات الأسر كبيرة من حيث فقدان مصادر كسب العيش، والتعليم، والصحة، ومصادر المياه، إذ فقدت دارفور ١٥٪ من ثروتها الحيوانية منذ اندلاع النزاع في ٢٠٠٣ و موت ٣,٩ مليون رأس من الحيوانات. بلغت جملة هذه الخسائر حوالي ٧٢٢,٥ مليون دولار.^٣ ودمرت كلياً أو جزئياً حوالي ٣٠٠٠ قرية، و٨٦٩ مورداً رئيسياً للمياه. أما الذين نزحوا إلى المجتمعات الأخرى فقد ذهبوا من دون أن تكون لهم أنشطة مدرة للدخل.

وعلى الرغم من ازدياد مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية كما يتبين من زيادة مساهمة النساء في دخل الأسرة التي تمثل ٤١٪ تقريباً، إلا أن غالبية النساء يعملن في مناطق ريفية، وفي ظروف قاسية، في وظائف بأجور منخفضة جداً، وليس لديهن التحكم في دخل الأسرة

٢ علي وواني ٢٠٠٦ (Ali and Ani).

٣ مفوضية إعادة التأهيل والتوطين لدارفور ٢٠٠٧.

٤ وزارة القوى العاملة ١٩٩٦، ص.ص. ١٢٢-١٣٤.

وشرق السودان ودارفور، أصبح لهذه المناطق أسوأ مؤشرات التعليم مقارنة بالمناطق الأكثر سلعاً في السودان. تنعكس الفوارق بين المناطق المتأثرة بالنزاع و غير المتأثرة به في معدلات الفاقد التربوي، ومخرجات التعليم مثل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستويات فقر الدخل ومنجزات بالنسبة للتعليم لعائل الأسرة.

نسبة معدلات الفاقد التربوي بين الاطفال في سن الدراسة في مناطق النزاع أكثر بكثير من نظيراتها في الأقاليم التي ليس بها نزاع (الشكل ٣-٢). وكثيراً ما تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في مناسيب إكمال الدراسة، وبعض الآباء يرفضون إرسال الأطفال للمدارس المختلطة أو يستسلمون للزواج المبكر. إضافة إلى ذلك، فإن التعليم مكلف، وبالنسبة للأسر الفقيرة، فإن التكلفة تثبط مشاركة البنات، وتزيد من اعتماد الآباء على عمالة الأطفال لمقابلة احتياجات الأسرة.^٧

تتفاوت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل كبير بين الأقاليم مع فارق بين الذكور والإناث (الشكل ٣-٣). تظل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في السودان منخفضة إذ نجد أن ثلاثة من بين كل خمسة سودانيين يستطيعون القراءة والكتابة في ٢٠٠٨. يُظهر هذا المتوسط المنخفض أن هنالك فوارق كبيرة بين الأقاليم. إن عدد النساء الأميات أكثر ولا يتناسب مقارنة بالرجال في الأقاليم المتأثرة بالنزاع. في إقليم الخرطوم، نجد أن للنساء فرصة أكبر في القدرة على القراءة والكتابة بنسبة ٤ أضعاف مقارنة بالنساء في دارفور وشرق السودان.

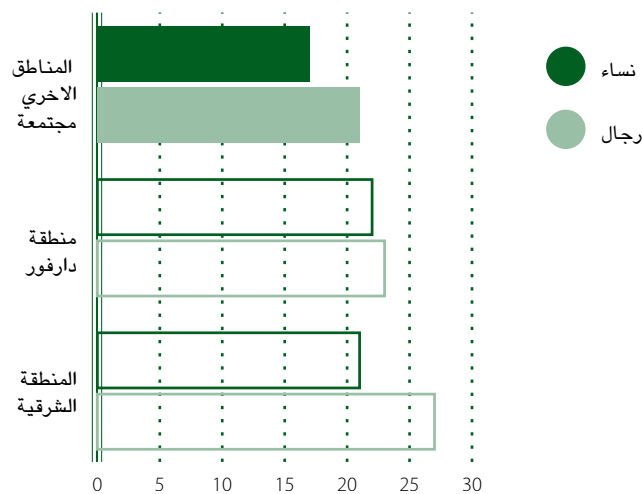
بالسودانيين إلى إختيار استراتيجيات بقاء ساهمت، من نواح كثيرة، في تأجيج النزاع. فمثلاً أدت الهجرة من الريف إلى الحضر إلى العاصمة الخرطوم، بحثاً عن الأمن، والتعليم، وفرص العمل إلى الزيادة الدراماتيكية في سكان العاصمة القومية مما أدى لضغط عال على الخدمات. ومنذ العام ١٩٩٣، أصبح عدد سكان الخرطوم يعادل عدد سكان ٣٢ مدينة من أكبر مدن البلاد التي تليها مجتمعة.^٨ فقد أوضح تعداد ٢٠٠٨ أن نمو سكان الخرطوم وصل إلى ٨,٥٪ بسبب الهجرة الهائلة. في حين أن معدل نمو السكان القومي الطبيعي لم يتجاوز ٢,٦٪.^٩

ضعف التعليم

إن الأطفال كثيراً مايكونون من بين أكثر الضحايا المتأثرين بالنزاع. فبعد عقود من النزاع العنيف وإنعدام الأمن الإنساني، وبعد سنوات القتال في جنوبي

الشكل ٢-٣ معدلات التسرب في مرحلة الأساس الأسوأ في أقاليم النزاع

معدل التسرب في مدارس مرحلة الأساس (%) السكان في سن الدراسة

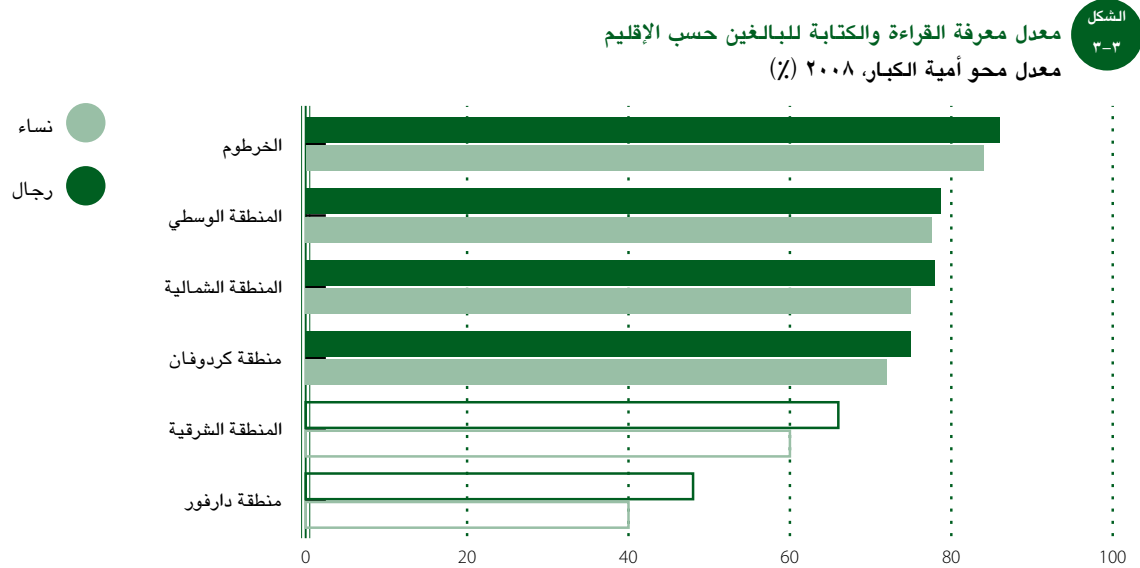


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨، الجدول ED ٤.

٥ عسل ٢٠١١.

٦ الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨.

٧ وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل ٢٠٠٣ ص. ٢٦-٥٧.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨، الجدول ED ١-١.

كذلك فإن انعدام المساواة مع العوامل الكبرى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي في مناطق النزاع، تؤثر على فرص التعليم. فبالنسبة للأسر الأشد فقراً، فإن التعليم غالباً ما يعني خسارة في الممتلكات والدخل، وبموارد قليلة يمكن الرجوع إليها، قد لا يكون هناك خيار سوى سحب الأطفال من المدرسة. في حالة النوع الاجتماعي، فإن تأثيرات الفقر تتفاعل مع المخاوف الأمنية الأبوية من العنف الجنسي للإبقاء على الفتيات خارج المدرسة.

تواجه الأسر الأشد فقراً في الأقاليم حرماناً بالغ القسوة، فمستويات التعليم في ولايات السودان منخفضة، كما أن معدلات الفقر ترتبط ارتباطاً كبيراً بمستويات التعليم (الشكل ٣-٤). وتبلغ نسبة فقر الدخل في الأسر التي يعولها إنسان غير متعلم خمسة أضعاف تلك التي يعولها إنسان حائز على درجة فوق الثانوية. حيث لم يكمل أكثر من نصف عائلتي الأسر أي نوع من أنواع التعليم

لاتزال الاختلافات في مناطق النزاع قائمة داخل السودان. توجد أعلى معدلات القدرة على القراءة والكتابة في الخرطوم تليها الأقاليم الشمالية والوسطى. وقد نتج العجز في التعليم في الأساس بسبب النزاعات في دارفور وشرق السودان. معدل القدرة على القراءة والكتابة في أوساط السكان الرحل ضعيف للغاية، ويقل عن ١٠٪. وبصرف النظر عن تعطيل نمط حياة الترحال للرحل في دارفور، فإن النزاع أفضى أيضاً إلى تفكك نظم المدارس المتنقلة لهؤلاء الرحل.

وفي داخل مناطق النزاع، فإن الفقراء هم عادة أسوأ حالاً بكثير من غيرهم من الآخرين، والبنات الفقيرات هن الأكثر حرماناً على الإطلاق. فبالمقارنة مع المتوسط القومي، نجد أن مستويات الفقر المدفع للتعليم أكثر بثلاثة أضعاف في دارفور الكبرى المتضررة من النزاع حيث أدت العمليات العسكرية لنزوح أكثر من ٣ مليون شخص، النزوح شمل قبائل كبيرة مثل الفور والزغاوة.^٨

الرسمي. وترتفع معدلات الفقر عند الأسر التي يعولها من نال قسطاً بسيطاً من التعليم (أساس) أو من لم ينل أي قسط من التعليم، بينما تنخفض كثيراً بالنسبة للأسر التي نال عائلها قسطاً أكبر من التعليم.

إن أثر النزاع على المعلمين هو السبب الرئيسي لتحديات التعليم. فالمعلمون المدربون الذين نالوا ٦ أشهر أو أكثر من الإعداد المهني تبلغ نسبتهم ٣٧٪ فقط، و ١٦٪ فقط من هؤلاء من الإناث.^٩ النقص في المعلمين يعني أن القليل من المعلمين متوفر لتعليم كل طالب. ففي إقليم دارفور مثلاً، هنالك معلم واحد فقط لكل ٣٨ طالب (الجدول ٣-١). وأدنى نسبة توجد في ولاية غرب دارفور، الولاية الأقل نمواً في إقليم دارفور قبل اندلاع النزاع، حيث يتوفر معلم واحد لكل ٨٠ طالب. هنالك عدد قليل من المعلمين من داخل دارفور نفسها نالوا التعليم الجامعي المطلوب إذ أن التعليم الخاص، بهم تعرض للعرقلة بسبب العنف والتخلف. علاوة على ذلك، فإن القتال وانعدام الأمن في المنطقة لم يُحفز المعلمين من الأقاليم الأخرى على الانتقال إلى المدارس في دارفور.

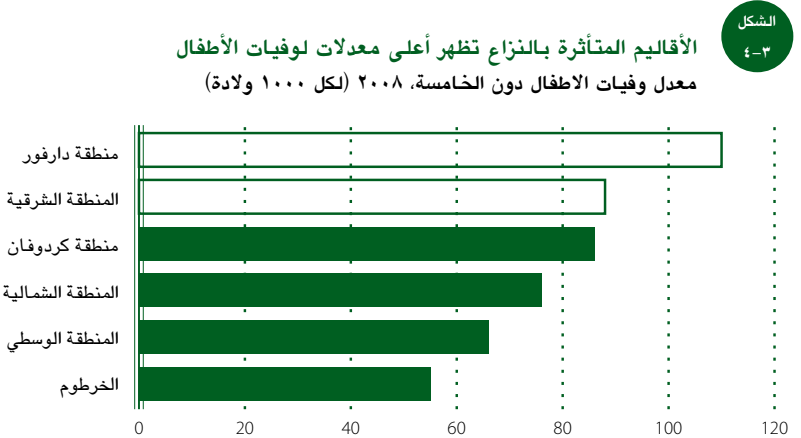
الصحة – الآثار المباشرة وغير المباشرة

تحسنت معدلات وفيات الرضع والأطفال على المستوى القومي، على الرغم من كونها بطيئة وطفيفة. انخفضت وفيات الرضع من ١٠٠ لكل ١٠٠٠ ولادة حية في العام ١٩٩٣ إلى ٨٩ لكل ١٠٠٠ ولادة حية في العام ٢٠٠٨. كذلك انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ٩٧ لكل ١٠٠٠ ولادة حية في العام ١٩٩٣ إلى ٨٨ لكل ١٠٠٠ ولادة حية في العام ٢٠٠٨.

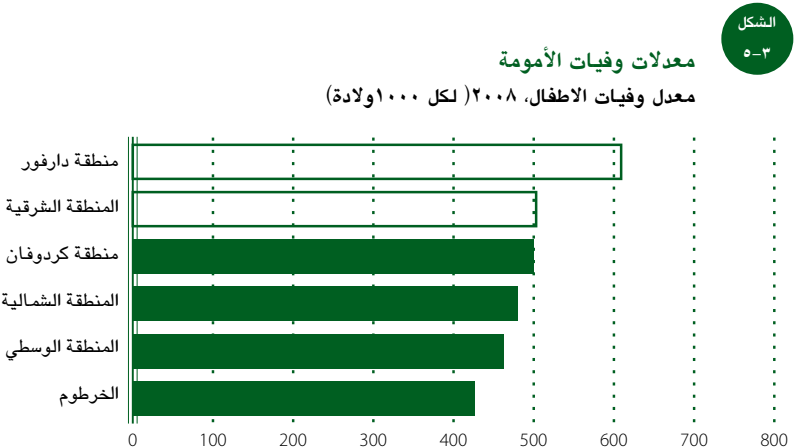
الجدول ٣-١: نقص المعلمين في إقليم دارفور
عدد المعلمين ونسب المعلمين للطلاب (في المدارس الحكومية والخاصة) – دارفور ٢٠٠٥/٢٠٠٦

	المدرسون (مدربون وغير مدربين)		إناث	مجموع	معدل المدرسين للطلاب
	ذكور	إناث			
شمال دارفور	٢.٩٠٩	٣.٨٧٠	٦٧٧٩	١:٣٠	
جنوب دارفور	٣.٧٢٨	٥.٠٧٥	٨٨٠٣	١:٣١	
غرب دارفور	١.٤٠٨	١.٥٤٤	٢٩٥٢	١:٨٠	
إجمالي دارفور	٨.٠٤٥	١٠.٤٨٩	١٨٥٣٤	١:٣٨	

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٧.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨، الجدول ١-١ F.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨، الجدول D٣.

١٨ سنة و١٢٪ يتزوجن قبل سن ١٥. إذ يقدر معدل حمل المراهقات بـ ١٠٤ لكل ١٠٠٠ في السودان.^{١٢}

في السودان هناك ٤٩,٢٪ فقط من المحليات لديها قابلية قروية واحدة لكل ٢٠٠٠ امرأة. وهناك أيضاً نقص حاد في توفر القابلات الممرضات بحيث تؤدي أدوارهن في المرافق الصحية وفي بعض الأحيان قابلات القرى، وعلى الرغم من تخريج أعداد ضخمة من الأطباء من ٣٦ كلية للطب، إلا أن المشاكل في التوزيع والإنتشار أدت إلى تركيز كل الفئات الصحية والتخصصات في المناطق الحضرية مما جعل مناطق النزاع تفتقر إلى هذه الكوادر. تعد النساء من الأسر الفقيرة، الحاصلات على القليل من التعليم أو بدون تعليم، وصغيرات السن الأكثر عرضة لمخاطر عدم استخدام خدمات الصحة الإنجابية.^{١٣} وبينما هناك ٤٪ فقط من النساء اللائي لديهن معرفة صحيحة بالوسائل الرئيسية لمنع انتقال فيروس المناعة البشرية، فإن هذه المعرفة، هي الأدنى بين النساء الأقل مستوى من التعليم، وينتمين لأفقر الأسر. هناك قضايا واضحة ملفتة بشأن الحصول على الخدمات والمعلومات تؤثر تأثيراً متفاوتاً على الفقراء وتحتاج أن تكون معلومة، ويجب بحثها وتحليلها.

الملاريا: قصة نجاح قومية - مع الاختلاف في مناطق النزاع

ظلت الملاريا، وإلى وقت قريب، تشكل تحدياً صحياً خطيراً لكل أجزاء السودان تقريباً. كما كانت الملاريا أهم مسببات الموت في كل أقاليم السودان. وقد تميزت

في حين تحسنت معدلات وفيات الأطفال للبلاد ككل، إلا أن المناطق المتأثرة بالنزاع شهدت بشكل ملحوظ معدلات عالية مقارنة مع المناطق التي ليس بها نزاع (الشكل ٣-٤). في العام ٢٠٠٨، فإن الأطفال المولودين في دارفور لما يقارب الضعف أكثر عرضة للوفاة قبل بلوغهم سن الخامسة من الأطفال المولودين في الخرطوم.

الصحة الإنجابية

انخفضت معدلات وفيات الأمهات من ٥٣٤ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية إلى ٤٣٦ وفاة في العام ٢٠٠٨.^{١٤} وهذا يضع السودان في مرتبة أفضل من جيرانه في معدلات وفيات الأمهات.^{١٥} غير أن هناك فوارق كبيرة بين مناطق الحرب في دارفور وشرق السودان مقارنة مع بقية البلاد (الشكل ٣-٥). حيث النساء في دارفور أكثر عرضة للوفاة عند الولادة من نساء الخرطوم بما يقرب من نسبة ٤٠٪.

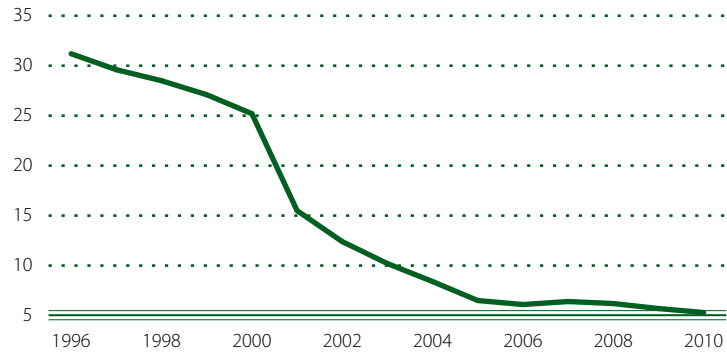
هناك انتشار واسع لمرض الناسور البولي بالارتباط مع عدم إمكانية الوصول لخدمات الرعاية التوليدية الطارئة، خاصة على مستوى الرعاية الأولية، وهو عدم وجود خدمات لرعاية الأمومة مع سوء الخدمات لاسيما في مناطق النزاع. تلد معظم النساء (٧٧٪) في السودان في المنزل و (٨٨٪) في دارفور مواليدهن في المنزل. إنتشار وسائل منع الحمل منخفض للغاية (٨٪) في السودان و (١٪) في دارفور، مع انخفاض الطلب على خدمات تنظيم الأسرة. وتبلغ نسبة حالات الولادة التي تتم بإشراف قابلات ماهرات في السودان ٥٧٪، و ٥٪ في دارفور حوالي ٣٧٪ من البنات يتزوجن أو ينجبن في عمر

١٠ مسح صحة الأسرة السوداني للعام ٢٠٠٦.

١١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠، جدول ٤.

١٢ الجهاز المركزي للإحصاء، مسح صحة الأسرة السوداني للعام ٢٠٠٦.

١٣ الجهاز المركزي للإحصاء ومسح صحة الأسرة السوداني ٢٠٠٦، ص.ص. ٢٠١-٢١١.

الشكل
٦-٣إنخفاض انتشار الملاريا على المستوى القومي
معدل تباينات الملاريا، (% العدد الكلي لعينات الدم على المستوى القومي)

المصدر: مشروع النيل الأزرق الصحي ووزارة الصحة الاتحادية ٢٠١٠.

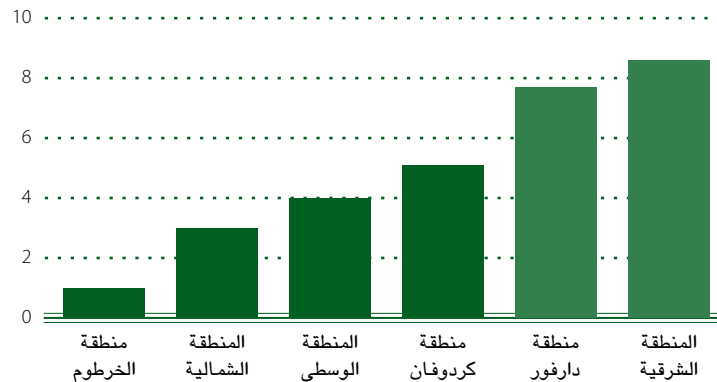
وبينما تعد هذه التجربة مثلاً ناجحاً للتعاون وتضافر السياسات، إلا أن معدلات الملاريا على المستوى الإقليمي تظهر تفاوتاً كبيراً (الشكل ٣-٧). حيث تم القضاء على الملاريا تقريباً في إقليم الخرطوم. و ذلك بخلاف ماعليه الحال في المناطق المتضررة من النزاع.

من الواضح أنه لولا الجهود المنسقة بين الحكومة المركزية والحكومات الولائية للحد من انتشار الملاريا في السودان، لكان من المرجح أن تكون الاتجاهات اليوم مختلفة إلى حد كبير، وقد قيدت الحرب وما أفرزته من أوجه الإهمال التنموي في دارفور وبعض المناطق النائية وصول تلك السياسات لهذه المناطق. أما الوضع الإيجابي فهو أن نموذجاً ناجحاً يحتذى به يوجد حالياً داخل البلاد.

الفوارق في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز

قدرت معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في العام ٢٠١٠ بحوالي ١,٦% في السودان. تتفاوت هذه النسبة بين أقل من ١% في المناطق الريفية و ٨% في الأوساط الحضرية.^{١٤} هنالك وعي عال بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز (٧٠%) غير أن المعرفة الشاملة بكيفية منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز منخفضة للغاية (٤%)، خاصة في أوساط النساء في عمر الإنجاب والشباب (٩,٧%).^{١٥} تشير التقديرات إلى أن معدلات فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز أكثر ارتفاعاً في أوساط الرعاية في دارفور من المتوسط القومي.^{١٦} أوضحت دراسة حديثة أجريت في أوساط

التدخلات الصحية عبر مشروع النيل الأزرق الصحي في العام ١٩٩٠ بولاية الجزيرة كحقيقة جديدة من التدخلات الجادة للسيطرة على المرض. وكان تعاون الحكومة المركزية والحكومات الولائية ودعم الشركاء أمراً هاماً لهذه التدخلات. والنتيجة: انخفاض انتشار الملاريا من أعلى نقطة مسجلة في العام ١٩٩٦ وهي ٣٣% إلى ٥% في العام ٢٠١٠ (الشكل ٣-٦).

الشكل
٧-٣تباينات الملاريا في مناطق النزاع
معدل تباينات الملاريا، ٢٠١٠ (% العدد الكلي لعينات الدم على المستوى القومي)

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية ٢٠١٠.

١٤ المجلس القومي لمكافحة الأيدز ٢٠١٠.

١٥ الجهاز المركزي للإحصاء ومسح صحة الأسرة السودانية ٢٠٠٦.

١٦ دار جامعة الجزيرة الاستشارية ٢٠٠٨.

إنخفض إنتاج الغذاء في المناطق المتأثرة إلى حوالي ٢٠٪ مما كان عليه قبل النزاع. وقد شهدت الإقليم زيادة أيضاً في معدلات وفيات الأطفال ووفيات الأمهات مع تفشي واسع لسوء التغذية.

في العام ٢٠٠٩، هناك شخص واحد من كل ثلاثة سودانيين لم يستهلك كمية كافية من الطعام. يُصنف انتشار نقص التغذية في السودان بدقة عالية جداً من نقص التغذية، ضمن من ٢٠ في مائة من السكان يعانون الحرمان من الطعام.^{١٨} يتم قياس شدة إنعدام الأمن الغذائي بناءً على نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن الحد الأدنى المطلوب من أغذية الطاقة وهو ١٧٥١ سعرة حرارية في اليوم الواحد.^{١٩}

هناك تفاوت في حجم الجوع على نطاق ولايات السودان (الشكل ٣-٨). إذ يفتقر الناس في ولاية غرب دارفور إلى ٥١٧ سعرة حرارية في المتوسط لمقابلة احتياجاتهم الغذائية اليومية، بينما يفتقر الشخص العادي في ولاية الجزيرة إلى ٢٤٩ سعرة حرارية.^{٢٠} وتعكس هذه التباينات اختلافاً في إدارة الأمن الغذائي

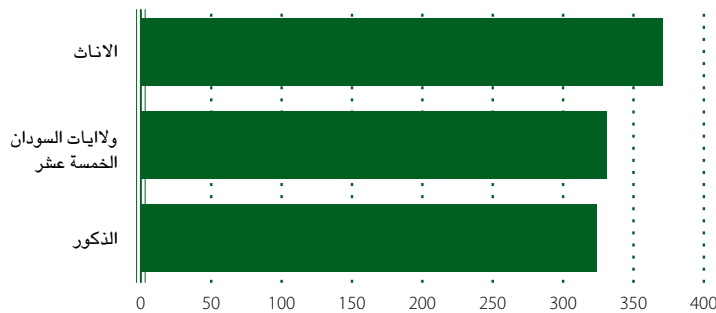
الشباب أن أقل من ١,٦٪ من مجموع ٧٥٪ من الشباب الذكور النشطين جنسياً في الفئة العمرية ١٩ - ٢٥ يستخدمون الواقي الذكري. وبالمثل، فإن الوعي بكيفية انتقال الفيروس من الأم - إلى - طفلها منخفض ٢,٦٪. ورغم أن معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز تبدو منخفضة وأنها في مراحلها الأولى، إلا أنه وباء متفشي بالفعل. هناك عوامل مثل التحركات السكانية الكبيرة/النزوح الناجمة عن النزاعات الداخلية والخارجية، والفقر، والأزمات الإنسانية تشير إلى احتمال كبير للمزيد من انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، خاصة في أوساط المجموعات الأكثر عرضة للخطر.

إنعدام الأمن الغذائي

عطل النزاع أنظمة الغذاء بسبب تشريد المجتمعات الزراعية. مما ساهم هذا في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. تشير المعلومات المتوفرة إلى أن دارفور وأجزاء واسعة في جنوب كردفان لاتزال من بين الأقاليم الأكثر انعداماً للأمن الغذائي في العالم، حيث تقدر نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية بـ ٣٥٪.

لقد ظهر تحدي الأمن الغذائي بصورة أكثر وضوحاً في المناطق الريفية ومخيمات النازحين. حيث تلقى ٣٠٠,٠٠٠ شخص على الأقل مساعدات غذائية في العديد من مخيمات النازحين في دارفور.^{١٧} كذلك قدمت خدمات ومساعدات للنازحين في الخرطوم وغيرها من المدن الكبيرة. وقد اعتمد المواطنون في دارفور أثناء فترة النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، اعتماداً كبيراً على المساعدات الغذائية الإنسانية. كما

الشكل ٣-٨
جميع النساء في السودان - يعاني معظمهن من الجوع عمق حالة الجوع، ك/السعرات الحرارية/يوم



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٩.

١٧ الصليب الأحمر ٢٠٠٥

١٨ الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠

١٩ الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠.

٢٠ الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠، ص. ٢٧.

٣-٢ الضعف - تحديات جديدة وقديمة

في هذا الفصل، يعود الضعف للمجموعات السكانية التي قد تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بإنعدام الأمن الإنساني، مادياً أو معنوياً. وقد عجل الأثر السالب لنزاع السودان المسلح بحالة الضعف المتعمقة وسط مجموعات معينة، خاصة تلك التي تعيش في مناطق النزاع.

انعدام الحساسية للنوع الاجتماعي في المؤسسات التقليدية والحديثة

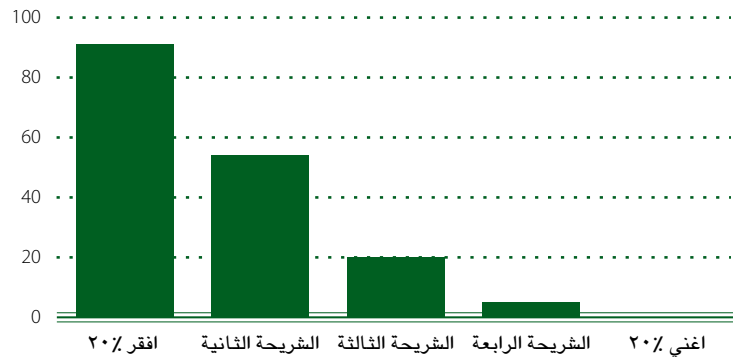
مثل إعتداد السياسة القومية لتمكين المرأة في السودان العام ٢٠٠٧ إختراقاً مهماً في تقدم المساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة. ومن أجل تعزيز فرص الحصول على العدالة وتمكين المرأة، تم إنشاء الآلية القومية للنوع الاجتماعي بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، وتكوين وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل بوزارة العدل وعين الولاية في الولايات مستشارين لشؤون المرأة. وقد كان إنشاء هذه الآلية حجر الزاوية في العمل في قضايا النوع الاجتماعي في السودان.

لا يزال، ظل التغيير بطيئاً. والتحديات المتمثلة في صون حقوق النساء والأطفال والإيفاء بها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنظام المزدوج مستمرة لإدارة العدالة عبر المحاكم الرسمية والقانون العرفي، مع افتقار كليهما إلى الحد الأدنى من الخبرة في ضمان ضوابط توفر إجراءات حساسة تجاه النوع الاجتماعي. وما تزال القوانين العرفية تحكم النساء والأطفال في ما يتعلق بفرص الحصول على الأرض، وحيازة الملكية، والوصول إلى العدالة، خاصة بالنسبة لحالات الاستغلال والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

والسياسات الزراعية إلى جانب اختلاف مستويات الأمن والاستقرار. وعلى الرغم من أن المتوسطات تشير إلى وجود تحد غذائي كبير يؤثر على كل الأقاليم في السودان إلا أن النساء بصفة خاصة يُمثلن بنسبة غير ملائمة بين الذين يفتقدون سرعات حرارية كافية لمقابلة إحتياجاتهم اليومية من الطاقة الغذائية.

كما يشير تاريخ المجاعة في دارفور، فإن انعدام الأمن الغذائي ينتج عن عدم كفاية الحصول على الغذاء،^{٢١} وبسبب عن الندرة الفعلية للغذاء. ويعتبر عدم القدرة على شراء الغذاء من أكبر العوامل التي تقود إلى عدم كفاية التغذية. وهذا هو الوضع في السودان اليوم: ٩١٪ ممن يعانون من إنعدام الأمن الغذائي في السودان يصنفون كذلك ضمن الـ ٢٠٪ الأكثر فقراً في البلاد (الشكل ٣-٩). وفي الخمس الثاني من مستوى الدخل، أصبح إنتشار نقص التغذية نصف هذه الفئة. ولا نجد شخصاً واحداً من طبقة الـ ٢٠٪ الأكثر ثراءاً يمكن أن يصاب بسوء التغذية.

الشكل ٣-٩
٪ من السودانيون يعانون من نقص التغذية بحسب شريحة الدخل



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠

من الدراسات التي أجريت في أوساط الشباب العاطل أنهم يمثلون أهم عوامل مخاطر النزاع، مما يقود لارتفاع فرصة تكرار النزاع بنسبة ٥٪ إلى ٣١٪^{٢٢} وفي حين تواجه دراسة الآليات المسببة تحدياً متزايداً في الأدبيات، إذ أن إنعدام الوظائف وسط الشباب بسبب الحرب يعتبر تحدياً كبيراً لفرص التنمية البشرية لهم، مثلما هو تحدٍ بالنسبة لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب.

أكثر من نصف الشباب ممن هم خارج المدرسة على نطاق كل الأقاليم في السودان عاطلون عن العمل. تتفاوت نسبة عطالة الشباب هذه بشكل كبير على نطاق الأقاليم (الشكل ٣-١٠). ذكرت غالبية هؤلاء الشباب العاطلين أنهم يبحثون عن العمل لأول مرة وهم يمثلون أكبر شريحة عاطلة عن العمل (الجدول ٣-٣). لكن في المتوسط فإن ٢١٪ من الشباب فقدوا الأمل في العثور على وظيفة. هنالك حاجة عاجلة لخلق قدرة توظيفية في السودان، وسد للفجوة بين المدرسة والعمل.

حدث تقدم في تحسين التمثيل السياسي للمرأة. حيث تشغل النساء ١٩,٧٪ من مقاعد البرلمان القومي، ٨,٦٪ من المناصب الوزارية، ٦,٨٪ من الوزارات الاتحادية و ٤٪ من وزارات الدولة، ومع ذلك، لاتزال غالبية النساء خارج العملية السياسية وعمليات صنع القرار. فهناك حاجة لتحسين قاعدة الموارد والهيكلية لتحسين المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وضمان دمجها ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية. الجدول رقم (٣-٢) يبين نسب مشاركة النساء في المؤسسات التشريعية المختلفة منذ الاستقلال.

الشباب المعرضون للخطر

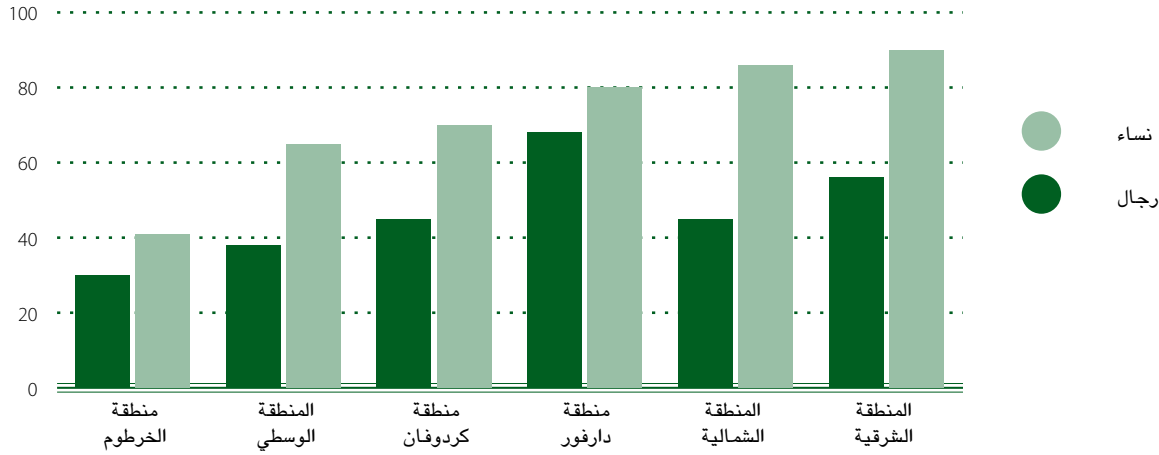
التحدي المتكرر يواجهه الشباب في مناطق النزاع والمناطق الخارجة لتوها من النزاع: حيث تحدى العثور على عمل. كثيراً ما يقود إلى دورة متكررة، بحيث تدمر فيها الحرب المؤسسات الاقتصادية، والأسواق وفرص العمل، ويحمل الشباب المحيط والعاطل السلاح. وقد أبانت العديد

جدول ٣-٢: النساء السودانيات في المجلس الوطني (البرلمان القومي)

السنة	إجمالي المقاعد	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء	طريقة التخصيص
١٩٥٨	٩٥	—	—
١٩٦٥	٢٦١	٠.٤٪	انتخاب
١٩٨٠	٣٦٨	٤.٩٪	تعيين
١٩٨٢	١٥٣	٩.٢٪	تعيين
١٩٨٦	٢٦١	٠.٧٪	انتخاب
١٩٩٦	٤٠٠	٥.٩٪	تعيين
٢٠٠٤	٣٦٠	٩.٧٪	تعيين / انتخاب
٢٠١٠	٤٥١	٢٥٪	تعيين

المصدر: الاتحاد العام للمرأة السودانية ٢٠١٠.

الشباب خارج المدرسة (١٥-٢٤) عاطلين حالياً بحسب الجنس والاقليم
(% الشباب عاطلين حالياً بحسب الجنس والمنطقة)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨، الجدول E١.

النازحون داخلياً

أوجدت سنوات الحرب الطويلة في السودان أعداداً هائلة من السكان النازحين داخلياً. فقد جرى اقتلاع مجتمعات بأكملها واجبارها واضطرارها للجوء للمراكز الحضرية الرئيسية أو للمخيمات الداخلية للنازحين. ووتبلغ نسبة من تم تشريدتهم عام ٢٠٠٤ واحداً من كل خمسة سودانيين. تضافرت العديد من العوامل لتتسبب في إنتقال الناس من ديارهم. وفي أعقاب توقيع اتفاق السلام الشامل العام ٢٠٠٥، عاد الكثير من الأشخاص النازحين إلى جنوب السودان. في العام ٢٠٠٦، بلغ عدد النازحين ٦ مليون ترتب نزوحهم إلى حد كبير بسبب الجفاف، والتصحر، والمجاعة والأوبئة الناجمة عن الفيضانات. لقد أجبرت الحرب في دارفور وجنوب السودان الناس على الفرار من مناطقهم. فعلى سبيل المثال، نزح ٢٧٠،٠٠٠ في دارفور في العام ٢٠١٠. وبنهاية ٢٠١٠، هناك على الأقل ٤،٥ مليون من النازحين في دارفور، ومنطقة الخرطوم الكبرى وجنوب كردفان.^{٢٤}

الجدول ٣-٣: أسباب كونه عاطل عن العمل بالنسبة المئوية

أسباب العطالة	العمر		
	٢٤-٢٠	١٩-١٥	١٤-١٠
عمل من قبل ويبحث عن عمل	٢٢	٦	١٣
يبحث عن عمل لأول مرة	٣٤	٧٠	٦٧
لا أمل لديه في العثور على عمل	٣٢	١٩	١٢
يتلقى دخل	١٢	٥	٨
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨، الجدول E١.

يمكن للتعليم المهني وأنظمة التدريب أن تدعم التحول من التعليم للعمل. ويمكن للتدريب الفعال أن يطور المعادلة والتوفيق بين مهارات أولئك الذين يدخلون ضمن قوة العمل وطلبات التوظيف. والنماذج الناجحة تجمع التعليم مع التزام قوى بالتدريب في موقع العمل، ومشاركة العاملين، وإتحدات العمال وسلطات التعليم في تصميم المناهج.^{٢٣}

٢٣ يونيسكو ٢٠١٠، ص.ص. ٢٣٥-٢٥٩.

٢٤ مركز متابعة النازحين ٢٠١٠ (IDMC).

ظلت الخرطوم تحتضن الملايين من النازحين منذ أوائل الثمانينيات، ولاسيما من دولة جنوب السودان. غير أنه من المهم أن نؤكد أنه، ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل العام ٢٠٠٥، لم تشهد الخرطوم تدفقا للنازحين نحوها، باستثناء أولئك الذين عادوا إلى الخرطوم بعد أن عادوا مبدئيا لمناطقهم الأصلية. وعليه، فإن المعلومات الواردة في هذا الصندوق تشير للنازحين في الخرطوم قبل اتفاقية السلام.

كانت سياسة الحكومة في التسعينيات هي تجميع النازحين مع بعضهم البعض في مكان واحد لتبسيط تقديم الخدمات لهم. فقد تم إخلاء مئات الآلاف من النازحين الذين كانوا يسكنون في المستوطنات العشوائية، والمباني غير المكتملة، ومواقع البناء وأيدأهم في أربعة مخيمات مخيمات أقامتها الحكومة في العام ١٩٩٢. غير أن سياسة إخلاء النازحين وتغيير أماكن إقامتهم إلى مخيمات رسمية أثارت بعض المخاوف بشأن البنى التحتية المطلوبة لجعل المخيمات صالحة للسكن.

إن تحديد موقع هذه المخيمات في أطراف العاصمة القومية يعني أن النازحين انقطعوا عن الاقتصاد الحضري، ولن يتمكنوا من الحصول على عمل يدر عليهم دخلا. وهذا أيضا يعني ضمنا أنه لا بد أن تقدم لهم الإغاثة الغذائية، طالما أن هذه المخيمات شيدت بعيدا عن المناطق تمكن النازحين من أن يبحثوا فيها عن عمل كعمال أجرة.

أنشأت الحكومة في العام ١٩٩٢ أربعة مخيمات للأشخاص النازحين حول الخرطوم: السلام أمدرمان (جبرونا)، والسلام جبل أولياء، ومزارع مايو، وود البشير. وفي ٢٠٠٢، تم إنشاء مخيم الفاتح بشمال أمدرمان كممنطقة إضافية لإيواء النازحين الذين استقروا عشوائيا في بعض المناطق المخططة. إضافة إلى هذه المخيمات الأربعة المعترف بها من قبل الحكومة، هناك نازحون عاشوا في مواقع أخرى عديدة (الجدول ١).

الجدول ١ : النازحون داخليا بولاية الخرطوم

المعسكر	عدد الأسر	إجمالي السكان	عدد مدارس الأساس	مصادر المياه
ود البشير	٧,٠٠٠	٤٥,٥٠٠	٤	٣ حاويات
السلام	١٨,٠٠٠	١١٧,٠٠٠	١١	٧ حاويات
جبل أولياء	٨,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٧	٦٢ بئر
مايو	٩,٠٠٠	٥٨,٥٠٠	٦	٧٢ بئر
المجموع	٤٢,٠٠٠	٢٧٣,٠٠٠	٢٨	

تشير تقارير مختلفة إلى أن ما بين ١,٨ إلى ٢ مليون نازح عاشوا في الخرطوم. حيث عاش ٢٧٣,٠٠٠ من هؤلاء في المخيمات، بينما تبعثرت البقية في مستوطنات عشوائية ومناطق سكنية أخرى في الخرطوم. إستضافت المخيمات الأربعة (ود البشير، والسلام أمدرمان، وجبل أولياء، ومزارع مايو) ٥٥,٥٠٠ و ١١٧,٠٠٠ و ٥٢,٠٠٠ و ٥٨,٠٠٠ على التوالي أشخاصا نازحين. تمثل النساء ثلث السكان النازحين في الخرطوم، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة في المخيمات ٦-٧ أشخاص. تعود أصول النازحين في المخيمات في الأساس لأقاليم السودان الغربية والجنوبية، بما في ذلك كردفان الكبرى وبحر الغزال الكبرى ودارفور الكبرى وولاية الوحدة والولايات النيلية (جونقلي والنيل الأزرق وأعالى النيل) والاستوائية الكبرى. تتسم الخرطوم بحدة انعدام المساواة الاجتماعية الاقتصادية. فمناطق سكن الأغنياء والطبقة العليا تجاور المستوطنات العشوائية، ومخيمات النازحين، وهناك فجوة أخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء. أصبحت الخرطوم اليوم واحدة من أغلى المدن في العالم. إلا أن هذه التطورات لا يستفيد منها نصف سكان الخرطوم الذين يعيشون في أطراف المدينة. ولا تقدم المدينة سوى القليل جدا، إن وجد، لهذه المجموعة الكبيرة.

لهذا النزوح السكاني، إنعكاسات على نطاق واسع، بالنسبة لكيفية تلبية إحتياجات وحقوق الأشخاص النازحين، وكيفية حصولهم على خدمات الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي. وفي حين أدت الحرب الأهلية للسنوات (١٩٨٣-٢٠٠٥) إلى نزوح ٢ مليون من الجنوبيين الذين سعوا للجوء إلى الشمال، فإن الحرب في دارفور، منذ العام ٢٠٠٣، لاتزال تواصل تهجير الناس الذين تمت محاصرتهم داخل الإقليم والذين سعوا للجوء للمدن الكبرى في دارفور، بما في ذلك الفاشر ونيالا و الجنيينة.

النزوح في السودان ليس ظاهرة معزولة، إذ أنه نتيجة وسبب في آن واحد لإنعدام الأمن الإنساني في البلاد. حيث يوجد في السودان أكبر عدد من النازحين على مستوى العالم بأسره. وهذا في الواقع مؤشر للأزمة التي طال أمدها وخلل في مؤسسات الدولة في البلاد بسبب عدم الإستقرار السياسي.

لقد فر اللاجئون من جنوب السودان والنازحون من جبال النوبة من مناطقهم في المقام الأول نتيجة للحرب الأهلية. إذ إنهم يشكلون أغلبية النازحين في الخرطوم. حيث يشكل الدينكا أكبر مجموعة اثنية تعيش في مخيمات النازحين، خاصة في (جبل أولياء)، يليهم النوبة والمجموعات الأخرى من دارفور و شمال كردفان. وتشير التقديرات إلى أن ٧٠٪ من النازحين نزحوا بسبب النزاع العنيف في مختلف أجزاء البلاد. ويعتبر الجفاف هو السبب المرجح لنزوح البقية. ويمكن أن تكون الحرب هي المسؤولة عن نزوح ٩٠٪ من هؤلاء النازحين إذا أضفنا نازحي دارفور للمعادلة. وفي الوقت الذي فيه أفرزت الحرب الأهلية في جنوب السودان ٤ ملايين نازح خلال عقدين من الزمان إلا أن نزاع

العمالة غير الماهرة مع ساعات طويلة من العمل، وفي كثير من الأحيان بعيداً عن منازلهم، وتتطلب سفرًا طويلاً مثلما تبين حالات معسكرات جبرونا والفتاح. والحال أنه بعد عقود من العيش في الخرطوم، لا يزال الأشخاص النازحون في أطراف نظام الخرطوم الحضري.

تعتري الأطفال الذين يعيشون في مخيمات النازحين أيضاً من التعرض لمخاطر أكبر من المرض (الشكل ٣-١٢). مقارنة بأطفال تحت سن الرابعة يعيشون في نفس المنطقة، حيث كان أطفال النازحين من ذات العمر والذين يعيشون في مخيمات النازحين في شمال دارفور في مايو- يونيو ٢٠٠٥ معرضين للإصابة بالإسهال المائي بنسبة تفوق مرتين نسبة الأطفال الآخرين. كما أنهم معرضون بصفتهم كأطفال نازحين خارج المعسكرات، للإصابة بالأمراض الأخرى مثل الإسهال المائي، بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بالأطفال الآخرين في المنطقة.

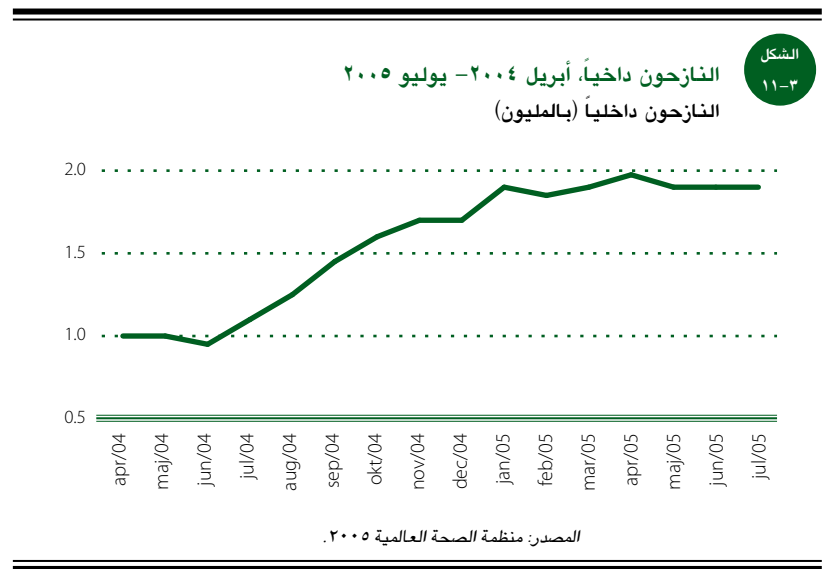
إن النازحين ليسوا مجرد ضحايا للنزاع ولكنهم لاعبون أساسيون في صنع السلام واستدامته، فلا بد أن تستفيد عمليات السلام من معرفتهم للظروف المحلية وطاقاتهم لحشد دعم المجتمع المدني للاتفاقيات واستعدادهم للعودة وإعادة بناء مجتمعات مستقرة.

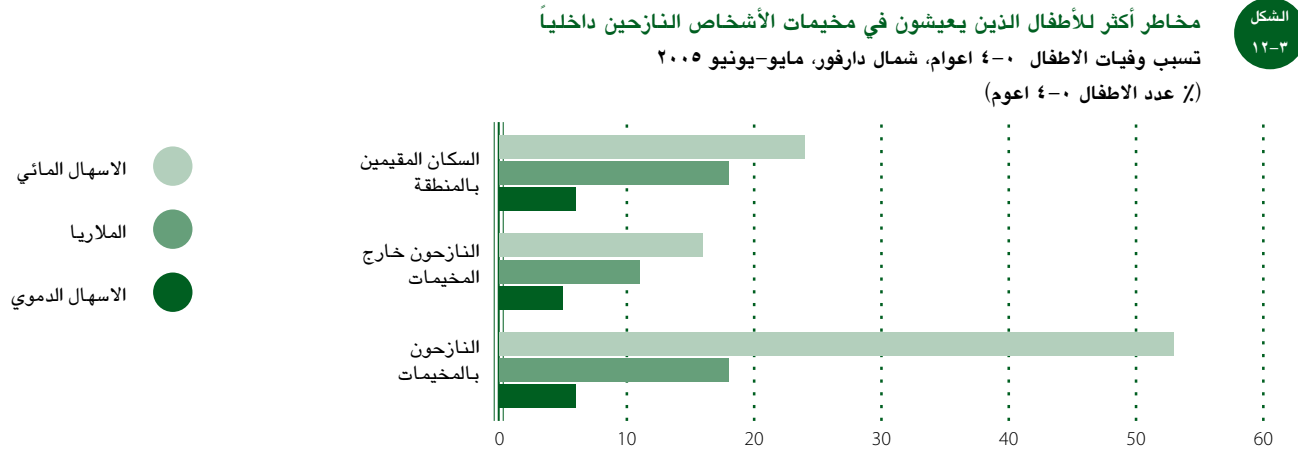
إرث صدمات النزاع

لا توجد أسرة في السودان لم تتعرض لشكل من أشكال التأثير السلبي جراء النزاعات. فبعد تدمير الاقتصاديات المحلية والأراضي بسبب القتال، تعرض بعض أفراد الأسرة لضغوط نفسية نتيجة لعدم معرفة من أين ستأتيهم وجبتهم التالية، أو ما إذا

دارفور استغرق أقل من ثلاثة أعوام لينزح مليونان.^{٢٤} والصورة العامة هي: الحرب الأهلية تنتج آثاراً متعددة على النزوح، من حيث حدته، ومدته وموقعه الجغرافي.

يشكل النزوح الداخلي انعكاسات كبيرة بالنسبة للتنمية البشرية للنازحين، ومجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات المضيفة لهم. التمدن من غير الإدماج يميز بعض تحديات التنمية البشرية الرئيسية التي يواجهها الأشخاص النازحون. إن دمج النازحين في النظام الاجتماعي والسياسي يمكنهم، ويساعدهم مع الآخرين على بناء أساس للتعايش السلمي بين مختلف المجموعات التي تسكن الخرطوم، إلا أن الأشخاص النازحين في الخرطوم لم يتم إدماجهم في النظام الحضري. في الغالب رعاة أو مزارعون، فإن غالبيتهم فقدوا سبل كسب العيش قبل الانتقال إلى الخرطوم. كما لم يتمكنوا من العودة لسبل كسب عيشهم السابقة ولم توفر لهم وسائل بديلة لحياة مستدامة في المدينة. يعتمد البقاء الاقتصادي للنازحين على القطاع الهاشمي لسوق العمل، تحديداً





المصدر: منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٥، ص ١٩.

الذين قتلوا، أو أصابوا آخريين لمعاناة من الضغوط النفسية - الاجتماعية المرتبطة بأنشطتهم في أوقات الحرب. هنالك مسح شامل للمقاتلين السابقين من الأطفال يعكس دراسة مفيدة أجريت بين الأطفال المجندين في جيش الرب للمقاومة اليوغندي يمكن أن تكون مفيدة للغاية في سد فجوات المعرفة، وتحسين السياسات التي تستهدف الدعم للمقاتلين السابقين من الأطفال وأسره.

كان بالسودان في العام ٢٠٠٨ أكثر من ٦١,٩٠٨ شخصاً معاق، بسبب الحرب. ولايات دارفور وجنوب كردفان فيها النصيب الأكبر من السكان المعاقين بهذا السبب (الشكل ٣-١٣). والاقليمات معاً ما يقارب نصف المعاقين في البلاد بسبب الحرب. وعلى الرغم من أن العدد الأكبر من المعاقين بسبب الحرب يقع في مناطق النزاع، إلا أن الناس في كل أقاليم السودان يعانون من هذه الإعاقات. فالحرب لم تخض من قبل جنود الجيش فحسب، ولكن من المدنيين وقوات الدفاع الشعبي (مليشيات) أيضاً.

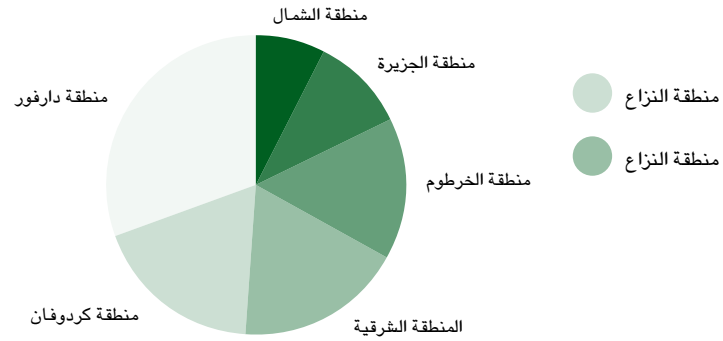
كانوا سيقتلون في أية لحظة قادمة. فُقدت الممتلكات إما من جراء النهب، أو الدمار أو من جراء انهيار الوضع المالي. وقد ترك فقدان المنازل والممتلكات المادية الأخرى الناس بدون سبل لكسب العيش المستدام، ما جعلهم عرضة لمخاطر كبيرة من سوء التغذية، والحياة القصر، والمرض والأمية. فقد دمرت نزاعات السودان النسيج الاجتماعي للبلاد بشكل حاد.^{٢٠}

يتعرض الأفراد الذين عانوا الحروب والهجرة الإضطرارية وقع عليهم لعبء كبير من الأمراض والأعراض النفسية، بما في ذلك الإضطرابات لما بعد الصدمة بسبب الضغوط التي تتضمن أعراضاً لذكريات احتمالية من الأحداث المؤلمة ، وسلوك التهرب، وفرط الإستثارة ، وانخفاض الأداء، ويرتبط ذلك بالمعاناة الناجمة عن الاحتكاك أو المشاهدة لأحداث مهددة للحياة بالإضافة إلى الإعاقة الجسدية . لاتتوفر البيانات عن الإعتلال النفسي.

يمكن أن يتعرض الأطفال المجنودون السابقون الذين ارتكبوا جرائم حرب أو

الشكل
١٣-٣

دارفور وجنوب كردفان على نصف المعاقين بسبب الحرب تقريباً
تستحوذ المعاقين بسبب الحرب حسب المنطقة (%) المعاقين بسبب الحرب في السودان



تقديرات مبنية على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨، الجدول ١ DS.

الرعاة ومخاطر أسلوب المعيشة

تتم سنوياً في السودان واحدة من أضخم هجرات الماشية في العالم - وتمر ٨٠٪ من هذه الهجرة عبر ولاية جنوب كردفان. وينتج عن هذا تشابك أو احتكاك يؤدي للنزاع، و تهديد السلامة الشخصية وفرص كسب العيش، إضافة الى النزاعات حول الأراضي والنزاعات الأخرى في جنوب كردفان. مُنحت هذه الولاية حالة خاصة في اتفاق السلام الشامل لأنها تعتبر حاسمة بالنسبة للإستقرار الشامل في البلاد. النزاعات حول الأرض في معظم الأحيان بين المزارعين المستقرين والرعاة على طول ممرات الهجرة. وبناءً على مفاهيم أفراد المجتمع، فإن الأرض تبرز كمحرك رئيسي للنزاع أو التوتر في مناطقهم (الخارطة ٣-١).

هنالك عدد من القضايا الفرعية تبرز تحت هذا المؤشر العريض للنزاع حول الأرض، تحديداً النزاع حول ملكية الأرض، واستخدام الأرض والحدود. كثيراً ما ترتبط هذه القضايا الفرعية الثلاث ببعضها البعض، وتتداخل مع النزاع حول الموارد الطبيعية الأخرى كالماء مثلاً، وتصبح أكثر سوءاً بسبب الانقسامات القبلية أو المجموعات الاثنية. ويمكن أن تكون

هذه الأطراف في نزاع حول أكثر من قضية واحدة. وتكون نزاعات الأرض أكثر ظهوراً على طول ممرات الهجرة أو بالقرب من مشاريع الزراعة الآلية.

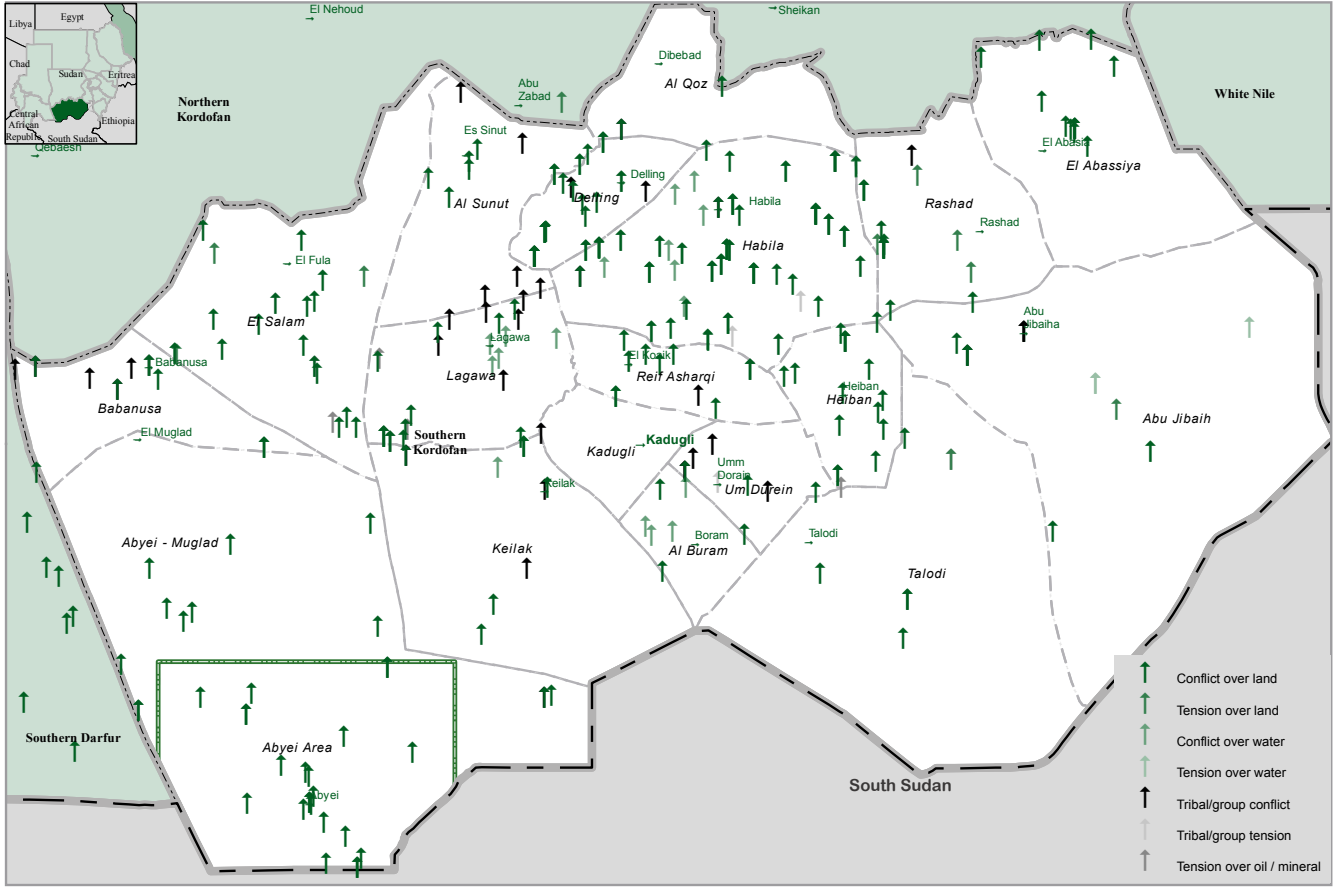
يشكل وجود السلاح في أيدي المدنيين ضغطاً مقلقاً للعديد من المجتمعات في جنوب كردفان. وقد أفاد أعضاء هذه المجتمعات بوجود مستوي عالٍ من التسليح في أيدي المدنيين في كل من أبيي - المجلد وبابنوسة، ولقاوة والكيلك في غرب الولاية، تحديداً على طول ممرات الهجرة حسب ما توضح الخريطة (الخارطة ٣-٢). وتفيد تقارير أن الأسلحة تحتفظ بها تشكيلات شبه عسكرية، وقوات الدفاع الشعبي، وأعضاء الحركات المسلحة، وجنود سابقون في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

يخضع وجود السلاح أيضاً للتغيرات الموسمية في جنوب كردفان، ويزداد حينما يمر الرعاة المسلحون بالمنطقة في طريقهم لولاية الوحدة في جنوب السودان في بدء موسم الجفاف، ومرة أخرى عند عودتهم في بدء موسم الأمطار. ينتج عن وجود السلاح عدد من الأنشطة الهدامة، بما في ذلك القتل، وفقدان المحاصيل بالنسبة للمزارعين، وفقدان الماشية بالنسبة للرعاة، وشعور واسع الانتشار بانعدام الأمن، والنزوح والنهب المتكرر.

وبحسب إفادات المجتمعات، فإن مواقع تواجد الأسلحة بشكل مرتفع على وجه الخصوص تقع على طول عدة طرق الهجرة:

- مسار الفيارين: التبون وأبو بطيخ وغارق والفودة والحريكة وناما وتاماما.
- مسار أولاد كامل: الستات وأبيي ودفرا وشيق وصوفيا وتداما وأم دراس.
- مسار أولاد عمران: بريكة والمجلد والميرم ومرافعين والداب وهجليج وأقوك.
- مسارات المسيرية الزرق: الكو والرجفة ومانقو الداب وأم عدارة وبلالة وأم خار.
- مسارات المسيرية الفلايتة: أبو الخيري

الخريطة ٣-١: هجرات البدو والتوترات في كل جنوب كردفان



المصدر: بويك ٢٠١١ (Puig).

أو الأنشطة التعدينية، ويظهر على شكل خطر فقط في غرب ولاية جنوب كردفان. يؤثر كل من التلوث وتدهور الأراضي على فرص سبل كسب العيش، من خلال تقييد سبل الوصول للأرض، وإحداث تدهور للمراعي أو الأراضي الزراعية الموجودة في بعض المناطق، ويقيّد سبل الوصول إلى المياه. في الوقت الذي يتنافس فيه المزارعون المستقرون والبدو الرعاة على موارد الأرض المتناقصة، فإن النزاع القائم حول الأرض يتأجج أكثر، ويتفاقم بوجود الأسلحة في أيدي المدنيين. وهذه دورة مستديمة من عدم الاستقرار في الولاية: الوصول إلى الأمن؛ وتدهور الأراضي؛ سبل كسب العيش؛ وجود الأسلحة؛ والنزاع.

٣,٣ رؤيا في السلام والحرب

والكيلك وخرصانة ومرافعين. يتبع نزاعات الأراضي دائماً أو يعقبها واحد أو أكثر من العوامل ذات الصلة: تدهور الأراضي، أو تلوثها، أو مشاكل الحصول على الأراضي. ويعد تدهور الأراضي العامل الأكثر شيوعاً من بين العوامل المرتبطة بالنزاع حول الأراضي. أما معظم النزاعات التي لا ترتبط بأي من هذه المؤشرات، فإنها تتصل بملكية الأرض أو بالحدود. وهذا يفسر لماذا لا تظهر المؤشرات ذات الصلة في المجلد - ومنطقة أبيي، حيث أن النزاعات في معظمها حول الملكية والحدود، أو في هبيلة، التي يقال إن النزاع فيها في المقام الأول حول الملكية.

برز التلوث وتدهور الأراضي بوصفهما مدخلاً رئيسياً للقلق للكثير من المجتمعات. إذ يرتبط التلوث في كثير من الأحيان بالنفط

الجدول ٣:٣

سبعة أسئلة من المسح المصغر

هل أنت راضٍ بالتعليم الأساسي	التردد	النسبة
راضي	٥٩	٢٤.١٪
غير راضي	١٧٢	٧٠.٢٪
غير مستجيب	١٤	٥.٧٪
الجملة	٢٤٥	١٠٠.٠٪
إذا كان كذلك ما هي أسباب عدم الرضاء بالتعليم الأساسي	التردد	النسبة
عدم استقرار المناهج	٢٧	١١.٠٪
تحديات أسرية	٤	١.٦٪
تحديات معلمين	١٠	٤.١٪
إندحام الفصول	١٣٤	٥٤.٧٪
غير مستجيب	١٥	٦.١٪
الجملة	٢٤٥	١٠٠.٠٪
أهو تقديرك لمدى إهتمام الحكومة بعطالة الشباب	التردد	النسبة
عالي	٢٠	٨.٢٪
مناسب	٣١	١٢.٧٪
غير كافٍ	١٧٣	٧٠.٦٪
غير مستجيب	٢١	٨.٦٪
الجملة	٢٤٥	١٠٠.٠٪
ماهو رأيك في فرص السلام والأمن في الجو السياسي الحالي	التردد	النسبة
جيد جداً	١	٠.٤٪
جيد	٢٦	١٠.٦٪
سيئ جداً	٧٦	٣١.٠٪
سيئ	١٠٤	٤٢.٤٪
غير مستجيب	٣٨	١٥.٥٪
الجملة	٢٤٥	١٠٠.٠٪
هل تهدد عطالة الشباب السلام والأمن	التردد	النسبة
نعم	٢١٤	٨٧.٣٪
لا	٢٣	٩.٤٪
مفقود	٨	٣.٣٪
الجملة	٢٤٥	١٠٠.٠٪
هل أدت بروتوكولات السلام إلى تحسين التنمية البشرية	التردد	النسبة
نعم	٥٥	٢٢.٤٪
لا	١٨١	٧٣.٩٪
مفقود	٩	٣.٧٪
الجملة	٢٤٥	١٠٠.٠٪
هل لعبت وسائل الإعلام دور مؤثر في السلام والوحدة الوطنية	التردد	النسبة
أوافق	٤٦	١٨.٨٪
لا أوافق	١٥٣	٦٢.٤٪
لا أعرف	٢٨	١١.٤٪
لم يجب	١٨	٧.٣٪
الجملة	٢٤٥	١٠٠.٠٪

عوامل منها غياب الشخص الذي يجري المقابلة أثناء طرح الاستبانة .

المسح لم يبنى على عينة تمثل أي مجموعة محددة في السودان ولا على عينة عشوائية بجانب الإختيار العشوائي للسبعة مواقع المختارة .

إذا هو ليس قابلاً للتطبيق كبديل لنموذج لمسح قومي . بالأحرى أو في الواقع يهدف إلى إحتواء آراء القطاعات العرضية من السودانيين وتوفير التبصر لنتائج الجهود في المسوحات المستقبلية -تحدثت النتائج بخصوصية عن العينة من السكان المستعرضين للذين هم أفضل صيغة دلالية لأهمية الإستجابة والقدرة على الفهم الشامل الذي يجب أن يكون عليه المسح . هذه النتائج يجب أن تعامل مع الأخذ في الإعتبار هذه الحدود التصميمية .

نظرة عامة

من الملاحظات العريضة السالبة التي نتجت من ٢٤٥ من آراء المستجيبين عن السلام والأمن في السودان . أغلبية كبيرة ذكرت أن لم يوجد إلى الآن نتائج إيجابية للتنمية البشرية لأن إنتباه الحكومة للتحديات في مجال عطالة الشباب غير كافية والإعلام القومي لم يلعب دور مؤثر في السلام والوحدة الوطنية . هذه النتائج يجب أن ينظر لها بحذر للقصور في تمثيل العينة وطرق إجراء العينة .

الرضا مع التعليم

سئل المستجيبون إذا كانوا راضين عن الخدمات التعليمية في البلد . الأغلبية أجابت بعدم الرضا (٧٠٪) من هذه النسبة أكثر من النصف ذكروا بأن إندحام الفصول هو السبب الرئيسي لعدم رضائهم عن التعليم في السودان . أكثر من ٢٢٪ أن النقص في الكتب المدرسية هو السبب

ملاحظة المسح المصغر عن السلام والتنمية البشرية

كجزء من خلفية البحث في هذا التقرير تم إجراء مسح مصغر للمشاركين في مجموعات النقاش البؤرية التي عقدت في الخرطوم ، الجزيرة ، القضارف ، جنوب كردفان وغرب دار فور . في كل واحدة من هذه المواقع تم عقد ثلاث مجموعات للنقاش (أما في ولاية وسط الأستوائية فقد تم عقد مجموعتين للنقاش فقط) .

قامت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في كل ولاية بإختيار المشاركين . بعد إنعقاد جلسات النقاش البؤرية تم توجيه ٤٤ سؤال إلى المشاركين . عدد ٢٤٦ من المشاركين أخذوا الأسئلة عبر السبعة مواقع (الرجوع إلى المذكرة الفنية لمعرفة التفاصيل) .

لتحليل نتائج المسح المصغر تم تقسيم المستجيبين إلى مجموعتين . المستجيبين للذين يكونون ١٠ مجموعات : قيادات المجتمع وقيادات دينية ، موظفين حكوميين على درجة عالية وممثلين للمرأة وقيادات من إتحاد الشباب والمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ، المحاربين القدامى ، المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والنازحين داخليا وأصحاب الأعمال الصغيرة . جملة العدد للمسح ١٤٧ من الرجال و٩٨ من النساء اي ٢٤٥ مشارك .

النتائج ٤٠-٦٠ ذكور لإناث هذه النسبة ليست جزء من التصميم الأصلي ولكن نتجت من إختيارات وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي .

خارج ال ٤٤ سؤال ٧ اسئلة وجدت إستجابة بنسبة أكبر من ٥٠٪ . هذه هي الإستجابات التي ستناقش لاحقاً . الإستجابة الضعيفة تأتي نتيجة لعدة

الأساسي . ١١٪ ذكروا عدم إستقرار المناهج الدراسية هو السبب .

اهتمام الحكومة بعطالة الشباب

سئل عن مدى إهتمام الحكومة بعطالة الشباب أكثر من ٧٠٪ من المستجيبين قالوا أنها غير كافية ١٣٪ مناسبة ٨٪ قالوا أن الإهتمام عالي .

العطالة كمهدد للشباب

سئل المشاركون إذا كانت عطالة الشباب تهدد السلام والأمن في السودان . مجموعة كبيرة أجابت بنعم (٨٧٪) فقط ٩٪ أجابت بلا

فرص السلام والتنمية الإنسانية

في رأيهم هل يصدق المستجيبون أن الجو السياسي الحالي يفضي إلى سلام وأمن إنساني مستقر في السودان . ما يقارب ٧٣٪ ذكروا بأن الجو السياسي الحالي إما سيئ أو سيئ جداً للسلام والأمن . أقل من ١١٪ يصدقوا بأن الجو السياسي الحالي جيد أو جيد جداً للسلام والأمن الإنساني .

السلام يحسن التنمية البشرية

سئل المستجيبون إذا برتوكولات السلام الثلاثة في نيفاشا أبوجا وأسمرا لها تأثير إيجابي على التنمية البشرية . الأغلبية (٧٣٪) أجابت بلا مقابل ٢٢,٤٪ أجابت بنعم

دور وسائل الإعلام القومية في السلام

سئل المستجيبون إذا لعبت وسائل الإعلام القومية دور مؤثر لتثبيت ثقافة السلام والوحدة الوطنية في السودان . أكثر من ٦٢٪ أجابوا بالنفي .

٣-٤ الخلاصة

على النقيض من وسائل الإعلام العالمية والتوقعات الدولية لا يعتبر كل السودان في حالة حرب ولا يمثل موقع الفقر المدقع . أن عدم المساواة في النزاع أنتجت عدم مساواة في التنمية الشرية . عرض هذه الوقائع التجريبية لإقامة الدليل للهدف من هذا الفصل مهمة التحرك نحو الأمام للتوسع في التنمية البشرية مع الإنصاف والتمكين والإستدامة كأساس لها.

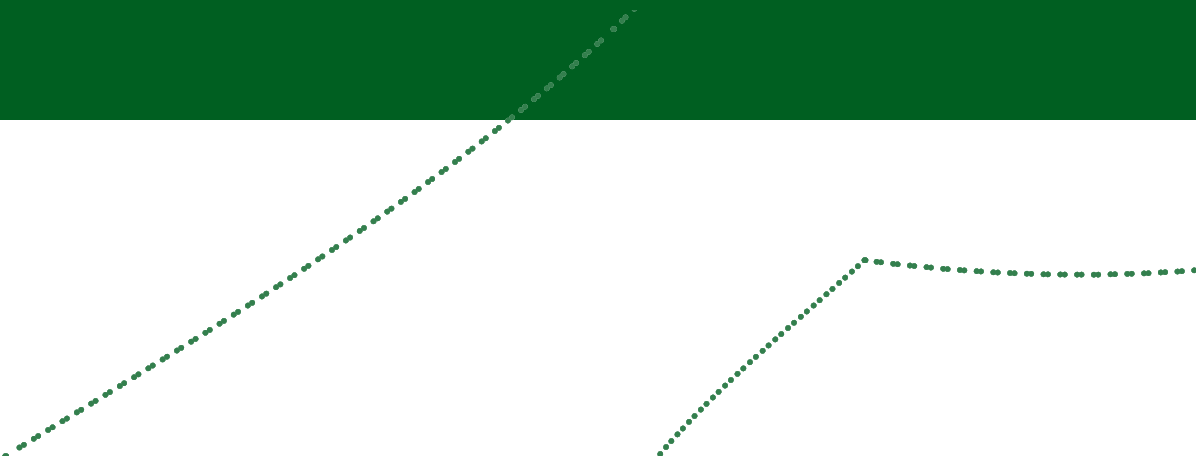
٤

تاريخ القصور الأماني في السودان



«معظم النزاعات في السودان حول السلطة والثروة. وهناك عوامل مهمة أخرى تتسبب في العنف مثل عدم المشاركة في صنع القرارات، والنزاعات القبلية، والتنمية غير المتوازنة»

كلمات السيدة آمنة ضرار، وزيرة الدولة بوزارة العمل



٤ تاريخ القصور الأمني في السودان

كثيراً ما يتم تجاهل التاريخ كوجه من وجوه التنمية البشرية. غير أن الفرص تنشأ فقط وتستمد من الديناميات التاريخية والإطار الاجتماعي. يعرض هذا الفصل بعضاً من حالات الأمن الإنساني الواسعة في السودان. ويساعد فهم الإطار العام في تأسيس الاستجابات والوسائل لرفع المعاناة الإنسانية، كما يضع الأساس للسياسات العامة التي تساعد في تلبية الطاقات البشرية الكامنة.

قبل المركز المالي والسياسي. وهناك الفقر المدقع ليس فقط على مستوى الدخل ولكن في مدى توفر الفرص أمام الناس ليحيوا حياة طويلة وصحية. وقد تغذت هذه الانقسامات من خلال أنماط الحكم غير العادل والتنمية غير المتوازنة التي تعود أصولها للعهد الاستعماري. ويعزى بعضها لأنواع الجديدة من الصراع حول الموارد الجديدة كالنفط والموارد التقليدية كالمياه والأرض. هنالك خيط مشترك بين كل هذه المفاهيم: وهو أنه لا توجد نظرية واحدة لشرح كل أسباب الحروب الأهلية والعنف المحلي في السودان.

يضاف من آفاق وتوقعات التنمية البشرية؛ مثلما يقول أمارتيا سين، الحائز على جائزة نوبل، يمكن أن يساعد منهج التنمية البشرية في تسليط الضوء لفهم القدرات البشرية في المجتمع. يطبق هذا الفصل إطار الأمن الإنساني نحو إستنارة لإستيعاب تحديات السلام في السودان.

و في ضوء ذلك، يجب أن يتجاوز فهم السلام مفهوم السلام العسكري، أو السلام التحرري بما يعني غياب الحرب. فبالنسبة لغالبية السودانيين، فإن مهددات العنف تعني آثاراً عميقة تبدأ بتفريق شمل الأسر والمجتمعات، وتنتهي بالانقسامات الاجتماعية العميقة. لذا يجب أن ينظر

إنعدام الأمن الإنساني يميز إلى حد كبير تاريخ السودان ما بعد الاستقلال في أشكال متعددة، من عنق البندقية إلى ذل المجاعة. حيث لم يفصل بين الحربين الأهليتين بين الشمال والجنوب منذ الإستقلال سوى عقد واحد من السلام من (١٩٧٢ - ١٩٨٣). ورغم قصر نزاع الشرق (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦) إلا أنه أحدث بمعاناة ذلك أسوأ معدلات الفقر البشرية مقارنة بأي مكان آخر. لا تزال توترات دارفور مستمرة إلى يومنا هذا، بالتزامن مع عقود من العلاقات المعقدة. بشأن هذه النزاعات أيضاً جنباً إلى جنب نشأت عداوات إجتماعية عميقة فيما بين المجموعات المحلية والجهوية والأقاليم الجغرافية.

ينبغي أن يُشيد السلام المستدام لتسهيل الحرية والإختيار للشعب السوداني، وتعزيز التماسك الإجتماعي والتضامن على الصعيدين المحلي والقومي.

قدمت عدة تفسيرات لفهم طبيعة القصور الأمني في السودان. وهناك ما يعرف بصراعات «الهوية» بين المجموعات، وداخلها وبين القبائل والثقافات. كذلك هنالك تجارب مريرة بشأن التهميش من

والشرق والغرب، وهي: التهميش. على الرغم من أهمية هذا السبب، ومع ذلك، هناك مصادر متعددة لقصور الأمن في السودان. ولإدراك هذه المصادر المتعددة، نرى أن نتعرف أولاً على الاستجابات المتعددة المطلوبة.

يبني هذا التقرير في غالبه على تحليل جذور أسباب النزاعات في السودان. وستكون مساهمتنا هو النظر في هذه الأسباب على ضوء منهج التنمية البشرية. حيث الإدماج الاجتماعي - نقيض التهميش الاجتماعي - هو أداة جديدة، أخذت من منهج التنمية البشرية والقدرات البشرية، للمساعدة في معرفة جذور هذه الأسباب من منظور كلي.

يمكن أن يتضمن الإدماج أبعاداً اقتصادية وسياسية ومكانية. وكثيراً ما يعد التهميش في أحد أبعاده معزلاً للتهميش في بعد آخر، مما يفرز تهميشاً مركباً. كما يمكن أن يقود تشابك أبعاد التهميش الاجتماعي إلى إنتاج أنواع عديدة من الحرمان في مجال الرفاه الإنساني.

تعكس جوانب من هذا التعريف وجهات نظر بعض المشاركين في حلقات النقاش البؤرية. فقد أشار بعض الذين تمت مقابلتهم إلى الصلة بين التهميش الاجتماعي وانعدام الفرص أو عدم وجود فرص الحصول على المعرفة. وأشاروا أيضاً إلى أن التهميش الاجتماعي يرتبط أيضاً بمحدودية قدرة المجموعات المهمشة على التصرف من تلقاء أنفسهم، بمعنى آخر محدودية التمكين. وقد كان من اللافت للأنظار أن أظهرت آراء المشاركين أن هيكل العلاقات الاجتماعية، إضافة إلى المفهوم المعروف عن الفقر، هي العوامل الرئيسية وراء قصور الأمن.

للسلام من منظور هذه الآثار العميقة كأمن إنساني لا كأمن عسكري. يجب تأسيس السلام المستدام كي ييسر الحريات، ويكفل حق الاختيار للسودانيين، وتعزيز الانسجام الاجتماعي والتضامن على المستويين المحلي والقومي. إن من شأن وضع الأمور على هذا النسق، أن تساعد، كما نعتقد، في تسليط الضوء على تحديات وجذور إنعدام الأمن، وبالتالي المعالجات المحتملة.

٤-١ محاور الإقصاء

وفقاً لتقرير بعثة التقييم المشتركة ٢٠٠٥، بإعتباره مرجعاً أساسياً عن التعاون التنموي عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل، فإن جذور النزاعات، تشمل عدم المشاركة في عملية صنع القرارات، وعدم المساواة في مشاريع التنمية الناتج عن نظم الحكم المركزي، والمنافسة على موارد المياه والأرض؛ والصراع حول جنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي. ويرى الكثيرون أن شرق السودان يعاني أيضاً من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار تواصل بعثة التقييم المشتركة فتذكر: «ساهمت النزاعات الطويلة في انعدام المساواة بين مختلف الأقاليم مما أفرز تنمية غير متوازنة، وفروقات اجتماعية واقتصادية، وهجرات سكانية وأزمات إنسانية، وتعرضت النساء والأطفال بصفة خاصة للمزيد من الضعف والفقر»^٢. هذه العلاقة ثنائية الاتجاه - التخلف كسبب للنزاع والنزاع كسبب للتخلف - من الضروري فضها.

الافتراض الأساسي في هذه التحليلات هو أن جذور أسباب النزاعات في السودان متشابهة إلى حد بعيد - في جنوب كردفان

الجزور الاستعمارية لإنعدام الأمن

ساهمت العوامل التاريخية العميقة في الحرب الأهلية والتخلف في السودان. و غرست بذور الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب بواسطة السياسة الاستعمارية البريطانية، من خلال إدارة الجنوب منفصلاً بالفعل عن الشمال بهدف دمج أراضي الجنوب في الحكم البريطاني في شرق أفريقيا. وقد كان إعتقاد قانون المناطق المقفولة جزءاً من الاستراتيجية الاستعمارية لتقسيم السودان الى جزئين، وهو ما وضع في حيز التنفيذ سياسة لتصبح واقعاً ماثلاً لستة عقود لاحقة.

شهدت الفترة ١٨٩٩-١٩٥٦، تحت إدارة الاستعمار البريطاني، وضع حجر الأساس للاقتصاد الحديث للسودان، وكان عماد هذا الأساس هو القطن طويل التيلة. فقد تم ربط اقتصاد القطن ومشروع الجزيرة، كأكبر مشروع للإنتاج الزراعي في البلاد، ربطاً مباشراً بمصالح صناعة النسيج البريطانية، وكان الهدف هو تأمين صادرات مضمونة من خام القطن عالي الجودة لهذه الصناعة. لقد كان لظهور قطاع الزراعة المروية خلال الفترة الاستعمارية آثار بعيدة المدى على المؤسسات الاقتصادية، ولا سيما الاقتصاديات الريفية التقليدية التي تعتمد على الزراعة المطرية في الأجزاء الغربية من البلاد.

كذلك فإن الهيكل المؤسسي الموروث غير متساو وغير مناسب بدرجة كبيرة ليقود تنمية واسعة الانتشار بهدف إنتشار البلاد بأكملها، خاصة الأغلبية الساحقة من السكان في مناطق الزراعة المطرية. لقد أوضحت تقديرات الدخل القومي للعام ١٩٥٦ أن منطقة النيل الأزرق، القلب النابض للتنمية الزراعية في الحقبة

الاستعمارية، كانت في وضع أفضل نسبياً من بقية الأقاليم حيث كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ٤٢ جنيه استرليني (١١٨ دولار)، تلاها إقليم الشمال الشرقي بنصيب للفرد يبلغ ٣٣ جنيه استرليني (٩٢ دولار)، ثم إقليم الشمال الغربي بواقع ٢٧ جنيه استرليني (٧٦ دولار) للفرد.^٣

ورث السودان ما بعد الاستقلال المؤسسات الاقتصادية التي بنتها الحكومة الاستعمارية لخدمة أهداف اقتصادية إستعمارية. إذ بني النظام الاقتصادي الحديث في السودان في أول مبتداه حول الزراعة المروية واقتصاد القطن. وبالتالي تم توجيه بيروقراطية الدولة، البنى التحتية، خطط التنمية وأنظمة التعليم والرعاية الصحية لهذا النوع من الاقتصاد. بناءً على ذلك فقد عملت هذه الهياكل المؤسسية على إدامة نهج الحقبة الإستعمارية وما افرزته من الاختلالات الاقتصادية بين الأقاليم في السودان، التوزيع الجغرافي للزراعة المطرية أو الزراعة المروية. لقد ركزت الآليات المؤسسية وآليات السوق التي استمرت على خلق المجتمعات المحلية التقليدية لضمان الحصول على سبل كسب العيش والفرص خلال النزاعات. لقد أثبتت الهياكل الاستعمارية أنها غير ملائمة لتنمية متعددة الأبعاد تهدف لرفع الاقتصاد بأكمله، خاصة الغالبية العظمى من السكان في مناطق الزراعة المطرية. وفي فترة ما بعد الاستعمار، عملت هذه الهياكل على زيادة من تغذية ديناميات الحرب الأهلية وحدث من التغيير السياسي.^٤

نظراً لعدم الاستقرار السياسي الذي شمل البلاد منذ الاستقلال لم تحدث سوى تغييرات طفيفة على هذا النموذج الطاغى من التنمية.

٣ البدوي ٢٠٠٦، ص ٤.

٤ البدوي ٢٠٠٦.

يدل التاريخ المبكر للمنطقة التي تعرف بالسودان بوجود جماعات الصيادين الأفارقة الذين يعيشون بجوار الخرطوم. وبالرغم من وجود اتصال مع حضارات توجد في اتجاه الشمال، إلا أن المناطق القاحلة التي تفصل مصر عن جارتها لم تشجع مصر ما قبل عهد الأسر المالكة على الاستقرار في هذه المنطقة. ولقد تغير هذا الأمر في نهاية المطاف في أعقاب الحملات العسكرية المصرية إلى المنطقة بحثاً عن العبيد، ومواد البناء لتشييد المقابر الملكية. كانت النتيجة نشوء ثقافة مصرية - نوبية في مناطق حول الخرطوم، ومجموعات إفريقية إستقرت حول أسوان في الشمال، وكوش في الجنوب. أما الفصل بين السودان الشمالي والسودان الجنوبي فقد ترسخ أكثر بسبب الغزو التركي في العام ١٨٢١. وفي الوقت المناسب أعلن محمد أحمد بن عبدالله (المهدي) أنه نفسه المهدي المنتظر، وقام بتوحيد أجزاء من مناطق وسط وغرب السودان. وقاد الرجل بعد ذلك ثورة ناجحة أدت إلى سقوط الخرطوم في العام ١٨٨٥. توفي المهدي بعد ذلك بفترة وجيزة، واستعاد جيش إنجليزي-مصري، بقيادة اللورد كيتشنر الخرطوم، ونتج عن ذلك تأسيس سيادة مشتركة لفترة حكم ثنائي إنجليزي مصري تركت إدارته للبريطانيين.

اتبعت سلطات الحكم البريطاني سياسة المناطق المقفولة بهدف فصل جنوب السودان عن شمال السودان. وبدأت السلطات البريطانية في جنوب السودان في دعم البعثات التبشيرية المسيحية، وشيدت عدداً من الكنائس. وفي أعقاب ذلك تحول عدد من القبائل الوثنية في الجنوب إلى الديانة المسيحية، وكانت هذه هي بداية المسيحية في الجنوب، والتي أصبحت في نهاية المطاف إحدى العوامل في نزاع السودان الممتد لعقود من الزمان. أدخل الإستعمار البريطاني النخب العربية في الخرطوم في عملية الإدارة الإستعمارية، بينما حكم البريطانيون الجنوب وفق المثل البريطانية والمسيحية.

في العام ١٨٩٢، تقدم البلجيكيون من معقلهم السابق في الكونغو البلجيكي (زائير لاحقاً، ومن بعد الكونغو الديمقراطية) للإستيلاء على غرب الاستوائية حتى حدود منقلا، وأسسوا مقاطعة لادو كجزء من الكونغو البلجيكي. وفي نفس الفترة، احتل الفرنسيون، بقيادة الرائد مارشاند، أجزاء كبيرة من جنوب السودان (بحر الغزال والجزء الغربي من أعالي النيل حتى فشودة)، وبحلول العام ١٨٩٦ أسست فرنسا نظاماً إدارية ثابتة في هذه المناطق. وفي العام ١٨٩٧، فشلت بعثة فرنسية أخرى إنطلقت من جيبوتي عبر إثيوبيا وعلى طول نهري بارو والسوبات، في الربط مع بعثة فشودة. حيث كان الفرنسيون يريدون ضم جنوب السودان للأراضي الفرنسية في غرب أفريقيا. في هذه الأثناء نشب نزاع دولي بين البريطانيين والفرنسيين حول جنوب السودان، وهو النزاع المعروف بحادثة فشودة. بعد ذلك أعيد فتح السودان في عام ١٨٩٨ بقوات بريطانية مصرية ليلي ذلك التوقيع على اتفاق الحكم الثنائي بين البريطانيين والمصريين لإدارة السودان.

في عام ١٨٩٩ توصل البريطانيون والفرنسيون إلى اتفاق في أوروبا تم بموجبه سحب القوات الفرنسية من جنوب السودان، وتسليم الجزء الذي احتلوه من الجنوب إلى السلطات البريطانية في الشمال. كذلك نفذ اتفاق مشابه في العام ١٩١٠ عندما انسحب البلجيكيون من منطقة لادو وذلك تنفيذاً لاتفاق في عام ١٨٩٦ قضى بانسحاب القوات البلجيكية بعد موت الملك ليوبولد. الذي مات في عام ١٩١٠. وبانسحاب الفرنسيين والبلجيكيين من جنوب السودان تم التنازل عن هذه الأراضي لصالح البريطانيين.

المصدر: مجموعة مونتريال لبحوث النزاعات الإثنية ٢٠١١.

ولم يستطع الحكم الوطني تحقيق شئ سوى توسيع الفوارق الاقتصادية الكبرى بين أقاليم البلاد. ولم يقد الفشل في إعادة هيكلة استراتيجية التنمية وما يرتبط بها من مؤسسات إلى اختلال مخرجات التنمية فحسب، بل إلى توليد الفقر والحرمان. كما ساهم أيضاً في تأجيج الصراعات في الممارسة السياسية السودانية.^٥

يضم السودان مجموعات سكانية هي الأكثر تنوعاً في كل القارة الأفريقية، مع تباين كبير في الدين، والثقافة، والعرق،

والإثنية. يقدر عدد سكان السودان بحوالي ٣٣ مليون نسمة ٤٠٪ منهم تقريباً أفارقة و ٦٠٪ تقريباً عرب. غير أن المصاهرة والتفاعلات الاجتماعية الأخرى بين الجانبين تجعل التمييز بينهما أمراً مستحيلاً في أحيان كثيرة. بالسودان ٥٢٧ قبيلة تتحدث أكثر من ٣٢٠ لغة ولهجة، وينقسم السودانيون بصفة عامة إلى مجموعتين إثنيتين رئيسيتين: العرب، وأغلبهم مسلمون، في مقابل المسيحيين، وأتباع الديانات المحلية الموزعين في

(مجموعات)، ودوافع فردية، وفشل العقد الاجتماعي، والتدهور البيئي^٦.

• فرضية الدوافع الجماعية: طالما أن الحروب الأهلية تتكون أساساً من عنف ينشأ بين مجموعات، فإن دوافع هذه المجموعات، تدمراتها وطموحاتها، تشكل أساس الحرب. و قد تؤدي عوامل مثل الدخل، والثقافة، والأرض، والمحددات الاجتماعية الأخرى، إلى انقسام المجموعات، غير أن العنف لا يصبح خياراً ممكناً إلا عند حدوث خلافات سياسية أو اقتصادية. فعند هذه الحالة، غالباً ما تتحرك المجموعات المحرومة (أو قد يقنعها قادتها) للبحث عن الإنصاف. وعندما تصبح الإصلاحات السياسية غير ممكنة تندلع الحرب. أما القتال وفق خطوط المجموعات، الذي يُعرف بالاختلالات الأفقية، فإنه يمكن أن يتحول إلى سبب أساسي للحرب.

• فرضية المظالم: الحرب تجلب الفوائد لبعض الأفراد إلى جانب التكاليف التي قد تشكل دافعا للناس لخوض الحرب. فالشباب غير المتعلمين، على وجه التحديد، يمكن أن يحصلوا على فرص عمل كجنود. كذلك تخلق الحرب فرصاً للنهب المسلح و غير المسلح، وللتكسب من الندرة ومن المعونات، وتجارة السلاح، وإنتاج المحظورات وتجارة المخدرات، وتجارة الماس والأخشاب وغيرها من السلع. وعندما تكون الفرص البديلة قليلة، بسبب قلة الدخل أو ضعف الوظيفة، فإن إمكانيات الثراء من الحرب تصبح أكبر، لذا فإن إمكانية حدوث الحرب، وطول أمدها، تصبح أكبر هي الأخرى. «نظرية الطمع» هذه لها جذورها في اقتصاد الخيار المنطقي.

جبال النوبة. تضم هاتان المجموعتان في داخلهما مئات المجموعات الإثنية الصغيرة، والفروع القبلية التي تضم عدداً من المجموعات اللغوية.

سبعة وتسعون بالمائة من السودانيين مسلمون سنيون، بينما البقية إما يعتنقون ديانات أفريقية محلية، وأما مسيحيون جزء منهم في الخرطوم العاصمة، والبقية في ولايات السودان الجنوبية التي تجاور دولة جنوب السودان. هذا مع وجود تغيير اقليمي في انتشار السكان في السودان.

على الرغم من أن النتائج التي توصل إليها ماثيو لانغ وأندرو دوسون ٢٠٠٧ تقدم دليلاً على أن تاريخ الاستعمار لم يزد احتمالية حدوث التمرد، وأن تاريخ الاستعمار القادم من وراء البحار (الأوروبي) عزز الصراع الموجود بين المجتمعات، إلا أن النتائج المتعلقة بالحرب الأهلية تقدم دليلاً أقل قوة على ذلك، غير أنها ترى أن كلا النوعين من الاستعمار، الداخلي والخارجي، قد يكونان مسؤولين عن تأجيج هذا النوع من العنف. يتضاعف من احتمال حدوث الحرب الأهلية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٩ في الدول ذات التاريخ الاستعماري، داخلياً كان أم خارجياً، مقارنة مع الدول التي لم تشهد الاستعمار. إضافة إلى ذلك، يبدو أن هوية القوة الاستعمارية تؤثر على إمكانية حدوث الحرب الأهلية. ومثلما هو الحال بالنسبة للصراعات القبلية، فإننا نقدم الآن دليلاً على أن العلماء المهتمين بدراسة الآثار التاريخية للاستعمار على الحروب الأهلية لابد أن يهتموا بهوية القوة المستعمرة.

العوامل الاقتصادية التي تقود للحرب (النزاع)

هنالك أربعة افتراضات تفسر اندلاع الحروب الداخلية في الدولة: دوافع جماعية

الجدول ١:٤

التاريخ الطويل للصراعات المحلية حول الموارد الطبيعية

المجموعات	السنة	السبب الأساسي للصراع
١. كبابيش، كواهلة، برتي، ميدوب	١٩٣٢	حقوق المرعى والمياه
٢. كبابيش، ميدوب، زيادية	١٩٥٧	حقوق المرعى والمياه
٣. رزيقات، بقارة، معاليا	١٩٦٨	سياسة محلية إدارية
٤. بني هلبة، زيادية، مهريّة	١٩٧٦	حقوق المرعى والمياه
٥. رزيقات شماليين (أباله)، داجو	١٩٧٦	حقوق المرعى والمياه
٦. رزيقات شماليين (أباله)، برغو	١٩٧٨	حقوق المرعى والمياه
٧. رزيقات شماليين، قمر	١٩٧٨	حقوق المرعى والمياه
٨. رزيقات شماليين (أباله)، فور	١٩٨٠	حقوق المرعى والمياه
٩. رزيقات شماليين (أباله)، برغو	١٩٨٠	حقوق المرعى والمياه
١٠. تعايشة، سلامات	١٩٨٠	سياسة محلية إدارية
١١. كبابيش، برتي، زيادية	١٩٨١	حقوق المرعى والمياه
١٢. رزيقات، بني هلبة	١٩٨٢	حقوق المرعى والمياه
١٣. كبابيش، كواهلة، برتي، ميدوب	١٩٨٢	حقوق المرعى والمياه
١٤. رزيقات، مسيرية	١٩٨٣	حقوق المرعى والمياه
١٥. كبابيش، برتي، ميدوب	١٩٨٤	حقوق المرعى والمياه
١٦. رزيقات، مسيرية	١٩٨٤	حقوق المرعى والمياه
١٧. قمر، فلاتة (فولاني)	١٩٨٧	حدود إدارية
١٨. كبابيش، كواهلة، برتي، ميدوب	١٩٨٧	حقوق المرعى والمياه
١٩. فور، بديات	١٩٨٩	نهب مسلح
٢٠. عرب، فور	١٩٨٩	مرعى، سياسات حدود
٢١. كواهلة، قمر	١٩٩٠	حدود إدارية
٢٢. زغاوة، قمر	١٩٩٠	حدود إدارية
٢٣. تعايشة، قمر	١٩٩٠	أرض
٢٤. برغو، رزيقات	١٩٩٠	حقوق المرعى والمياه
٢٥. زغاوة، معاليا	١٩٩١	أرض
٢٦. زغاوة، مراريت	١٩٩١	حقوق المرعى والمياه
٢٧. زغاوة، بني حسين	١٩٩١	حقوق المرعى والمياه
٢٨. زغاوة، ميمبا، برقد	١٩٩١	حقوق المرعى والمياه
٢٩. زغاوة، برقد	١٩٩١	حقوق المرعى والمياه
٣٠. زغاوة، برقد	١٩٩١	حقوق المرعى والمياه
٣١. فور، ترجم	١٩٩١	أرض
٣٢. زغاوة، عرب	١٩٩٤	حقوق المرعى والمياه
٣٣. زغاوة السودان، زغاوة تشاد	١٩٩٤	سلطة وسياسة
٣٤. مساليت، عرب	١٩٩٦	إدارة مراعي
٣٥. زغاوة، رزيقات	١٩٩٧	سياسة محلية
٣٦. كبابيش، ميدوب	١٩٩٧	حقوق المرعى والمياه
٣٧. مساليت، غلاب	١٩٩٦	حقوق المرعى والمياه
٣٨. زغاوة، قمر	١٩٩٩	حقوق المرعى والمياه
٣٩. فور، عرب	٢٠٠٠	مرعى، سياسة، نهب مسلح

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٧.

• فرضية فشل العقد الاجتماعي: تقوم هذه الفرضية على المفهوم السائد بأن الاستقرار الاجتماعي قائم على عقد اجتماعي افتراضي بين الشعب والحكومة. يقبل الشعب سلطة الدولة طالما أنها توفر الخدمات، والظروف الاقتصادية المناسبة (العمل والدخل). لكن مع وجود ركود اقتصادي أو تدهور اقتصادي، أو تدهور حالة الخدمات التي تقدمها الدولة، فإن العقد الاجتماعي ينفسخ، ويحدث العنف. وعليه، فإن مستويات الفقر العالية والمتصاعدة، إضافة لتدهور حالة الخدمات التي تقدمها الدولة، يمكن أن يتسبب في حدوث الصراع.

• فرضية الحرب الخضراء (البيئة): تشير هذه الفرضية أساساً للتدهور البيئي كمصدر من مصادر الفقر وسبباً للصراع. فعلى سبيل المثال، فإن تزايد ضغوطات السكان، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، يمكن أن يقودا إلى نزاعات حول الأرض، كما أن ارتفاع معدلات ندرة المياه يمكن أن يؤدي للصراع. تناقض هذه الفرضية النظرة التي ترى أن الناس يقاتلون لتأمين السيطرة على الثروات البيئية.

هذه الفرضيات الأربع لا تستبعد بعضها بعضاً. فنزاع الشمال - الجنوب التاريخي في السودان يعد مثلاً للاختلالات الأفقية (الحرمان الشديد الذي يعاني منه الناس في الجنوب) و المكاسب الفردية الكبيرة التي زادت من أمد القتال. وبالمثل، فإن نظرتي المظالم والحرب الخضراء كلاهما تنطبقان على النزاع في دارفور. ويمكن أيضاً أن تتصل درجات تفسير كل فرضية للنزاع العنيف وأن تتحول مع مرور الوقت.

الأبعاد البيئية للحرب (النزاع)

هناك العديد من الأسباب للنزاعات في دارفور. لكن إحصائيات التغير المناخي تبرز من بين هذه الأسباب وكما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة البيئي للعام ٢٠٠٧ عن الوضع البيئي للسودان ما بعد الحرب الأهلية، فإن «هناك صلة قوية جداً بين التدهور البيئي والتصحر والنزاع في دارفور. فشمال دارفور - حيث النمو السكاني الأساسي الذي ارتبط بالضغوطات البيئية، خلق الظروف للنزاعات لتندلع وتستمر من خلال التناقضات السياسية، والقبلية أو الإثنية، بالقدر الذي يمكن أن يجعل منها مثلاً مأسوياً للتفكك الاجتماعي الذي يمكن أن ينتج عن الإنهيار البيئي»^٧.

لدارفور تاريخ طويل من النزاعات حول الموارد الطبيعية، فقد ظلت عوامل مثل حقوق الرعي والمياه، وحقوق الأرض، والحدود الإدارية موضوعاً للعديد من المنازعات واندلاع أعمال العنف على مدى عقود من التاريخ (الجدول ٤-١). غير أن

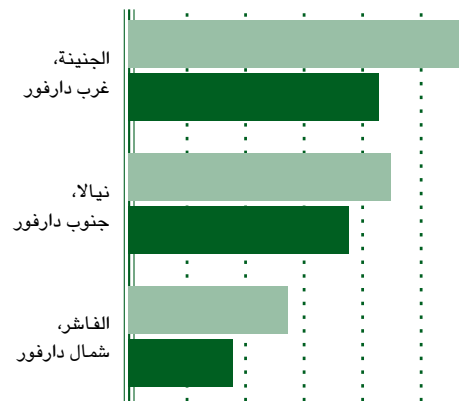
الزحف المسلح، ومنازعات السلطات المحلية كثيراً ما تتداخل مع الصراع حول الموارد. ولكن من الواضح أن التاريخ الطويل من النزاعات له أيضاً تاريخ طويل في حل هذه النزاعات. ويمكن الاستفادة من هذه التفاعلات في المعالجات الحالية الخاصة بجهود الصلح والمصالحة المعاصرة.

تعرضت الموارد البيئية والأرض في دارفور لضغوط متزايدة خلال العقود الأخيرة. فقد أدى توغل الصحراء جنوباً بنحو ١٥٠ كليومتراً إلى دخول البقارة (رعاة الماشية) والأباله (رعاة الإبل) في صراع كبير بين بعضهما بعض، وبينهما وبين المجتمعات المستقرة^٨. كما حدث تدني في معدلات الأمطار (الشكل ٤-١). وقد تضافرت هذه التغيرات لتخلق ظروفاً ملائمة لاحتدام التنافس على الأرض والموارد.

للزغوة مثل يقول «الموت يأتي من الشمال» في إشارة لجفاف موطنهم الأصلي في الصحراء. كما أن للتغيرات المناخية والبيئية آثار ضخمة على البشر الآن مقارنة بالماضي، لأن دارفور الآن موطن لعدد أكبر من الناس. فقد كان سكان دارفور عند بزوغ فجر الاستقلال العام ١٩٥٦ في حدود ١,٣ مليون نسمة، وعددهم الآن أكثر من ٦ ملايين.

في إقليم كردفان سوف تزداد درجة الحرارة بنحو درجة ونصف مئوية خلال الفترة ٢٠٣٠-٢٠٦٠ مما ينتج عنه انخفاض في متوسط الأمطار مقداره ٥٪^٩. يتوقع أن يؤدي ذلك لانخفاض الإنتاج الزراعي، وهبوط في إنتاج الذرة بحوالي ٧٠٪ مقارنة بالمستويات الحالية. تشير هذه الاتجاهات المستقبلية إلى مدى إمكانية خلق تحديات جديدة للقصور في الأمن.

الشكل ٤-١ تدهور معدلات الأمطار المتوسط السنوي لهطول الأمطار (ملم)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٧، ص. ٦٠.

٧ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٧، ص. ٨.

٨ فلينت وديوال ٢٠٠٦ ومامداني ٢٠٠٩ (Mamdani ٢٠٠٩; Flint and de Waal ٢٠٠٦).

أدى الجفاف الذي ضرب منطقة دارفور في الثمانينيات إلى حدوث المجاعة والنزوح والنزاع المسلح على نطاق أوسع بكثير مما حدث في السبعينيات. وفي الوقت الذي أثرت فيه الاختلافات في حدة الجفاف على التغيرات والتحولات الهيكلية في المؤسسات الاجتماعية، نجد أن أنماط الصراع هي التي حددت كيفية التعامل مع هذه الآثار.

الجدول ١:

التحولات في القدرة على التعامل مع الجفاف

... في السبعينيات...	... إلى الثمانينيات
توجيه الإنتاج الزراعي الغذائي نحو السوق المحلي	توجيه إنتاج الغذاء للصادرات
الغذاء الموجود في الأقاليم الأخرى والاحتياطي الغذائي خفف الآثار	نضوب الغذاء والاحتياطي
كانت الإدارة الأهلية ما تزال فعالة وداعمة	إلغاء الإدارة الأهلية
لم تكن هناك حروب كبيرة لا في السودان ولا في الدول المجاورة	حرب أهلية بين الشمال والجنوب وبداية اشتعال الحرب بين تشاد وليبيا

مع بداية جفاف الثمانينيات تأثرت الاقتصاديات الريفية تأثراً بالغاً، وبدأت المواشي تنفق بأعداد كبيرة، واضطر أصحابها للتخلص مما بقي منها. غير أن الجفاف، وتدني إنتاجية المحاصيل لم يكونا وحدهما مسؤولين عن المجاعة. فقد أدار الكثير من تجار المدن ظهورهم لهذا الاقتصاد الريفي المتهاوي. إضافة إلى هذا، فإن انعدام العقد السياسي، بين سكان الريف في دارفور والنخب السياسية في الخرطوم، لمنع حدوث المجاعة ومراقبتها، ساهم هو الآخر في الظروف المفضية للمجاعة. وفي هذه اللحظة كان المجتمع الريفي جاهزاً للتفكك والتملل - وخوض الحرب في النهاية.

المصدر: سليمان ٢٠٠٨.

وينبغي أن يشتمل ذلك على دعم مقدر ومباشر للحكومات، ولبعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان.^٩ أكدت المجاعة التي حدثت في ١٩٨٤-١٩٨٥ على استمرارية التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية في دارفور. وقد عكست البحوث التي أجريت ١٩٨٥-١٩٨٧ بشأن هذه المجاعة المرونة المذهلة، ومهارات البقاء على قيد الحياة التي يتمتع بها مواطنو دارفور.

الصراعات المحلية

خلال فترتي الحربين الأهليتين في السودان (١٩٥٦-١٩٧٢ و ١٩٨٤-٢٠٠٥)، شهدت العديد من مناطق البروتوكولات أبيي، ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، جبهة الشرق و دارفور نزاعات محلية متعددة وموازية للحربين. ولا تزال هذه النزاعات تلقي بظلالها على

ينبغي النظر إلى النزاعات التي تنشأ عن التغيرات البيئية، وندرة الموارد بشكل كلي. كما ينبغي أن توضع قضايا التدهور البيئي والتنمية الريفية المستدامة في مقدمة جهود بناء السلام في السودان. ويتطلب هذا القيام بحملة واسعة لرفع الوعي البيئي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجتمع الدولي في السودان، كما ينبغي تضمينه في استراتيجيات أجهزة وكيانات مثل الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة.

وبالمثل، لابد من زيادة إشراك خبراء تقييم وإدارة الموارد في عمليات بناء السلام وحفظه. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات، توفير المساعدة الفنية للعاملين في هذا المجال في كل من الجنوب والشرق ودارفور، مع تقديم الدعم المطلوب لعملية اتخاذ القرار.

٩ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٧ ص ٦١.

النزاعات الصغيرة- منظور تاريخي للنزاعات المحلية في شرق السودان

نشأت المعارضة السياسية الحديثة من البجا نتيجة لعدد من العوامل، شملت تأثير المجاعة، والفيضانات والسيول، والهجرة إلى الشرق بسبب النزاع في السودان وحوله تدفق اللاجئين من إريتريا وأثيوبيا والنازحين الداخليين، والإقصاء المباشر وغير المباشر، سواء كان سياسياً، أو ثقافياً، أو اقتصادياً، نتيجة عدم مواصلة برامج التعليم والصحة المصاحبة في هذه الظروف غير الملائمة. ونظراً لأن البجا رعاة في المقام الأول فإن التنافس حول الموارد الطبيعية، خاصة الأرض والمياه، هو السبب الرئيسي لكل أنواع النزاعات فيما بين المجموعات والطوائف. يحكم استخدام الأرض، والإدعاء بملكيته عدد من القوانين العرفية التي يعتبر التعدي عليها سبباً هو الآخر في حدوث النزاع. هناك نظم معينة لابد للغرباء من التقيد بها لإبداء احترامهم للتقاليد المرعية للمجموعة، أو الأسرة التي تدعي الملكية. فبالنسبة للأرض التي تزرع، أو الآبار التي تستخدم من قبل الغرباء، أو من قبل أفراد من مجموعة أخرى، لابد من دفع مبلغ صغير من المال، أو مقدار يسير من المحصول لمن يدعي الملكية؛ وهذا ما يسمى «قدا».

وعليه فإن أنواع الصراع في شرق السودان يمكن تقسيمها لثلاث مجموعات:

• صراعات قبلية: وهي صراعات بين قبائل البجا وقبائل أخرى، وتحديدًا قبائل الرشيدة.

• صراعات قبلية داخلية بين قبائل البجا نفسها.

• صراعات القبيلة: صراعات تحدث داخل القبيلة بين العشائر والفخوذ التي تنتمي للقبيلة نفسها.

باستثناء بعض الحالات، فإن هذه المجموعات الثلاث ترتبط عادة بملكية، واستخدام، وحدود الأرض، والالتزام بالقوانين التي تحكم الأرض، والحصول على كيفية استخدامها.

تم التأكيد على التعايش السلمي بين الرشيدة والهدندوة من خلال اتفاق بين القبيلتين وقع في العام ١٩٣٣ وافق بموجبه الرشيدة على الشروط التالية:

• الاعتراف بملكية الهدندوة للأرض والمياه التي يستخدمها الرشيدة، وأنهم لا اعتراض لهم على ذلك.

• الإقرار بأنه يمكنهم الحصول على الماء من آبار محددة.

• الموافقة على رعي مواشهم في مناطق محددة

• الموافقة على دفع مبالغ نقدية (أو مقدار عيني) للمالك في حالة السماح لهم بزراعة أرض من أراضي الهدندوة.

• الموافقة على التقيد بتعليمات قادة قبائل الهدندوة فيما يتعلق بالزراعة في الأودية، وعليهم في هذه الحالة تأمين موافقة المالك، والقائد القبلي في المنطقة، أو من ينوبون عنهم.

• ليس للرشيدة أي حق في الرعي أو الأراضي الزراعية أو المياه في أوقات الجفاف.

تدخلت الأحزاب السياسية في النزاع بين الهدندوة والرشيدة بحيث وضع الحزبان الرئيسيان، الاتحادي الديمقراطي والأمة، ثقلهما خلف المجموعتين المتنازعتين، وانعكس هذا الموقف من خلال تذبذب السياسات الحكومية تجاه القضية. عارضت كل قبائل البجا خطوة قيام إدارة خاصة بالرشيدة وكانت هنالك مظاهرة ضخمة مخطط لها أن تقوم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩. وفي نفس اليوم استلم العسكر السلطة في الخرطوم، وهي الخطوة التي جمدت الخلافات المحلية في ذلك الوقت. وفي العقد الذي تلى ذلك، كما عمل التفاعل الوثيق بين السياسة المحلية والسياسة القومية على تخفيف حدة النزاع، وأصبح الأمر محصوراً أن تكون للرشيدة نظارة خاصة بهم أم لا؟

في العام ١٩٩٠، حفظ نظام الحكم الجديد للإدارة التقليدية شيئاً من حقوقها، وأعيدت النظارة للرشيدة بعد مفاوضات بين الحكومة وقادة القبائل. وأصبح لإدارة الرشيدة الجديدة هيكل شبيه بهيكل النظارة. ومهما يكن الأمر فقد شهدت الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ تكوين مجلس محلي لغرب كسلا خاص بالرشيدة له حدود مرسومة، وبدأ المجلس في تقنين أشكال ملكية الأرض التي تدعي قبائل البجا، بمن فيهم الهدندوة والبنّي عامر، ملكيتها.

المصدر: يونغ ٢٠٠٧ (Young)

الأمّن الإنساني حتى يومنا هذا. حيث لم تعالج اتفاقية السلام الشامل الأسباب الكامنة والمتغيرات لهذه النزاعات بالقدر الملائم. (المربع ٤-٣).

٢-٤: الفقر والفوارق والعوز: أسباب أم أعراض؟

إن الفقر يُؤدّي إلى الشكاوي التي تُشعلُ النزاعَ وهذه مسلمة تقبلها نتائج كل من البحوث و النظريات في هذا المجال بشكل كبير^{١١}، إلا أن واقع العديد من النزاعات الأهلية، وتفجر أحداث العنف ذات تأثير محدود على الفقر والتخلف الاقتصادي، بحيث لا تستطيع الإحصائيات، وقوالب القياس الاقتصادي المختلفة الإلمام بكامل الصورة وكامل المتغيرات. وتمثل نزاعات السودان تحدياً كبيراً تصعب معه التفسيرات التي ذكرت عن النزاعات، إذ

يعد الفقر، وانعدام المساواة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بين مختلف أقاليم السودان من أهم أسباب النزاع، وحيث

١٠ شوميروس ٢٠٠٨ (Schomerus).

١١ كولير ٢٠٠٩ (Collier).

الجدول ٢:٤
مؤشرات الأمن الإنساني - مقترحات

الأبعاد	المؤشرات	القيمة % المتوسط	المصدر
الأمن الاقتصادي	العمل %	٨٤.٦	تعداد السكان ٢٠٠٨
	شيكات الأمان الاجتماعي «الزكاة» للأكثر فقرا والفقراء (بما في ذلك العجزة) (% من إجمالي السكان) تتم تغطيتهم فعلياً	٢٠	ديوان الزكاة الاتحادي، تقرير ٢٠٠٩
	شبكات الأمان الاجتماعي «الضمان الاجتماعي» (% من إجمالي السكان) = ٦٧٪ تمت تغطيتهم و٨٠٪ عاملون	٦٤.١	وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، تقرير ٢٠١٠
	معدل التضخم (معدل تغيير أسعار الغذاء) (%)	١١.٢	الجهاز المركزي للإحصاء
الأمن الغذائي	الانجاز: نصيب الفرد من السعرات الحرارية ك % من المتطلبات اليومية	٩٤	بناءً على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨
	تقاس كإنجاز: نصيب الفرد من السعرات الحرارية ك % من المتطلبات اليومية	٠.٨٣٠	تقاس كإنجاز: نصيب الفرد من السعرات الحرارية ك % من المتطلبات اليومية
	نسبة السكان الذين يحصلون على الغذاء (%)	٧٢	بناءً على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨
	نسبة السكان الذين لا يعانون من الملاريا	٩٦	مشروع النيل الأزرق الصحي ووزارة الصحة الاتحادية ٢٠١٠
الأمن الصحي	التغطية الصحية كنسبة من إجمالي السكان	٧٩	بناءً على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨
	الحصول على مياه آمنة (%)	٩٥.٤	الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨
	الحصول على صرف صحي (%)	٧٢.٣	الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨
	احتمال أن تعرض لجريمة عنف (بما في ذلك النهب وحوادث الطرق: الموت والإصابة والتلف)	٩٨	بناءً على سلسلة إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠
أمن المجتمع	احتمال أن تصبح نازحاً (%)	٩٢	عدة منظمات دولية ٢٠٠٩
	عدد أفراد الجيش والشرطة والأمن مقابل الشخص الواحد (٠.٠٠٧٨٤) = ٣٩١٥٤٠٠٠/٣٠٧٠٠٠	٠.٠٠٧٩	البنك الدولي ٢٠٠٨، صحيفة ٢٠١١
	نسبة الإنجاز السياسي في العناصر التالية: استقرار الحكومة، الظروف الاجتماعية الاقتصادية، الاستثمار، الصراع الداخلي، الصراع الخارجي، الفساد، تدخل العسكر في السياسة، دور الدين في السياسة، الأمن والنظام، التوترات الاثنية، المساءلة الديمقراطية، نوعية البيروقراطية	٤٢.٨	مجموعة خدمات المخاطر السياسية: دليل المخاطر الدولي ٢٠٠٩
	مؤشر الأمن الإنساني (متوسط الوزن)	٠.٦٩٥	

انظر الملاحظة الفنية للتقرير للمنهجية

أن هنالك العديد من العوامل التي لها تأثيراتها على مسار النزاعات، بما في ذلك الصراعات المحلية والقبلية، وتسييس هوية النزاعات، واقتسام السلطة القومية، والإقصاء الاجتماعي.

الأمن الغذائي

ظل انعدام الغذاء مصدراً للنزاعات القديمة والحديثة. لقد كان قصور الأمن الغذائي من العوامل التي تقف وراء اندلاع الاضطرابات الاجتماعية، وما هو أسوأ من ذلك. كما أن النزاع قاد في مرات عديدة إلى حدوث قصور في الأمن الغذائي. إن غالباً ما يشتمل النزاع على عنصر التنافس حول السيطرة على أصول إنتاج الغذاء كالأرض والمياه. من المهم كسر الحلقة المفرغة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق الريفية التي غالباً ما تكون أفقر، وتعتمد على الزراعة مصدراً ووسيلة لكسب العيش.^{١٢}

تعد المعونات الغذائية هي الأداة المعروفة لتخفيف حدة الآثار الفورية للنزاعات وهي حالة انعدام الأمن الغذائي، وما تزال هي الأداة التي تجنب العديد من الأبرياء الكثير من المعاناة في مختلف مناطق النزاعات. كذلك يمكن أن تلعب المعونات الغذائية دوراً أساسياً في التحول نحو تنمية الإنتاج الزراعي، والأسواق المحلية على المدى الطويل. غير أنه غير أنه يبدو من غير الممكن تخفيف حدة النزاع بصورة كبيرة في الدول الفقيرة، أو الهشة، دون الدخول في استثمارات جديدة، وشراكات أساسية في أهم جوانب الزراعة والتنمية الريفية.

٣-٤: الأمن الإنساني في السودان

إن مفهوم الأمن الإنساني الذي صمم في السنوات الأولى لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية يطرح أسئلة مهمة على الباحثين وصناع السياسات. حيث أن الهدف الأساسي للأمن الإنساني هو وضع الفرد في صلب السياسة الاقتصادية. وصف تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤ المفاهيم التقليدية بأنها تقيد معنى مفردة «الأمن» بوضعها في القلب الضيق لـ «أمن الأقليم الوطني» وحمايته من العدوان الخارجي، أو حماية المصالح القومية. عليه، يرى مفهوم الأمن الإنساني أن فهم الأمن على أنه يعني الأمن القومي يتجاهل الوحدة الأساسية التي يجب أن تشكل جوهر الأمن، ألا وهي الإنسان الفرد، فالسيادة مسألة أساسية ولا يجب قصرها على الحدود المادية، أو المالية، أو العقائدية في حياة البشر، ولا الحدود الحسية، أو الاقتصادية، أو الأيدولوجية لأية دولة من الدول. إذ يشير التقرير تحديداً إلى أن الأمن الإنساني يعني «الاهتمام بالحياة والكرامة الإنسانية»^{١٣}.

ما الذي يجب أن نأمن منه؟ من خلال تحليلات التقرير، هنالك مهددات محلية وعالمية تهدد الإنسان، المهددات المحلية يمكن أن تفهم من خلال علاقتها بقيم أمن الإنسان السبع، ويمكن تلخيصها أدناه كمهددات لـ:

- الأمن الاقتصادي: انعدام العمل المنتج والمجزي، العمل غير المستقر، غياب شبكات الأمان العامة.
- الأمن الغذائي: غياب المستحقات الغذائية، بما في ذلك الوصول غير الكافي للأصول، عدم العمل والدخل المضمون.

- الأمن الصحي: الأمراض المعدية والطفيلية، وأمراض الدورة الدموية والسرطانات، وانعدام المياه الآمنة، وتلوث الهواء، وعدم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية.
 - الأمن البيئي: انخفاض وفرة المياه، تلوث المياه، انحسار معدل الأراضي القابلة للزراعة، القطع الجائر للأشجار، تلوث الهواء والكوارث الطبيعية.
 - الأمن الشخصي: جرائم العنف، والاتجار في المخدرات، والعنف واستغلال الأطفال والنساء.
 - أمن المجتمع: تفكك الأسر، وانهيار اللغات والثقافات التقليدية، والتمييز الاثنى، وتفشي النزاعات، والإبادة الجماعية والتطهير العرقي.
 - الأمن السياسي: القمع الحكومي، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، وعسكرة الحياة المدنية.
- تتحكم هذه المهددات السبع في أهم أبعاد الأمن الإنساني: بدون وجود الأمن في أي منها تقل نسبة الأمن الكلي.
- يضيف تقرير مفوضية الأمن الإنساني للعام ٢٠٠٣ عنصراً آخرًا لمفهوم الأمن الإنساني. إذ يزعم التقرير بأن الأمن الإنساني ينبغي النظر إليه كنقيض للتنمية البشرية. ففي الوقت الذي تركز فيه التنمية البشرية على «الجانب الأعلى» من التنمية، ألا وهو توسيع القدرات البشرية، نجد أن على الأمن الإنساني، وعلى النقيض من ذلك، إذ يركز على الجانب «السلبى» من القدرات الإنسانية، وهو منع الحرمان من القدرات البشرية^{١٤}.
- وعليه فإن مجال الأمن الإنساني يتكون من تأمين حماية الاختيار الإنساني وحرية (التنمية البشرية). وبهذا فإن الفكرتين

١٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٤، ص. ٢٣.

١٤ مفوضية الأمن الإنساني ٢٠٠٣.

الضوء على الإمكانيات الكامنة حول إيجاد سبل جديدة للأمن الإنساني، وإيجاد أدوات ومناهج لوضع السياسات الخاصة به.

تسهل مكونات الأمن الإنساني عملية التركيز على أبعاد محددة داخل المؤشر الخاص بالسودان (الشكل ٤-٢). فعلى سبيل المثال فإن دراسة أقل المؤشرات مساهمة في الأمن الإنساني تلقي الضوء على بعد الأمن الاقتصادي كأضعف حلقة في الأمن الإنساني في السودان. وهذا نتاج النسبة العالية للبطالة التي تبلغ ٢٠٪، والارتفاع النسبي لمعدل التضخم. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأمن السياسي يسهم بنصيب ٨,٨٢٪ فقط في الأمن الإنساني، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد لتحسين جودة المؤسسات.

هنالك أربعة جوانب للعمل المستقبلي لتوسيع وتحسين مستوى مؤشر الأمن الإنساني: الأفق الزمني، ونوعية المعلومات وتوفرها، اختيار المؤشرات، والمقارنة المكانية. كل المعلومات المختارة للمؤشر المقترح مأخوذة من الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ مما يعني أن المؤشر يعكس هذه الفترة

تشكلان وجهي عملة واحدة. فبدون الأمن الإنساني، الجانب السالب من منع حدوث تآكل في حريات الإنسان، لن تكون هناك تنمية بشرية، حيث الجانب الإيجابي من عملية توسيع حريات الإنسان وخياراته.

الأمن الإنساني: الأبعاد والمقاييس

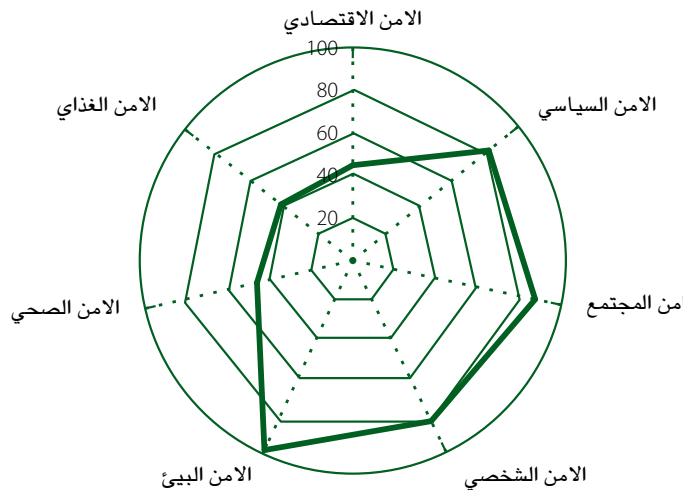
يعرف الأمن الإنساني أيضاً بأنه عملية تحرير الإنسان من المهددات الشديدة والشاملة والمتطاولة التي تعرض حياته وحرية للخطر. لم تظهر حتى الآن مقاييس ثابتة للأمن الإنساني كفكرة غنية ومركبة وعملية.

يهدف هذا الجزء من التقرير لسد هذا الفراغ. بالنظر إلى أسس ومفاهيم الأمن الإنساني، نقدم هنا مقترحاً أولياً لمؤشر أمن إنساني يشتمل على الخصائص و الظروف المحلية للسودان (مثل الزكاة) ليعمل أداة لرسم السياسات الخلاقة، ومساهمة في الحوار الدائر في هذا المجال على مستوى العالم.

يستند مؤشر الأمن الإنساني إلى الأبعاد السبعة للأمن الإنساني: الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، امن المجتمع و السياسي. قمنا بإعطاء وزن متساو لكل بعد، كما تم إعطاء أوزان متساوية لكل مؤشر داخل العنصر الواحد أيضاً (الجدول ٤-٢).

يقدر مؤشر الأمن الإنساني المقترح للسودان بـ ٦٩,٥٠. ستة من الأبعاد السبعة عبارة عن نسبة من إجمالي السكان. غير أن المؤشرات الفرعية لبعد الأمن السياسي لا تمثل نسبة من إجمالي السكان. وهذا ما يجعل تفسير هذا المؤشر صعباً في غياب مؤشرات دول أخرى، أو أقاليم مختلفة داخل السودان تمكن من مقارنة قيم المؤشر. إلا أن المؤشر، رغم ذلك، يلقي

الشكل ٢-٤ مساهمة أبعاد الأمن الإنساني في مقترح مؤشر الأمن الإنساني



المصدر: بناءً على بيانات الجدول ٤-٢.

المزمن، وانعدام الأمن الغذائي، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وهي من أكبر العوائق في شرق السودان (ال خارطة ٤-١).

تشير النزاعات التي حدثت في المحليات الجنوبية من شرق السودان إلى وجود تكاليف سلبية على المنطقة. فقد اندلع قتال عنيف في هذه المناطق خلال النصف الثاني من التسعينيات مما أدى لحدوث نزوح واسع النطاق مع تدمير كامل لبعض المدن والقرى. يعاني العائدون من انعدام الخدمات الأساسية بشكل حاد، إضافة إلى انعدام الأسواق، وفرص سبل كسب العيش. كذلك فإن استمرار وجود الألغام، خاصة في المناطق الريفية، قد أثر على أراض كانت خصبة وزراعية في السابق مما يهدد المواشي، ويحد من رغبة الوكالات الدولية في العمل في هذه المناطق.

وبما أن السكان أجبروا على محاولة الحصول على موارد خارج ديارهم، فقد تعرضت الموارد على طول الحدود إلى ضغط رهيب وإلى تحديات لسيادة حكم القانون وأمن المنطقة. ومن آثار الحرب الأخرى، القضاء على الغابات والتدهور البيئي إضافة إلى انتشار أشجار المسكيت، وانعدام مصادر المياه. وتشكل هذه التحديات عائقاً أمام جهود إعادة الإعمار واستدامة سبل كسب العيش في المنطقة.

إن لنزاعات السودان صلات متشعبة عبر الزمان والمكان. ويعتبر وجود مزيج من المناهج أمراً ضرورياً لدعم بناء سلام مستدام. وتميل التفسيرات المتقدمة زمانياً لحروب السودان الأهلية إلى التركيز على جانب واحد من الأسباب الجذرية وإغفال جانب آخر. وهذا الفهم الضيق يفسح المجال لمفاهيم غير مجدية لفهم طبيعة وحجم تحديات السلام والتنمية البشرية. إذ أخذ الأبعاد البيئية في الاعتبار

فقط. من بين التحسينات والتطورات التي حدثت خلال الفترة الماضية والتي لم يغطيها التقرير : الأطر التشريعية لحماية حقوق الإنسان وتضمينها في أجندة الأمن القومي، وزيادة معدلات التدريب للقوات الأمنية، والأجهزة القضائية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

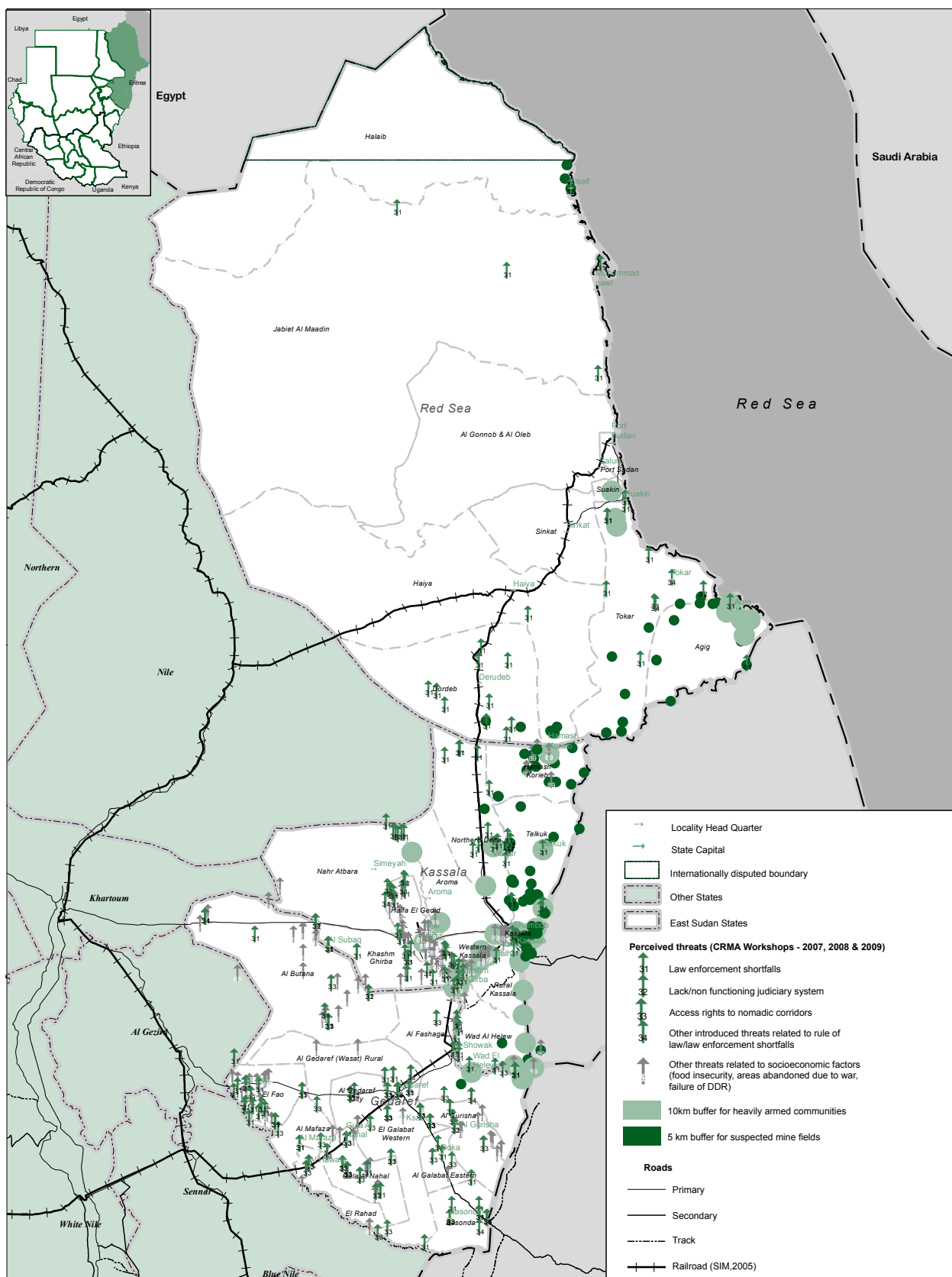
كذلك فإن نوعية المعلومات وتوفرها يعد أمراً مهماً، فعلى سبيل المثال، فإن تعداد السكان ٢٠٠٨ يضع نسبة من يحصلون على المياه الآمنة عند الرقم ٩٥,٤٪ بينما نجد تقديرات الأمم المتحدة لذات العنصر تقف عند الرقم ٥٦٪. وبالمثل فإنه، وفي غياب مؤشرات شبيهة في أقاليم أو دول أخرى أو ولايات، يصعب التوصل إلى تفسير مقبول للنتائج في هذه المرحلة. يعكس اختيار المؤشرات انعدام المعلومات ذات النوعية الجيدة. فالمؤشرات الأخرى التي يمكن تضمينها لاحقاً تشمل قياس الفروقات بين أعضاء المجموعات الاجتماعية المهيمنة، والمجموعات الأخرى، أو الأقليات انطلاقاً من تحديد ما إذا ما كانوا ضحايا للعنف (الأمن الشخصي)، والحريات المدنية، والحقوق السياسية أو قياس المجموعات التي تتعرض للحجر السياسي نتيجة ممارستهم لجرائم سياسية (الأمن السياسي). من الأمور التي يمكن أن يشملها البحث هي إمكانية تطبيق مقترح مؤشر الأمن الإنساني على مستوى الأقاليم والولايات.

تصور و تحديات الأمن الإنساني في شرق السودان

تواجه المجتمعات المتأثرة بالحرب في شرق السودان العديد من التحديات التي تشمل الإنعاش والتنمية والتهemis السياسي والاقتصادي. تصنف هذه المجتمعات على أنها تعاني من الفقر

الخارطة ٤-١:

تحديات السلام والإنعاش في المجتمعات المتأثرة بالحرب في شرق السودان



القيود السياسية وغيرها من المعوقات الأخرى، إلا أن هناك حاجة وامتسح لبناء السلام على المستوى المحلي، وجهود المصالحة لإعادة بناء علاقات الدولة بالمجتمع من خلال عمليات تبدأ من القاعدة إلى القمة، كما أن هناك حاجة لتعميم استراتيجيات المساعدات بشكل يدعم هذه العمليات.

وفي حالة السودان، فإن هذا يعني توفير فرص لإحداث التغييرات من خلال تطوير أنظمة أكثر عدلاً للمجتمعات الأشد فقراً، تبني نهجاً محلي قائم على المشاركة ويؤسس لسياسة تنمية ريفية متكاملة تساهم فيها وكالات الأمم المتحدة كافة على رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعني أيضاً أن التركيز الأكثر يجب أن يوجه مع ذلك نحو النزاعات منخفضة الحدة التي تزعزع استقرار المؤسسات الاجتماعية والرسمية. وتكون هذه النزاعات في الغالب حول فرص الحصول على الأراضي، والموارد الزراعية والرعية، والتي يمكن أن تفرز سخطاً يتفاعل مع الفقر، وديناميات الندرة البيئة لتشعل المزيد من النزاعات، أو تتصل بنزاعات كبرى.

ولكي يتمكن السودان من حل نزاعات المستقبل، فإن ذلك يتطلب عدم الإعتماد على الحكومة واتفاقيات النخب التي أثبتت فشلها في السابق. وعوضاً عن ذلك، يصبح من الضروري تبني منهج أوسع لإتاحة الحريات للمنظمات المدنية والأهلية.

عند تحليل النزاعات في السودان، خاصة بالنسبة للأزمة المستمرة في دارفور، عناصر أساسية لمواجهة. ومن المحتمل أن تمضي دينامية التغيير المناخي في جلب مخاطر غير مؤكدة إلى الملعب في السودان. وربما يكون السودان الدولة الأولى التي يساهم تغيير المناخ في العنف فيها.

يعتبر الفقر، وعدم المساواة، وأنخفاض مستوى التنمية البشرية من العوامل التي تساهم في دائرة العنف في السودان. غير أن نقطة بداية هذه الدائرة تظل غير معلومة. كما أن تدني مستويات التنمية يعتبر عائقاً أمام بناء السلام. غير أن نقطة البداية لهذه الدائرة تظل عصية كذلك و إلى حد ما .. ومع ذلك، فإن أنماط التنمية التي تلبي احتياجات الناس العاديين يمكن أن تضعف مكانة من يكسبون من منافع الحرب. والمفاهيم السودانية واسعة الانتشار بشأن السلام تسلط الضوء على حقيقة أن السلام لا يمكن أن يأتي ما لم تعالج مظالم الضعفاء، ومنافع الآخرين الناجمة عن استمرار العنف.

تعد إدارة حقوق ملكية الأرض حجر زاوية للإدارة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر في الدول الزراعية مثل السودان. وبينما يحتاج السودان لإطار كلي لإدارة الأرض، فإن تبني نهج محلي قائم على المشاركة المجتمعية يعتبر أساسياً في هذا الصدد.

تتركز معظم الاستثمارات الدولية في بناء السلام على مستوى الدولة. ولكن رغم

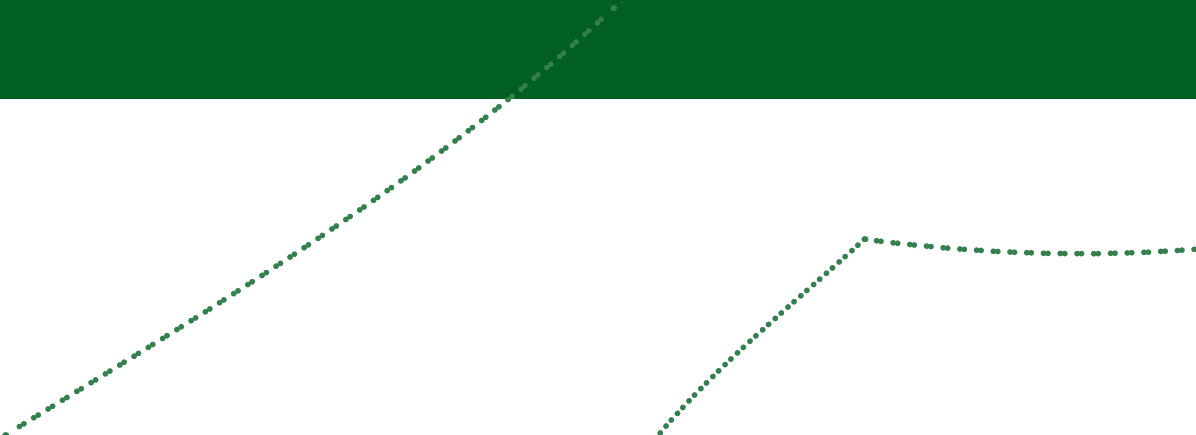


صياغة السلام في أزمان هشة



«ما تحقق في السودان ما هو إلا سلام جزئي. فالاتفاقيات التي تم توقيعها لم تحقق السلام. هنالك مناطق عزيزة في السودان لاتزال تعاني من النزاعات والعنف. أعتقد أن التنمية العادلة والمتوازنة هي الأولوية القصوى لتحقيق التسوية المستدامة والسلام»

كلمات المستشار السابق لوالي ولاية جنوب كردفان، مارس ٢٠١١



٥ صياغة السلام في أزمان هشة

طوال تاريخ السودان، ظل الاتفاق بين القادة الأقوياء والنخب، استراتيجية مشتركة لمنع حدوث عنف على نطاق واسع. إلا أن هذا النوع من الاتفاق يحقق الأمن لبعض الوقت، ثم تعود دوامة العنف. ومن وجهة نظر التنمية البشرية، يجب أن يصاغ السلام لهدف أساسي هو تعزيز الحريات والأمن الإنساني. كما يجب أن يفضي السلام إلى أصول عادلة لتنمية بشرية متوازنة للجميع بعد انتهاء النزاع.

إطلاق النار. إن عوامل مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تعد ضرورية لتوسيع الحريات، ولكنها ليست العوامل الوحيدة التي تعمل في هذا الإطار. فإذا كانت التنمية البشرية هي ما تدعو إليه اتفاقيات السلام، فالمنطق يقول إنه لابد من التركيز على ذلك الهدف السامي لهذه الاتفاقيات لا على بعض الوسائل المحددة، أو على قائمة خاصة لصكوك مختارة.

إن التنمية البشرية، آنئذ، تنظر إلى مشروع السلام على أنه معني في الأساس بهدف توسيع الحرية الإنسانية وإزالة العوائق التي تعترض إزدهارها. ينبغي أن تركز صياغة السلام على عملية الحريات وموضوعيتها. وتوفر هذه النظرة وسيلة لتقييم السلام: وما إذا كان تحقيقه يتضمن تمثيلاً حراً للناس، وأنه تم عبر عمليات مشاركة من قبلهم، وما إذا كان التقدم في تنفيذه يتم بتعزيز الحريات لدى الناس.

التنمية البشرية لا توفر إجابة تفصيلية لما ينبغي أن يشكل التفاصيل المحددة للإتفاقية، ولكنها تعطي نظرة شمولية بأنه، مهما كانت الأشكال المحددة أو الآجال الزمنية، إلا أنه ينبغي أن تتطلع إتفاقيات السلام إلى تنمية بشرية عادلة وتمكينية ومستدامة.

تضع التنمية البشرية الإنسان مركزاً للتنمية والعمليات الاجتماعية. وفي إطار عقد وتنفيذ اتفاقيات السلام، فإن ذلك يحمل في مضمونه أمرين أساسيين: هما الحاجة للوفاء بعملية الحريات، وتوفير حريات موضوعية من خلال عملية السلام

التنمية البشرية، آنئذ، ترى أن مؤسسة السلام معنية في الأساس بهدف توسيع الحرية الإنسانية وإزالة العقبات التي تعترض إزدهارها.

لا بد أن يتمتع المتأثرون بإنعدام الأمن والحرب والعنف بالحرية كي يكونوا جزءاً من عملية صياغة السلام. فالتوصل لسلام في دارفور، على سبيل المثال، لا بد أن يضمن للسكان المتأثرين - ليس فقط النخب شاغلو المناصب الرسمية - الشعور بأنهم مشاركون بالكامل في عملية السلام. وهذا يحتاج أن يتأسس السلام وأن ينفذ من خلال النقاش والحوار، والمشاركة الفاعلة، وإدراج العديد من أصوات المجتمعات المتأثرة.

ينبغي أيضاً أن يستغل السلام في توسيع التنمية البشرية التي يتمتع بها الناس، لا أن ينظر إليه على أنه مجرد قيد زمني لإنسحاب المقاتلين، أو وقف

إلا أن الإنعاش الاقتصادي له قيمة كبرى في السلام. ويمكن للمفاوضات أن تضع الأساس للتحويلات السياسية والاقتصادية التي تعقب انتهاء النزاع والتي يمكن أن تشكل أساساً لمجتمع جديد.

تشكل اتفاقيات السلام في الواقع فكراً سياسياً وممارسة كونية. وكثيراً ما يؤدي هذا الإطار المهيمن للبحث عن السلام إلى استنفاد الجهود للتفاوض لتسويات سياسية كحل وحيد للعنف. تحمل الكلمات الواردة في اتفاقيات السلام وزناً هائلاً من حيث أنها تجمع الأطراف لتحقيق هدف مشترك، وتوفر اتجاهاً للمستقبل. لكن، وكما يُبين تاريخ اتفاقيات السلام في السودان إلى حد بعيد، كثيراً ما تفضي هذه الجهود إلى تجدد النزاع. وفي هذا الإطار، سوف نستعرض اتفاقيات السلام الرئيسية التي تم التوصل إليها مؤخراً في السودان - الناجحة والفاشلة على حد سواء - ثم نتساءل عن كيفية تطبيق الدروس المستفادة من تلك الاتفاقيات لتحقيق سلام مستدام في دارفور.

اتفاقية السلام الشامل

لم تحدث أية عودة لنزاع واسع النطاق منذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان (انظر الصندوق ٥-١). كذلك تم إجراء استفتاء تقرير مصير جنوب السودان بشكل سلمي في يناير ٢٠١١ حسب ما تم الاتفاق عليه. وبالرغم من هذا ظلت بعض الصعوبات تواجه تنفيذ بعض بنود الاتفاقية، بما في ذلك انعدام الشفافية في اقتسام الثروة، والتباين حول التعداد السكاني القومي، وفي الانتخابات العامة والولائية المتنازع على نتائجها في العام ٢٠١٠. علاوة على ذلك، فإنه، وحتى تاريخ كتابة هذا

هذا الفصل يحلل أولاً تاريخ إتفاقيات السلام في السودان. ثم يقوم بدراسة الآليات التي أستخدمت لمنع حدوث النزاع ويقدم تبصيراً من واقع الآليات التقليدية لفض النزاع، و الدروس من دول أخرى للتأثير على تحديات تجنب الإنتكاس للحرب. ومع الإحاطة علماً، بالمكاسب الاقتصادية الهائلة وتلك التي تحققت في مجال البنية التحتية في السنوات الأخيرة، سيمضي هذا الفصل ليُسلط الضوء على التحديات الجديدة التي تحتاج إلى معالجة لبناء تنمية بشرية و سلام عادل من رماد النزاع.

٥-١ التوصل إلى إتفاقيات

لا يعد التوقيع على اتفاقيات السلام دوماً استراتيجية مستدامة لإنهاء النزاعات المسلحة: إن نصف إتفاقيات السلام لما بعد النزاع تعود إلى النزاع في غضون (٥) سنوات.^١ وهكذا فإن السلام لا يكتمل بالاتفاقية نفسها، وإنما احتفالات التوقيع على الاتفاقية هي البداية فقط لعملية طويلة. فالسلام، والأمن والتنمية هي مجهودات طويلة المدى يجب اتباعها بطريقة متسقة واستراتيجية مرنة، وأن تعزز عبر سائر أنحاء السودان وشعبه ومع مرور الوقت.

توفر اتفاقيات السلام آلية لوضع الأساس لبناء الدولة. فالاتفاقيات تضع سلسلة من الضوابط التي تحدد مهام أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممارسة الصلاحيات، وتقييدها وتفويضها، واستخدام القوة، وتخصيص الموارد وتنظيمها. وعلى الرغم من التعقيدات التي كثيراً ما تحدث نتيجة للتوترات أثناء فترة وقف إطلاق النار أو في مرحلة التوقيع على اتفاقية السلام،

١ كولير وهوفلر والبيوت وريونال كويرول وسامبانيس ٢٠٠٣. ص ٨٣ (Collier, Hoeffler, Elliot, hegre, Reynal-Querol and Sambanis).

تم الاتفاق على بنود اتفاقية السلام الشامل، المكون من اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، مع اتفاق لتطبيق جداول البروتوكولات والاتفاقيات وترتيباتها، في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وتم التوقيع عليها رسمياً في التاسع من يناير ٢٠٠٥.

تم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل، التي تعرف أيضاً باتفاقية نيفاشا، في ٩ يناير ٢٠٠٥ بين حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. مثل الاتفاق نهاية للحرب الأهلية الثانية في السودان التي دامت لعقدين من الزمان. كما حددت الاتفاقية الثنائية مدة ست سنوات كفترة انتقالية لتسوية النزاعات حول الموارد، والسلطة، ودور الدين، وحق تقرير المصير لجنوب السودان الذي ظل مطلباً مستمراً منذ استقلال السودان. صممت الفترة الانتقالية لجعل الوحدة خياراً جذاباً للأطراف، بحيث يصل الاتفاق ذروته بانتخابات قومية ديمقراطية وباستفتاء تقرير مصير لشعب جنوب السودان.

فصلت اتفاقية نيفاشا بنوداً حول الأمن الشامل، واقتسام الثروة، واقتسام السلطة، مع وضع معالجة لمنطقة أبيي الغنية بالنفط، وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وافق الطرفان على تشكيل حكومة وحدة وطنية وإنشاء حكومة شبه مستقلة لجنوب السودان. كما اتفق الطرفان أيضاً على إعادة توزيع الثروة القومية، خاصة إيرادات النفط. ولبناء الثقة بين الأطراف وضمان الاستقرار، إتفق الطرفان على وقف العدائيات وإعادة تنظيم ونشر القوات المسلحة.

المصدر: اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥.

التقرير في أبريل ٢٠١١، لم تتفق الأطراف بعد على حدود معترف بها بين الشمال والجنوب، أو وضع المناطق الانتقالية حسب البروتوكولات الخاصة بها.

كانت أهم أسباب نجاح اتفاقية السلام الشامل هي أن الالتزامات الداخلية لطرفي النزاع كانت متطابقة مع أنظمة مراقبة دولية. وقد خلقت الإرادة السياسية القوية لمعالجة قضايا أساسية، مثل حق تقرير مصير جنوب السودان، مناهجاً ملائماً للأطراف للتعاون. إضافة إلى هذا، فقد كان للوجود الدولي دوره بما في ذلك دعم الجامعة العربية، والسلطة الحكومية للتنمية (الإيقاد)، ومشاركة الدول المانحة، ووجود وكالات الأمم المتحدة، وكبار القادة الأفارقة والمنظمات غير الحكومية، حيث لعبت كل واحدة منها أدواراً كبيرة في النجاح المتصل لاتفاقية السلام الشامل في إنهاء هذا النزاع الطويل.

اتفاقية سلام شرق السودان

شرق السودان الذي يتكون من ثلاث ولايات هي كسلا، والبحر الأحمر،

والقضارف، يضم بعضاً منها أكثر المناطق ضعفاً في السودان. أدى حجم الظلم الذي لحق بشرق السودان إلى قيام مؤتمر البجا، وهو حركة سياسية مسلحة، في العام ١٩٥٨ وإلى نشوء نزاع محدود في العام ١٩٩٧. وفي العام ٢٠٠٥، ضم مؤتمر البجا قواته لقوات الرشايدة الأسود الحرة، وقوات مجموعات مسلحة صغيرة أخرى لتكوين ما عرف بـجبهة الشرق.

تم توقيع اتفاقية بين جبهة الشرق وحكومة السودان في أكتوبر ٢٠٠٦ لإنهاء النزاع. وقد مثلت اتفاقية سلام شرق السودان أكثر من مجرد اتفاقية لإنهاء القتال في نظر الكثيرين. فقد اعتبرت الحقوق التي نالها سكان الإقليم خير مثال على ذلك. كما أكدت اتفاقية سلام شرق السودان بقوة على حقوق المساواة أمام القانون وحرية الحركة والدين. ورأى آخرون أن القيمة الحقيقية للاتفاقية تكمن في إقرارها بالمظالم التي عبر عنها أهل الشرق.

يمكن اعتبار اتفاقية سلام شرق السودان نموذجاً للتنمية الإقليمية، أي فرصة للتغلب على الفقر والإقصاء الاجتماعي. وقد كانت أهم مكونات اتفاقية سلام شرق السودان وهي اقتسام السلطة والثروة والضمانات الأمنية، من أولى الخطوات نحو إنهاء إنعدام الأمن الإنساني في شرق السودان.

من أهم أوجه اقتسام السلطة في اتفاقية سلام شرق السودان هو ترشيح ممثلين من جبهة الشرق لشغل وظائف بالحكومات القومية والولائية والمحلية. ولقد أكد هذا وحدة قادة متمرد في الشرق. علاوة على ذلك، فإن إنشاء صندوق للتنمية كان بمثابة أداة واضحة للعيان للتصدي لجذور التهميش الاقتصادي والسياسي في شرق السودان (انظر الصندوق ٥-٢). لذلك،

من بين أهم نتائج اتفاقية سلام شرق السودان هو إنشاء صندوق تنمية وإعادة إعمار شرق السودان. ينفق الصندوق موارده على مدى خمس سنوات بالتركيز على توفير الخدمات الأساسية، وتطوير وتنمية القدرات المؤسسية والموارد البشرية مع الاهتمام بصفة خاصة بالمناطق المتأثرة بالحرب والنزاحين. ويهدف الصندوق الذي أنشئ في العام ٢٠٠٧ إلى إنفاق ١٢٥ مليون دولار سنوياً حتى العام ٢٠١١ ليصل جملة المبلغ المخصص له ٦٠٠ مليون دولار. وفي ديسمبر ٢٠١٠ عقد بالكويت مؤتمر للمانحين والمستثمرين بشرق السودان تعهدت من خلاله ٤٢ دولة بتقديم أكثر من ٣ مليار دولار لشرق السودان.

يدار صندوق تنمية وإعادة إعمار الشرق بواسطة لجنة ترأسها وزارة المالية والاقتصاد الوطني وتضم في عضويتها ولاية ولايات الشرق وممثلين لجبهة الشرق إضافة لخبريين وطنيين يعينهما رئيس الجمهورية. ويتوقع أن تعمل هذه الآلية التي تدار مركزياً على تطوير أفكار مبتكرة للإيفاء باحتياجات أهل شرق السودان.

من بين النماذج التي يمكن أن يستفيد منها صندوق تنمية وإعادة إعمار الشرق وغيره من صناديق التنمية الأخرى، برنامج التكافل القومي الأفغاني، الذي أنشأه وزير المالية الأفغاني السابق أشرف غاني والذي أطلق عليه إسم «أكبر مشاريع الشعب» في التاريخ الأفغاني. كان الهدف من المشروع هو دعم المجتمعات الأفغانية في تحديد وتخطيط وإدارة ومراقبة مشاريعها التنموية بنفسها. الآلية الرئيسية في المشروع هي تنظيم المجتمعات لأنفسها لإدارة التمويل الذي تحصل عليه من الحكومة - وتحديد الاحتياجات التنموية ومراقبة المصروفات.

في الوقت الذي يجب فيه التغلب على بعض القيود، بما في ذلك التفاوض لتقاسم السلطة المحلية، وتعزيز مشاركة المرأة، والحاجة على نطاق المجتمعات لتخطيط مشاريع مثل قنوات الري من المنبع إلى المصب، فإن برنامج التكافل القومي يوفر بديلاً قوياً لتنمية مسؤولة يقودها المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإنه يعتبر درساً رئيسياً نشأ من مجتمع تأثر بالنزاع حديثاً في جنوب الكرة الأرضية.

المصدر: اتفاق سلام شرق السودان ٢٠٠٦، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠. غاني ولوكهارت (Ghani and Lockhart): برنامج التكافل القومي؛ كاكار ٢٠٠٥ (Kakar).

أصحاب المصلحة، خاصة المجتمعات المحلية، في تحديد الأولويات.

أظهر مسح غير تمثيلي مصغر شارك فيه ٦٠ شخصاً بالقضارف في أبريل ٢٠٠٧ أن غالبية المستجوبين راضون باتفاقية سلام شرق السودان (الجدول ١-٥). حيث ذكر معظم المشاركين أنهم راضون عن الاتفاقية لأنها وضعت نهاية للنزاع في شرق السودان ولأنها وفرت خطوة نحو صيانة حقوق المجموعات المهمشة، ولا سيما بشأن اقتسام السلطة والثروة. وأشار آخرون إلى أنهم راضون عن الاتفاقية لأنها إذا ما نفذت بسلاسة فإنها ستساعد على القضاء على القبلية والعنصرية وسوف تخلق فضاءاً للتنمية وإعادة بناء السودان. إذا كانت الأطروحة المبنية على هذه النتائج مقياساً

يمكن النظر لاتفاقية سلام شرق السودان على أنها أداة تنموية لشرق السودان.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن تنفيذ الترتيبات الأمنية في اتفاقية سلام شرق السودان قد أحرز أكبر تقدم مقارنة بالبند الأخرى للاتفاقية. فقد تم تحديد معسكرات لقدامى المحاربين في شرق السودان، حيث تم تسجيلهم كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وفي هذا الإطار الكلي، ألزمت اتفاقية سلام شرق السودان حكومة السودان وجبهة الشرق بتنظيم مؤتمر تشاوري حول اتفاقية سلام شرق السودان من أجل نشر المعلومات عن الاتفاقية، وحشد الدعم لها، وتعزيز تنفيذها، وإقامة منتدى للتشاور بين الجهات المعنية.^٢

أنشئ المجلس التنسيقي لولايات شرق السودان بموجب اتفاقية سلام شرق السودان التي وقعت بين حكومة السودان وجبهة الشرق في يونيو ٢٠٠٦. والهدف من إنشاء هذا المجلس هو تعزيز التعاون بين ولايات السودان الشرقية الثلاث، كسلا والبحر الأحمر والقضارف. كذلك أنشأت اتفاقية سلام شرق السودان صندوق تنمية وإعمار شرق السودان لتعزيز ودعم اقتسام الثروة بين الحكومة المركزية والولايات الثلاث. وبموجب الاتفاقية يتعين على الرئيس أن يُعين مساعداً واحداً للرئيس من بين مرشحين تقدمهم جبهة الشرق.

على الرغم من إشادة الكثيرين بصندوق تنمية وإعمار الشرق، إلا أن هنالك بعض المخاوف بشأن عدم كفايته، أو استخدامه بصورة غير سليمة، أو استبعاده لتدخل من بعض المناطق أو المجالس المحلية. ولضمان استخدام فعال للأموال، دعا البعض إلى اعتماد خارطة تنمية لشرق السودان لتحديد الأولويات في الإقليم. بالإضافة لذلك، دعا آخرون إلى مشاركة

والانقسامات السياسية. والثانية هي الانعدام الكامل لإشراك المجتمع. ويعتبر أي من هذه التحديات من الأسباب الأساسية لإعادة تدوير دائرة المظالم والظلم والتخلف وانعدام الخيارات الانسانية والأمن.

أظهر مسح أجري في ١٢ معسكر للاجئي دارفور في شرق تشاد، شارك فيه ١٨٧٢ من المدنيين البالغين، أن المستجوبين يعتقدون أن نزع السلاح وتوفر الأمن هما أكثر شرطين مهمين للسلام في دارفور.^٣ وذكر ثلثا اللاجئين أنهم سمعوا في السابق باتفاقية سلام دارفور. يعتقد الغالبية أن اتفاقية سلام دارفور غير عادلة تماماً، واستشهدوا في هذا الصدد بعدم كفاية الأمن ونزع السلاح في كثير من الأحيان كأبرز نقاط ضعف في الاتفاقية. وتمت الإشارة بقوة إلى انعدام العدالة وعدم كفاية التعويضات للضحايا.

حفظ السلام - قوة ضرورية؟

بدأ مفهوم حفظ السلام مع إنشاء الأمم المتحدة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تطور المفهوم بسرعة من النموذج الذي يعنى أساساً بمراقبة عمليات وقف إطلاق النار في أعقاب انتهاء الحروب بين الدول، إلى نموذج شامل من الفاعلين العسكريين والمدنيين الذين يعملون معاً لبناء السلام بعد انتهاء النزاع الأهلي.

يمكن أن ينظر لجوهر عملية حفظ السلام على أنه «نشر موظفين دوليين للمساعدة في حفظ السلام والأمن بعد انتهاء الحرب».^٤ ويشمل هذا التعريف نشر قوات حفظ سلام تقليدية، إضافة لمراقبين عسكريين، وبعثات إنفاذ السلام وعمليات حفظ السلام متعددة المحاور. وعلى الرغم من أن حفظ السلام

حقيقياً لآراء عدد كبير من السكان، فإنها تمثل مؤشرات بارزة على أن اتفاقية سلام شرق السودان تواصل إلى حد كبير تشكيل السلام في الشرق. تجسد اتفاقية سلام شرق السودان حلاً

الجدول ٥-١:

الرضا عن اتفاقية سلام شرق السودان

الإجابة	العدد	%
نعم	٤٣	٧١.٧
لا	١٧	٢٨.٣
الجملة	٦٠	١٠٠.٠

المصدر: غسل و علي ٢٠٠٧، ص ٦.

تنموياً لوقف العنف إضافة الي اتفاقية السلام الشامل ويمكن تطبيق هذين الدرسين التوأمين لإحلال السلام في دارفور.

اتفاقية سلام دارفور

تم التوقيع على اتفاقية سلام دارفور في أبوجا بنيجيريا في ٥ مايو ٢٠٠٦ من قبل حكومة السودان ومجموعة تمرد واحدة، هي جيش تحرير السودان. يلاحظ أن المجموعتين الرئيسيتين الأخريتين، حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، رفضتا الاتفاقية. صممت اتفاقية سلام دارفور جزئياً على نسق اتفاقية السلام الشامل إلا أنها ركزت بصفة أساسية على قضايا اقتسام السلطة واقتسام الثروة والأمن والترتيبات الأمنية.

هنالك سمتان أساسيتان لاتزالان تعيقان جهود السلام في دارفور. الأولى هي عدم انسجام المجموعات المتمردة

٣ لويب وآخرون ٢٠١٠ (Loeb et al) ص. ٩.

٤ فورتنا ٢٠٠٨ (Fortna) ص. ٥.

لا بد أن تركز محادثات سلام دارفور على عملية وأهداف التنمية البشرية

استضافت حكومة قطر محادثات سلام في الدوحة التي بدأت في فبراير ٢٠٠٩ بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة. ما تزال هذه المحادثات جارية بواسطة فريق الوساطة المشتركة من الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة. انسحبت حركة العدل والمساواة من المحادثات في مارس ٢٠٠٩.

استؤنفت المحادثات بين الحكومة وحركة العدل والمساواة بعد ما يقارب العام بالتوقيع على اتفاق إطاري في فبراير ٢٠١٠ التزم من خلاله الطرفان باقتسام السلطة والثروة، وتعويض الضحايا، وإيقاف إطلاق النار لمدة شهرين، وإطلاق سراح معتقلي العدل والمساواة. غير أن المحادثات لم تسفر عن نتائج مهمة قبل الموعد المقرر لإجراء الانتخابات العامة. ومع بداية العام ٢٠١٠ بدأت محادثات مع الحركة الجديدة التي كونت تحت اسم حركة التحرير والعدالة موازية للمحادثات الجارية مع حركة العدل والمساواة في الدوحة نفسها. وبحلول يونيو ٢٠١٠ انسحبت حركة العدل والمساواة من كل المفاوضات.

وفقاً لما جاء في حلقات النقاش المركز التي نظمت خصيصاً لهذا التقرير فإن القليل جداً من المشاركين من نازحي دارفور يرى أن محادثات الدوحة يمكن أن تؤدي إلى سلام في دارفور. غير أن الوساطة والتنفيذ السليم لاتفاقية سلام عادل يمكن أن تمنح بعض الأمل لكسر دائرة العنف التي تضررت منها العديد من المجتمعات في دارفور. هنالك استحقاق أساسي لا بد من الإيفاء به ألا وهو: لا بد أن تركز محادثات السلام على التنمية البشرية كعملية وكأهداف. أن تعزيز حوار سلام في دارفور ينبغي أن يؤسس على توسيع خيار الإنسان، والاندماج الاجتماعي والسياسي وهذا يعني أن العملية ينبغي أن تشتمل على اجتماعات تشاورية واضحة، ووسائل إشراك ومشاركة نشطة للدارفوريين في توسيع إطار المشاركة في أي إتفاقية سلام. بالإضافة إلى هذا، ينبغي لعملية السلام أن تحافظ كأهداف أساسية على تيسير الحريات للتنمية البشرية للجميع في دارفور وجعلها أهدافاً أساسية، مع تركيز خاص على الشرائح الأكثر حرماناً. يجب أن تؤكد العملية في لبها على أن التنمية البشرية للمواطنين الذين يفترض أن يخدمهم السلام: الدارفوريين أنفسهم.

المصدر: فلنت ٢٠١٠ (Flint): حلقات النقاش البؤرية، مارس ٢٠١١.

العنف أمراً لا يمكن تفاديته. هنالك العديد من الاستراتيجيات لمنع حدوث الحرب والنزاع. يبني البعض آمالهم على المفاهيم المشتركة للأمن ونزع السلاح. ويعتقد آخرون أن بإمكان وجود فاعلين خارجيين الإشراف على تنفيذ اتفاقيات السلام ومراقبة العدائيات. ولا زال البعض يركز على توسيع التنمية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية كأساس لمنع حدوث العنف. ومثلما أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، «يجب أن يكون هدف [منع النزاعات] خلق تآزر مع مجموعات المجتمع المدني التي تبني الجسور، ومع الباحثين عن الحقيقة، والمراقبين، والمدافعين عن حقوق

عملية يقوم بها من هم خارج دائرة النزاع، وتتطلب تضامناً جهود كل الجهات المعنية، إلا أن مشاركة المواطنين المتأثرين هي التي تضمن استدامة السلام.

يظل حفظ السلام الدولي محل جدل حاد من حيث نجاحه. فقد اقتربت الكثير من التدخلات في فترة مابعد إنهاء الحرب الباردة في «حفظ السلام» أو «فرض السلام» من خلال ما يمكن أن نطلق عليه «صناعة حرب» إذ أن استخدام القوة بات مهدداً لفرض نزع السلاح أو لفرض حظر الطيران. وفي العديد من مثل هذه الحالات، أثبتت عمليات حفظ السلام عدم فعاليتها، وظهر ذلك جلياً وبصورة مأساوية في الإبادة الجماعية في رواندا. غير أن هنالك أمثلة أكثر نجاحاً مثلما حدث في تيمور الشرقية في تعزيز السلام من خلال التراضي، ومفاوضات صنع السلام والتنفيذ الفاعل لاتفاقيات السلام.^٥

في هذا الإطار، وعبر تتبع الأدلة وادخال أساليب الصرامة في تقييم وضع حفظ السلام في دارفور، يمكن أن يحمل ذلك حظوظاً أوفر في أن تصبح حالات التدخل «لنجاح» وليس حالات «لفشل». وعليه لا بد أن يصبح حفظ السلام القائم على الأدلة والبراهين من أهم الأولويات للحفاظ على معلومات عن حوادث العنف، وبيانات عن العنف الجنسي وغير ذلك من المؤشرات ذات الصلة بالنزاع.^٦ ويمكن أن يوفر هذا مقياساً كبيراً لحفظ سلام فاعل في السودان.

٢-٥ منع الانتكاس إلى النزاع

هنالك العديد من المنظمات والأفراد يعملون على منع اندلاع النزاع المسلح، أو منعه من الانتشار حينما يصبح اندلاع

٥ دويل وسامبيناس ٢٠٠٦ (Doyle and Sambanis) ص ١-٢

٦ دويل ٢٠٠٩ (de Waal)

دروس لحفظ السلام على نطاق البلاد : أنجولا، موزمبيق، سيراليون

يمكن أن تقدم العديد من تجارب حفظ السلام الحديثة في دول أفريقية رؤى وتحليلات مفيدة لعمليات السلام السودانية حالات أنجولا وموزمبيق وسيراليون تسلط الضوء على بعض هذه الدروس المهمة.

أنجولا: ضمان مشاركة المرأة

توفر أنجولا درساً أساسياً واحداً على الأقل للسودان من عملية سلام فاشلة في السابق. فبينما منح بروتوكول لوساكا ١٩٩٤ وعداً بالسلام، إلا أن البلاد سرعان ما انزلت إلى النزاع مرة أخرى. كان أهم عامل في هذا هو عدم تضمين بنود لقضايا النوع. لم تشارك المرأة في صنع السلام لذلك لم يلتفت الاتفاق لقضايا النزوح، والاستغلال الجنسي والجسدي من قبل المتمردين وقوات الأمن الأنجولية، وصحة الأمومة، وتعليم البنات التي لم تحظ بالاهتمام الكافي. وبينما حظى قدامى المقاتلين بنصيب الأسد، ظلت الموارد لمساعدة الآلاف من النساء اللائي تأثرن بالعنف منعومة. هذا الدرس يجب أن يطبق على دارفور والأطر والمسارات العريضة للسلام لبذل جهود لضمان مشاركة النساء في صياغة السلام.

موزمبيق: تطهير الألغام ودمج المتمردين

هناك درسان أساسيان يمكن أخذهما من موزمبيق وتطبيقهما على تحديات السودان: نزع الألغام الأرضية وإشراك المتمردين في الحكم الرسمي.

يعد السودان ثالث أكبر دولة أفريقية تحتوي على ألغام أرضية، إذ يأتي مباشرة بعد أنجولا وموزمبيق. وبالنظر لطول فترة النزاع في السودان، فقد بدأت العديد من المنظمات بالفعل الجهود لتنظيف الأراضي في ولايات البحر الأحمر، جنوب كردفان، النيل الأزرق وكسلا. ومثلما حدث في موزمبيق، ينبغي على منظمات المانحين أن تنظر في دعم أنشطة مفوضية الألغام الأرضية في جنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام، وتفاذي تكرار العمل مع مبادرات جديدة. وينبغي على الحكومة أن تنظر في إستغلال نزع الألغام كوسيلة لتوظيف المواطنين.

ربما كان الدرس الأساسي المستفاد من عملية بناء السلام الموزمبيقية هو أهمية دمج حركة تمرد في حزب سياسي. ومع أن نجاح إنتقال مجموعة متمردة إلى حزب سياسي يُعزى إلى حد ما لتعاون قادتها في العملية، ينبغي على صناع السياسات والمحليلين البحث عن وسائل لضمان أن يمنح المتمردون الأقوياء صوتاً في العملية السياسية من أجل بناء سلام دائم.

سيراليون: حفظ السلام وإنتشار الأمم المتحدة

تعد تجربة سيراليون مابعد النزاع من أكثر التجارب صلة بالسودان. وأهم درس هو تفادي استخدام قوات حفظ سلام تفتقر إلى التجهيزات الكافية تبرع بها دول مجاورة وأجنبية. وهناك فح آخر، يجب تفاديته يتمثل في عدم كفاية التمويل: فقد واجهت الأمم المتحدة صعوبات في توفير التمويل المطلوب لدعم خطة ناجحة. ولقد إغتنم المتمردون هذه الفرصة ليعلموا أن محفزات نزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج غير كافية للجنود، مما عقّد الوضع في مرحلة ما بعد النزاع.

أدى عدم الإهتمام المبكر للقوى الكبرى إلى إعاقة عملية السلام في وقت تدهورت فيه الأوضاع الإنسانية والأمنية في سيراليون بينما تركزت أنظار العالم على مكان آخر (كوسوفو في آخر التسعينات من القرن الماضي). بالإضافة إلى ذلك، فقد مضت بعثة الأمم المتحدة إلى سيراليون تحت «سيناريو أفضل الافتراضات».. لقد افترضت الأمم المتحدة أن الجبهة الثورية المتحدة سوف تمثل لاتفاقية السلام. وعندما نقضت الجبهة الثورية المتحدة الاتفاقية، وأستأنفت القتال بعد ثلاث سنوات لاحقاً، كانت قوات حفظ السلام غير مستعدة.

كانت سيراليون هي المحاولة الأولى لتجسير الفجوة بين السلام والتنمية عبر بعثة متكاملة. لقد سمحت تجربة تعيين منسق مقيم ليكون نائباً للممثل الخاص للأمين العام، بمعاونة فريق متكامل يعمل في رئاسة الأمم المتحدة، سمحت للمجتمع التنموي بالعمل بصورة لصيقة مع حفظة السلام بطريقة يدعم بعضها بعض؛ وقد ساعد هذا كثيراً في تعزيز الانسجام والتنسيق في التعامل مع القضايا الانتقالية وتلك المتعلقة بإعادة إعمار البلاد.

وتقدم تجربة سيراليون دروساً أخرى من حيث التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية. ففي الوقت الذي وفرت فيه قوة حفظ سلام، مؤلفة من ١٧,٥٠٠ شخصاً الاستقرار في البلاد، فقد ساعد الممثل الخاص للأمين العام بالتعاون مع حكومة سيراليون والجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز المصالحة السياسية، بما في ذلك عبر دعم عملية تحول الجبهة الثورية المتحدة إلى حزب سياسي. وقد تم تطبيق هذا النهج حالياً في كل من أنجولا وبورندي وكوت دي فوار وليبيريا.

المصدر: موسلي ٢٠١١ (Moseley): تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٤، ص.ص. ٨-٩؛ ستينبيرغ ٢٠٠٧ (Steinberg).

الإنسان، ووكلاء الحماية الاجتماعية والإنعاش الاقتصادي».^٧

نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

تقدر تكاليف التسريح وإعادة الدمج وحدها بنحو ١٣٥ مليون دولار.^٨ كما تقدر ميزانية عملية مُكون إعادة الدمج ٤٣٠ مليون دولار أخرى. وقد وافقت حكومة الوحدة الوطنية على المساهمة بمبلغ ٤٥ مليون منها تاركة للمانحين توفير ٣٨٥ مليون دولار (الجدول ٥-٢).

أطلقت عملية التسريح ونزع السلاح رسمياً في السودان في فبراير ٢٠٠٩. وخلال عامين تقريباً، تم تسريح ما مجموعه ٣٨,٤٤٠ من المقاتلين السابقين فيما تبقى حوالي ٦٠,٠٠٠ لم يتم إستيعابهم في البرنامج (الجدول ٥-٣).

يُقدّم للمقاتلين السابقين عند التسريح دعم لكسب عيش مستدام لمساعدتهم على الإدماج في مجتمعاتهم كمدنيين. وبينما يتمتع المقاتلون السابقون في القوات المسلحة السودانية بدعم معاشي، إلا أن دعماً كهذا لم يقدم بعد لقدامى المحاربين في الجيش الشعبي لتحرير السودان. لقد قام خبراء دوليون بتنظيم وتقديم حزم تدريبية تغطي مجموعة من القطاعات، من زراعة وتربية حيوان إلى مهارات مهنية، وتمليك أعمال تجارية صغيرة، ومهارات التعليم الرسمي، متى ما كانت هناك حاجة لذلك. وقد يشمل التدريب أيضاً بعض عناصر التعليم النظامي، إذا اقتضى الأمر، مثل محو الأمية ودورات الحساب. وحتى يناير ٢٠١١ أكمل ٧,٦٤٧ من المقاتلين السابقين في السودان تدريباً لإعادة الدمج (الجدول ٥-٤).

الجدول ٥-٢:

المطلوبات المالية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

المساهم	القيمة (\$) بالدولار الأمريكي
ميزانية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لعدة سنوات	٤٣٠,١٤٣,٩٥٩
مساهمة الحكومة	٤٥,٠٠٠,٠٠٠
الميزانية المقدرة لمساهمة إدارة عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام	٩٩,٠٠٠,٠٠٠
برنامج الغذاء العالمي	٣٦,٠٠٠,٠٠٠
منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي المساهمات المانحين	٣٨٥,١٤٣,٩٥٩

المصدر: حكومة الوحدة الوطنية ٢٠٠٨.

والمحتوى، وأن يبدأ التدريب في مرحلة مبكرة بعد مرحلة التسريح مباشرة وليس فقط عند مرحلة إعادة الدمج. كذلك فإن هناك حاجة لتقديم الخدمات النفسية والاستشارية حسب حاجة المقاتلين السابقين. كما أن ضمان الإنصاف بشأن من يتم تسريحهم ومن يتلقون خدمات التسريح و نزع السلاح وإعادة الدمج (DDR) هو الآخر أمر أساسي. حينما يتم نزع سلاح بعض المجموعات وترك مجموعات أخرى، فإن ذلك يكون مدعاة لتجدد العنف.

الجدول ٥-٣:

موقف التسريح حتى ٢٣ يناير ٢٠١١

موقع التسريح	مجموع عدد الحالات المتوقعة	مجموع التسريح حتى تاريخه
السودان	٥٢,٦٢٩	٢٧,٤١٨

نيكولاس ٢٠١١، ص. ٢٧ (Nicholas).

الجدول ٥-٤:

برنامج إعادة الإدماج، ٢٣ يناير ٢٠١١

إجمالي التسريح	إجمالي المسجلين أو الذين يتلقون تدريب حالياً	إجمالي من أكملوا تدريب إعادة الدمج
السودان	٢٧,٤١٨	٨,١١٥
		٧,٦٤٧

نيكولاس ٢٠١١، ص. ٣٤ (Nicholas).

هنالك عدد من العوامل تحد من قدرة المجتمعات المحلية على استيعاب المقاتلين السابقين والنساء المرتبطات بالقوات المسلحة في السودان. علاوة على ذلك، فإن هذه المجتمعات كثيراً ما تأثرت بشدة الحرب ذاتها. ولكونها أطول حرب أهلية في أفريقيا، فقد دمرت الحرب الأهلية الروابط الاجتماعية، وفي بعض الأحيان دمرت قرى بكاملها وتسببت في قتل أو نزوح لأسر المقاتلين.

كذلك فإن المقاتلين السابقين من الرجال و النساء الذين انضموا الي الحرب في فترة الطفولة او الشباب لم يبلغوا سن الرشد في مجتمعاتهم وضحو بتعليمهم من أجل الالتحاق بعجلة الحرب. كما أن العودة للقرية التقليدية شكلت للمقاتلين السابقين تحدياً تمثل في التأقلم بعد اكتسابهم عادات جديدة من خارج مجتمعاتهم الأصلية.

تعكس برامج التسريح، و نزع السلاح وإعادة الدمج فكرة جديدة في النقاش العالمي حول السلام والتنمية. لقد جلب العديد من العاملين في برامج التسريح، ونزع السلاح وإعادة الدمج في السودان مفاهيم واستراتيجيات من أفغانستان وأماكن أخرى. لكن هناك اقتناع واسع تدعمه ادلة بأن استراتيجيات التسريح، و نزع السلاح وإعادة الدمج غير فعالة حقيقة بدليل الأزمة المستمرة في أفغانستان. ومع ذلك، فإن بوسعنا أن نأمل بأن تكون نتائج أداء التسريح، ونزع السلاح وإعادة الدمج في السودان أكثر فائدة من مجرد نقاط بيانات لتقييم هذا النهج كبرنامج سلام.

مقابلة التحديات

إن تحسين محتوى ونوعية الحزم التدريبية يعد كذلك خطوة أساسية للمضي قدماً بالبرنامج. ينبغي أن تصمم معايير ثابتة لبرامج إعادة الدمج من حيث المدة

التنمية وسيلة لمنع النزاع

أثبت البحث العلمي أن المجتمع المدني يلعب أدواراً متباينة في المراحل الانتقالية المختلفة. ويعتمد نجاح المجتمع المدني على عدة عوامل، من بينها قوته وقدرته على أداء المهام المناسبة في الوقت المناسب، وتضمن إجراءات ديمقراطية في هياكله وتنظيماته، خاصة بعد تغيير النظام مباشرة إلى المدى الذي يجسر الانقسامات المجتمعية من خلال العضوية الشاملة فضلاً عن الكياسة في أعماله.

ينبغي النظر إلى هذا الأمر في سياق عوامل أخرى، وهياكل سلطة يتوجب على المجتمع المدني أن يتفاعل معها. كذلك لا بد أن يتلقى المجتمع المدني دعماً خلال مرحلة العنف أو بعد إنتهاء النزاع المسلح مباشرة. وهذا لا بد أن يأخذ في الاعتبار أن النزاعات المسلحة تحدث تغييرات أساسية في حياة جميع الناس على المستويات كافة، من تغييرات فردية في السلوك والمواقف (الثقة والإطمئنان) بشأن التغيير الاقتصادي والاجتماعي إلى التحول في علاقات القوة في المجتمعات والمناطق والمجتمع ككل في نهاية المطاف.

يغير هذا أيضاً البيئة المساعدة للمجتمع المدني (الأمن، والوضع القانوني، وإنفاذ القانون)، والقضايا الأساسية والجهات الفاعلة. ومن المؤكد أن «المجتمع المدني يميل إلى الإنكماش في أوضاع الحرب إذ تتراجع الفضائات بالنسبة للمنظمات الجماهيرية والطوعية المستقلة». وبوسع المجتمع المدني لعب دور من خلال الإضطلاع بأدوار مختلفة أكثرها أهمية حماية المواطنين، والمراقبة بهدف المساءلة، والتواصل الاجتماعي، وبناء المجتمع، والتوسط والتيسير بين المواطنين والدولة.

آليات تسوية النزاع المحلية

التركيز على المصالحة بدلاً عن العقاب

تهدف المبادئ التقليدية لتسوية النزاعات في العديد من أجزاء السودان للمحافظة على النظام الاجتماعي والنظام العام وتعزيزهما عبر قوانين عرفية لا عبر آليات العدل الرسمية، والنظام الحديث والشامل لحكم القانون. وتعتمد العديد من المجتمعات والمحليات على عمليات تسوية للنزاعات بدلاً عن التسوية القانونية العقابية. وتولي المبادئ التقليدية أهمية لوحدة المجموعة، ومصالحة الأفراد أو المجموعات المتنازعة وإعادة دمجهم سلمياً في المجتمع.

التقاليد الثقافية، الممارسات وعلامات المصالحة

عادة ما تتخلى المجموعات المتصالحة عن نزاعاتها القديمة وتعيش مع بعضها البعض في بيئة من الاحترام المتبادل. يلعب التسامح دوراً مهماً في التصالح الاجتماعي ومنع حدوث النزاعات مع وجود العديد من الاشارات والممارسات التي تبين رغبة الأطراف في طي مظالمها السابقة. فعلى سبيل المثال، تتجمع بعض المجتمعات مع بعضها البعض وهي تحمل حزماً من الحشائش أو أغصان الزيتون اعلاناً لصنع السلام والتعايش. وعلى الرغم من أنهم كانوا أطرافاً متنازعة، إلا أنهم يُظهرون علامات ورغبة في التصالح على النحو الذي يؤديه كبار السن في تدخلاتهم. وفي مينيكييل، وهي اراض منخفضة شاسعة شمال نهر النيل الأزرق على الحدود السودانية الأثيوبية، تستخدم قبيلة القمز ومجتمعات أخرى في المرتفعات رموزاً مختلفة للمصالحة لتسوية الخلافات.

آليات المجالس المحلية

يمارس النوبة في شمال السودان أنظمة مصالحة مختلفة، ففي مجال التحكيم يستخدمون مجلس الأجويد- وهو مجلس مصالحة من كبار السن. يقوم المجلس بالتحكيم في المجتمع على مستوى الأسرة، والعائلة والعشيرة والمجموعة الإثنية على النحو الذي كان يؤديه الكبار والشيخوخ. لذلك فهو عملية مصالحة مهمة على مستوى القواعد. يجمع أعضاء المجلس الأطراف المتنازعة مع بعضها البعض للتوصل إلى تسوية عادلة. ماثير الإهتمام في المبادئ السودانية لآليات تسوية النزاعات، أن الأطراف المتنازعة تمنح فرضاً متساوية لعرض قضاياها. وتشارك المجالس الدينية في بعض الحالات في عملية الوساطة.

إذا ما فشلت مجالس الأجويد في جبال النوبة في تسوية قضية ما، فإنها تحال إلى مجلس الشيوخ الإسلامي. ولنظم المسلمين التقليدية للتسوية مراحل تطور مختلفة، حتى يقوم الأمير بالنظر في الحالة. ومع ذلك، فإن النزاعات تحل عادة على مستوى مجلس الأجويد دون الحاجة لإحالتها إلى الأمير. ولكل سبب من أسباب النزاعات، هناك مختلف الآليات للحل في معظم الدول الأفريقية. في أوساط النوبة، في حالة نزاعات القتل، هناك آلية الدية حيث المطلوب من أقارب القاتل دفع مال مقابل الدم بموجبها. ومرة أخرى يتحكم الشيوخ بين المجموعات المتنازعة، وفي تحديد الغرامات، التي تتمثل عادة في دفع عدد محدود من الأبقار، وهذا ينهي النزاع.^٩

تتم المصالحة بين أطراف المجتمعات المتنازعة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتفادي المنازعات وثقافة الثأر. وقد تتفاوت الطقوس الرمزية

والبيئات التي تمارس فيها هذه المبادئ التقليدية من مجموعة إثنية لأخرى، غير أن الفكرة الأساسية تظل إنهاء النزاع وإدخال أجواء من الاحترام.

يجب إجراء حوار مع السلطات التقليدية القائمة ومع زعماء القبائل لإعادة تعريف أدوار المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والزعماء التقليديين ومؤسساتهم التقليدية من أجل بناء الثقة بين الشركاء، والمؤسسات وأصحاب المصلحة في حل النزاع. هناك حاجة لتشاور حذر عند وضع سياسة الأراضي. كذلك فإن إيجاد مواقع توطين للاجئين العائدين وتأمين حقوق الرعي للرعاة تعد جميعها أساسية لبناء السلام في السودان.

٥-٣: ما بعد السلام الليبرالي: من الحرب إلى التنمية البشرية

تتمثل إحدى التحديات الأساسية التي تواجه السودان في خلق وصيانة نظام حكم يعزز التنمية البشرية ويحافظ عليها - خاصة للأفراد والأسر الأكثر فقراً والأكثر تهميشاً. ويمكن النظر إلى الحكم كإجراء لممارسة السلطة الاقتصادية، والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على المستويات كافة. وتشمل إدارة الحكم الآليات، والعمليات والمؤسسات التي يُعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم ويتوسطون لحل خلافاتهم.

يركز المفهوم الدولي الأساسي لبناء السلام على ما يمكن تسميته بـ«سلام ليبرالي». السلام الليبرالي يشمل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتحرير الأسواق، وإدماج المجتمعات في العولمة،

وتقرير المصير، وفكرة الدولة والمواطنة. لقد أدركت أحدث عمليات السلام العالمية هذه القيم التي يفترض أن تؤسس لمجتمعات حديثة مستقرة. وهذه قيم مشتركة على نطاق واسع، وتشكل أساساً لبناء الدولة الحديثة والنظام العالمي. غير أن أجندة السلام الليبرالي أنتجت في أفضل الحالات نجاحاً غير متفق عليه في عمليات حفظ السلام، علاوة على ذلك، فقد أثار تنفيذ السلام الليبرالي عدداً من التحديات والأسئلة، لا سيما في الدول الهشة ذات المعدلات المتدنية في التنمية البشرية. من بين أهم هذه التحديات والأسئلة أطروحات الوتيرة والتسلسل، فعملية التحرير الاقتصادي والسياسي متقلبة بطبيعتها. وحينما تظل المستويات الرئيسية للثقة الاجتماعية ممزقة، فإن الإسراع في إجبار الدول الضعيفة ذات الأوضاع الاقتصادية الهشة على اتباع أنماط للتحرير الاقتصادي التي تقودها العولمة تجبر بضائع وخدمات الامم الناشئة أو الهشة على منافسة صادرات جيرانها الأكثر صقلًا أو الإقتصاديات الأكثر تقدماً. داخلياً، يمكن أن يفاقم هذا من التوترات الاجتماعية، وأن يقوض الفرص لسلام مستقر في الظروف التي توجد عادة في الدول الخارجة لتوها من حرب أهلية.

إن تعريف الديمقراطية بقياس الأصوات والانتخابات الحزبية التعددية - قد يقود لإجراء الانتخابات قبل أن تكون المؤسسات الديمقراطية الشفافة والمفتوحة التي يمكنها إدارة هذا الإجراء قد تأسست وتم الاعتراف بها. لذلك فإن مجموعة القيم الليبرالية تصبح مطلوبة في حد ذاتها - غير أن شكل تنفيذ الأجندة ينبغي أن يتم في حالة السودان تحت مراقبة ومزيد من التدقيق طالما ظل البلد يتأثر بالعنف والهشاشة.

بناء السلام

يمكن وضع بناء السلام ضمن إطار أوسع للأمن والتنمية، وأن يلعب دوراً أكثر حيوية في تسوية النزاعات المحلية متعددة المستويات. لقد ثبت جلياً أن الإعتماد على استخدام الحلول العسكرية و قوات الأمن لاحتواء العنف إجراء غير فعال ويقود إلى تكاليف باهظة لصنع السلام إذا لم تعالج الأسباب الجذرية.^{١١} وبالإضافة الى تعزيز الأمن، فإن بناء السلام يدعم التنمية. كذلك، فإن المؤسسات النوعية لإدارة النزاع هي محددات واضحة للنمو

١٠ ليفنسون ٢٠١١ (Levinson)

١١ كومار ٢٠٠٦ (Kumar)

لقد أدى جفاف الصحراء في شمال دارفور إلى تغييرات في أنماط الرعي، وجعل الموارد أكثر شحاً، وخلق ظروفًا مواتية للنزاع.^{١٦} وبالمثل، أدى الجفاف في السبعينيات إلى إثارة نزاع عنيف بين المسيحية والدينكا في أبيي.

ينبغي إنشاء مؤسسات لبناء سلام يمكنها أن تساعد في معالجة قضايا الماضي عبر المصالحة والتمكين السياسي والتفاوض على القضايا المعاصرة بما في ذلك ملكية الأراضي، وحقوق الرعي، والسلطة السياسية، ورعاية ثقافة التعايش بين الطوائف، وعمليات منتظمة لحل القضايا وإتخاذ قرارات مستقبلية. لكن، بالنسبة للانتقال إلى أبعد من النتائج المحلية إلى نتائج قومية، سوف تكون هناك حاجة لمزيد من مثل هذه التسويات السياسية أينما استمرت المظالم التاريخية والحوادث المتفاقمة، وتواصلت القضايا الجوهرية.

إعادة دمج النازحين

تزايدت العودة الرسمية وغير الرسمية للاجئين والنازحين إلى السودان وبداخله في شهور ما قبل وبعد استفتاء يناير ٢٠١١. وقد حولت حكومة السودان والوكالات الدولية اهتمامها إلى إعادة دمج العائدين (الذين انتقلوا في الغالب إلى مناطقهم الأصلية في جنوب السودان من الخرطوم ومناطق أخرى في شمال السودان). غير أن التحديات المتمثلة في توسيع فرص الحصول على المياه النظيفة، والرعاية الصحية الأولية والتعليم ومشاريع القروض الصغيرة وفرص العمل حدثت من هذه الجهود.

الاقتصادي المطرد.^{١٢} فالإدارة الفعالة والعلاقات بين المجموعات الاثنية يمكن أن تساهم أيضاً في مواجهة التخلف وبطء النمو الاقتصادي.^{١٣} وهكذا فإن مؤسسات صناعة السلام تعد أدوات حاسمة في تعزيز السلام والأمن والتنمية في السودان. يشتمل بناء السلام، ولا يقتصر، على قائمة طويلة من الأنشطة التي تشمل مهام إعادة البناء والتنمية والأمن، وإعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني، وتعزيز حكم القانون، وتدريب وإعادة هيكلة الشرطة، وإصلاح الجهاز القضائي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال المراقبة والتثقيف والتحقيق في الانتهاكات السابقة والحالية، وتوفير المساعدة الفنية للتنمية الديمقراطية، وتعزيز تسوية النزاعات والمصالحة. وتشمل المكملات الأساسية لبناء سلام فعال مكافحة ممارسات الفساد، وبرامج نزع الألغام، وإجراءات لمعالجة الأمراض المعدية بما فيها تلك التي تنتشر عادة خلال الحرب كفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.^{١٤}

يجب أن لا يثنينا التركيز على الاتفاقيات والاجراءات القومية عن التغاضي عن آثار الأبعاد المحلية للعنف، ذلك لأن السماح باستمرار النزاعات المحلية يمكن أن يفضي إلى تجدد العنف على المستوى المحلي، وقد يؤدي بدوره إلى استئناف الحرب الأهلية.^{١٥} وإذا لم تحل المظالم السابقة والقضايا العالقة، فإن الانقسامات الاجتماعية سوف تبقى في شكل نزاعات كامنة تنتظر أن تستفز بأحداث طبيعية أو بفعل الإنسان، وكان هذا واضحاً مراراً وتكراراً في دارفور.

١٢ رودريك ١٩٩٩ (Rodrik)

١٣ إستلي وروس ١٩٩٧ (Easterly and Ross)

١٤ براهيمي ٢٠٠٠ ص. ١٨ (Brahimi)

١٥ أنظر أوترسيري ٢٠١٠ (Autesserre)

١٦ برنامج زلأم المتحدة البيئي ٢٠٠٩، ص. ١١

فإن برامج التدريب المهني المتوفرة أساساً في المناطق الحضرية عجزت عن مراعاة الوقت وحرية الحركة بالنسبة للنساء، وهكذا تبقى هذه البرامج في كثير من الأحيان بعيدة عن متناول النساء.

لقد حدثت تطورات إيجابية على مستوى السياسات الخاصة بالمرأة في السودان، إلا أن هناك حاجة لتمويل السياسات الجديدة. أجاز البرلمان مؤخراً سياسات تتعلق بقضايا النوع، كما تم تطوير إطار إجراءات موحدة بشأن العنف القائم على نوع الجنس، وإنشاء مكاتب خاصة للنساء والأطفال بمراكز الشرطة.

القوانين العرفية والتركيبية القبلية والحدثة

مسألة حكم القانون والتعددية القانونية

برز مفهوم الدولة الواحدة والقانون الواحد من التعددية القانونية وسيلة لتأمين القومية والسلطة كلما وسعت الدول من سلطتها على أراض شاسعة. ولكن هذا أمر غير طبيعي: وبالأحرى، هو قاعدة سلوك مقبولة اجتماعياً: «يحتوي أي مجتمع متعدد اجتماعياً، بالضرورة، على عناصر من تعددية قانونية نتجت عن تطور وإنفاذ قواعد سلوك محلية».^{١٨} ويعد تقديس الزعماء الإستبداديين كمحتكرين للسلطة الأهلية، الرواية التي تنفي التعددية وتعيقات سلطات ما قبل الاستعمار، مثلاً واحداً للتفسير الإنتقائي للقوانين التقليدية.

إن خلق وتدوين الانقسامات الاثنية والعرقية يعني أن «المهانة ستصبح محك إختبار للحقوق في دول ما بعد الاستعمار»، الإلث الذي ما يزال يحول دون التنمية في أفريقيا اليوم.^{١٩}

ما تزال جهود توفير سبل كسب العيش مركزة في الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة، والتي فشلت في تأمين الغذاء الكافي. لقد اختار الكثيرون ممن لم يستطيعوا إيجاد عمل أو تأمين الغذاء العودة إلى الأماكن التي نزحوا إليها أو الزحف نحو مناطق حضرية. فهناك حاجة عاجلة لإيجاد استراتيجية متكاملة لإعادة الدمج والموارد المصاحبة لمساعدة ملايين الناس الذين عادوا لإعادة بناء حياتهم، والحصول على الخدمات الأساسية وفرص سبل كسب العيش.

تمكين المرأة من المشاركة في إعادة الدمج
«إن مشاركة أعضاء المجتمع المحلي، خاصة النساء، في عملية السلام من شأنها أن تساعد على إنهاء النزاع وتحقيق سلام مستدام» كلمات نازحة من غرب دارفور، أبريل ٢٠١١.^{١٧}

يمكن أن تساعد زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية في توسيع تمكين المرأة من المشاركة في إعادة الدمج. وبدون توفر نقاط المياه والرعاية الصحية والخدمات التعليمية فإن العبء على الدور التقليدي للمرأة في الأسرة وهشاشتها سوف يزداد كثيراً. قد يكون الصرف على خدمات الولادة بعيداً عن متناول العديد من النساء والأسر. كذلك فإن المستويات الحالية لتوفر الخدمات تحد كثيراً من مساهمة المرأة بشكل كامل في إعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، علاوة على ذلك،

«إشراك المجتمع المحلي، خاصة النساء،

في عملية السلام يمكن أن يساعد في إنهاء النزاع

وتحقيق السلام المستدام

إمرأة نازحة، غرب دارفور، أبريل / نيسان ٢٠١١

١٧ حلقات النقاش، غرب دارفور، مارس ٢٠١١

١٨ ميني ٢٠٠٧، ص ٥

١٩ مامداني ١٩٨٢، ص ٦٥٨ (Mamdani)

تقع خارج نظام الدولة الرسمي على أنها قوانين تقليدية، وينبغي الاعتراف بالدور الذي تلعبه القوة والمصالح في الاعتراف بها.

توضح العديد من الأمثلة الحديثة فوائد - وتحديات - التعددية القانونية في سياقات مابعد النزاع.

موزمبيق

في أكتوبر ١٩٩٢ وقعت حكومة موزمبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية على اتفاق سلام أنهى حرباً أهلية استمرت لمدة ١٧ عاماً منذ نيل موزمبيق استقلالها من البرتغال. وافق الموقعون على وقف إطلاق النار، ونزع السلاح وإعادة الدمج، وقيام انتخابات تعددية. لم يتضمن الاتفاق سياسة محددة لمعالجة جرائم الانتهاكات التي ارتكبت أثناء الحرب الأهلية. لم يتم الإعلان رسمياً عن سياسة «عفا الله عما سلف» إلا بعد عشرة أيام من توقيع الاتفاقية، عندما أصدرت الحكومة الموزمبيقية قانوناً منح العفو العام عن الجرائم التي ارتكبت خلال الفترة ١٩٧٩ و ١٩٩٢م. لم تواجه هذه السياسة بانتقادات كبيرة أو المطالبة بتطبيق العدالة الجنائية.

وفي غياب خطوات حكومية لتعزيز المصالحة الوطنية أو تحميل المسؤولية لأي أحد، لجأت بعض المجتمعات لتطبيق أعرافها الإجتماعية والثقافية الخاصة بها، لتضميد جراحات ما بعد النزاع. وقد واجهت إحدى هذه الممارسات وتسمى ماقامبا الجراحات المترتبة على الحرب بشكل كلي تخطى مجرد المعالجة إلى عالم العدالة التصالحية. لقد كان لإعادة دمج المقاتلين السابقين مع آليات عدالة داخلية إنتقالية كافية بالنسبة لموزمبيق للحفاظ على السلام على الأرض. وعوضاً عن

لقد أخذت التعددية القانونية تنال اهتماماً كبيراً مؤخراً. لقد جعل عدم القدرة على فرض الأحادية القانونية بنجاح خبراء التنمية والأكاديميين يعيدون بجدية تقييم مدى جدوى التعددية القانونية كبديل واحد مستقل. الحجة الرئيسية للتعددية القانونية هي أنها موجودة بالفعل، وأنها تعمل في معظم المناطق بشكل جيد. ولهذا قيمة خاصة بالنسبة للدول الناشئة. ففي هذه المناطق، يمكن الإستعانة بالقانون العرفي لتكملة وتوسيع نطاق سلطة الدولة على نحو فعال، خاصة عندما تكون موارد الدولة غير كافية لتوسيع النظام القانوني. إن تفويض السلطة إلى المستوى المحلي لا يخفف على الدولة عبئاً إدارياً ثقيلاً فحسب، وإنما أيضاً يضيف الشرعية عليها في أعين مكوناتها وقواعدها. وبقبول هياكل القانون العرفي والبناء عليها، يكون بوسع الدولة إلى حد كبير أن تعزز قوتها وشرعيتها من خلال الإستفادة من الشرعية الشعبية الكبرى للقانون العرفي. وقبل تبني التعددية القانونية، يجب على الدول الالتزام بإجراء مراجعة منتظمة للرموز العرفية لفهم محتوياتها والمصالح التي تمثلها. ولهذا أهمية ذات شقين: فمن ناحية، يجب على الدول أن تحدد القواعد التقليدية التي تنتهك حقوق الدولة والحقوق الدولية؛ ومن ناحية أخرى، يجب عليها أن تكتسب الإدراك والتقدير العميق للبنى التي تؤدي إلى المعايير الثقافية. إن إدراك أسباب وجود هذه المعايير والأفكار من شأنه أن يساعد على كيفية تحديد وسائل إصلاحها. ولا بد أن يكون خيار الاعتراف بالقوانين خارج أنظمة قوانين الدولة، قراراً مبنياً على أسس عقلانية وليست عاطفية أو إفتراضية. وهذا يعني تفادي الإغراء لتصنيف كافة رموز القوانين التي

اللجوء إلى لوائح الإتهام الخاصة بالمحاكم الدولية، جاء دعم بناء السلام ممثلاً في عمليات الأمم المتحدة التي كانت أهدافها الأساسية إعادة النظام وتقديم المساعدات الإنسانية بعد أن وقعت الاتفاقية. كان انتقال موزمبيق من حرب أهلية ناجحاً إلى حد كبير واقترب بإنعدام كامل للعدالة الجنائية. وقد نتج عن هذه القرارات انتقال سلمي وتقاليدي محلية مثلت مكان عملية تصالحية لأعداد هائلة من الضحايا.

رواندا

كانت الاستجابة الأولية من قبل المجتمع الدولي والجهة الوطنية الرواندية تجاه الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا هي العدالة الجنائية في شكل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي شكلت بقرار من مجلس الأمن، خلافاً للنهج التصالحي الذي تم الأخذ به في جنوب إفريقيا والممثل في مفوضية الحقيقة والمصالحة. لقد انتقد العديد من الروانديين المحكمة على أنها غير فعّالة، وتستغرق وقتاً طويلاً، ومكلفة، وتتنافى مع الأعراف الرواندية. وبعد أن نمت بشكل كبير منذ إنشائها في العام ١٩٩٦، بلغت ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ ٢٤٥،٢٩٥،٨٠٠ دولاراً أمريكياً. وحتى الآن أكملت ملف ثلاثين حالة فقط، سبعة منها كان المتهمون قد أقرّوا فيها بالذنب، ليس من المستغرب أن ينظر إلى هذه المحكمة نظرة سلبية إستناداً إلى التكلفة الباهظة والعدد القليل من الأحكام التي أصدرتها في ظل وجود احتياجات ملحة أخرى في دولة أكثر من ٦٠٪ من أفرادها يعيشون في فقر. بالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد لجأ الروانديون إلى الداخل لمواجهة مابعد الإبادة الجماعية بتأسيس

محاكم قاكাকা التقليدية لمحاكمة الجناة. وقد حل الانتشار الواسع لنشوء هذه المؤسسات التقليدية مكان نظام العدل للدولة العاجزة. وبينما أكدت أصول محاكم القاكাকা على نزعات إصلاحية وعقابية، إلا أن أنشطة القاكাকা في أعقاب الإبادة الجماعية سعت إلى المقاضاة والعقاب إتساقاً مع الأجندة الوطنية لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. ورغم أن هذه العملية المدعومة داخلياً أعلنت من شأن المساءلة والحقيقة، إلا أنها حادت عن أصولها التقليدية في المصالحة بين الأسر والأفراد. لقد سادت عدالة القصاص في الداخل بينما واجه الملايين من اللاجئين الهوتو الذين فروا إثر تولي الجهة الوطنية الرواندية السلطة، عنفاً متصلاً، وأوضاعاً معيشية سيئة في معسكرات اللاجئين في الدول المجاورة.

وعلى الرغم من وجود العديد من الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من نموذج رواندا الانتقالي للعدالة، إلا أن صناع السياسات والأكاديميين والقانونيين لا بد أن يقرّوا بأنه، ورغم أن العنف لم ينتج عنه عدم استقرار دولة هشة في أعقاب العام ١٩٩٤، إلا أن النزاعات بالوكالة والفظائع الممتدة بين التوتسي والهوتو موثقة تماماً في منطقة البحيرات العظمى.

بالنسبة لضحايا العنف في دارفور والسياسيين المشاركين في محادثات السلام، فإن أولويات السلام تركزت بصورة عامة على اقتسام السلطة، والأمن والاستقرار الاقتصادي، والحقوق السياسية والمدنية. وبينما تركزت المفاوضات حول اقتسام السلطة وإصلاح نظام الأراضي إلا أنه ينبغي أن لا تُغفل قضايا العدالة والمصالحة. ويمثل عدم الاتفاق المتوقع حول قضايا العدالة حجر

٥-٤ الخلاصة

بإمكان المجتمع الدولي لعب دور مهم في دعم شعب السودان لتعزيز المصالحة الوطنية، والسلام الدائم والاستقرار على حد سواء، ولبناء أمة تتمتع بتنمية بشرية عالية. وفي نفس الوقت، هنالك أدوار يمكن أن يقوم بها الغرباء في معظم أوضاع النزاع. إن بإمكان وسيط محايد أن يجمع بالفعل الأطراف المتنازعة كي تبتدر عملية حوار. وقد يكون باستطاعة وسيط من خارج ساحة النزاع أن يحظى بثقة الأطراف بما يكفي لجلوسهم ولبدء في التفكير في الحل.

ولدعم تنفيذ الاتفاقيات، يمكن للجهات الخارجية الفاعلة أداء العديد من المهام مثل: دعم اتفاقية وقف إطلاق النار والتحقيق في الخروقات.

مراقبة ورصد تحركات المجموعات المسلحة وإعادة نشر القوات.

المساعدة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

مساعدة الأطراف على فهم تشجيع لعملية السلام من خلال حملة إعلامية فعّالة.

عشرة أمام عملية السلام، مما يعيد التأكيد على الحاجة لمعالجة قضايا العدالة عند وضع تفاصيل خارطة الطريق للمستقبل. بينما تكون لجان تقصي الحقائق قد أسفرت عن بعض النتائج الإيجابية في جنوب أفريقيا، لا يوجد دليل موثوق أنها سوف تكون ناجحة في السياق الدارفوري. وإذا ما قامت هذه اللجان بالفعل، سيكون من الضروري أن يتم تكوينها داخلياً بمساهمة من جميع الأطراف المتضررة من النزاع بحيث يتحمل أصحاب المصلحة مسؤولية وملكية كافة جهود المصالحة.

كذلك يمكن أن تؤدي التحسينات في كيفية مشاركة وكالات المساعدات للمستفيدين منها إلى نتائج أفضل بالنسبة لبناء السلام. ومن التحديات الجديدة في هذا الصدد أن الهواجس الأمنية قد أجبرت منظمات العون، المانحين ووكالات الأمم المتحدة على التراجع خلف معسكرات محصنة (الصندوق ٥-٥). إن التغييرات في كيفية جمع منظمات العون للمعلومات والتفاعل مع المستفيدين منها يمكن أن تمضي إلى أشواط بعيدة نحو دروس أفضل لبناء السلام.

مجمع المساعدات المحصن



من المفارقات أنه وبعد التوصل للسلام في السودان، قام المانحون ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العالمية وغيرهم من الفاعلين التنمويين، بنقل عملياتهم إلى داخل مجمعات محصنة، وخلف جدران ضخمة من الأسلاك الشائكة وبوابات مزدوجة. وتقف مجمعات المساعدات هذه كجزر مائية للحداثة وما فيها من كهرباء وإنترنت ومياه نظيفة - ككائنات في تناقض صارخ مع محيط الفقر والمرض والتخلف في الخارج. لقد تم نقل فكرة مجمعات المساعدات المحصنة هذه كدروس مستفادة من الهجمات على عمال الإغاثة في أفغانستان والعراق ومناطق أخرى. وبينما هي ضرورية من عدة جوانب، إلا أن تنفيذ مثل هذه النماذج من العمران المادي ينم عن تأثير قوي يعزل مقدمي المساعدات عن المستفيدين بامداداتهم من شعب السودان. هذا ينطوي على آثار، ليس من حيث تأثير شكل تقديم المساعدات المقدمة فحسب وإنما من حيث الصورة والإنطباعات المترتبة على ذلك لدى نطاق مجتمع ينظر لمجمعات محصنة كهذه من الخارج.

إن حماية موظفي المساعدات أمر ضروري بلا شك، علاوة على ذلك، فإن سد الفجوة بين عمال المساعدات والإغاثة الإنسانية والشعب السوداني في منطقة تضاريس تقديم المساعدات يمكن أن ينطوي على تداعيات صارخة. إنه ينطوي على خلق ثقة والحفاظ عليها، إلى جانب تفادي فهم غير مقصود بعدم المساواة بين بشر يقومون بإيصال المساعدات وبشر يتلقونها.

المصدر: دوفلت ٢٠٠١ (Duffield); غاني ولوكهارت ٢٠٠٨ (Ghani and Lockhart); سميل ٢٠٠٨ (Smirl).

بالنزاع، لاعبين أساسيين باستطاعتهم حل النزاع. لا يمكن للجهات الخارجية الفاعلة أن تفرض حلاً يتوقع له الإستمرار. ولأن الناس بحاجة إلى أن يُقترح لهم حل، فإنهم يحتاجون إلى فهم لذلك الحل، وأن يعرفوا أن ذلك الحل يصب في مصالحهم. كذلك يتعين على المجتمعات السودانية أن تنظم أنفسها وأن تبني مؤسسات فعالة لإدارة المساعدات الدولية بوسائل عادلة ومنصفة.

ينبغي أن تكون السبل المستدامة للسلام بتبني ودعم من الدولة من أجل ربط المجتمعات المحلية بالدولة وبععضها البعض. ومن شأن هذا أن يساعد على تعزيز الشعور بالملكية وفكرة أن الجميع يتعاونون في مشروع مشترك. ومن خلال إنشاء نهج مؤسسية ونهج بناء الدولة لصنع سلام بناء على مستوى المجتمع المحلية وغيره والمستويات الولائية والمستوى القومي، يعد كل هذا فإن بالإمكان تحويل صنع السلام إلى تنمية بشرية.

مساعدة الأطراف في معالجة الحاجة لنهج شامل، بما في ذلك دور المرأة، نحو مصالحة وطنية وبناء السلام. على الرغم من أن هذه النقاط المحددة يمكن أن تساعد على صياغة واستدامة السلام اللازم والتنمية البشرية في السودان، إلا أن هناك تحدياً واحداً كبيراً يؤدي إلى التأثير على المساعدات الدولية: التنسيق. ويتعين على المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات أن يحافظوا على منظور متسق لدعم عمليات السلام وهذا أمر أساسي لتوفير معونات ومساعدات فنية مُنسقة ويمكن الإعتماد عليها. ويرتبط بهذا كأمر ضروري أيضاً توفير مساعدات كافية لسد الفجوات التمويلية (انظر القسم ٦-٤).

تقع المسؤولية النهائية، بالطبع، على عاتق الحكومة القومية وحكومات الولايات والمجتمعات المحلية. ويعتبر من هم في دائرة النزاع، بما في ذلك الجهات الفاعلة في النزاع، بل والذين تأثروا

٦

جدول أعمال للتنمية البشرية



٦ جدول أعمال للتنمية البشرية

يدعو هذا التقرير إلى استراتيجية قومية للتنمية البشرية يمتلكها ويتقاسمها شعب السودان، ويقدم التركيز على متطلبات التنمية البشرية، واستراتيجية واضحة لبناء السلام. غير أن الاستراتيجيات ليست بغاية في حد ذاتها، أنها وسيلة لغاية. وينبغي أن تكون غاية الإستراتيجية القومية تحقيق تنمية بشرية، وجدول أعمال مساند مرتبط برؤية وطنية مشتركة. ويمكن لجدول أعمال كهذا أن يقود الجهود الرامية لإحلال سلام مستدام، و تنمية بشرية مستدامة في السودان.

- يؤكد التحليل السابق في هذا التقرير على العلاقات المتبادلة بين السلام و التنمية البشرية في السودان. وقد توصل التقرير لعدة استنتاجات:
- في مواجهة الحرب وإنعدام الأمن الإنساني والمجاعة، حقق السودان تقدماً ثابتاً و طويل المدى في التعليم والصحة على مدى العقود الأخيرة. وقد شهد التعليم بصفة خاصة معظم المكاسب كأكبر مساهم في تقدم التنمية البشرية.
- حتى الآن، فإن الدخل، وأمّية الكبار، والتسرب من المرحلة الثانوية، وصحة الأمومة والطفولة لاتزال من بين أكثر المؤشرات تدنياً في مناطق النزاع أو ما بعد النزاع مؤخراً. وهذه تهدد باستمرار حبس أجزاء كبيرة من السودان في مطب التنمية البشرية المنخفضة الذي يقود إلى النزاع.
- تعد مستويات المعيشة والفقر المرتبط بالدخل من أشد أنواع الحرمان الذي يعاني منه فقراء السودان الذين يعانون من عدد من أشكال الحرمان المتداخلة في مستوى المعيشة، والصحة، والتعليم. وعلى الرغم من الحاجة للمزيد من التحليل على المستوى دون القومي، إلا أن من يعانون من الفقر متعدد الأبعاد يعيشون في الغالب
- في مناطق غير آمنة أويكتنفها العنف.
- يعد الإقصاء الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والندرة في البيئة، ونزاعات الأراضي والمواشي من بين الأسباب المفضية إلى إنعدام الأمن الإنساني في السودان.
- تميل عملية وأهداف إتفاقيات السلام القومية السودانية إلى التركيز على معاهدات بين النخب، بمشاركة غير كافية للمتضررين من النزاع والمجتمعات في تصميمها وتنفيذها.
- عزل هذا التجاهل على نحو فعال قدرات الأفراد، والأسر والمجتمعات الأكثر تأثراً بالعنف من المشاركة في تحقيق سلامهم والتنمية الخاصة بهم.
- قدم التقرير أيضاً مقاييس مبتكرة، فقد تم استحداث مؤشر للتنمية البشرية على المستوى الولائي لأول مرة مما يلقي الضوء على التباين في إنجازات الصحة الأساسية، والتعليم، ومستويات المعيشة. كذلك تم حساب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لأول مرة في السودان، الأمر الذي أظهر سبلاً جديدة للبحث في العلاقات بين المحرومين من فقراء الدخل وأبعاد الحرمان الأخرى. ويقدم هذا التقرير أيضاً مساهمة مبتكرة لمقترح مؤشر للأمن الإنساني مصمم

في التقرير إمكانية المساهمة في هذه العملية.

يمكن للتنمية البشرية أن تحسن من مستوى فهمنا للقضايا والسياسات الاجتماعية. فعلى الرغم من أن هذا التقرير طبق مفهوم الإدماج الاجتماعي على أوضاع السودان بشكل أولي، إلا أن هناك حاجة لجهود إضافية لتقصي إمكانية استخدام المفهوم بشكل أكثر تفصيلاً. استخدمنا في هذا التقرير نهجين هما زيادة معدلات الإدماج الاجتماعي، واستراتيجيات منع حدوث الإقصاء الاجتماعي. يركز النهج الأول على نمو التنمية البشرية الشاملة، بينما يركز الآخر على حماية إنحسار الأمن الإنساني الأساسي.

يمكن باستحداث جدول أعمال وطني مدفوع بالتنمية البشرية البناء على الزخم القوي للتغيير في السودان. وينبغي أن تعالج هذه الأجندة متطلبات الاستقرار وأهداف التنمية على المديين المتوسط والطويل. وبما أن الدولة تخرج لتوها من دائرة الحرب المدمرة، فإن استراتيجيات التنمية البشرية في السودان ينبغي أن تتطور حول عمليات منفصلة ولكنها ذات صلة لعلاج الإقصاء الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

الإدماج الاقتصادي

تهدف التنمية البشرية لدفع الامكانيات البشرية الكامنة عبر الاستثمار في الفرص التي يجب أن تكون مفتوحة للجميع في المجتمع، وعبر دعم الأفراد لخلق فرص التنمية والعمل مما يوسع من خياراتهم. وتعد التنمية البشرية المناصرة للفقراء من أنماط التنمية التي تساعد على نمو وتطور المحرومين من الرجال والنساء والأطفال، وتمكنهم من المشاركة في الفرص

للسودان. وعلى الرغم من أن المقترح ما يزال في مراحله الأولية، إلا أننا وضحنا إمكانياته الكامنة كمؤشر سياسات يركز على تحديات السلام والأمن الإنساني في السودان. وتم استحداث المقاييس الجديدة المطبقة والإبتكارات على أساس تجريبي سوف تتم مراجعته على ضوء الحوار والنقاش العام حول تحسين المعلومات، والمؤشرات، والبحوث المستقبلية.

تتطوي هذه النتائج على إنعكاسات على جدول أعمال السلام والتنمية البشرية في السودان. وبناءً على ما سبق من تحليل، يحدد هذا التقرير ثلاثة أعمدة تمثل أساساً لاستراتيجية تنمية بشرية قومية. أولاً، السياسات التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع في السودان وإنعدام الأمن الإنساني ينبغي أن تهدف إلى إصلاح أشكال الإقصاء الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي. ثانياً، ضمان الانتقال من اقتصاد الحرب لاقتصاد السلام يعد أمراً حيوياً لتقدم وحماية الإنجازات الهشة للتنمية البشرية. وينبغي أن يشمل هذا بناء مكتسبات تنمية بشرية مرئية وظاهرة للعيان في المناطق التي انحسر فيها النزاع، وفي ذات الوقت، حماية إنجازات التنمية البشرية في المناطق التي ما يزال النزاع فيها مستمراً. أخيراً يمكن أن تساعد صناعة وتنفيذ إتفاقيات السلام القائمة على إعتبار التنمية البشرية هدفاً رئيسياً في وضع حد للنزاعات وضمان سلام دائم.

٦-١ التنمية البشرية الشاملة

لا يزال الحوار الوطني مستمراً بين ممثلين للحكومة، ومختلف المجموعات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني حول هدف أساسي يتمثل في توفير منبر تشاوري للممثلين لمناقشة أولويات وطنية. ويحمل مفهوم المشاركة الشاملة

المتوفرة، وعيش الحياة التي يرغبونها. وكما يوضح الفصل (٢)، فإن فوائد التنمية البشرية تحتاج إلى توزيع متساو بصورة أكبر على نطاق شعب السودان. إن مساعدة كل فرد سوداني ليكون مشاركاً في طيات النمو الاقتصادي الهائل للبلاد يعتبر مدخلاً أساسياً لبناء السلام.

يتطلب إعداد استراتيجيات فعالة لتخفيف حدة الفقر فهماً ومعرفة في تحديد من هم الفقراء، وكيف يكسبون عيشهم. إن الفقراء ليسوا بمجموعة متجانسة - فالفقر حالة تختلف باختلاف النوع، والمجموعة الاجتماعية، ونمط الحياة في المناطق الحضرية والريفية. كذلك يتبع الفقراء من الرجال والنساء استراتيجيات مختلفة لكسب معيشتهم، خاصة في مواجهة إنعدام الأمن. ويجب أن تأخذ زيادة النمو المنحاز للفقراء في الحسبان هذه الاختلافات في آليات كسب العيش. إن الفهم الشامل لتجربة النمو، و عدم المساواة والفقر يعد أمراً أساسياً لإعداد الاستراتيجيات للسودان. فبينما يهدف هذا التقرير إلى توفير أساس لمثل هذا التحليل، فهو أيضاً يسلط الضوء على الجوانب التي لاتزال غائبة في طرح مثل هذه الأسئلة في السودان.

ولكن الحذر يسود. السودان، ليس «بأرض مدمرة» أو «أراضي فارغة»، يمكن أن تختبر فيها مفاهيم التنمية الحديثة. في واقع الأمر، فإن التاريخ الحديث لمفهوم «النمو المنحاز للفقراء» في السودان يكذب هذا الرأي. لا بد من مشاركة القوى السياسية والمؤسسية من أجل التمسك باستراتيجية إيجابية النمو المنحاز للفقراء. يوجد توافق محدود فيما بين الحكومة والمانحين الفاعلين بشأن ما قد يعنيه هذا المفهوم. علاوة على ذلك،

لاتزال القدرة على قياس الإتفاق على النمو المنحاز للفقراء محدودة. ويستمر العجز في تحقيق نتائج ملموسة لمقابلة التوقعات الإنمائية للسودان، في وقت يجتهد الصندوق الإنمائي للمانحين من أجل أن يندمج في إطار واحد للمساعدات، بالإضافة للسياسات الاقتصادية التي تركز غالباً على التحرير والخصخصة دون أن تعالج التوزيع.^١

بأخذ هذا الإطار في الحسبان، إذ يركز هذا التقرير على ثلاثة مجالات للإدماج الاقتصادي كجزء أساسي من مكونات صنع السلام في السودان: خلق المزيد من فرص العمل، وتوسيع فرص الاستفادة من التمويل الأصغر، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلق فرص العمل

تعد سبل كسب العيش وفرص العمل من أهم مكونات استراتيجية بناء السلام في السودان. وقد كان لهذا المنظور صدق قوي في حلقات النقاش المركز التي نظمت لهذا التقرير.

بلغ معدل البطالة لعام ٢٠٠٩ حوالي ١٧٪ من القوة العاملة الأمر الذي أشار إلى الحاجة لخلق ٢,٨ مليون فرصة عمل على الأقل في البلاد لضمان مشاركة كل القوى العاملة من النساء والرجال.^٢

• وظائف الزراعة: شهد القطاع الزراعي في السودان تدهوراً في السنوات الأخيرة. يمكن من خلال دعم هذا القطاع وإعادة إعمار المشاريع تشجيع الناس على دخوله. كذلك فإن تقليص الإجراءات البيروقراطية أمام المشاريع الزراعية الصغيرة يمكن أن يشجع هو الآخر على خلق فرص عمل في قطاع الزراعة.

١ بابكر وبانتوليانو (٢٠٠٦) (Babiker and Pantuliano)

٢ الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨

إن إدخال جدول أعمال تنمية بشرية بدفع وطني يمكن من الاستفادة من الزخم القوي للتغيير في السودان .

كالطرق والكهرباء وشبكات الاتصالات بما يكفي لإحداث آثار محفزة وبناء اقتصاديات بحجم كبير ولتكون بمثابة مدخلات مكتملة للعملية التنموية.

إمكانية الحصول على التمويل الأصغر اجتذب التمويل الأصغر - توفير القروض لمن لا يملكون الضمانات التقليدية - اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة في السودان. في حين ظهرت أدلة جديدة على أثر التمويل الأصغر في دول مثل الهند وبنغلاديش وغيرها. وتظل مبادرات التمويل الأصغر أدوات هامة في مساعدة الفقراء على الحصول على الوسائل التي تعينهم على أعمال تجارية، ومن ثم تحسين مستويات معيشتهم.

في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٨ دشنت حكومة السودان بنك الأسرة، أول بنك للتمويل الأصغر في السودان. وخلافاً لمؤسسات التمويل الأصغر القائمة على تقديم القروض فقط، فإن بنك الأسرة يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية لذوي

• وظائف قطاع الاتصالات: يعد قطاع الاتصالات من أسرع القطاعات نمواً في السودان خلال العقد المنصرم. مثل قطاع الهاتف النقال حوالي ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العام ٢٠٠٨ أي ما قيمته ٥ بليون جنيه سوداني مع وجود قيمة مضافة تقدر بحوالي ١٪ من هذا المبلغ.^٢ وتوفير القطاع في السنة نفسها ٤١٢٠٠ وظيفة ثابتة مما يشير للإمكانات الهائلة لهذا القطاع في خلق فرص العمل، وفي تقديم الخدمات التجارية، وفي القطاع الصناعي، ولشركات تقنية المعلومات، وللمكاتب الحكومية والمدارس والمستشفيات، وخدمات الأمن على حد سواء.

• وظائف لخريجي الجامعات: يدعو هذا التقرير لزيادة التنسيق بين المجلس الأعلى لاستخدام الخريجين، وصندوق تشغيل الخريجين، ووزارات الرعاية الاجتماعية، الزراعة، الصناعة والشباب والرياضة، إضافة إلى المؤسسات المالية لزيادة فرص تدريب الخريجين ولخلق الشراكات لتمكين الخريجين من الحصول على فرص العمل في القطاعين الخاص والعام.

لا بد أن تكون للبيئة التجارية مؤسسات مستقرة وفعالة ومسؤولة لتمكين السوق من العمل بكفاءة لخلق الوظائف. وبما أن الدولة هي المسؤول الأول عن توفير مثل هذه البيئة فقد حددنا ثلاثة أدوار رئيسية يتعين عليها لعبها. أولاً، ينبغي أن تركز الدولة على توفير بيئة تمويل أصغر مستقرة إضافة إلى مؤسسات رقابة فعالة. ثانياً، عليها أيضاً توفير حوافز لتشجيع الانتاج ونقل التقنية عبر التدريب والتعليم والبحث والتطوير. وثالثاً، على الدولة توفير مستوى من الخدمات العامة والسلع

الجدول ٦-١:

أداء التمويل الأصغر في السودان، ٢٠٠٩

البيان	المبلغ
إجمالي محفظة القروض	٣,٩ مليون دولار
متوسط ميزان القرض للمقترض	٢٩٨,٥ مليون دولار
إجمالي الأصول	١٥,٨ مليون دولار
عدد المقترضين الناشطين	٢٠,٢٦٦ شخصاً
الودائع	٦٧٨,٧٣٩,٥ دولار
عدد المودعين	٢٢,٣٠٣ شخصاً

المصدر: ميكسماركت ٢٠١١ (Mixmarket).

السودان في تشييد البنى التحتية، وتأسيس الأعمال التجارية وخلق فرص عمل للسودانيين. وفي هذا الإطار، فإن تشجيع سياسة حواجز أمام الاستثمار الرأسمالية في الأسواق السودانية سوف يساعد في تسهيل التنمية. غير أنه، ونظراً لعدم الاستقرار، فقد شاب علاقة الاستثمار قدر غير يسير من التعقيد. لقد نما الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل متوسط سنوي بلغ ٨٢,٣٪ من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ ليصل إلى ٣,٥ بليون دولار في العام ٢٠٠٦ (الشكل ١-٦). وكانت الصين وماليزيا والهند أكبر المستثمرين في السودان. ونظراً للضغوط الأجنبية، جزئياً، لتجريد السودان من الاستثمارات الأجنبية، فقد هبط الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة حادة العام ٢٠٠٧.

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي في العديد من الاقتصادات الصاعدة، لا سيما ما شهدناه عند النور الآسيوية على مدى العقود الأخيرة. وبالتعلم من خبرات تلك الدول يمكن للسودان تسخير الاستثمار الأجنبي المباشر لمصلحته في البنى التحتية وخلق فرص العمل في قطاعات عديدة تتراوح من المصارف إلى الزراعة.

الإدماج الاجتماعي

إن تحسين المساواة في فرص الحصول على الخدمات ينبغي أن يكون مرتكزاً أساسياً لسد الفجوات الماثلة في التنمية البشرية، إضافة إلى عدم الوقوع في فخ الارتباط بين انخفاض مستوى التنمية البشرية والنزاع الذي لا يزال باقياً في العديد من الجيوب في السودان. هناك حاجة لتلبية الأولويات الرئيسية في

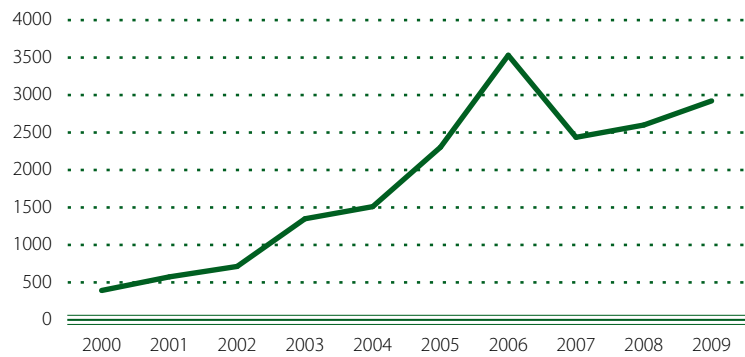
الدخول المنخفضة، بما في ذلك حسابات الادخار، والتأمين، والتحويلات النقدية والقروض التي تصل إلى ٥٠٠٠ دولار. ومنذ عام ٢٠٠٩ بلغ حجم التمويل ٣,٩ مليون دولار وغطت فرص التمويل الأصغر أكثر من ٢٠٠٠٠ مقترض.

هنالك ثلاث خطوات مهمة يمكن أن تعزز التمويل الأصغر كأداة فعالة لمساعدة فقراء السودان: الأولى، تتمثل في إعداد سياسة تمكينية، ولوائح وأطر قانونية وتنظيمية كأهم الخطوات لتعزيز عملية التمويل الأصغر. ثانياً، وبذات الأهمية الحاجة إلى ضمان الإستهداف المناسب للعملاء. وأخيراً، فإن توسيع مظلة التمويل الأصغر لتشمل المزيد من الولايات يعد أمراً مهماً لتوسيع إمكاناتها في خفض الفقر. لقد ركزت المبادرات الأخيرة على توفير التمويل الأصغر خاصة في مناطق النزاع. هذا من شأنه أيضاً أن يجعل من التمويل الأصغر قوة كامنة لتحقيق السلام.

الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يساعد تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى

الشكل ١-٦ الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٩-٢٠٠٠



المصدر: بنك السودان المركزي ٢٠١٠.

الذي تبنته ولاية البحر الأحمر أيضاً في جلب المزيد من الطلاب إلى المدارس. وقد ارتفع عدد الأسر التي حصلت على الغذاء عن طريق البرنامج من ٣٦,٠٧٨ في العام ٢٠٠٦ ثم إلى ٥١,٥٩٣ في العام ٢٠١٠ مع ارتفاع عدد المدارس التي يغطيها البرنامج من ٢٥٤ إلى ٢٧١ في العام ٢٠١٠. غطى البرنامج ٩٢٪ من الطلاب في العام ٢٠٠٧، وارتفع لأكثر من ٩٤٪ في العام ٢٠١٠. يبلغ متوسط تكلفة الغذاء للطالب الواحد حوالي ٢٣ جنيهاً سودانياً في الشهر.

بينما لا تزال عملية التقييم جارية إلا أن النتائج الأولية تشير إلى أن البرنامج حقق نجاحاً عاماً. إذ انخفضت معدلات الفاقد التربوي في مرحلة الأساس من ٣٥٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٧٪ في العام ٢٠١١.^٥ لضمان بقاء الطلاب بالمدارس، يمكن تبني استراتيجية تربط توفر الطعام بالحضور. وتجري الاستعدادات لتنفيذ برنامج غذاء مقابل التعليم مماثل في ولاية كسلا.

إن سيادة القانون، والشفافية والديموقراطية هي مبادئ ثلاث للتوجيه من أجل توسيع المشاركة السياسية في السودان. ولأنها تضررت بشدة بسبب عقود من الحرب، فإن سيادة القانون ومؤسسات الدولة في السودان أضحت بحاجة إلى أن تعزز.

الادماج السياسي

ضعف المشاركة السياسية يشكل أبرز عوامل تجدد الحرب والعنف في السودان. لقد عبر العديد من المشاركين في حلقات النقاش المركز التي نظمت لهذا التقرير إلى

التعليم بتوفير التمويل والبنى التحتية اللازمة للأطفال الذين هم الآن خارج المدارس وزيادة برامج التعليم مقابل الغذاء.

يعاني أكثر من ١,٤ مليون طفل في السودان من عدم القدرة على الالتحاق بمدارس الأساس. (انظر القسم ٢-١ للمزيد من المعلومات). حيث يبلغ المتوسط العالمي لتكلفة إرسال طفل للمدرسة الأولية لسنة واحدة ١١-١٧ دولاراً. وبالنظر للطلب على البنى التحتية، فإن المطلوب توفير ما يفوق مبلغ ٣٢ مليون دولار لوضع كل طفل ممن هم خارج المدرسة في فصل دراسي في العام. وهذا يعادل ما تضخه عائدات البترول في ١٤ ساعة فقط.

كما أوضح الفصل الثاني، فإن هنالك أكثر من ١,٤ مليون طفل لا يواصلون تعليمهم بعد مرحلة الأساس يعجزون عن الانتقال إلى التعليم الثانوي، الأمر الذي يزيد معدلات التسرب المدرسي في المرحلة الثانوية. وتشير العديد من الإحصاءات إلى أن نقص المدارس الثانوية في السودان هو السبب الرئيس. ففي العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، كان عدد مدارس مرحلة الأساس في السودان ١٨,٠٠٠ بمتوسط ٣٢١ طالباً للمدرسة الواحدة. وعلى النقيض من ذلك نجد أن عدد المدارس الثانوية كان ٣,٦٠٠ (٣٤١٦ أكاديمية) و١٧٠ فنية و١٤ للدراسات الإسلامية، بينما انخفض عدد الطلاب في المدرسة الواحدة إلى حوالي ٢٣٥ طالباً فقط.^٦ وهذا يلقي الضوء على الحاجة لبناء المزيد من المدارس الثانوية لمقابلة الطلب على التعليم الثانوي. ساعد برنامج الغذاء مقابل التعليم

٥ مشروع الألفية ٢٠٠٥

٦ وزارة التربية ٢٠١٠

٧ وزارة التربية ٢٠١٠

على تعزيز قدرات الحكومات المحلية والولائية، وكذلك المؤسسات التقليدية. ويشمل هذا تفعيل خطة الإستراتيجية ربع القرنية.

كذلك لابد من معالجة قضية الفساد. يعد الإطار القانوني القائم الذي يسند ركائز الأمانة ومكافحة الفساد غير ملائم بسبب ضعف الهياكل ومحدودية الموارد، وانعدام الإرادة. وبالإضافة الى الآثار السالبة للنزاعات المدنية على الفساد، فإن تفشي البطالة والإحباط ساعدتا في تغذيته وانتشاره.

يجب أن يكون التحدي على جبهتين: إصلاح وتعزيز ركائز النزاهة، ومحاربة الفقر. تحتاج السياسة القومية لمحاربة الفساد التي تم وضعها مؤخراً إلى أن تأخذ موقعاً متقدماً في السودان كي تمنع تفشي الفساد، وأن تحقق في الحالات وأن تحاكم حسب الإقتضاء.

وبالنظر للوضع الراهن للمعرفة، فإن الديمقراطية، بكل ماله من عيوب، تظل أفضل شكل من أشكال الحكم التي عرفتتها البشرية. فالديموقراطية هي الأرض الطليقة التي يمكن أن تنمو فيها الحرية، وسيادة حكم القانون، والعدل والمساواة للجميع في السودان. الديمقراطية في السودان بحاجة لأن تتكيف وتتطور مع شعب السودان مع مرور الزمن. فالديموقراطية توفر أرضية العمل لبناء وتعزيز دولة الأمة السودانية.

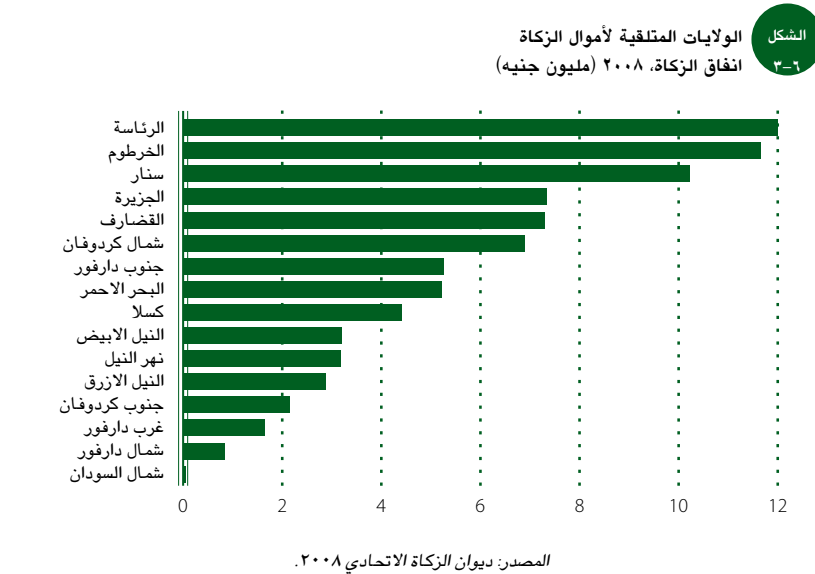
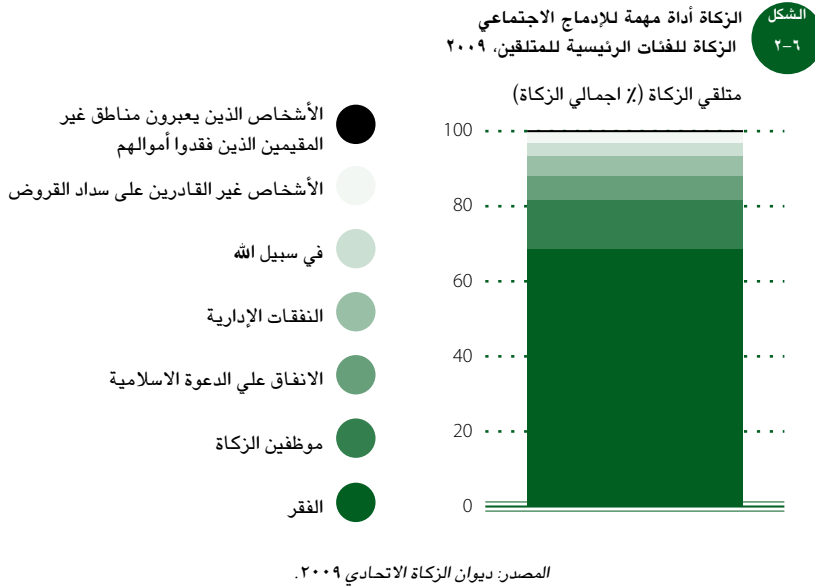
الإدماج الثقافي

في السودان موارد ثقافية غنية للغاية. يعد الإرث الثقافي، في أشكاله الملموسة وغير الملموسة، أساساً لهوية الشعب السوداني - العنصر الأساسي للمصالحة الوطنية. ينقسم السودان الى ١٦ مجموعة

إنتشار مفهوم الاقصاء بحيث أن المواطن العادي يعجز في الحصول على فرصة تتيح له إمكانية التعبير عن شواغله في حوار عام مفتوح. وفي هذا الصدد أشار وزير سابق للشؤون الاجتماعية بولاية جنوب كردفان إلى إن «المهدد الأساسي في السودان هو الاستقرار السياسي. كيف يمكننا وقف نزيف الدم الذي يحدث في بعض أجزاء البلاد؟ وبالنسبة لنا نحن في جنوب كردفان فإن التحديات الرئيسية التي تواجهنا هي التنمية غير المتوازنة والأمن الإنساني، ونجاح الانتخابات القادمة، وتنفيذ المشورة الشعبية، وتوفير الخدمات الأساسية»^٩.

هناك ثلاثة مبادئ أساسية تمثل موجّهات لرفع مستوى الإدماج السياسي في السودان، وهي سيادة حكم القانون والشفافية والديمقراطية. تحتاج سيادة حكم القانون ومؤسسات العدالة في السودان أن تعزز بعد أن تأثرت كثيراً من جراء عقود من الحرب. لقد عمل العنف والنزاع في كثير من الأحيان على حل الخلافات بدلاً عن المؤسسات السلمية. وتميز ثقافة الإفلات من العقاب الثقافة السودانية. لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم في ظل الخروج على القانون وإستمرار النزاع. يعد إحترام حقوق الإنسان والتعايش السلمي في ظل نظام الحريات، وسيادة القانون، ركائز أساسية تُبنى عليها المجتمعات الديمقراطية.

هناك عدد من الإجراءات المطلوبة لتلبية التحدي السياسي في السودان تشمل تعزيز الفكر الإستراتيجي، وقدرات الحكومة في التعامل مع المخاطر، وتدريب وتوعية السياسيين والمشرعين والبيروقراطيين في قضايا تتصل بحفز واستدامة السلام، وتعزيز التنمية البشرية. وتنطوي أيضاً على البناء على الملكية المحلية، والتركيز



إثنية رئيسية، و ٥٢٧ مجموعة فرعية ويتحدثون أكثر من ٣٢٠ لغة ولهجة. ويعتبر السودان واحداً من أغنى الدول الأفريقية من حيث المواقع الأثرية، إذ أن معظمها لم يستكشف بعد.

وبالنظر لتنوعه الديني، فإن السودان يحتفل بالمناسبات الدينية الإسلامية والمسيحية على حد سواء. لقد صار تحديد هوية المجموعات العرقية في السودان أكثر تعقيداً بالنظر للسمات متعددة الأوجه للإنقسامات الداخلية بين المسلمين الذين يتحدثون اللغة العربية، وهم أكبر السكان عدداً، ويمكن إعتبارهم مجموعة عرقية واحدة.

لقد ظل للتمييز بين شعب السودان المسلم وغير المسلم أهمية كبيرة في تاريخ البلاد، ويوفر ترتيباً لأولوية المجموعات العرقية، غير أنه لا يماثل ببساطة التمييز على أساس معايير لغوية، أو ثقافية، أو عرقية، ولا معايير إجتماعية أو معايير لتضامن سياسي.

لكل مجموعة عرقية رئيسية أو اقليم عريق أنماطه الخاصة به في التعبير الثقافي، ويوفر التنوع اللغوي للبلاد أساساً لتباين غني ومتنوع من الأدب المكتوب والشفهي. ويعد التقاليد الشفهية واحدة من أهم أشكال التعبير الثقافي وسط المجموعات الأمية.

لقد صارت كيفية إدارة هذا التنوع الثقافي تحدياً أساسياً للإدماج الثقافي في السودان. يجب أن يُجد التنوع الثقافي مصدراً للقوة والثراء. غير أنه وفي ظل تحاور يغلب عليه حديث الهيمنة والإقصاء وافتراس التجانس، فإن التنوع يصبح عبئاً وخطراً أو خطاباً للفتنة، بل هو خطاب للرفض في أسوأ الحالات.

يعد التنوع الثقافي عنصراً مهماً في قدرة الناس على التمتع بالحياة التي

يريدونها. لذا، فإن دفع التنوع الثقافي ينبغي أن يكون جانباً أساسياً في التنمية البشرية، وهذا يتطلب تجاوز الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأنها لا تضمن الحرية الثقافية. فالحرية الثقافية تعني في المقام الأول بمنح الناس الحرية في اختيار هوياتهم وعيش الحياة التي يرغبون فيها دون إقصاء من الخيارات الأخرى المهمة بالنسبة لهم كالتعليم والصحة وفرص العمل. وكما

ذكر أحد زعماء المجتمع في دنقلا بالولاية الشمالية: فإن «التنوع القبلي والعرفي والثقافي هبة الله وينبغي الإقرار به. وأن الإدارة الجيدة لهذا التنوع ضرورية لصون حقوق الجميع».^{١٠}

يمكن تنظيم الاحتفالات، والمهرجانات، والندوات، وورش العمل والمحاضرات التي تركز على موضوعات الثقافة، والسلام، والتعددية مع احترام التنوع. لقد وفر دور الدولة (وسائل الإعلام ومناهج التعليم في مرحلتها الأساس والثانوي) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بناء القدرات والتدريب لمنظمات المجتمع السوداني وأصحاب المصلحة في الثقافة لتعزيز حوار السلام بين مختلف المجموعات. وتمثل الهدف من هذا في تعزيز المهارات وبناء القدرات، وفي ذات الوقت، حماية الإرث الثقافي للبلاد في تحقيق السلام المستدام والتنمية البشرية في السودان معاصر.

يمكن لوسائل الإعلام أيضاً أن تلعب دوراً مهماً في التواصل، والتبادل بين الثقافات وبناء رأس مال اجتماعي وثقة. ويمكن أن يلعب ذلك دوراً كبيراً في عملية السلام. غير أنه لا بد من التغلب على بعض التحديات الماثلة التي تواجه وسائل الإعلام الجماهيري. وكما ذكر الوزير الاتحادي للشؤون الاجتماعية الذي أستجوب لأغراض هذا التقرير: «إن وسائل الإعلام الجماهيرية، وعبر مختلف وسائلها وقنواتها، ليست سوى وسائل موجهة ومسيطر عليها. إنها لا تعكس تخاطب كل المجتمعات السودانية. ولذلك، فإنها لا تؤدي دورها الكامل المطلوب في نشر ثقافة للسلام في البلاد».^{١١} يمكن توفير

الدعم والتدريب لوسائل الإعلام لمساعدتها لتلعب دوراً أكثر قوة وفعالية في بناء السلام.

منع تآكل مكتسبات التنمية البشرية
سعى القسم السابق إلى إستكشاف الوسائل لأستخدام توسيع التنمية البشرية كأداة للإدماج الاجتماعي و السلام. وينظر هذا القسم في الشأن المقابل: كيف يمكن للسياسات الاجتماعية أن تمنع تآكل مكاسب التنمية البشرية التي تم تحقيقها بمشقة.

تشمل شبكات الأمان الاجتماعي القائمة التأمين الصحي للأسر ذات الدخل المنخفضة التي تغطي ٢٢٪ من أجور العاملين.^{١٢} ويغطي المعاش والضمان الاجتماعي ١٠٪ من سكان السودان.^{١٣} وتغطي المساعدات الحكومية الرسمية (من الزكاة والوقف) حوالي ٧٥٪ من الفقراء والشرائح الضعيفة، خاصة المشردين والأرامل والمطلقات وكبار السن والأيتام.^{١٤}

الزكاة، إحدى أركان الإسلام الخمسة، هي واجب ديني على المسلمين بدفع نسبة مقررة من ثرواتهم لفئات محددة في مجتمعاتهم، عندما تتجاوز ثرواتهم حداً معيناً. والهدف هو إعادة توزيع الثروة من الأسر الغنية لفقراء الدخل. وسواء كانت من خلال ممارسة للإيمان أو للتمويل، فإن الزكاة ينبغي أن تكون لصالح المسؤولية الاجتماعية وتنمية المجتمع.

هنالك مكاتب لديوان الزكاة في كل المدن الكبرى في السودان تقريباً تقوم بتوزيع الأموال، والسلع وفرص الحصول على بعض

١٠ حلقات النقاش البؤرية، دنقلا، الولاية الشمالية، مارس ٢٠١١

١١ حلقات النقاش البؤرية، مقابلة مع وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق بولاية جنوب كردفان، مارس ٢٠١١

١٢ وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل ٢٠١٠

١٣ وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل ٢٠١٠

١٤ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ٢٠١٠

الجدول ٦-٢:

البيانات المتوفرة عن مصروفات الزكاة

ولايات السودان	مصروفات الزكاة (الآلاف)	عدد الفقراء متلقي الزكاة	صرف الزكاة للفقير (جنيه للفرد)
النيل الأزرق	2,870	34,501	83.19
القضارف	7,303	87,280	83.67
الجزيرة	7,341	47,653	154.04
كسلا	4,416	46,578	94.81
الخرطوم	11,660	..	..
شمال دارفور	838	8,248	101.63
شمال كردفان	6,893	68,568	100.53
نهر النيل	3,169	44,473	71.26
شمال السودان	42	..	..
البحر الأحمر	5,221	19,903	262.32
جنوب كردفان	2,143	23,538	91.04
جنوب دارفور	5,259	61,081	86.10
سنار	10,219	87,645	116.60
غرب دارفور	1,642	..	..
النيل الأبيض	3,205	42,181	75.97
العدد الكلي	144,668	571,649	253.11

Source: Federal Chamber of Zakat 2008.

الخدمات الأساسية لمتقدمين مؤهلين وفقاً لمعايير تعتمد على مدى ثروة الأسرة، وحجم الأسرة وما إذا كان عائلها امرأة أو يتيماً. ويتم كذلك إجراء مسوحات للأسر في القرى والمحليات للمساعدة في تحديد المتلقين. وللأسف لا تبين الإحصائيات الرسمية تفاصيل توزيع الزكاة حسب الإقليم أو الولاية أو شكل المعيشة.

يستخدم السودان الزكاة كوسيلة تمويل وشعيرة عقائدية. تذهب أموال الزكاة في معظمها لفقراء الدخل (الشكل ٦-٢). غير أن الزكاة في السودان يمكن أن تستخدم أيضاً في تعزيز التنمية البشرية. يمكن أن يستهدف التمويل من الزكاة ثلاثة مجالات جديدة: بناء المستشفيات، والمدارس والمساكن في مجتمعات الحرمان؛ وتحسين الانتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي؛ والإغاثة في حالات الكوارث و الطوارئ. وللمساعدة في دعم التنمية البشرية، يجب جباية وإدارة الزكاة بكفاءة. ويمكن للزكاة أيضاً أن تدعم شبكات الضمان الاجتماعي الأخرى مثل التأمين الصحي القومي، وصندوق التكافل القومي. إن ضمان جباية الزكاة من المشاريع والأعمال الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة الخاصة يمكن أن يزيد من حجم الأموال المتاحة لصندوق الزكاة.

وبمقارنة البيانات المتوفرة، يحصل على الزكاة، حوالي ٨٧,٦٤٥ من الفقراء المتلقين في ولاية سنار، بينما يحصل ٨,٢٤٨ في شمال دارفور (الجدول الإحصائية). يبلغ معدل صرف أموال الزكاة للفرد الفقير في العام في ولاية البحر الأحمر ٢٦٢ جنيهاً سودانياً، تتلقى ولاية نهر النيل ٧١ جنيهاً سودانياً للفقير الواحد في العام. لم تتوفر لهذا التقرير أعداد الفقراء المتلقين لولايات الخرطوم وغرب دارفور والشمالية.

تأثير الوقف على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية

يعني الوقف في اللغة العربية « عقد أو حظر أو حبس ». وفي الممارسة الإسلامية، يعني الوقف التبرع بالمتلكات الشخصية للاستخدامات الخيرية. على الرغم من أن الوقف ينطبق على الممتلكات غير القابلة للتلف مثل الملكية الثابتة، والأراضي والمباني، إلا أنه يمكن أن يطبق أيضاً على المبالغ النقدية، والكتب، والأسهم والسندات، وغير ذلك من الأصول الأخرى. يلعب الوقف عدداً من الأدوار في المجتمع السوداني. وبالنسبة للمسلمين،

مع أخذ هذه الالتزامات في الحسبان، ينبغي أن يركز التعافي انتقالاتاً من دوائر العنف والفقر على التحول إلى اقتصاد قائم على تنمية بشرية جديدة، وتشديد بنى تحتية لربط الناس والأسواق، وحماية التنمية البشرية والأمن في مناطق البلاد التي لا تزال تصارع لإخماد لهيب النزاع.

الاقتصاد السياسي للتحول

كيف يمكن للسودان التحول من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلام؟ ومثلما يقترح الفصل الخامس، فإن هناك حاجة لسد الفجوة بين التطلعات وحصة عائدات التنمية البشرية. أبعد من هذا، فإنه يمكن استخدام أدوات واقعية لتعزيز اقتصاد جديد موجه نحو التنمية البشرية الشاملة. ويعتبر إصلاح طاقات القطاع العام للإشراف على عملية هذا التحول أداة واحدة في هذا الصدد. لسياسة القطاع العام وبيئته المؤسسية تأثير واسع النطاق على الاقتصاد. هناك حاجة لتقويم هذه البيئة بالتركيز على أطر تنظيمية، وقانونية، وتلك المتعلقة بالميزانية. تحتاج الأطر التنظيمية والقانونية في السودان إلى إعادة تعريف أو تعزيز للتفويض، وهياكل ومهام الوزارات والهيئات إضافة إلى القوانين واللوائح التي تحكم أنشطتها. كما يجب تجديد العلاقة بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المستقلة والقطاع الخاص. يتطلب إصلاح إطار الميزانية تقويماً للإجراءات وآليات التخصيص التي تؤثر على توفر الموارد، وحصة الرواتب في ميزانيات التشغيل وكفاية ومخصصات الميزانية التي يمكن أن توفر فرص حصول الناس على المعدات والمواد التي يحتاجونها لأداء مهامهم.

مجال آخر للتقييم يتمثل في الأجور والحوافز، فهو عنصراً أساسياً للتنمية إذ أن

فإنه يساعد في تحفيز القناعات الأخلاقية والدينية. يعيد الوقف توزيع الملكية الشخصية ويمكن أن يساعد في خلق فرص العمل. بالإضافة لذلك، يساهم الوقف في مجالات الصحة والتعليم وخدمات الحضر والأشغال العامة. أخيراً، يستخدم الوقف شبكة للأمان الاجتماعي ضد المخاطر الاقتصادية.

تدير تبرعات الوقف وزارة الإرشاد والأوقاف على المستوى الإتحادي ووزارات مماثلة على مستوى الولايات. لقد أقر البرلمان القومي وصادق على قانون إسلامي قومي للوقف لسن التشريعات، ومراقبة الأنشطة الوقفية والإشراف عليها. هناك حاجة لجمع المزيد من المعلومات عن الوقف نظراً لعدم كفاية البيانات للجمهور. لكن أبعد من ذلك، ينبغي أن يدار الوقف بحكمة وعقلانية من قبل المؤسسات الحكومية الجديدة.

٦-٢ التعافي من الدمار

الركيزة الثانية لاستراتيجية قومية لتنمية بشرية يقترحها هذا التقرير تركز على الإنعاش لفترة مابعد النزاع. لقد التزم السودان أصلاً باستراتيجيات نزع السلاح، والحل السلمي للنزاعات، والتنمية المؤسسية كأساس ينبغي أن يُبنى عليه السلام، والأمن الإنساني ومنع حدوث النزاع.

بدلاً عن ذلك، فإن التقدم مستمر، ويتم من خلال عمليات متعددة من التحول المؤسسي وتكون الدولة، وتدعمه الصراعات على السلطة والمساومات بين النخب. ولأنها تحدث عادة في آفاق متوسطة إلى طويلة، وليس على المدى القصير، فإن هذه العمليات تشير إلى الحاجة لتخطيط أطر زمنية واقعية.

كذلك من الأمور الحاسمة إدارة توقعات قابلة للتحقيق، وحدود ما يمكن أن يساهم به المانحون والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى في هذه العمليات المحلية في الأساس. في مثل هذه السياقات، قد يحتاج السعي لتحقيق «مكاسب سريعة»، أو إصلاحات حكم مثالي للتأجيل أو على مراحل. وبينما لا تكون الانتخابات في حد ذاتها مشكلة، إلا أن الكيفية والتوقيت الذي تجري بهما الانتخابات يمكن أن يكون أمراً مهماً. قد تكون هناك حاجة لنهج تدريجي. في الواقع، ورغم إمكانية إستخلاص دروس من مجتمعات أخرى، إلا أن نهج مقاس واحد يناسب الجميع لا يمكن أن يعمل بشكل فعال للنهوض بالتنمية البشرية في السودان.

التحدي المائل الآن هو كيفية إدارة التوترات بين مختلف الأعمال بفعالية، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تسلسل وترتيب الأولويات. هذا يقتضي تنسيقاً فعالاً ومحكماً بين مختلف اللاعبين الذين يعملون في سياقات هشة، ومن خلال تحليل للمقايضات بين مفاهيم وبرامج متباينة. وللتوفيق بين مكونات المجتمع السوداني وتوسيع القدرات البشرية في ذات الوقت، يجب تطبيق مبادئ العدالة والإنصاف، والتمكين والاستدامة لوضع سياسات للنهوض برفاهية كل السودانيين.

ربط الناس والسلع والمناطق

الطرق والبنى التحتية في كل من جنوب كردفان ودارفور ضعيفة التطور، والموجود منها في حالة سيئة. وباستثناء كادوقلي، ليس هناك خطة رئيسية لشبكة طرق في جنوب كردفان. وفي دارفور، فإن الطرق الرئيسية التي تربط بين المدن الرئيسية لم تكتمل بعد. لقد أعاق هذا جهود الإنعاش بشكل خطير، وأجّل مبادرات السلام والتنمية في مناطق النزاع.

الحوافز تؤثر على أداء كل فرد، ودوافعه ورغبته في البقاء في القطاع العام أو حتى في البقاء في البلد. وينطوي تقييم نظام الأجور والحوافز على مؤشر لمدى كفاية المستويات العامة للدخول بالنسبة لتكلفة المعيشة، وكيفية تغيير هذه المستويات بمرور الزمن، إضافة إلى تقييم الرواتب النسبية للفئات الأساسية للعاملين المهنيين في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام.

في حالة السودان، وحيث تكون مستويات رواتب العاملين في القطاع العام كافية بالكاد لتلبية مستوى معيشي أساسي، فإن من غير المحتمل أن تنجح استراتيجيات التنمية البشرية ما لم يكن هناك التزام جدي بإصلاحات في سياسات رواتب القطاع العام، وسياسات شؤون الموظفين، وتغييرات رئيسية في أنظمة شؤون الأفراد. تتطلب التنمية البشرية تغييراً أساسياً في المنهج لإصلاح القطاع العام، مع التأكيد على خلق الظروف لحكومة قادرة على الوصول إلى أهداف نوعية بدلاً من أهداف كمية محددة سواء لعدد موظفي الخدمة المدنية، أو حجم فاتورة رواتب القطاع العام.

تتطلب طبيعة ومسار التحول من «حرب» إلى «سلام» دقة في توخي الحذر. وبينما تنطوي كلمة «تحول» على عملية خطية من حالة لأخرى، من النزاع إلى الاستقرار والتنمية، إلا أن هذه تعد حالة نادرة في الممارسة. وبدلاً من ذلك، فإن التقدم يمضي، ويتم عبر عمليات متعددة من التحول المؤسسي وتشكيل الدولة، ويقوم على صراعات على السلطة ومساومات النخب. ونظراً لحدوثها في العادة على مدى متوسط - إلى طويل وليس على المدى القصير، فإن هذه العمليات تشير إلى الحاجة لتخطيط أطر زمنية واقعية.

والتي تُعالج العرض والطلب للنزاع في إطار شامل للأمن الإنساني - يعد ضرورية لمساعدة السودان في تلبية تطلعاته التنموية. يرى هذا التقرير أن خفض الفقر ينبغي أن يشمل تدخلات محددة تهدف مباشرة لتعزيز السلام والأمن في السودان. كذلك ينبغي أن يتم دمج بصورة أكثر تكاملاً لهذه الجهود في الاستراتيجيات التنموية الوطنية والدولية، مع التركيز على خلق ظروف مواتية لإنجاز مشاريع التنمية في البلاد.

كذلك يعد أمن الأشخاص، والملكية والأصول، و حماية حقوق الإنسان اموراً أساسية لتنمية مستدامة، وشرطاً مسبقاً لكي يحسن الناس مستوى معيشتهم، خاصة الفقراء . تشمل الأصول المنافع مثل محطات المياه المشتركة، والوصول إلى الطرق، والبنى التحتية الاجتماعية. تهدف التنمية لدعم ومساعدة خلق ظروف مواتية لهياكل حكم دينامية وشمولية التمثيل قادرة على إدارة التغيير وحل النزاعات بوسائل سلمية. إلى ذلك، فإن أداء ضعيفاً لأنظمة الأمن من شأنه أن يخلق أو يهدم فرص السلام والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. إذ أن هناك هواجساً متنامية بشأن التفاعل بين التنمية والدور الذي يلعبه ذلك العامل في تشكيل حياة الناس. تعد عمليات السلام فرصة لتنمية طال تجاهلها . وبالنسبة للعديد من وكالات التنمية الدولية والثنائية، فإن حالات النزاع غالباً ما ينظر إليها أنها خارج مسؤولياتهم، وينسحب بعضها عند مواجهة تزايد مستويات العنف المسلح، كما أن هذه الوكالات غير راغبة في تعريض الموظفين والموارد للخطر، ومع ذلك جعل آخرون المشاركات في التنمية تعتمد على وقف رسمي للعدايات من خلال إتفاق سلام. وكثيراً ما تبرر مثل هذه

تلعب خطوط السكك الحديدية والطيران دوراً رئيسياً في ربط السودانين ببعضهم بعضاً وبالأسواق. تعتبر هيئة سكك حديد السودان واحدة من أكبر الشبكات في أفريقيا، وشبكاتها يبلغ طولها ٤,٥٧٨ كلم، وأكثر من الثلث بقليل ليس قيد التشغيل رغم أنها كانت توفر الربط على نطاق البلاد. أما هيئة الطيران المدني فهي الجهاز المركزي للطيران والمسؤولة عن تطوير وتشغيل كل الحركة الجوية في السودان. تحولت الهيئة مؤخراً إلى رئاسة الجمهورية، وكننتيجة لذلك فهي أكثر استقلالاً من الناحية المالية من ذي قبل، وتعمل بشكل مستقل نسبياً في أداء معظم مهامها.

لقد شرعت هيئة الطيران المدني بالفعل في تنفيذ خطة للمطارات والملاحة الجوية في دارفور . ولأغراض التنمية البشرية، نطرح فيما يلي توصيات لإحتياجات البنية التحتية للطرق والملاحة الجوية:

- هناك حاجة عاجلة لتعزيز قدرات شبكات الطرق في جميع البلاد.
- يشير اتساع الرقعة مقترناً بالحالة السيئة للغاية لشبكة الطرق إلى أن السكك الحديدية تمثل فرصاً قوية لإحتياجات النقل.
- بالنظر لحجم السودان، ونظام الطرق والسكك الحديدية غير المتطور، فإن نظام ملاحة جوية فعال سوف يكون ضرورياً خلال السنوات القادمة لضمان تحركات آمنة وموثوق بها للأشخاص والبضائع عبر مسافات طويلة.
- يمكن للسكك الحديدية والطرق والملاحة الجوية أن تساعد في بناء واستدامة السلام في شرق السودان، وأن تجعل فرص السلام حقيقية في دارفور.

التنمية أثناء النزاع

العنف المسلح يشل التنمية، كما أن الجهود الرامية لخفض مثل هذا النزاع -

بحرية في شؤون المجتمع، وليتمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

٦-٣ تنفيذ السلام من أجل التنمية البشرية

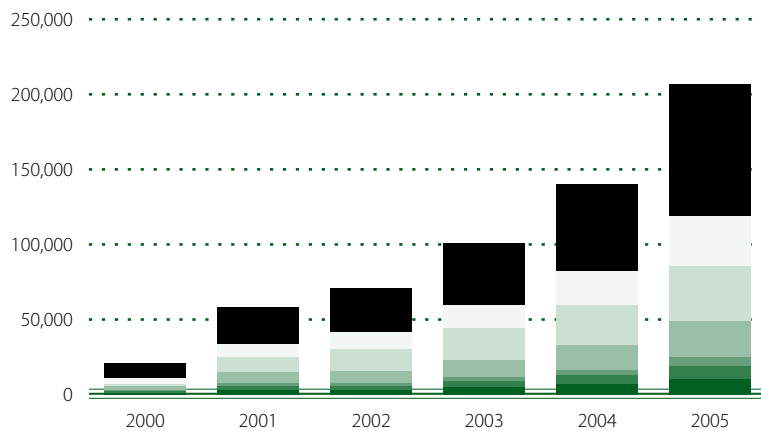
بناء السلام عملية معقدة تتطلب التزاماً بعيد المدى. وفي هذا التقرير نرى أن الاخفاق في وضع مكتسبات التنمية البشرية في صلب عملية تطبيق السلام يعد عائقاً كبيراً لعملية السلام في السودان.

الخطوة الأولى هي التوصل إلى سلام شامل في دارفور. ففي دارفور الكبرى، ينبغي إجراء تقويم أكثر تفصيلاً لإحتياجات البنية التحتية والمؤسسية، وإستكمال وضع الأولويات للإستثمارات الكبرى، وسياسات البرامج والتنمية المؤسسية. تشمل الإجراءات ذات الأولوية للسلام في دارفور:

- دعم الأنشطة التي تعزز السلامة الأساسية، مثل الروابط الإقليمية، وفرص الحصول على التعليم الأساسي، والخدمات الأساسية والتوظيف.
- تجنب الأنشطة ذات المدى القصير التي تستبعد التنمية على المدى الطويل. هذا من شأنه أن يمنح الحكومة وأصحاب



الشكل ٤-٦ التحويلات الإتحادية إلى الولايات (مليون جنيه)



المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٧.

النظرة تجاه عمليات السلام بالمشاركة في أوضاع النزاع على أساس مرجعية التقييد والالتزام بالتفويضات المؤسسية، ورفض تسييس المساعدات، وصعوبة التعاون مع المجموعات المتمردة.

أخذ الفهم التقليدي لدور وكالات التنمية أثناء النزاعات المسلحة، وفي صناعة السلام في تجاوز الحقائق على أرض الواقع على نحو متزايد، فضلاً عن تطور سياسات التنمية. وتحافظ وكالات التنمية في كثير من الأحيان على عمليات في دول تنزلق إلى نزاع مسلح، وكذلك في الدول التي ليس فيها نزاع ولكنها ذات مستويات عالية من عدم الإستقرار والعنف الإجرامي. هناك أيضاً تصاعد في الوعي أكثر من أي وقت مضى بشأن الترابط المتسلسل بين التنمية والأمن الذي تتبناه العديد من وكالات التنمية بإرتياح.

يعد السلام والأمن والاستقرار من الشروط المسبقة، وأساساً للتنمية والتعاون في السودان. وترتبط هذه الأفكار الأساسية ببعضها ترابطاً لا انفصال عنه. فانهدام الديمقراطية والحرمان من الحريات الشخصية، وانتهاك حقوق الإنسان تشكل الأسباب الرئيسة لانهدام الأمن. ومثلما يرى هذا التقرير، فإن مفهوم الأمن يتجاوز الاعتبارات العسكرية ليشمل منع النزاع واحتواء وحله، وجميعها تتصل بهدف الأمن الجماعي القاري.

يشتمل الأمن الإنساني أيضاً على كل جوانب الحياة في المجتمع، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفرد، والأسرة، والمجتمع ليستصحب الاستقرار القومي والإقليمي. ويفترض التقرير أن أمن الأمة يجب أن يبنى من حيث أمن المواطن الفرد، ليس العيش فقط في سلام، وإنما ليحصل أيضاً على الضروريات الأساسية للحياة، وليشارك

يتعلق بأنشطة الشرطة المدنية، ونزع السلاح والتسريح، وإعادة الدمج، وبرامج إعادة الإدماج، والتأهيل والعمليات الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان. وبذات القدر من الأهمية فهم ومعرفة المصادر الجذرية للنزاع. سوف تكون هناك حاجة لجهود لحل النزاعات المتعلقة والمحتملة بين المجموعات العرقية والاجتماعية داخل البلاد.

تقويم الإحتياجات لإصلاح الحكم وبناء القدرات

بالنظر لتاريخ سوء الحكم، فإن الجهود الحالية الرامية لإصلاح النظام يجب أن تنال الإهتمام العاجل من الحكومة بحيث تصل نهاياتها المنطقية على سبيل السياسة. وكأولوية، يجب أن يتم تنظيم التدخلات المستهدفة للإصلاح على عدة جبهات.

- تحتاج المؤسسات العامة والهيئات المتضخمة أن تكون مبسطة، مع مواءمة التكرار والإزدواجية في وظائف الأفراد.
- يجب تعزيز كفاية وحزم فوائد الخدمة لموظفي القطاع العام بهدف دعم الإحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، وتعزيز الإلتزام والمساهمة في القضاء على الفساد.

- يجب التعامل مع النقص الحاد في السياسات اللازمة للإدماج لتنظيم وإدارة عملية الحكم بدءاً بإعطاء الأولوية للوظائف الرئيسية.

- يجب تقوية سياسات التحليل وقدرات إدارة التنمية، بما في ذلك إنشاء كيان مستقل لبحوث السياسات والتحليل.

- ينبغي إجراء تقويم لإحتياجات الدولة كخطوة أولى نحو وضع الخطوط العريضة لبرنامج وطني للتنمية موجه للسلام والأمن.

٦-٤ تمويل التنمية البشرية

المصلحة الوقت للاتفاق على سياسات وأطر مؤسسية ضرورية لدور الحكومة نفسها والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات.

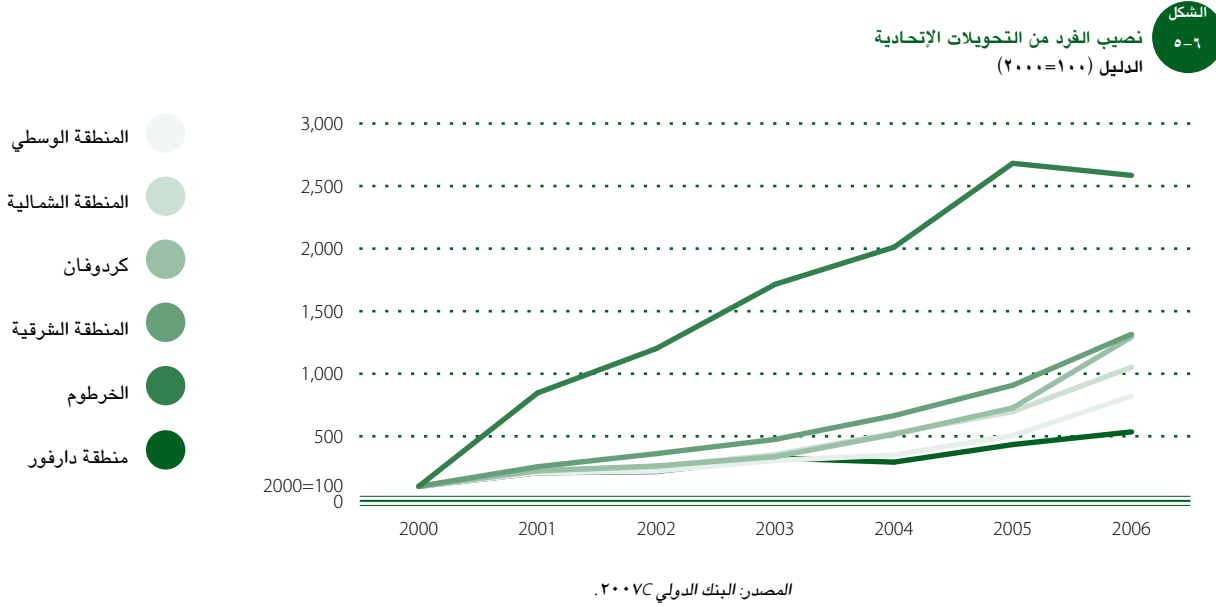
- وضع أولوية للمساعدات الفنية للإعداد للاستثمارات المستقبلية، وخلق قدرات مؤسسية، وأطر تنظيمية جديدة.

- دعم إستعادة وتحسين و/أو تشغيل أفضل للمرافق الخدمية وصيانتها.

- إعطاء أولوية لمشاريع توفر الإرتقاء، أو إستخدام مناهج التحسين المرئي لتعظيم التأثير والرؤية.

التحدي الماثل الآن أمام الحكومة والقطاع الخاص هو بناء القدرات اللازمة لتمكين الأفراد والمنظمات والمجتمعات من التوفيق بين مكونات الأمة، وإدارة النزاع والحفاظ على السلام بطرق غير عنيفة. في معظم مجتمعات تحقيق الذات، هناك آليات (مثل الشرطة الفعالة، والمحاكم الشفافة، والانتخابات الحرة والنزيهة). لإدارة النزاع والحفاظ على النظام. لذلك فإن تعزيز هذه الآليات وآليات بناء السلام الأخرى، وآليات إدارة النزاع ينبغي أن تكون أجزاءً من جدول أعمال التنمية البشرية في مرحلة مابعد النزاع في السودان.

منع نشوب النزاع وبناء السلام رغم ان السودان قد حقق تقدماً كبيراً في السلام الا ان الأخطار التي تهدد السلام والأمن لازالت ماثلة في دارفور وأجزاء من السودان. من المرجح أن تستمر توترات الحدود مع جنوب السودان. ولمنع تكرار النزاع، يجب أن تكون الحكومة، من خلال العمل مع الهياكل الإقليمية كمبادرة دول حوض النيل والمجموعة الإقتصادية لدول شمال وشرق افريقيا، في حالة تأهب لأي تهديد للسلام والأمن. وسوف تكون هناك حاجة لتبادل الخبرات والمعلومات فيما



من التحويلات (الشكل ٥-٦). ذهبت أكبر المكاسب في نصيب الفرد من التحويلات الاتحادية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ إلى الخرطوم مما أعطى الولاية النصيب الأكبر من الأموال المنقولة من خزانة الدولة. علاوة على ذلك، تتلقى الخرطوم أيضاً أموالاً للتنمية (تصنيف الميزانية - الفصل الثالث) فضلاً عن الأجور والرواتب (الفصل الأول) - وهي الولاية الوحيدة في ذلك. تحصل جميع الولايات الأخرى على تحويلات مالية للأجور والرواتب.

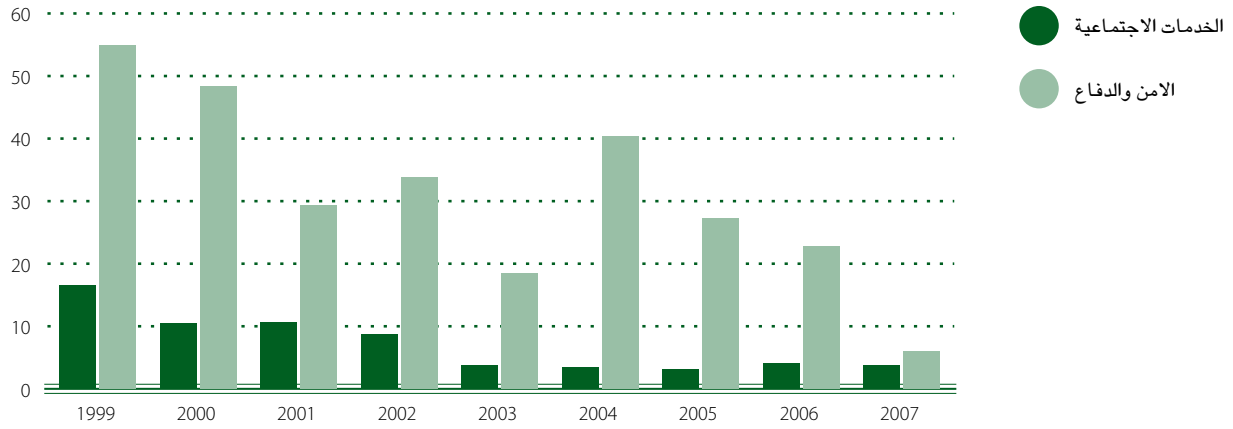
يميل الإنفاق على الدفاع والأمن إلى تجاوز الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الشكل ٦-٦). بدأ الإنفاق على الدفاع والأمن لوحدهما يتناقص مقارنة مع معدلاته في العام ١٩٩٩. وكان ذلك نتيجة لإنهاء الحرب الأهلية مع الجنوب من خلال التوقيع على اتفاق السلام الشامل في العام ٢٠٠٥. غير أنه لا زال هناك انتظار لانعكاس أثر ذلك بصورة أكبر على الخدمات الاجتماعية.

أهمية أولويات الإنفاق بالنسبة للتنمية البشرية

يتم تحصيل أكثر من ٨٠٪ من إجمالي الإيرادات بواسطة الحكومات الولائية التي تقوم أيضاً بتحديد أولويات وخط مشاريع التنمية والإشراف عليها، مع الإشارة إلى أن التمويل لا يزال اتحادياً. كذلك لوحظ إزدياد إجمالي التحويلات إلى الولايات مع مرور الوقت والمكان. إضافة إلى ذلك، تميل الولايات ذات الاقتصاديات والتنمية البشرية العالية إلى الحصول على أكبر مجموع من التحويلات الاتحادية (الشكل ٦-٤). فلدارفور، على سبيل المثال، نصيب أقل نسبياً من الإنفاق العام، الجزء الرئيسي منه يُمول الأجور والمرتبات. ونسبة لتأثره بالنزاع، فإن الإقليم يفتقر إلى البنيات التحتية والخدمات الأساسية، ما يجعله منطقة أولوية للتمويل.

كذلك ينعكس نمط الإنفاق الحكومي الذي يذهب إلى مناطق إقتصادية مهمة حينما تتم معادلته بحساب نصيب الفرد

الشكل ٦-٦
تجاوز الإنفاق على الدفاع والأمن للإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي



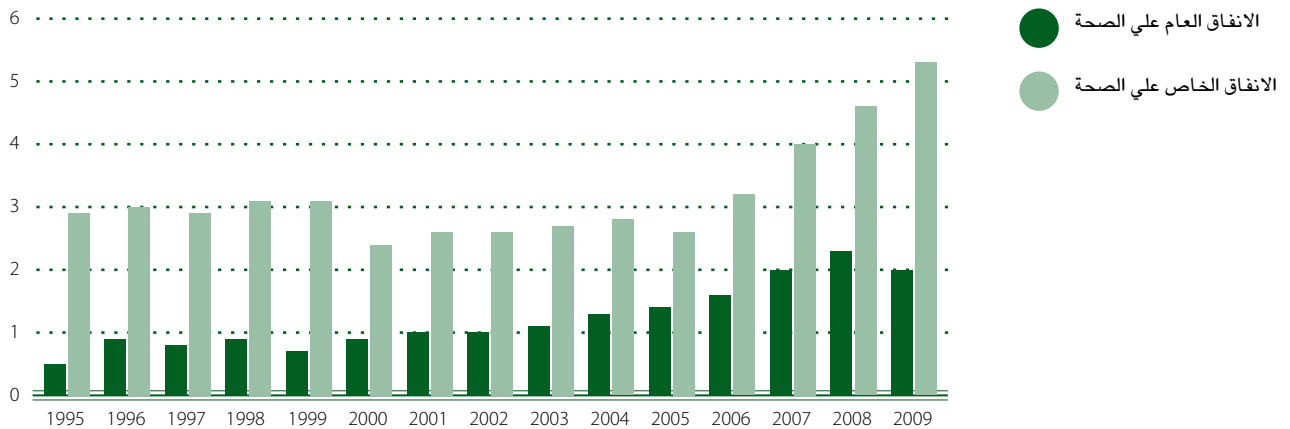
المصدر: محسوب بناءً على بيانات الجدول الإحصائي رقم ٢٧.

الإنفاق على الصحة في القطاع الخاص زاد أيضاً بسرعة، بما يقارب الضعف من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠٠٩. هناك بعض الأولويات الأساسية للإنفاق العام ينبغي تنفيذها:

- يجب زيادة الشفافية وتحديد الأولويات في الصرف على الميزانية والإيرادات

تزايد الإنفاق العام على الصحة العامة في السودان منذ العام ٢٠٠٨ (الشكل ٦-٧)، لكن وبحسب الإنفاق الاتحادي السنوي على الصحة بالنسبة للفرد الذي يقدر بـ ٢٦٥ جنيهاً سودانياً خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)، فإن الإنفاق الحكومي على الصحة في السودان يعتبر من بين الأقل في العالم.

الشكل ٧-٦
الإنفاق العام والخاص على الصحة في السودان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٥ - ٢٠٠٩



المصدر: البنك الدولي ٢٠١١.

للكثيرين من صنّاع السياسات والمجتمع المدني فهماً محدداً للتحديات المؤسسية والمادية في تخطيط وتدبير وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في ظل ظروف النزاع في دارفور وشرق السودان. وتتلقى الهيئات على مستوى الولاية والمنظمات في هذه المناطق ضغوطاً هائلة من المنتفعين من هذه المشاريع ومن المانحين لكي تقدم بشكل عاجل نتائج لبنية تحتية. وينبغي التغلب على القيود المؤسسية للسماح للتنمية بالمساهمة في استدامة السلام.

يعنى تطوير القدرات بتنمية قدرات الأفراد والمجتمعات للتصدي وتلبية الاحتياجات الأساسية التي تتجاوز الشواغل الضيقة المتعلقة بتوفير التعليم الأساسي، والتدريب، واستخدام المساعدات الفنية. وهذه الآن تنطوي على بناء القدرات البشرية، والتنظيمية، والمجتمعية ضمن إطار عريض للحكم لتمكين الناس.

هناك تحديان إثنان في بناء قدرات الأفراد. أولاً، الحاجة للتخطيط السليم والبرمجة المستقبلية لرأس المال البشري، والحاجة للتدفقات والمهارات. إضافة إلى ذلك، فإن التدريب المتخصص يحتاج إلى تعميم وتنفيذ إضافة إلى التعليم العام والمهني، لتكون في خدمة تحقيق هدف مقابلة إحتياجات إعادة البناء. ويمكن أن يساعد تأسيس شراكات للقطاعين العام والخاص بين الجامعات، والوكالات الحكومية والشركات في بناء مناهج وموارد تفي بطلب السوق.

يُظهر الخروج من العنف المدمر مجموعة من التحديات الوطنية المباشرة وطويلة الأجل. ينبغي تفصيل هذه التحديات، وترتيب أولوياتها، واتساقها وتسلسلها بوضوح في إطار برنامج وطني واسع للإنتعاش والتنمية. يمكن أن تشمل أولويات هذا البرنامج:

القومية. كذلك فإن الشفافية فيما يتعلق بعائدات النفط، إنتاجه وأسعاره، تعتبر خطوة ضرورية لإنشاء نظم للمساءلة عن كيفية صرف المال العام.

• ينبغي أن تبقى حصة من الموارد على مستوى الولاية بالولايات، وأن تُعامل الموارد من بعض الأقاليم كدخل قومي بانتظام، مثل موارد غابات جنوب كردفان. وفي حين أن لتقاسم الثروة مع أقاليم السودان الأخرى فوائد للمناطق التي ليس لها موارد، فإن مبادئ محددة لتقاسم الثروة يجب صياغتها بوضوح وتبليغها للرأي العام.

• يعد التنسيق بين الحكومة الاتحادية والولاية ضرورياً لضمان إنفاق فعال وتقليل المنافسة والمخاطر للنزاعات المحتملة. وينبغي تعزيز المؤسسات على المستوى الولائي مثل صندوق دعم الولايات لأداء هذا الدور.

• ينبغي تخصيص الإنفاق العام وفقاً لأساسيات ومبادئ التنمية البشرية المتمثلة في الإنصاف والتمكين والاستدامة. كما ينبغي منح مجالات التنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والصحة، أولويات وفقاً للأدلة مثل تلك التي ساقها هذا التقرير.

• ينبغي منح الولايات السلطة لإنشاء مشاريع تنمية وفرض ضرائب لأغراض التنمية البشرية مع تطوير قوانين ضرائب تصاعديّة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتشجيع تنمية القطاع الخاص.

• ينبغي أن تستهدف تحويلات الميزانية مناطق النزاع بكفاءة.

بناء القدرات

يعتبر بناء القدرات لإدارة الموارد الإنسانية والمساعدات والموارد الحكومية أولوية أساسية للسودان. وحتى الآن، فإن

تتجاهل التنمية البشرية الطويلة الأجل وإعادة بناء سبل كسب العيش. لقد زاد الاعتماد على خدمات الإغاثة خلال العقدین الآخرين من أجل البقاء على قيد الحياة يوماً بعد يوم. يركز المنهج الحالي على استيراد كميات ضخمة من الغذاء والإمدادات الطبية لإنقاذ حياة الناس اليوم. في مناطق السودان مثلما هو الحال في نطاقات طوارئ أخرى، أدى هذا المنهج بشكل مثير للجدل إلى تزايد الاعتماد على المساعدات. ويواجه الفاعلون في تقديم العون الإنساني في السودان واحداً من الأسئلة الأساسية التي يواجهها الفاعلون في المساعدات الإنسانية يتمثل في كيفية أفضل الإستراتيجيات لدعم وإعادة بناء وتيسير سبل كسب العيش بدلاً عن ذلك. الخطوة الأولى هي إعادة تقويم العلاقات بين الاكتفاء الذاتي، والحيوية الثقافية، والبقاء على المدى الطويل. تركز عمليات الإغاثة حالياً على البقاء يوماً بعد يوم للسكان الضحايا. كذلك ينبغي القيام بتخلص تدريجي من العون الطارئى والانتقال إلى مساعدات إنمائية طويلة المدى، تساعد في إستعادة الناس للاكتفاء الذاتي.

٥-٦ ملخص للتوصيات

النقاط الآتية تلخص التوصيات الرئيسية لتقرير السودان للتنمية البشرية ٢٠١٠.

- لمعالجة الإقصاء الاقتصادي، يوصي التقرير بخلق الوظائف، واستخدام مشاريع التمويل الأصغر، وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحويلات الميزانية إلى الولايات لبناء المزيد من المدارس والمستشفيات يمكن

- استهداف المهارات الفنية، بما في ذلك الأعمال المدنية، والبناء، والتخطيط البيئي والصرف الصحي من أجل إعادة بناء البنى التحتية. هذا من شأنه أن يساهم بفعالية في استعادة رأس المال الاجتماعي وتعاون المجتمع.
- تعزيز القدرات القومية لإدارة التنمية من أجل تعزيز قدرات التفكير الاستراتيجي وقدرات السياسيين، والمشرعين والتكنوقراط في المسائل المتعلقة بالتنمية البشرية والحكم المسؤول.

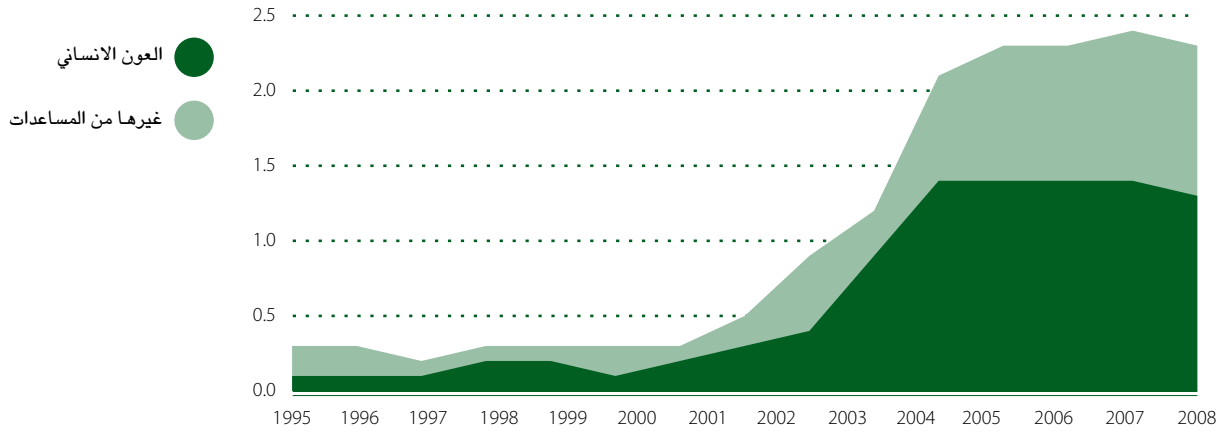
العون الإنساني - مخاطر أم مهددات؟

إن المجاعة، والجفاف والنزوح تمثل عوامل رئيسية لانعدام الأمن في كوارث دارفور وشرق السودان الإنسانية. يُعد الاكتفاء الذاتي لسكان الريف، وأنماط التجارة وسبل المعيشة انعكاساً للجغرافية المحلية والممارسات الاجتماعية الثقافية. إن عقوداً من التحديات البيئية، والسياسية والاجتماعية تنتج العديد من التحديات الطارئة المعقدة.

يُركز معظم العون في السودان منذ عام ١٩٩٥ على المساعدات الإنسانية (الشكل ٦-٨). وهذا هو الحال حتى العام ٢٠٠٥. ساعد العون الإنساني في سد الفجوة الناتجة عن تدني الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية خلال النزاع في جنوب السودان ودارفور. إن العون الطارئ لمعسكرات النازحين في دارفور ضرورة إضطرارية نظراً للقتال المستمر، والنزوح والضغط الناجمة عن الندرة. هناك حاجة للعون الإنساني في مثل هذه الظروف الخاصة - وقد أثبتت فعاليتها في مساعدة الناس على البقاء في ظل الصدمات الشديدة لانعدام الأمن.

لكن مع التركيز على الأزمة الإنسانية، فإن إستراتيجيات الإغاثة غالباً ما

العمون الإنساني يُهيم على معظم المساعدات الخارجية

الشكل
٨-٦

المصدر: بناءً على بيانات الجدول الإحصائي رقم ٢٨.

أن يؤسس إصلاح الحكم بالتركيز على تعزيز حكم القانون والعدالة، والشفافية والمساءلة في استخدام الموارد القومية.

• فيما يتعلق بأهمية النقل، يوصي التقرير أن يكون بناء القدرات للطرق والسكك الحديدية والطيران أساسياً.

• لضمان عملية التنمية أثناء النزاع، يوصي التقرير أن تتضمن إستراتيجيات الفقر تدخلات محددة تهدف مباشرة لتعزيز السلام والأمن في مناطق النزاع في السودان. ويوصي التقرير كذلك أن يكون أمن الأشخاص، والممتلكات والأصول، وحماية حقوق الإنسان أموراً أساسية لتنمية بشرية مستدامة.

• ولتحقيق السلام لأغراض التنمية البشرية، يوصي التقرير بتفادي الأنشطة قصيرة المدى التي تستبعد الخيارات على المدى البعيد والتي لم يتم تقويمها بعد في السودان، وبدعم الأنشطة التي تعزز السلامة.

• ولتحسين مستوى الحكم وبناء القدرات، يوصي التقرير بتعزيز القدرات لتحليل السياسات وإدارة التنمية، وينبغي تقويم لإحتياجات البلاد كخطوة أولى

أن تساعد في سد الفجوات في الخدمات الاجتماعية.

• لتعزيز المشاركة السياسية، يوصي التقرير بإعطاء المزيد من القدرات للمؤسسات القادرة والشفافة تحت مظلة الحكم الراشد.

• وبشأن المشاركة الثقافية، يُنصح بشدة أن تعطى المصالحة الثقافية، والحرية الثقافية، والتقدير الثقافي أولوية عالية في برنامج السياسات.

• ينبغي أن تكمل أموال الزكاة شبكات الضمان الاجتماعي الأخرى مثل التأمين الصحي القومي، التأمينات الاجتماعية والصندوق القومي للتضامن (التكافل) لتعمل كأداة للتنمية البشرية. ويوصي أيضاً بأن يوسع حجم جباية الزكاة، من الشركات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد في زيادة حجم أموال الزكاة.

• وبشأن بناء السلام للتنمية البشرية، يوصى بأن استعادة رأس المال الاجتماعي من خلال حشد وتطوير مهارات بشرية مستهدفة، ينبغي منحها أولوية عالية. ويوصى أيضاً

نحو تحديد برنامج وطني للتنمية البشرية موجه نحو السلام والأمن.

- من أجل سياسة عادلة للمال العام يوصي التقرير بضرورة وجود الشفافية والأولية في الإنفاق الخاص بالميزانية والإيرادات القومية. ويوصي التقرير أيضاً بضرورة تخصيص حصة عادلة من المصروفات العامة لأغراض ركائز التنمية البشرية، خاصة الصحة والتعليم. ويوصي أيضاً بإعطاء الولايات السلطة لإنشاء مشاريع تنمية وفرض ضرائب لأغراض التنمية البشرية، وأن تكون أفضلية المزيد من تحويلات الميزانية لمناطق النزاع في البلاد.
- ينبغي أن تركز عمليات الإغاثة على الاحتياجات اليومية لبقاء السكان الضحايا، وأن تهدف في ذات الوقت للمساعدة في إستعادة إكتفائهم الذاتي.
- تم تسليط الضوء بشكل حاد في هذا التقرير على التحديات الكبيرة في نوعية وحجم البيانات في السودان. ينبغي أن يكون متوسط سنوات الدراسة ونصيب الفرد من الدخل على مستوى الولاية والمستوى المحلي مجالات للأولية لمسح جميع البيانات على مستوى الأسرة كي يتمكن السودان من مواكبة النقاش العام العالمي حول التنمية البشرية وقياسها.

إطار استراتيجي للتنمية البشرية في السودان

يقترح هذا التقرير إدراج التوصيات

المشار إليها أعلاه كركائز لإطار استراتيجي للتنمية البشرية في السودان. وينبغي أن يسترشد هذا الاقتراح بموجهات وأفكار ومبادئ. ينبغي أن يتضمن إطار تنمية بشرية مثل هذا الآتي:

- تبني تقرير السودان للتنمية البشرية ٢٠١٠، كأساس لتحليل ظرفي للإطار. ويمكن استخدامه لتحديد الفرص، والمهددات، ونقاط القوة والضعف في مستويات التنمية البشرية الحالية في السودان.
- يوفر التحليل الذي إبتدريناه في هذا التقرير أيضاً أساساً لوضع أهداف تنمية بشرية واسعة للسودان.
- ينبغي أن يضع الإطار الاستراتيجي للتنمية البشرية أهدافاً واضحة، وقابلة للقياس ومحددة زمنياً لأغراض الإستراتيجية وأغراضها ونتائجها وأنشطتها.
- يجب أن تصمم السياسات والبرامج وتنفذ بواسطة مؤسسات الحكم المحلي لبناء القدرات والطاقت للتنمية البشرية على المستويات المحلية.
- ينبغي وضع نظم مبنية على الأدلة والبراهين منذ البداية لرصد وتقييم النتائج من خلال مؤشرات وتدابير قابلة للتحقيق الكمي والقياس.
- يعد تقييم التقدم الذي يتم إحرازه في تحقيق الأهداف على المستويات القصيرة والمتوسطة و الطويلة المدى، وكذلك الاستراتيجية ككل، أمراً حيوياً لإثبات فعالية وتأثير إطار للتنمية البشرية للسودان.



مراجع



بابكر، أم وأُس بانتوليانو، ٢٠٠٦، «معالجة الهشاشة المزمنة لسبل كسب العيش في ولاية البحر الأحمر بالسودان»، لندن: معهد تنمية مورا البحار.

مشروع النيل الأزرق الصحي ووزارة الصحة الاتحادية، ٢٠١٠، التقرير السنوي، الخرطوم، السودان.

براهيمي، آل، ٢٠٠٠، «تقرير لجنة الأمم المتحدة عن عمليات السلام»، نيويورك، الأمم المتحدة.

برانش أيه وزد سي مامبيلي، ٢٠٠٥، «كسب الحرب مع خسارة السلام؟: معضلة الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الإجارة المدنية والمهام المقبلة»، مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة، ٤٣، ١، مطبعة جامعة كمبودج، ص ٢٠-١

برينكمان، أنش جيه وهينديكس، ٢٠١٠، انعدام الأمن الغذائي والصراع: تطبيق إطار تقرير التنمية العالمي، في «تقرير التنمية العالمي، ٢٠١١، الصراع والأمن والتنمية»، واشنطن، البنك الدولي.

بنك السودان المركزي، ٢٠١٠، التقرير السنوي ٢٠١٠، الخرطوم، السودان.

٢٠١٠، «حشد المدخرات للتمويل الأصغر»، يناير ٢٠١٠، الخرطوم، السودان.

الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧، «تقرير الحسابات القومية»، الإدارة القومية للحسابات، الخرطوم، السودان.

٢٠٠٨، تعداد السكان الخامس، الخرطوم،

مجلس الوزراء

٢٠٠٩، مسح خط أساس الأسرة السودانية، الخرطوم، مجلس الوزراء.

٢٠١٠، سلسلة إحصائية ١٩٩٠-١٩٩٩، الخرطوم، مجلس الوزراء

الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الصحة الاتحادية، ٢٠٠٦، مسح صحة الأسرة السودانية، الخرطوم، السودان.

الجهاز المركزي للإحصاء ومركز إحصاء جنوب السودان، ٢٠١٠، «تقييم انعدام الأمن الغذائي في السودان: تحليل مسح خط أساس الأسرة السودانية»، مسودة التقرير، الخرطوم

٢٠١٠، مسح خط أساس الأسرة السودانية، الخرطوم وجوبا.

أيه أيه و البدوي، أيه، ٢٠٠٣، «تفسير أداء النمو الاقتصادي للسودان. مسوحات كامبرديج الاقتصادية العامة لأفريقيا: شرق وجنوب أفريقيا»، مسودة مداوالات المؤتمر

علي، أيه أيه و بي واني، ٢٠٠٦، «فرص وتحديات مرحلة ما بعد السلام في السودان» في «سياسات الاقتصاد الكلي لخفض معدل الفقر : حالة السودان»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السودان.

الكابر، أس و أم سانتوس، ٢٠١٠، «الفقر المدقع متعدد الأبعاد: مؤشر جديد للدول النامية»، بحوث التنمية البشرية، الورقة ١١. نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية

الشيخ، أم أي، ٢٠١١، «تحديات التعايش السلمي والانعاش في مجتمعات شرق السودان المتأثرة بالحرب»، مذكرة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية، ٢٠١١.

عنان، جيه سي و آر هورتون، ٢٠٠٦، «حالة الشباب وحماية الشباب في شمال يوغندا: نتائج مسح الشباب المتأثر بالحرب»، كمبالا، يونيسيف يوغندا.

أريناس قارسيا، أن، ٢٠١٠، «النمو والتنمية لفقراء جنوب السودان: آليات العون لفترة ما بعد اتفاق السلام الشامل، واستراتيجيات خفض معدل الفقر ودور البنك الدولي»، معهد دراسات النزاعات والعون الإنساني، إسبانيا.

عسال، أم، ٢٠٠٨، «حق وقرار العودة: النازحون في السودان ما بعد الحرب»، في «النزوح القسري: من هم أصحاب الحاجة الحقيقية؟»، تحرير قرابسكا، كيه وأل ميهتا، لندن: بالقراف ماكميلان.

٢٠١١، «الحرب والنازحون والتنمية البشرية في السودان»، ورقة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية في السودان، ٢٠١١

عسال، أم أيه أم و أس أيه أم علي، ٢٠٠٧، «شرق السودان: التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام في ولاية القضارف»، معهد دراسات السلام، تقرير وضع، <http://www.cmi.no/sudan/doc/?id=952>. تمت زيارة الموقع في ١٩ أبريل ٢٠١١.

أوتيسيري، أس، ٢٠١٠، «مشاكل الكنفو: العنف المحلي وفشل المجتمع الدولي في بناء السلام»، رسالة ماجستير، كمبودج، مطبعة جامعة كمبودج.

- كولير، بي، ٢٠٠٩، «الحروب والأسلحة وأصوات الناخبين: الديمقراطية في الأماكن الخطرة»، نيويورك: هاربر كولينز.
- كولير، بي، و آيه هوفلر، و أتش هيق، و أم ريخال-كورول، و أن سامبانيس، ٢٠٠٣، «كسر شراك الصراع: السياسات العامة للحرب الأهلية والتنمية»، أكسفورد وواشنطن، مطبعة جامعة أكسفورد والبنك الدولي.
- كولير، بي، و آيه هوفلر وسوديربوم، ٢٠٠٠، «الطمع والمظالم في الحرب الأهلية»، الأوراق الاقتصادية لجامعة أكسفورد، المجلد ٥١.
- لجنة الأمن الإنساني، ٢٠٠٣، «الأمن الإنساني الآن»، نيويورك، لجنة الأمن الإنساني.
- سكرتارية الكمونويلث، ٢٠٠٧، «السبل المدنية للسلام»، تقرير لجنة الكمونويلث عن الاحترام والفهم، لندن: سكرتارية الكمونويلث.
- حكومة السودان والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان، ٢٠٠٥، اتفاق السلام الشامل، نيفاشا، كينيا.
- دي وال، ١٩٩٧، «جرائم المجاعة: صناعة السياسة والإغاثة في أفريقيا»، أكسفورد: جيمس كري.
- ٢٠٠٩، «بناء السلام القائم على الأدلة»، فهم ما يجري في السودان، الثلاثاء، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩، <http://blogs.ssrc.org/sudan/24/11/2009/evidence-based-peacekeeping>. تمت زيارة الموقع في ١٨ أبريل ٢٠١١.
- ديوليت أل آل بي، ٢٠٠٩، «الأثر الاقتصادي للإتصالات الجوال في السودان»، تقرير لشركة اتصالات زين، ٥ يونيو.
- دويل، أم دبليو وسامبيناس، ٢٠٠٦، «صناعة الحرب وبناء السلام: عمليات سلام الأمم المتحدة»، برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون.
- مفوضية إعادة الإعمار والتوطين في دارفور، ٢٠٠٧، السلطة الإقليمية الانتقالية في دارفور، خطط إعادة الإعمار والتوطين في دارفور، الخرطوم، السودان.
- دوفيلد، أم، ٢٠١١، «إدارة المخاطر ومعسكر الإغاثة المحصن: الحياة اليومية في مجتمعات ما بعد المعالجات»، مجلة المعالجات وبناء الدول، ٤: ٤، ٤٥٣-٤٧٤.
- إيستري، دبليو و آر ليفاين، ١٩٩٧، «مأساة النمو في أفريقيا: السياسات والانقسامات الاثنية»، المجلة الاقتصادية ربع السنوية، المجلد ١١٢، العدد ٤، ص ١٢٠٣-١٢٥٠.
- الحسين، دي أم، ١٩٩٩، «الآليات التقليدية لتسوية النزاعات في جبال النوبة (دراسة حالة)»، ورقة قدمت لمؤتمر تسوية النزاعات والمصالحات الوطنية في أفريقيا، ٨-١٢ نوفمبر ١٩٩٩، أديس أبابا، أثيوبيا.
- البدوي، آي آيه، ٢٠٠٦، «استراتيجية قائمة على أهداف الألفية التنموية لإعادة بناء اقتصاد ما بعد الحرب في السودان»، واشنطن، البنك الدولي.
- الضو، كيه أتش، ٢٠١٠، «الجدوى الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة: تحليل تجريبي، ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٥»، رسالة دكتوراة غير منشورة قدمت لشعبة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة.
- ديوان الزكاة الاتحادي، ٢٠٠٨، تقرير الزكاة السنوي، الخرطوم، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.
- ٢٠٠٩، تقرير الزكاة السنوي، الخرطوم، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.
- وزارة التربية والتعليم الاتحادية، ٢٠٠١، «تطوير التعليم: التقرير القومي لجمهورية السودان، الخرطوم، الإدارة العامة للتخطيط التربوي.
- ٢٠٠٩، إحصائيات تعليمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الخرطوم، السودان.
- وزارة الصحة الاتحادية، ٢٠٠٧، استراتيجية القطاع الصحي الخمسية في السودان، الخرطوم، السودان.
- فينت، جيه، ٢٠١٠، «اللغة المنمقة والحقيقة: الفشل في تسوية نزاع دارفور»، مسح الأسلحة الصغيرة، ورقة عمل رقم ١٩، معهد الدراسات الدولية والتنمية، جنيف.
- فينت، جيه، و دي وال، ٢٠٠٦، «دارفور: تاريخ جديد لحرب طويلة»، نيويورك: زيد بوكس.
- فورتنا، في بي، ٢٠٠٨، «ما مدى كفاءة حفظ السلام؟ تشكيل خيارات المحاربين بعد انتهاء الحرب الأهلية»، برينستون، نيو جيرسي، مطبعة جامعة برينستون.

- غانى، أيه و سي لوكهارت، ٢٠٠٨، «إصلاح حال الدول الفاشلة: إطار لإعادة بناء عالم متصدع»، نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد.
- حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، ٢٠٠٨، «جنوب السودان وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: نهج متكامل للاستقرار»، جوبا، أوراق ورشة عمل عن جنوب السودان، ٢٥-٢٦ يونيو ٢٠٠٩.
- حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٨، الميزانية المصدقة، جوبا، السودان.
- ٢٠١٠، «خطاب الميزانية» قدم أمام المجلس التشريعي لجنوب السودان من قبل معالي ديفيد دينق أثوري، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩.
- حكومة السودان وجبهة الشرق، ٢٠٠٦، «اتفاق سلام شرق السودان»، أسمر، إريتريا.
- حكومة السودان والأمم المتحدة، ٢٠٠٥، «بعثة التقييم المشتركة للسودان: إطار عملي للسلام المستدام والتنمية وخفض معدل الفقر»، الخرطوم، السودان.
- ٢٠٠٩، «بعثة التقييم المشتركة لدارفور»، الخرطوم، السودان.
- حكومة السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤، «أهداف الألفية التنموية في السودان: تقرير مرحلي موحد»، الخرطوم، السودان.
- قرين، تي، ١٩٩٨، «النزوح في شمال القوقاز وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا» في «الشعب المنسي: دراسات لحالات نزوح»، تحرير كوهين ودينق، واشنطن: مطبعة مؤسسة بروكينغز.
- مركز مراقبة النزوح، ٢٠١٠، «السودان: سراب الحلول الناجمة من خلال عودة نازحي الجنوب وتفاقم حالة نازحي دارفور»، جنيف، مجلس اللاجئين النرويجي.
- صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦، برنامج التشاور والمراقبة في السودان (٢٠٠٦) القائم على المادة ٤ - مراقبة الموظفين وإفادات الموظفين. إشعار معلومات عامة بشأن مشاورات المجلس التنفيذي؛ وبيان المدير التنفيذي لبرنامج السودان، التقرير القطري رقم ١٨٢/٠٦.
- منظمة الهجرة الدولية، ٢٠١١، «الهجرة في السودان: صورة قطرية عامة»، الخرطوم.
- جوك، جيه أم، ٢١٠، «أي الطرق لجنوب السودان؟ التنوع الثقافي وأساسيات بناء الدولة»، فهم السودان، مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، نيويورك <http://blogs.ssrc.org/sudan> تمت زيارة الموقع في ٢٧ أبريل ٢٠١١.
- كاكار، بي، ٢٠٠٥، «مناقشة المشاكل والحلول مع الشركاء»، ورقة عمل، نوفمبر.
- كاتز، بي، ٢٠١١، «دور العدالة الانتقالية والمصالحة في بناء السلام»، ورقة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية في السودان، ٢٠١١.
- كيم أن وكونسكاوي، ٢٠٠٩، «الأزمة الاقتصادية والصراع العنيف والتنمية البشرية»، ورقة عمل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- كومار، سي، ٢٠٠٦، «ما هو العنصر الفعال في منع فشل الدول وإعادة بناء الدول الفاشلة»، مركز ودر ولسون الدولي للعلماء، سلسلة الأوراق الخاصة، العدد ٧.
- ليفينسون، تي، ٢٠١١، «الدولة في السودان: مؤسسية السلام والأمن والتنمية»، ورقة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية في السودان، ٢٠١١.
- ليوب جيه وآخرون، ٢٠١٠، «أصوات أهل دارفور: توثيق آراء لاجئي دارفور حول قضايا السلام والعدالة والمصالحة: ٢٤ ساعة لدارفور»، ص ٩ <http://www.darfurivoices.org> تمت زيارة الموقع في ٢٠ أبريل ٢٠١١.
- مامداني، أم، ١٩٨٢، «ما وراء الهوية السياسية للمستعمر وابن البلد: التغلب على الإرث السياسي للاستعمار»، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ، ٣٥، ٦٥١-٦٦٤.
- ٢٠٠٩، «المنقذون والمنقذون: السياسة وحرب الرعب في دارفور»، نيويورك، بانثون بوكس.
- مامبيلي، زد سي، ٢٠٠٧، «قطاع الطرق الكامنون: فهم حوكمة المتمردين»، بحث قدم لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس.
- مينين تي، ٢٠٠٧، «التعدد القانوني في جنوب السودان: هل بمقدور بقية أفريقيا وصف الطريق؟»، مجلة السياسات الأفريقية، ٣، ١٠ نوفمبر.

- وزارة الزراعة والغابات، ٢٠١٠، «سلسلة إحصائية. الجهاز المركزي للإحصاء، «تقرير الحسابات القومية»، الإدارة القومية للحسابات، الخرطوم، السودان.
- وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠، «تقرير داخلي عن برنامج الغذاء مقابل التعليم (غير منشور)، إدارة المتابعة والتقييم والبحوث بولاية البحر الأحمر.
- وزارة القوى البشرية، ١٩٩٦، «مسح هجرة القوى العاملة»، دائرة سوق العمل، الخرطوم، السودان.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ٢٠١٠، التقرير السنوي، الخرطوم، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، ٢٠٠٣، «تقرير الجندر في التعليم»، الخرطوم.
- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، ٢٠١٠، التقرير السنوي للتأمين الصحي، الخرطوم، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.
- ٢٠١٠، التقرير السنوي لصندوق الضمان الاجتماعي والمعاشات، الخرطوم، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.
- ميكسماركت، ٢٠١١، «وضع السودان في مجال التموي الأصغر»، www.mixmarket.org/mif/country/sudan تمت زيارة الموقع في ١٥ أبريل ٢٠١١.
- موسلي، أم، ٢٠١١، «بناء السلام في أطر ناجحة: أمثلة من أنجولا وموزمبيق وسيراليون ومدى مطابقتها لحالة السودان»، ورقة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية في السودان، ٢٠١١.
- مجموعة مونتريال لبحوث النزاعات الاثنية، [mrgec.mcgill.ca/Colonialism Civil Violence](http://mrgec.mcgill.ca/Colonialism%20Civil%20Violence) تمت زيارة الموقع في ١٧ يناير ٢٠١١.
- ميرفي، بي، ٢٠٠٦، «الممارسة المحفوفة بالمخاطر لدعم بناء السلام على المستوى القاعدي في جنوب السودان»، في «تجزئة السلام: معالجة نزاعات السودان»، تحرير مارك سايمونز وبيتر ديكسون، أكورد، العدد ١٨، ٦٤-٦٧.
- موسى، جي، ٢٠٠٥، «إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في العالم العربي»، المؤتمر الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية، اليونيسكو، ١٤-١٥ مارس ٢٠٠٥، عمان، الأردن.
- المجلس القومي لمكافحة الأيدز، ٢٠١٠، التقرير السنوي، الخرطوم، السودان.
- برنامج التكافل القومي، <http://www.nspafghanistan.org> تمت زيارة الموقع في ١٩ أبريل ٢٠١١.
- نيكولاس أر، ٢٠١١، «برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان: تقديم القليل في وقت متأخر»، مسح الأسلحة الصغيرة، معهد الدراسات الدولية والتنمية، جنيف.
- نور، إي أم، ٢٠٠٣، «الدخل والفقر الإنساني في السودان: تقييم تجريبي»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخرطوم.
- نيرينوا، أيه، ٢٠١٠، «النزاع والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدينة جوبا»، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزيرة.
- الهيئة العامة للتأمين الصحي، ٢٠٠٣، التقرير السنوي للصندوق القومي للتأمين الصحي للعام ٢٠٠٣، الخرطوم، السودان.
- بيوج، أتش، ٢٠١١، «مرات الرعاية وانعدام الأمن الإنساني في ولاية جنوب كردفان»، ورقة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية في السودان، ٢٠١١.
- رودريك، دي، ١٩٩٩، «أين ذهب كل النمو؟ الصدمات الخارجية، والنزاع الاجتماعي، وانهيار النمو»، مجلة النمو الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد ٤، ٣٨٥-٤١٢.
- رولاندسون دي، ٢٠٠٥، «حكومة التمرد المسلح: التغييرات السياسية في جنوب السودان خلال حقبة التسعينيات»، أوبسالا، معهد الدراسات الأفريقية.
- صابر، أس أيه، ٢٠٠٩، «كفاءة البنوك السودانية: تحليلات تجريبية، ١٩٩٦-٢٠٠٤»، رسالة دكتوراة غير منشورة قدمت لشعبة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.
- سكوميروس، أم، ٢٠٠٨، «إنعدام الأمن في وسط وشرق الاستوائية»، مسح الأسلحة الصغيرة، ورقة عمل رقم ١٣.
- سكوميروس، أم وتي ألان، ٢٠١٠، «جنوب السودان يناقض نفسه: متغيرات الصراع ومعضلات السلام»، لندن، معهد الدراسات والتنمية.

- سين، أيه، ١٩٨٢، «الفقر والمجاعة: مقال عن الاستحقاقات والحرمان»، أكسفورد، مطبعة كلاريندون.
- ١٩٩٠، «التنمية والحرية»، نيويورك، أنكور
- ٢٠٠٠، «الحاجة للأمن الإنساني»، نص محاضرة أُلقيت أمام السمنار الدولي حول الأمن الإنساني، طوكيو، ٢٨ يوليو ٢٠٠٠.
- ٢٠١٠، «فكرة العدالة»، كامبريدج، رسالة ماجستير: مطبعة جامعة هارفارد.
- سميرل، إل، ٢٠٠٨، «بناء الآخر وبناء أنفسنا: أبعاد العون الإنساني الدولي»، مجلة السوسولوجيا السياسية الدولية، ٢، ٢٣٦-٢٥٣.
- سوربو، أم جي وأيه ستراند، ٢٠٠٧، «قضايا الأرض ومتطلبات خفض معدلات الفقر لسلام مستدام في السودان وأفغانستان»، روما: معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية.
- ستينبيرغ، دي، ٢٠٠٧، «الفشل في تمكين صانعات السلام: قصة تحذيرية من أنجولا»، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٥ أبريل ٢٠٠٧، تمت زيارة الموقع في ١١ ديسمبر ٢٠١٠.
- استيوارت أف، ٢٠٠٢، «جذور الصراعات المسلحة في الدول النامية»، المجلة الطبية البريطانية.
- الخطة الاستراتيجية القومية والخطط القطاعية لمحاربة الأيدز في السودان، ٢٠٠٤-٢٠٠٩، البرنامج القومي لمحاربة الأيدز، الخرطوم.
- سليمان، أيه إي، ٢٠١١، «جذور معوقات التنمية البشرية في السودان»، ورقة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية في السودان، ٢٠١١
- سليمان أم، ٢٠٠٨، «الحرب في دارفور: بعد الموارد»، المجلة السودانية لحقوق الإنسان والقضايا الثقافية والتنوع الثقافي، العدد الثامن، أغسطس، الخرطوم، السودان.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٠. فكرة ومقياس التنمية البشرية، نيويورك.
- ١٩٩٤، تقرير التنمية البشرية، أبعاد جديدة للأمن الإنساني، نيويورك.
- ١٩٩٧، تقرير التنمية البشرية، التنمية البشرية من أجل القضاء على الفقر، نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد
- ٢٠٠٩، تقرير التنمية البشرية، تحديات الأمن الإنساني في الدول العربية، لبنان.
- ٢٠٠٩، تقرير التنمية البشرية، التغلب على المعوقات: حركة الإنسان والتنمية، نيويورك، بالقريف ماكميلان
- ٢٠١٠، تقرير التنمية البشرية، الثروة الحقيقية للشعوب: سبل تحقيق التنمية البشرية، نيويورك، بالقريف ماكميلان
- البيانات الصحفية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩، «مؤتمر شرق السودان بالكويت يحقق نتائج إيجابية: الوصول لـ ٧٥٪ من مبلغ ٤ مليار دولار»، ٢ ديسمبر
- دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠٠٩، «فرص سكان العالم: مراجعة العام ٢٠٠٨» نيويورك.
- برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، «تقرير تقييم الوضع البيئي لسودان ما بعد انتهاء الحرب»، نيروبي، كينيا.
- ٢٠٠٩، «من الصراع لبناء السلام: دور الموارد القومية والبيئة، نيروبي.
- اليونيسكو، ٢٠١٠، «التعليم للجميع: تقرير المراقبة العالمية للعام ٢٠١٠»، باريس
- ٢٠١١، «التعليم للجميع: تقرير المراقبة العالمية للعام ٢٠١١»، باريس
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٧، «الصحة الإنجابية: تحليل الوضع الأمني في ولايات السودان الشمالية»، الخرطوم.
- ٢٠٠٧، «الصحة الإنجابية: تحليل الوضع الأمني في جنوب السودان»، جوبا.
- ٢٠٠٧، «التحليل القطري للسودان»، التقرير السنوي، الخرطوم
- ٢٠٠٨، خارطة الصحة الإنجابية في السودان، الخرطوم
- ٢٠٠٨، بعثة تقييم الاحتياجات القطرية، الخرطوم
- صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، ٢٠٠١، مناهج الجندر في أوضاع النزاع وما بعد النزاع
- ٢٠٠٤، تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع وترقية السلام والتنمية المستديمتان في أفريقيا.
- اليونيسيف ومركز إحصاء جنوب السودان، ٢٠٠٨، نحو أفضل التقديرات الأساسية للمؤشرات الاجتماعية لجنوب السودان، الخرطوم.

- مشروع الأمم المتحدة للألفية، ٢٠٠٥، الاستثمار في التنمية، نيويورك
- مركز أخبار الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، «يمكن لبعثات السلام الاستفادة من المجموعات المدنية»، خطاب عنان لمجلس الأمن، ٢٢ يونيو.
- البيت الاتشاري لجامعة الجزيرة، ٢٠٠٨، «دراسة جدوى لإعادة تأهيل واستقرار رعاية ولايات دارفور»، ود مدني، جامعة الجزيرة.
- فيرني، بي، ٢٠٠٦، «دليل السودان: الهجرة القسرية»، <http://www.forcedmigration.org/guides/fmo040> تمت زيارة الموقع في ٢٦ مايو ٢٠١١.
- واسارا، اس أس، ٢٠٠٧، «الآليات التقليدية لتسوية النزاعات في جنوب السودان»، مؤسسة بيرق هوف لدعم السلام، http://www.berghof-peacesupport.org/publications/SUD_southern_sudan تمت زيارة الموقع في ٢ مايو ٢٠١١
- البنك الدولي، ٢٠٠٣، «السودان: الاستقرار وإعادة البناء - مذكرة اقتصادية، المجلد ١: النص الأساسي، واشنطن.
- ٢٠٠٧، «أبعاد دارفور في تحدي التنمية، ورقة خلفية»، واشنطن.
- ٢٠١٠، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٠، واشنطن
- ٢٠١١، «صورة عامة للفقر في ولايات جنوب السودان»، وحدة تخفيف وإدارة حدة الفقر بالبنك الدولي، منطقة أفريقيا، واشنطن.
- منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥، «مسح معدل الوفيات في أوساط النازحين في دارفور الكبرى، السودان»، جنيف.
- يونغ جيه، ٢٠٠٧، «جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش، مسح الأسلحة الصغيرة، معهد الدراسات الدولية، جنيف.

The background features a solid dark green horizontal band. Above and below this band are white areas with decorative, flowing dotted green lines that create a sense of movement and elegance.

الجداول الاحصائية



الجدول الإحصائي (١)

مؤشر التنمية البشرية للسودان، ١٩٧٥-٢٠٠٧

السنة	معدل محو امية الكبار	الجمع بين معدل الالتحاق الإجمالي الابتدائي والثانوي والعالي	متوسط العمر المتوقع في الميلاد	النتائج الإجمالي المحلي للفرد (ppp)	مؤشر التعليم	مؤشر طول العمر	دليل الدخل	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1975	28.0	20.9	47.2	1.161	0.256	0.370	0.410	0.345
1976	29.1a	21.2	47.6	1.313	0.265	0.377	0.430	0.357
1977	30.1	21.9	48.1	1.352	0.274	0.385	0.435	0.365
1978	31.0	22.6	48.5	1.233	0.282	0.392	0.420	0.364
1979	32.3	22.9	48.9	1.134	0.292	0.398	0.406	0.365
1980	33.3	22.6	49.3	1.115	0.297	0.405	0.403	0.368
1981	34.2a	23.0	49.7	1.159	0.305	0.412	0.409	0.375
1982	35.1	23.4	50.0	1.187	0.312	0.417	0.413	0.381
1983	36.3	23.3	50.4	1.173	0.320	0.423	0.411	0.385
1984	37.0	23.3	50.7	1.080	0.324	0.428	0.397	0.383
1985	38.4	24.0	50.9	985	0.336	0.432	0.382	0.383
1986	39.7a	24.0	51.2	1.013	0.345	0.437	0.387	0.389
1987	40.9	24.5	51.5	1.132	0.354	0.442	0.405	0.400
1988	42.5	26.0	51.9	1.106	0.370	0.448	0.401	0.407
1989	42.5	27.7	52.2	1.180	0.376	0.453	0.412	0.414
1990	43.0	29.0	52.5	1.092	0.383	0.458	0.399	0.414
1991	43.0	30.5	52.9	1.147	0.388	0.465	0.408	0.420
1992	43.4b	31.0b	53.2	1.194	0.393	0.470	0.414	0.426
1993	43.8	31.0b	53.6	1.219	0.395	0.477	0.418	0.430
1994	44.8b	31.0b	53.9	1.202	0.402	0.482	0.415	0.433
1995	46.1b	32.0b	54.3	1.244	0.414	0.488	0.421	0.441
1996	49.0	33.3	54.7	1.286	0.438	0.495	0.427	0.453
1997	53.3b	34.0b	55.2	1.336	0.469	0.503	0.433	0.468
1998	55.7b	34.0b	55.7	1.389	0.485	0.512	0.440	0.479
1999	56.9b	34.0b	56.3	1.445	0.493	0.522	0.446	0.487
2000	57.8b	34.0b	57.0	1.506	0.499	0.533	0.453	0.495
2001	58.8b	34.0b	57.6	1.567	0.505	0.543	0.460	0.503
2002	59.9b	34.0b	58.2	1.636	0.519	0.553	0.467	0.513
2003	59.0b	38.0b	58.7	1.695	0.520	0.562	0.473	0.518
2004	60.9b	37.0b	59.2	1.750	0.529	0.570	0.478	0.526
2005	60.9b	37.3b	59.5	1.853	0.530	0.575	0.488	0.531
2006	60.9	38.6	59.9	2.050	0.535	0.582	0.505	0.540
2007	60.9b	39.9b	60.2	2.086	0.539	0.587	0.507	0.544

العمودين (أ) و (ب) - (a) شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، - (b) معهد اليونيسكو و تم تجميع البيانات من وزارة التعليم و التعليم العالي و البحث العلمي حيث لم تكن متاحة البيانات الدولية.

العمودين (ت) و (ث): البنك الدولي ٢٠١١

انظر الي المذكرة الفنية الي الاطلاع الي حساب دليل مؤشر التنمية البشرية

الجدول الاحصائي (٢)

متوسط العمر المتوقع عند الولادة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)
للإناث في السودان (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	(١) متوقع الحياة عند الميلاد	(٢) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)
1990	54.1	415
1991	54.4	436
1992	54.8	453
1993	55.2	560
1994	55.5	560
1995	55.9	573
1996	56.4	593
1997	56.8	638
1998	57.4	647
1999	57.9	689
2000	58.5	718
2001	59.1	754
2002	59.7	792
2003	60.2	822
2004	60.7	710
2005	61.1	751
2006	61.5	861
2007	61.9	1042
2008	62.2	1276

المصدر: (١): البنك الدولي (٢٠١١) جمعت من تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية (قضايا مختلفة) وعبدالمولي (٢٠١٠)

الجدول الاحصائي (٣)

مؤشرات دليل التنمية البشرية والمؤشرات في الولايات (إجمالي) ٢٠٠٨

ولايات السودان	معدل محو امية الكبار	معدل التسجيل لتعليم الاساس	معدل التسجيل للتعليم الثانوي	معدل متوقع الحياة عند الميلاد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)*	معدل مؤشر طول عمر الفرد **	مؤشر النيل التربوي **	مؤشر الدخل **	مؤشر دليل التنمية البشرية **	تصنيف الدخل ناقص تصنيف دليل مؤشر التنمية البشرية
الشمالية	70.2	61.9	35.9	63.3	2988	0.638	0.631	0.567	0.612	3-3 = 0
نهر النيل	76.5	71.3	40.1	61	2528	0.6	0.696	0.54	0.612	4-4 = 0
البحر الاحمر	71.5	53.5	27.1	59	2128	0.567	0.611	0.511	0.563	8-9 = -1
كسلا	70.1	60	38.6	58.7	2068	0.562	0.632	0.506	0.566	10-8 = 2
القضارف	60.5	55.6	36.3	59.8	2288	0.58	0.557	0.523	0.553	6-10 = -4
الخرطوم	85.6	89.3	73.3	65.9	3508	0.682	0.842	0.594	0.706	1-1 = 0
الجزيرة	81.7	84.4	70.7	65.5	3428	0.675	0.803	0.59	0.69	2-2 = 0
سنار	74	76.6	52.7	59	2128	0.567	0.709	0.511	0.595	9-6 = 3
النيل الازرق	62.9	50.5	44.3	57.2	1768	0.537	0.577	0.48	0.531	14-13 = 1
النيل الابيض	66.6	70.9	60.1	61	2528	0.6	0.662	0.54	0.601	5-5 = 0
شمال كردوفان	66.5	67.9	46.6	59.8	2288	0.58	0.634	0.523	0.579	7-7 = 0
جنوب كردوفان	63.3	49	30.5	57.9	1908	0.548	0.555	0.493	0.532	11-12 = -1
شمال دارفور	60	70.1	58.5	57.6	1848	0.543	0.614	0.487	0.548	12-11 = 1
غرب دارفور	57.2	63.2	42	57	1728	0.533	0.557	0.476	0.522	15-15 = 0
جنوب دارفور	59.1	63.4	37.8	57.6	1848	0.543	0.563	0.487	0.531	13-14 = 2
السودان						0.584	0.643	0.522	0.583	

مؤشرات التنمية البشرية و دليل التنمية البشرية حسب المنطقة

الشمالية	76.0	67.2	38.2	61.5	2628	0.608	0.682	0.546	0.612	2-2 = 0
شرق السودان	74.0	56.5	33.2	57.1	1748	0.535	0.643	0.478	0.552	5-4 = 1
الخرطوم	85.6	89.3	73.3	65.9	3508	0.682	0.842	0.594	0.706	1-1 = 0
المنطقة الوسطي	70.0	74.9	63.7	60.5	2428	0.592	0.698	0.533	0.607	3-3 = 0
منطقة كردوفان	63.0	60.3	39.4	58.5	2028	0.558	0.586	0.503	0.549	4-5 = -1
منطقة دارفور	44.0	65.5	44.7	56.3	1588	0.522	0.477	0.462	0.487	6-6 = 0

المصدر: الجهاز المركزي الاحصائي: التعداد السكاني الخامس، ٢٠٠٨، مجلس الوزراء، الخرطوم
* التقديرات

** حسابات المؤلفين

(a) المجاميع المحسوبة علي اساس المتوسط في الاقاليم استناداً الي التعداد السكاني

الجدول الاحصائي (٤)

مؤشرات دليل التنمية البشرية ومؤشرات للإناث في ولايات السودان

ولايات السودان	معدل محو امية الكبار	معدل التسجيل لتعليم الاساس	معدل التسجيل للتعليم الثانوي	معدل متوقع الحياة عند الميلاد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)*	معدل مؤشر طول عمر الفرد **	مؤشر النيل التريوي **	مؤشر الدخل **	مؤشر دليل التنمية البشرية **	تصنيف الدخل ناقص تصنيف دليل مؤشر التنمية البشرية
الشمالية	65.9	58.2	34.4	63.7	1544	0.645	0.594	0.457	0.565	3-3 = 0
نهر النيل	75.4	66.7	38.9	61.1	1173	0.602	0.679	0.411	0.564	5-4 = 1
البحر الاحمر	66.3	43.4	22.1	59.1	887	0.568	0.551	0.365	0.495	9-9 = 0
كسلا	65.2	55.2	36.5	59.1	887	0.568	0.588	0.365	0.507	10-8 = 2
القضارف	50.4	50	33.4	60.1	1030	0.585	0.475	0.39	0.483	7-10 = -3
الخرطوم	85	88.4	71.2	66.4	1930	0.69	0.833	0.494	0.672	1-1 = 0
الجزيرة	80.4	82.3	70	65.9	1859	0.682	0.79	0.488	0.653	2-2 = 0
سنار	69.3	74.3	50.3	59.2	901	0.57	0.67	0.367	0.536	8-6 = 2
النيل الازرق	56.6	45.3	35.2	57.8	701	0.547	0.511	0.325	0.461	14-13 = 1
النيل الابيض	61.7	66.5	54.3	61.7	1259	0.612	0.613	0.423	0.549	4-5 = -1
شمال كردوفان	62.4	64.3	40.6	60.6	1101	0.593	0.591	0.401	0.528	6-7 = -1
جنوب كردوفان	58.5	43.2	26.5	58.8	844	0.563	0.506	0.356	0.475	11-12 = -1
شمال دارفور	52.4	68.5	53.4	58.2	759	0.553	0.553	0.338	0.481	13-11 = 2
غرب دارفور	48.6	57.3	39.9	58.3	773	0.555	0.486	0.342	0.461	12-14 = -2
جنوب دارفور	49.8	56.3	32.5	57.8	701	0.547	0.48	0.325	0.451	15-15 = 0
السودان						0.592	0.595	0.39	0.525	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: التعداد السكاني الخامس، ٢٠٠٨

* تقديرات

** حسابات المؤلفين

الجدول الاحصائي (٥)

مؤشرات دليل التنمية البشرية ومؤشرات للذكور في ولايات السودان ٢٠٠٨

ولايات السودان	معدل محو امية الكبار	معدل التسجيل لتعليم الاساس	معدل التسجيل للتعليم الثانوي	معدل متوقع الحياة عند الميلاد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)*	معدل مؤشر طول عمر الفرد **	مؤشر النيل التربوي **	مؤشر الدخل **	مؤشر دليل التنمية البشرية **	تصنيف الدخل ناقص تصنيف دليل مؤشر التنمية البشرية
الشمالية	75.4	65.8	37.7	62.8	4432	0.63	0.675	0.633	0.646	3-3 = 0
نهر النيل	77.6	75.9	41.3	60.9	3883	0.598	0.713	0.611	0.641	4-4 = 0
البحر الاحمر	76.8	64.3	32.2	58.8	3369	0.563	0.673	0.588	0.608	8-8 = 0
كسلا	74.9	63.2	40	58.2	3249	0.553	0.671	0.581	0.602	10-9 = 1
القضارف	70.6	61.2	39	59.4	3546	0.573	0.638	0.596	0.602	6-10 = -4
الخرطوم	86.1	90.1	75.2	65.3	5086	0.672	0.85	0.656	0.726	1-1 = 0
الجزيرة	83	86.3	71.3	64.2	4997	0.653	0.816	0.653	0.708	2-2 = 0
سنار	78.7	78.8	55.3	58.8	3355	0.563	0.748	0.587	0.633	9-6 = 3
النيل الازرق	69.1	55.5	49.7	56.6	2835	0.527	0.636	0.559	0.574	14-13 = 1
النيل الابيض	71.5	75.2	67.1	60.3	3797	0.588	0.714	0.607	0.637	5-5 = 0
شمال كردوفان	70.5	71.2	54.4	59	3475	0.567	0.679	0.593	0.613	7-7 = 0
جنوب كردوفان	68.1	54.9	34.5	57.1	2972	0.535	0.603	0.567	0.568	12-15 = -3
شمال دارفور	67.5	71.5	63.4	57	2937	0.533	0.675	0.565	0.591	13-11 = 2
غرب دارفور	65.8	68.6	43.2	57.7	2683	0.545	0.625	0.549	0.573	15-14 = 1
جنوب دارفور	68.5	70	42.1	57.3	2995	0.538	0.644	0.568	0.583	11-12 = -1
السودان						0.576	0.691	0.594	0.620	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: التعداد السكاني الخامس، ٢٠٠٨

* تقديرات

** حسابات المؤلفين

الجدول الاحصائي (٦)

الفجوة بين الجنسين في مؤشر دليل التنمية البشرية في ولايات السودان ، ٢٠٠٨

ولايات السودان	مؤشر دليل التنمية البشرية للذكور	مؤشر دليل التنمية البشرية للإناث	الفجوة بين الذكور و الاناث في دليل مؤشر التنمية البشرية
الشمالية	0.646	0.565	0.081
نهر النيل	0.641	0.564	0.077
البحر الاحمر	0.608	0.495	0.113
كسلا	0.602	0.507	0.095
القضارف	0.602	0.483	0.119
الخرطوم	0.726	0.672	0.054
الجزيرة	0.708	0.653	0.055
سنار	0.633	0.536	0.097
النيل الازرق	0.574	0.461	0.113
النيل الابيض	0.637	0.549	0.088
شمال كردوفان	0.613	0.528	0.085
جنوب كردوفان	0.568	0.475	0.093
شمال دارفور	0.591	0.481	0.11
غرب دارفور	0.573	0.461	0.112
جنوب دارفور	0.583	0.451	0.132
السودان	0.62	0.525	0.095

المصدر: حسابات المؤلفين حسب الملاحق (٤) و (٥).

الجدول الاحصائي (٧)

مؤشرات التنمية المرتبط بنوع الجنس بالنسبة للسودان، ٢٠٠٨

المؤشرات	القيمة
معدل توقع الحياة عند الميلاد للذكور	57.5
معدل توقع الحياة عند الميلاد للإناث	58.5
معدل محو الامية للذكور (%)	65.5
معدل محو الامية للإناث (%)	53.7
نسبة الالتحاق الاجمالي للذكور (مرحلة اساس و ثانوي) (%)	50.3
نسبة الالتحاق الاجمالي للإناث (مرحلة اساس و ثانوي) (%)	42.5

المصدر: الجهاز المركزي الاحصائي: التعداد السكاني الخامس، ٢٠٠٨

الجدول الإحصائي (٨)

أسهم مفصل القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ١٩٧٣/٧٤-١٩٨٠/٨١

السنة	الزراعة	التعدين والتعجير	التصنيع والصناعات اليدوية	الكهرباء و الماء		البناء والتشييد	التجارة المطاعم والفنادق	الترحيل والاتصالات	المال والتأمين والعقارات وأعمال الخدمات	المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	المؤسسة المالية الاسمية	الخدمات الحكومية	الخدمات الغير هادفة للربح خاصة الي	رسوم الاستيراد	المجموع الكلي
				الكهرباء	الماء								H/Hs		
1973/74	41.4	0.3	8.6	1.5		4.9	14.1	6	7.7	1.3	-1.2	10.2	1	4.2	100
1974/75	38.7	0.3	9.2	1.4		4.3	16.2	5.9	7.4	1.1	-1.3	10	0.9	5.9	100
1975/76	34	0.3	8.4	0.5	1	4.8	17.1	10.4	7.5	1	-1.1	9.3	0.8	6	100
1976/77	35.2	0.1	8.2	0.3	1.1	4.4	19	9.7	7.3	1.2	-1.4	9.3	0.9	4.7	100
1977/78	36.5	0.1	7.5	0.3	1	4.1	19.2	9.7	6.6	1.1	-1.3	9.1	0.9	5.2	100
1978/79	34.1	0.1	8.7	0.3	1.1	3.8	19.7	11.2	6.7	1.3	-1.3	8.7	1	4.6	100
1979/80	31.3	0.1	8.5	0.6	0.6	4.8	17.1	11.7	8.8	1.6	-1.3	9.8	1.5	4.9	100
1980/81	32.1	0.1	8	0.4	0.6	5.4	14.4	11.4	10.5	1.5	-1.6	10	1.5	5.7	100
متوسط الفترة	35.4	0.2	8.4	0.7	0.9	4.6	17.1	9.5	7.8	1.3	-1.3	9.6	1.1	5.2	100

المصدر: الجهاز المركزي الإحصائي، تقرير الحسابات القومية، ٢٠٠٧

إدارة الحسابات القومية الخرطوم، السودان

الجدول الاحصائي (٩)

نصاب مفصل القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ١٩٨١/٨٢-١٩٩٨

السنة	الزراعة	التعدين والتعجير	التصنيع والصناعات اليدوية	الكهرباء و الماء		البناء والتشييد	التجارة المطاعم والفنادق	الترحيل والاتصالات	المال والتأمين والعقارات واعمال الخدمات	المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	المؤسسة المالية الاسمية	الخدمات الحكومية	الخدمات الغير هادفة للربح خاصة الي H/Hs	رسوم الاستيراد	المجموع الكلي
				الكهرباء	الماء										
قبل النزاع															
1981/82	36.6	0.1	8	0.2	0.9	5.4	13	10	11.1	1.4	-1.5	8.3	1.1	5.4	100
1982/83	32.5	0.1	7.9	0.1	0.8	6.3	15.5	9.8	12	1.5	-1.4	8.1	1.1	5.7	100
متوسط الفترة	35.2	0.2	8.3	0.6	0.9	4.8	16.5	9.6	8.6	1.3	-1.3	9.3	1.1	5.2	100
اثناء النزاع															
1983/84	30.3	0	8.5	0.5	1	5.5	17.7	9.4	11.3	1.5	-1.2	8.6	1.31	5.5	100
1984/85	27.5	0	9.1	0.7	1	5.4	21.5	8.1	12.4	1.6	-0.9	7.2	1.37	5	100
1985/86	31.1	0	8	0.6	1.1	5	21.6	7	12	1.6	-0.9	7	1.29	4.7	100
1986/87	37.7	0.03	5.6	0.5	0.9	4.3	21.5	11.4	9.4	1.2	-0.7	4.5	0.9	2.6	100
1987/88	38.2	0.1	7.3	0.3	1.07	4.4	17.9	12	8.4	0.9	-0.9	5.7	0.8	3.9	100
1988/89	40.3	0.06	6.9	0.1	1.1	3.1	23.3	9.6	6.4	1.2	-0.8	4.9	1.1	3	100
1989/90	35.4	0.09	6.7	0.3	0.8	5	24.6	7.9	7.1	2	-0.8	6.2	1.9	2.4	100
1990/91	41.3	0.09	5.2	0.2	0.8	5.2	21.2	7.7	8.6	2.1	-0.5	4	2	2.2	100
1991/92	39.9	0.1	6.2	0.3	0.8	4.6	23	6.9	10.2	2.1	-2.2	4	1.9	2.2	100
1992/93	38.3	0.3	5.2	0.3	0.9	4.7	28	5.7	7.4	1.9	-0.9	3.5	1.8	2.9	100
1993/94	41.1	0.3	5	0.2	0.8	6	23.1	6.9	8.1	2.5	-0.7	2.7	2.3	1.7	100
1994/95	44.4	0.3	6.8	0.1	0.7	4.2	18	11.5	5.6	2.2	-0.7	2.3	2	2.6	100
1996	40.3	0.4	7.8	0	0.7	4.3	18	11.2	8.7	2.3	-0.6	2.7	1.8	2.3	100
1997	45.6	0.3	6.4	0	0.6	3.7	16.3	9.6	8.1	2.1	-0.8	3.1	1.9	3	100
1998	39.7	0.3	6	0.1	0.6	9.2	16.9	11.8	8.1	2.1	-1.1	3.1	1.6	1.9	100
متوسط الفترة	38.1	0.2	6.7	0.3	0.9	5	20.8	9.1	8.8	1.8	-0.9	4.6	1.6	3.1	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الحسابات القومي ٢٠٠٧ ، إدارة الحسابات القومية الخرطوم السودان

الجدول الإحصائي (١٠)

أسهم مفصل القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ١٩٩٩-٢٠٠٤

نوع النشاط الاقتصادي	1999	2000	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة
الزراعة ، الثروة الحيوانية، الغابات، و الاسماك	36.7	35.7	35.8	37.7	38.4	34.0	36.4
البتترول	1.5	6.8	6.8	6.7	6.8	6.9	5.9
التعدين و المعادن و الحفريات الاخرى	0.4	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3
التصنيع و الصناعات اليدوية	5.9	6.7	8.2	9.3	8.7	9.4	8.0
الكهرباء والماء	0.6	0.7	0.6	0.6	0.2	1.2	0.7
البناء والتشيد	6.1	3.4	3.7	4.0	3.8	3.8	4.1
التجارة و المطاعم والفنادق	17.0	16.8	15.8	14.7	15.5	15.7	15.9
المواصلات والاتصالات	14.4	11.9	10.6	8.5	10.0	12.2	11.3
المال، التأمينات، العقارات،الخدمات	8.2	8.3	7.8	8.6	7.9	7.8	8.1
المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	2.2	2.0	1.9	1.7	1.6	1.3	1.8
المؤسسات المالية والاسمية	-0.5	-0.6	-0.4	-0.6	-0.7	-0.8	-0.6
الخدمات الحكومية	3.8	4.2	5.5	5.1	4.9	5.6	4.8
الخدمات الخاصة الغير هادفة للاسر	1.8	1.6	1.5	1.3	1.2	1.0	1.4
رسوم الاستيراد	1.9	2.2	2.0	2.2	1.5	1.7	1.9
مجموع الناتج الاجمالي المحلى	100	100	100	100	100	100	100

اثناء الحرب

الجدول الاحصائي (١١)

نصاب مفصل القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ٢٠٠٥-٢٠٠٨

نوع النشاط الاقتصادي	1999	2000	2001	2002	2003	2004	توسط الفترة
الزراعة، الثروة الحيوانية، الغابات، و الاسماك	33.2	31.8	35.6	36.1	34.2	34.0	36.4
البتترول	7.5	10.3	14.1	17	12.2	6.9	5.9
التعدين و المعادن و الحفريات الاخرى	0.2	0.2	0.1	0.1	0.2	0.2	0.3
التصنيع و الصناعات اليدوية	8.5	7.9	7.8	7.3	7.9	9.4	8.0
الكهرباء والماء	1.2	0.4	0.4	0.4	0.6	1.2	0.7
البناء والتشيد	4.5	4.3	3.8	3.5	4.0	3.8	4.1
التجارة و المطاعم والفنادق	14.7	15	14	13.5	14.3	15.7	15.9
المواصلات والاتصالات	14.6	12.9	8.1	7.5	10.8	12.2	11.3
المال، التأمينات، العقارات، الخدمات	7.7	8.1	7.5	7.6	7.7	7.8	8.1
المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	1.2	1.1	1.1	1	1.1	1.3	1.8
المؤسسات المالية والاسمية	-1	-1.4	-1.1	-1.1	-1.2	-0.8	-0.6
الخدمات الحكومية	5	6.8	6.1	6.1	6.0	5.6	4.8
الخدمات الخاصة الغير هادفة للاسر	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8	1.0	1.4
رسوم الاستيراد	1.8	1.8	1.7	0.2	1.4	1.7	1.9
مجموع الناتج الاجمالي المحلي	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الحسابات القومي ٢٠٠٧، الاداة القومية للحسابات، الخرطوم، السودان

الجدول الاحصائي (١٢)

أسعار مفصلة القطاع نموا في الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) حسب النوع، ١٩٧٤/٧٥-١٩٨٠/٨١

السنة	الزراعة	التعدين والتحجير	التصنيع والصناعات اليدوية	الكهرباء و الماء			البناء والتشييد	التجارة المطاعم والفنادق	الترحيل والاتصالات	المال والتأمين والعقارات واعمال الخدمات	المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	المؤسسة المالية الاسمية	الخدمات الحكومية للربح خاصة الي H/Hs	الخدمات الغير هادفة	رسوم الاستيراد	المجموع الكلي
				الكهرباء	الماء											
1972/73	41.3	12.9	3.7	3.6	18.2	1.8	19.9	18.6	103.9	-2.8	5.6	6.5	1.1	19.3		
1973/74	49.9	17.1	35.0	6.3	95.5	23.0	21.6	95.3	0.6	49.0	22.0	5.2	14.8	39.0		
1974/75	13.3	12.2	29.0	12.4	6.6	39.6	19.5	16.4	7.7	22.6	18.2	6.6	68.8	21.2		
1975/76	7.3	19.6	12.5	-56.0	36.6	28.6	115.2	24.6	13.7	6.8	13.4	13.2	23.9	22.3		
1976/77	31.2	-72.7	23.1	-15.2	16.3	41.2	17.8	20.5	52.4	64.0	27.1	50.0	-0.2	26.6		
1977/78	27.6	13.3	12.3	10.3	14.8	24.8	23.2	14.6	10.7	11.7	19.9	12.3	36.0	23.2		
1978/79	5.6	111.8	31.3	22.1	15.4	15.4	4.6	15.4	30.3	14.2	8.1	28.5	0.5	12.9		
1979/80	11.9	5.6	19.1	145.7	-27.5	53.1	27.4	59.5	57.4	24.8	38.7	86.4	28.8	22.1		
1980/81	28.0	7.9	17.3	-18.2	16.4	5.0	21.8	49.2	18.0	53.4	26.1	24.6	44.8	24.6		
متوسط الفترة	24.0	14.2	20.4	12.3	31.9	20.6	33.0	34.8	32.5	26.8	19.9	24.0	14.2	20.4		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الحسابات القومي ٢٠٠٧، الاداة القومية للحسابات، الخرطوم، السودان

الجدول الاحصائي (١٣)

مفصل معدلات النمو القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حسب النوع، ١٩٨٢/٨٣-١٩٩٨

السنة	الزراعة والتعدين والتعجير	التصنيع والصناعات اليدوية	الكهرباء و الماء		البناء والتشييد	التجارة المطاعم والفنادق	الترحيل والاتصالات	المال والتأمين والعقارات واعمال الخدمات	المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	المؤسسة المالية الاسمية	الخدمات الحكومية للبرج خاصة الي	الخدمات الغير هادفة للاستيراد	المجموع الكلي
			الكهرباء	الماء							H/Hs		
قبل النزاع													
1982/83	-8.9	35.1	8.7	60.1	7.3	18.0	6.2	1.3	3.6	10.9	-13.5	14.7	2.1
1983/84	-4.6	-14.0	-1.2	25.8	8.2	-16.0	-15.0	-0.8	0.4	2.3	9.1	17.9	-5.0
متوسط الفترة	-6.8	10.6	3.8	43.0	7.8	1.0	-4.4	0.3	2.0	6.6	-2.2	16.3	-1.5
افناء النزاع													
1984/85	-12.2	-4.7	3.6	45.0	-1.1	-7.4	6.2	-10.4	-0.6	2.7	-8.9	-11.9	-6.3
1985/86	16.5	0.0	-5.7	-17.4	10.2	-12.9	-5.3	33.1	-1.3	5.3	-4.0	-4.6	5.4
1986/87	9.5	-36.6	20.5	1.8	-6.2	20.4	61.2	-4.3	20.8	4.3	2.7	-6.7	14.2
1987/88	-12.5	30.8	3.0	4.1	11.0	-4.9	-7.7	8.1	5.8	-1.8	10.0	4.6	-0.3
1988/89	32.8	41.2	0.1	6.5	3.5	-6.6	-1.1	-12.7	29.6	4.4	6.5	4.0	8.9
1989/90	-20.2	50.0	-11.3	4.3	-5.9	25.1	-13.5	-1.4	-2.3	4.4	-18.5	54.1	-5.5
1990/91	-1.3	9.7	3.7	7.7	5.8	44.4	4.2	40.5	-17.6	4.7	20.9	21.6	7.5
1991/92	24.5	89.9	29.9	61.8	2.7	-42.8	46.9	7.9	-8.6	-1.7	70.3	-39.9	6.6
1992/93	1.6	5.3	-2.2	28.6	3.3	32.1	1.6	5.8	17.3	2.2	33.8	3.1	4.6
1993/94	-3.7	15.8	-12.0	-9.9	3.2	7.2	4.4	1.4	14.1	7.6	-23.1	5.3	1.0
1994/95	6.0	6.0	6.0	5.9	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
1996	44.6	77.3	36.6	-102.0	177.9	-57.6	-24.5	-8.7	14.4	3.3	7.7	15.1	11.6
1997	9.7	6.4	1.5	52.9	6.5	7.1	3.5	-1.3	2.0	3.0	45.0	23.6	6.1
1998	6.8	29.5	7.4	92.3	2.7	161.4	-0.3	-0.7	14.5	2.8	30.0	1.4	8.2
متوسط الفترة	7.3	22.9	5.8	13.0	14.8	12.2	5.8	4.5	6.7	3.4	12.7	5.4	4.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الحسابات القومي ٢٠٠٧، الاداة القومية للحسابات، الخرطوم، السودان

الجدول الاحصائي (١٤)

مفصل معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي القطاع حسب النوع، ١٩٩٩ – ٢٠٠٤

نوع النشاط الاقتصادي	1999	2000	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة
الزراعة، الثروة الحيوانية، الغابات، و الاسماك	3.1	7.6	6.6	2.2	10.6	-7.8	3.7
البتترول	264.7	17.1	13.3	22.6	10.2	65.6	
التعدين و المعادن و الحفريات الاخرى	-3.0	6.5	-18.4	4.3	3.6	-22.0	-4.8
التصنيع و الصناعات اليدوية	3.4	24.2	21.3	26.3	-12.1	2.3	10.9
الكهرباء والماء	5.2	-17.8	-0.8	8.3	-9.7	57.5	7.1
البناء والتشييد	-37.4	-24.8	30.9	5.5	13.7	18.1	1.0
التجارة و المطاعم والفنادق	0.9	1.4	2.8	2.7	9.1	-3.3	2.3
المواصلات والاتصالات	-0.1	6.0	-1.1	25.5	8.4	9.8	8.1
المال، التأمينات، العقارات، الخدمات	2.4	-0.6	8.2	4.9	12.9	-4.3	3.9
المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	4.4	9.3	6.5	5.3	12.4	0.2	6.4
المؤسسات المالية والاسمية	-43.7	-1.0	-7.9	36.8	37.5	-2.5	3.2
الخدمات الحكومية	13.0	-4.0	36.3	-13.5	4.3	64.2	16.7
الخدمات الخاصة الغير هادفة للاسر	5.5	5.5	3.4	4.2	15.9	-0.7	5.6
رسوم الاستيراد	-18.7	5.4	-9.2	32.1	21.4	26.3	9.5
مجموع الناتج الاجمالي المحلي	4.2	8.4	10.8	6.0	6.3	5.1	6.8

اثناء الحرب

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الحسابات القومي ٢٠٠٧، الاداة القومية للحسابات، الخرطوم، السودان

الجدول الاحصائي (١٥)

معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي قطاعية مفصلة حسب النوع، ٢٠٠٥-٢٠٠٨

نوع النشاط الاقتصادي	1999	2000	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة
الزراعة، الثروة الحيوانية، الغابات، و الاسماك	4.8	9.2	-5.4	5.0	3.4	34.0	36.4
البترول	11.7	38.1	33.1	-5.3	19.4	6.9	5.9
التعدين و المعادن و الحفريات الاخرى	16.0	-33.8	-13.5	-12.1	-10.9	0.2	0.3
التصنيع و الصناعات اليدوية	3.1	2.0	19.0	0.1	6.1	9.4	8.0
الكهرباء والماء	13.0	9.8	6.0	8.2	9.3	1.2	0.7
البناء والتشييد	19.9	5.5	8.3	2.7	9.1	3.8	4.1
التجارة و المطاعم والفنادق	5.6	6.1	6.3	6.7	6.2	15.7	15.9
المواصلات والاتصالات	8.5	-1.1	11.6	-13.3	1.4	12.2	11.3
المال، التأمينات، العقارات، الخدمات	6.8	6.0	1.2	5.8	5.0	7.8	8.1
المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	5.9	3.4	3.0	0.7	3.3	1.3	1.8
المؤسسات المالية والاسمية	2.4	39.1	-4.5	9.3	11.6	-0.8	-0.6
الخدمات الحكومية	1.5	-3.7	1.3	11.7	2.7	5.6	4.8
الخدمات الخاصة الغير هادفة للاسرة	4.1	2.5	2.3	2.3	2.8	1.0	1.4
رسوم الاستيراد	-10.8	19.9	2.9	2.8	3.7	1.7	1.9
مجموع الناتج الاجمالي المحلى	5.6	6.5	5.7	2.2	5.0	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الحسابات القومي ٢٠٠٧، الاداة القومية للحسابات، الخرطوم، السودان

الجدول الاحصائي (١٦)

الجدول الاحصائي (١٦٩)

مؤشرات مختارة للقطاع الخارجي بالأسعار الجارية (بالآف الجنيه السوداني) ١٩٧٨-٢٠٠٩

السنة	الصادر	اعادة التصدير	الوارد	الميزان التجاري
٩٣	٤٩٦٥٦	٣٣٩	١٩٢٧٧٤	-١٤٢٧٧٩
٩٤	١١١٤٦٤	١٨٢٢	٣٧٠٣٠١	-٢٥٧٠١٥
٩٥	٣٥٠٠٧٥	٥٠	٦١٧٩٠٥	-٢٦٧٧٨٠
٩٦	٥٣٩٠٦٩	١١٦٦	١٣٢٧٢٧٨	-٧٨٧٠٤٣
٩٧	٧٦٩٥٢٨	٢٨٣٠	٢٥٧٣٢٢١	-١٨٠٠٨٦٣
٩٨	١٠٠٦٩٢٨	٦٦٦٧٠	٤١٣٣٧٤٦	-٣٠٦٠١٤٨
٩٩	١٨٥٣٢١٩	١١٧٠٦	٣٩٤٢٤٤٧	-٢٠٧٧٥٢٢
٢٠٠٠	٤٨٣٢٥٦٣	٥٠٠٩٢	٤٢٦١٨٤٠	٦٢٠٨١٥
٢٠٠١	٤٦٨٧١٥٥	١٦٩١٧٣	٥٠٦٤٦٨٩	-٢٠٨٣٦١
٢٠٠٢	٥٢٨٧٢٠٠	٢٧٦٨٩٤	٦٠٤٦٤٥٨	-٤٨٢٣٦٤
٢٠٠٣	٦٤٥٠٨٨٠	٣٥٢١١٤	٧٥٥٢٨٤٨	-٧٤٩٨٥٤
٢٠٠٤	٨٧٣٥٣٠٨	٥٧٩٣٠١	١٠٢٠٤٧٥٣	-٨٩٠١٤٤
بعد النزاع				
٢٠٠٥	١٠٦٠١٧٨١	٣٦١٢٩٥	١٦٩٨٢٧٠٩	-٦٠١٩٦٣٣
٢٠٠٦	١١٥٧٥٢٤٤	٢٩٩٨٢٦	١٩١١١٨٩٠	-٧٢٣٦٨٢٠
٢٠٠٧	١٧٨٩٣٣٥٩	١٣٥٨٨٥	١٩٢٥٤٣٨٢	-١٢٢٥١٣٨
٢٠٠٨	٢٤٦١٢٠٠٨	٧١٥٩٧	٢٥٩٣٠٧٧٦	-١٢٤٧١٧١
٢٠٠٩	١٧١٣٥٧٨٦	١٢٥٣١٩	١٩٠٦٤٢٤٧	-١٨٠٣١٤٢

السنة	الصادر	اعادة التصدير	الوارد	الميزان التجاري
قبل النزاع				
١٩٧٨	١٨٣	١	٣٢٩	-١٤٥
٧٩	٢٥٣	١	٤٧٣	-٢١٩
٨٠	٢٩٢	٥	٨٥٦	-٥٥٩
٨١	٢٨٠	٥	٩١٨	-٦٣٣
٨٢	٤٨٧	٦	١٥٥٦	-١٠٦٣
٨٣	٦٧٩	٢١	١٧٥٢	-١٠٥٢
اثناء النزاع				
٨٤	٧١٣	٢٥	١٦٠٥	-٨٦٧
٨٥	٥٢٣	٢٧	٢٠٨٠	-١٥٣٠
٨٦	٨٠٩	٣٨	١٥٦٩	-٧٢٢
٨٧	١٢٨٣	١٩	٢٤٢٩	-١١٢٧
٨٨	٢٢٩٠	٤٨	٤٩١٧	-٢٥٧٩
٨٩	٣٠٣٢	٥٩	٥٢٦١	-٢١٧٠
٩٠	٣٥٢٦	٧٢	٥٠٦٢	-١٤٦٤
٩١	٥٠٨٣	٦٨	١٣٦٢١	-٨٤٧٠
٩٢	٢٥١٤١	١٨٥	١٠٠٠٧٨	-٧٤٧٥٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الحسابات القومي ٢٠٠٧، الاداة القومية للحسابات، الخرطوم، السودان

الجدول الاحصائي (١٧)

مؤشرات مختارة للمالية العامة، ١٩٨١-٢٠٠٨ (بمليارات الجنيه السوداني)

التفاصيل	١٩٨١ - ١٩٨٣	١٩٨٤ - ١٩٩٤	١٩٩٥ - ١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	متوسط الفترة اثناء النزاع ٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	متوسط الفترة بعد النزاع	المجموع الكلي
الايادات العامة العادية	٠.١٢	٠.٣١	١.١٤	٣.٣	٣.٦	٤.٧	٧	١٠.٢	٤.٣	١٥.١	١٩.٣١	٢٦.٤٢	١٨.٣	٧.٦
مجموع النفقات	٠.٢٥	٠.٥٨	١.٣١	٣.٥	٣.٩	٥.٢	٧.٤	١١	٤.٧	١٣.٨	١٩.٨٤	٢٤.٣٣	١٩.١	٨
التوازن المالي	-٠.١٣	-٠.٢٧	-٠.٢	-٠.٢	-٠.٣	-٠.٥	-٠.٤	-٠.٨	-٠.٤	-١.٦	-٠.٥٣	٢.٠٩	-٠.٨	-٠.٤
الايادات / الناتج المحلي الإجمالي نسبة٪	١١.٣٨	٨.٦	٦.٦	١١.٦	١١.٢	١٢.٢	١٦.٧	١٩.٢	١٢.٣	١٨.٩	٢٠	٢١.٣٩	٢٠.١	١٤.٦
المصروفات / إجمالي الناتج المحلي نسبة٪	١٧.٢٦	٢٠.١٨	٧.٧	١٢.٢	١٢	١٣.٤	١٧.٥	٢٠.٧	١٤.٨	٢١.٥	٢٢.٩	٢٣.٠٢	٢٣.٤	١٨.٥
التوازن المالي / الناتج المحلي الإجمالي نسبة٪	-٦.١	-٨.٢	-١.١	-٠.٦	-٠.٨	-١.٢	-٠.٨	-١.٥	-٢	-٢.٦	-٤.٣٩	-١.٤	-٣.٤	-٣.٩

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد القومي (١٩٧٥-٢٠٠٨)، مرقان (٢٠٠٧)، الضوء (٢٠١٠) وحسابات المؤلفين

الجدول الاحصائي (١٨)
السودان – المؤشرات الاقتصادية، ١٩٧٢-٢٠٠٨

الفترة	الادخار / الناتج المحلي الإجمالي نسبة (%)	الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي نسبة (%)	الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو (%)	معدل التضخم (%)	خفض سعر الصرف الاسمي (%)
قبل النزاع					
1972 - 1983	7.3	12.7	3.8	19.6	9.2
1980-1983	4.8	7.7	3.7	38.4	7.5
Period average	6	10.3	3.6	28.5	8.5
اثناء النزاع					
1984-1989	5.7	9.9	2.3	65.3	74.2
1990-1995	11.5	18	5.1	105.4	165.9
1996-1999	11.2	22.8	6.6	52.7	34.5
2000	8.9	22.6	8.3	8.1	0.1
2001	8.2	17.6	6.4	4.9	0.006
2002	13.4	19.4	4.9	8.3	0.014
2003	15.3	20	6.1	7.4	-0.006
2004	18.7	22.6	7.2	8.4	-0.01
متوسط الفترة	11.6	19.1	5.9	32.6	34.3
بعد الحرب					
2005	14.8	38	8.1	8.5	-0.05
2006	13.6	34.3	10.3	7.2	-0.053
2007	13.3	34.1	10.2	9.8	-0.032
2008	12.7	30.2	6.8	14.3	0.001
متوسط الفترة	13.6	34.2	8.9	10	-0.034
مجموع المتوسط	10.4	21.2	6.1	23.7	14.3

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية (قضايا مختلفة)، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦)، تقرير السودان الاقتصادي (٢٠٠٩)، صابر (٢٠٠٩) وحسابات المؤلفين

الجدول الاحصائي (١٩)
المالية المصرفية حسب النوع (%)، ١٩٩٥-٢٠٠٨

السنة	الزراعة	الصناعة	الصادر	الوارد	التجارة الداخلية	القطاعات الاخرى	المجموع
1995-99	29.1	17.6	20.3	3.8	4.2	25	100
2000-04	14.6	12.3	15.4	5.2	21.1	31.4	100
متوسط الفترة	21.9	15	17.9	4.5	12.7	28.2	100
بعد الحرب							
2005	6.5	14.8	6.4	2.6	31.8	37.9	100
2006	11.9	9.3	4	2.5	22.5	49.8	100
2007	9.3	9.9	2.4	14.9	19.9	43.6	100
2008	10.7	9.3	2.2	12.3	18.6	46.9	100
متوسط الفترة	9.6	10.8	3.8	8.1	23.2	44.6	100
مجموع المتوسط	12.1	11.6	9.6	6.6	22.2	38	100

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي، أعداد مختلفة

الجدول الاحصائي (٢٠)

حالة السودان- الأهداف الإنمائية للألفية في لمحة (قبل ٩ يوليو ٢٠١١)

الأهداف	المستهدف	المؤشرات
القضاء على الفقر والجوع المدقع		نسبة السكان أقل من دولار واحد في اليوم
		خفض إلى النصف نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم
		معدل التوظيف
		نسبة من لديهم حسابهم الخاص في إجمالي العمالة
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي		نسبة العاملين في لأسرة من مجموع العمالة
		خفض بمقدار النصف، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، نسبة من الناسالذين يعانون من الجوع
		التأكد من أتمام جميع الفتيان والفتيات دورة كاملة من التعليم الابتدائي
		الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي
تعزيز المساواة بين الجنسينالمساواة وتمكينالنساء		نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى الصف الأخير من التعليم الأساسي
		القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوييفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وعلى جميع المستويات بحلول عام ٢٠١٥
		نسبة البنات إلى البنين في التعليم الأساسي
		نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات
خفض وفيات الأطفال		معدل وفيات الأطفال دون خمس الواحدة (٠٠٠) ولادة حية
		خفض بمقدار الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، معدل وفيات
		معدل وفيات الرضع لكل (٠٠٠) ولادة حية
		نسبة الولادات التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة
تحقيق، بحلول عام ٢٠١٥، حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية		معدل انتشار وسائل منع الحمل
		تغطية الرعاية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل
		وقد توقفت بحلول عام ٢٠١٥ وبدأت في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز
		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٩ سنة
مكافحة فيروس نقص المناعة البشري و الملاريا وغيرها منالأمراض		الأطفال تحت ٥ ينامون تحت الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات
		وقد توقفت بحلول عام ٢٠١٥ وبدأت في وقف انتشارالملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية
		الأطفال تحت ٥ ينامون تحت الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات
		وقد توقفت بحلول عام ٢٠١٥ وبدأت في وقف انتشارالملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية
إدماج مبادئ التنمية المستدامة في البلادالسياسات والبرامج وانحسار فقدان موارد البيئية		الأطفال تحت ٥ مع حمى الذين يعاملون بالعقاقيرالمناسبة المضادة للملاريا
		معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالسل
		انبعاثات CO٢ و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل ١ (PPP)
		إدماج مبادئ التنمية المستدامة في البلادالسياسات والبرامج وانحسار فقدان موارد البيئية
ضمان لاستدامة البيئية		نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات
		الحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتحقيق، بحلول عام ٢٠١٠ انخفاض كبيرفي معدل فقدان
		السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب
		النصف، بحلول عام ٢٠١٥، نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم استدامةالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية
بالتعاون مع القطاع الخاص لإتاحةقوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية
		خطوط الهاتف لكل ١٠٠ من السكان
		المشاركين في الهاتف الخليوي لكل ١٠٠ من السكان
		عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان

المصادر: SPHS-٢٠١٠-NBHS، ٢٠٠٩، SHHS ٢٠٠٦ والمجلس القومي للسكان الأمانة العامة الخرطوم، السودان.

* البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، ٢٠١٠

*** حسابات المؤلفين بناء على معدلات النمو من نقطة النهاية

الانجاز	الحالة	المستوى الحالي		السنة المرجعية	المستهدف لعام ٢٠١٥	الإسقاط ٢٠١٥ **	الأفق ***
	90 (1990)	49%		2009	45%	40.3	
	83.8 (2005)	84%		2008		84	
		34%		2008			
		31%		2008			
	54.7 (1990)	31% (medium		2006	27.35	22.5	
	GER 53.1 (1995)	(76.3%).		2008	100%	92.6	2018
	36 (2000)*	70%		2008	100%		2013
	77 (1990)*	90%		2009	100%	94.4	2022
	5 (1995)*	25%		2010 (elections)	50	41.6	2017
	124 (1990)*	90		2008	41.3	78.1	2047
	120 (1993)	100		2008	40	65	2072
	69 (1990)*	49.20%		2006		40.6	
	9 (1990)*	7.60%		2006		6.9	
	70 (1990)*	69.60%		2006		69.3	
	0.8 (1990)*	1.4*		2009	0.4	1.8	
		27.60%		2006			
		27.60%		2006			
		54.20%		2006			
		2.20%		2007			
	32 (1990)*	29.60%		2009		28.9	
	20.1 Gig (1995)	14.2 Gig		2010		12.6	
		31.50%		2010			
	56.1 (2006)	57*		2009		58.7	
	31.4% (2006)	34*		2009		39.9	
	2% (2005)	0.90%		2009		0.24	
	9% (2005)	28%		2009		125.5	
	N.A	8.2%		2009			

الجدول الإحصائي (٢١)

السودان- الأهداف الإنمائية للألفية الحالة في لمحة

الأهداف	المستهدف	المؤشرات
القضاء على الفقر المدقعوالجوع	خفض إلى النصف نسبة السكان الذين يعيشونعلى أقل من دولار واحد في اليوم	نسبة السكان دون دولار واحد في اليوم
		نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني
		فجوة الفقر
		خطورة الفقر
		معدل العمالة
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	التأكد من أن جميع الفتيان والفتيات استكمال كالمبالمطبع من التعليم الابتدائي	نسبة من يعملون علي حسابهم الخاص في إجمالي العمالة
		نسبة مساهمة العمال في الأسرة من مجموع العمالة (عمال الأسرة)
		ننتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة من العمر
		نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
		معدلات الأمية بين ١٥-٢٤ سنة من العمر، والنساء والرجال
تعزيز المساواة بين الجنسينوتمكين المرأة	التعليم الثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وعلى جميع المستويات بحلول عام ٢٠١٥	نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي
		حصة النساء من الوظائف في القطاعات غير الزراعية
		نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية
		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
		معدل وفيات الرضع
تحسين صحة الأمهات	خفض بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	نسبة الأطفال في عمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة
		نسبة وفيات الأمهات
		نسبة الولادات التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة
		معدل انتشار وسائل منع الحمل (استخدام الحالي
		معدل المواليد المراهقين (١٢-١٤) سنة
تغطية الرعاية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل		

خط الأساس (١٩٩٠)	الحالة في ٢٠٠٤	الانجاز	
		الهدف في ٢٠١٥	المستوى الحالي
السنة			
-	64%	25%?	2009
90% (1992)		46.50%	2009
		16.20%	2009
		7.80%	2009
89 % (1993)		83%	2008
41.1% (1993)		34%	2008
26% (1993)		22%	2008
		31.80%	2006
-	-	28.00%	2009
57% (1990)	65.10%	71.10%	2009
27.1% (1990)	69% (2008)	77.50%	2009
		53.9 to 46.1%	2007
-secondary		51.6 to 49.4%	2007
-tertiary		54.1% females	2008
		59%	2008
	9.70%	25%	2010
123 (1990)	102 (2006)	102	2008
80 (1990)		71	2006
50% (2000)		85%	2009
537 (1990)		534	2006
24% (1990)		57%	2006
7.0% (2000)		7.60%	2006
		76/1000	2008
70%(2000)		70%	2006

الجدول الإحصائي (٢١)

السودان - الأهداف الإنمائية للألفية الحالة في لمحة

الأهداف	المستهدف	المؤشرات
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / AID، والملا里亚 وغيرها من الأمراض	وقد توقفت بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة
		نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة لديهم معرفة صحيحة وشاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة
		عدوى نسبة السكان المصابين بالإيدز في الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات القهقرية
إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان موارد البيئة	تحقيق، بحلول عام ٢٠١٠، حصول الجميع على العلاج لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز لجميع أولئك الذين هم بحاجة إليها	معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملايا
		نسبة الأطفال دون سن ٥ الذين ينامون تحت الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات
		معدلات الحدوث والانتشار والوفيات المرتبطة بالسل
		نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج تحت الإشراف المباشر قصيرة
إدماج مبادئ التنمية المستدامة	إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان موارد البيئة	نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات
		انبعاثات CO ₂ ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل ١\$ (PPP)
		نسبة من إجمالي الموارد المائية المستخدمة
		نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	بال تعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية، توفير الوصول إلى الأساسية بأسعار ميسورة الأدوية في البلدان النامية	نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة
		نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة على أساس مستدام
		خطوط الهاتف لكل ١٠٠ من السكان
		المشاركين في الهاتف الخليوي لكل ١٠٠ من السكان
عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان	بال تعاون مع القطاع الخاص، وجعل إتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان

خط الأساس (١٩٩٠)	الحالة في ٢٠٠٤	الانجاز	
		السنة	المستوى الحالي
		2009	0.5% زكور و 1.24% أناث
		2006	4%
		2009	0.5% زكور و 1.24% أناث (شمال و جنوب السودان)
		2009	13.12%
7.5 million			3.1 مليون الحالات المبلغ عنها
35.000 (2001)		2009	3.844 حالات وفاة
21% (2005)		2009	41%
			120
			81.80%
	29.6 (2004)	2010	29.40%
20.1 Gig (1995)		2010	14.2 Gig
		2010	31.50%
64% (1990)		2009	65%
33% (1990)		2009	42%
		2009	قطاع الصحة العامة (40% - 55%) والقطاع الخاص (90%)
2% من عدد السكان (2005)		2009	0.9% عدد السكان
9% من عدد السكان		2009	28% من عدد السكان
8.20%			
السكان	-	2010	10.4% من عدد السكان
-2009			

الجدول الاحصائي (٢٢)

المؤشر الديمغرافي

المؤشر	1983	2000	2005	2007	2008
المؤشر الديمغرافي					
السكان، إجمالي (بالملايين))	20.6	34.9	36.6a	38.3a	39.15
النمو السكاني (% سنوياً))	2.4	2.3	2.1	2.2	2.2
المؤشرات الصحية					
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات))	47.5	56	57	58	59.5
معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)	6.7	5.1	4.5	4.2	5.7
معدل خصوبة المراهقات (عدد الولادات لكل ١,٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩)	114	76	62	57	69
انتشار وسائل منع الحمل (% من النساء من عمر ١٥ - ٤٩)	7.2	7	-	-	12
الولادات التي يشرف عليها موظفين صحيين مهرة (% من الإجمالي)	32	87	-	-	59
معدل وفيات، تحت ٥ (لكل ١,٠٠٠)	117.8	115	110	109	100
انتشار سوء التغذية، الوزن بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن ٥)	28	38	-	-	32
التطعيم، الحصبة (% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ١٢-٢٣ شهراً)	76.41	58	69	79	92.1b
مؤشرات التعليم					
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، الإجمالي (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)	23	37	47	50	67
نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي (%)	12	-	45	46	46
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، إجمالي (% من السكان ١٥-٤٩ عاماً)	0	1.4	1.4	1.4	1.6c

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، سبتمبر ٢٠٠٩، وشبكة سي بي اس (٢٠٠٠، ٢٠٠٩). ملاحظات: أ. إسقاط الهبوط من السكان الخامسة تعداد عام ٢٠٠٨ ب. الأمام الإسقاط من SHHS ٢٠٠٦ (٩٤) ج. تقدير

الجدول الاحصائي (٢٣)

أسهم القطاع (%) في الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٧٣-٢٠٠٨

الفترة	الزراعة	الصناعة	الخدمات		
			مجموع الخدمات	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى
قبل الصراع (1973-1982)	35.7	14.1	50.2	14.4	35.8
اثناء النزاع (1983-2004)	42.4	20.8	36.8	7.7	29.1
2008	38.1	29.2	32.7	14	18.7
بعد النزاع (2005-2008) متوسط الفترة	38.5	28.8	32.7	14	18.7
مجموع المتوسط	40.1	21.2	38.7	10.7	28

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات من الملاحق (٨-١١)

الجدول الاحصائي (٢٤)
نمو الناتج المحلي والقطاعي (٪)، ١٩٧٢-٢٠٠٨

الفترة	الناتج المحلي الاجمالي	الزراعة	الصناعة	الخدمات		
				مجموع الخدمات	الخدمات الحكومية	الخدمات الاخرى
قبل النزاع (1972-1982)	3.9	1.7	1.3	2.7	3.8	2.1
اثناء النزاع (1983-2004)	5.8	3.5	12.7	3.3	5.9	2.8
2008	6.8	7.8	6.1	8.2	5.8	2.4
بعد النزاع (2005-2008) متوسط الفترة	8.9	7	8.6	9.6	6.3	2.6
المتوسط الكلي	6.2	4	7.5	5.2	5.3	2.5

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات من الملاحق (١٢-١)

الجدول الاحصائي (٢٥)
مؤشرات مختارة للقطاع الخارجي، ١٩٧٨-٢٠٠٨ (مليار دولار أمريكي)

التفاصيل	قبل النزاع (1978-1982)	متوسط اثناء النزاع (1983-2004)	2008	متوسط بعد النزاع (2005-2008)	المجموع الكلي
الصادر	0.5	1.7	11.7	8.2	3.5
الوارد	1.4	1.9	11.4	8.9	3.9
الميزان التجاري	-0.9	-0.2	0.3	-0.5	-0.4

المصدر: حسابات المؤلفين

الجدول الإحصائي (٢٦)

الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الناتج المحلي الاسمي والدخل القومي
(١٩٩٠-٢٠٠٩)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي a	الناتج المحلي الإجمالي b	الدخل القومي b
1990	4.8	0.11	0.102
1991	8.1	0.193	0.178
1992	17.2	0.422	0.396
1993	37.6	0.948	0.887
1994	72.5	1.881	1.737
1995	151.7	4.05	3.829
1996	375.9	10.478	9.568
1997	563.7	16.137	14.971
1998	743.7	21.936	20.272
1999	892.3	27.059	24.922
2000	1083.1	33.663	29.218
2001	1274	40.659	36.238
2002	1457.4	47.756	42.44
2003	1656.4	55.734	49.24
2004	1991.2	68.721	60.48
2005	2421.2	85.707	74.87
2006	2719	98.719	86.53
2007	3059.2	114.01	105.5
2008	3262.6	127.75	110.06
2009	3685.7	148.14	129.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: السلسلة الإحصائية (١٩٩٠-٢٠٠٩) ديسمبر ٢٠١٠ ملاحظات: (SDG)a.

b(مليار جنيه)

الجدول الاحصائي (٢٧)

الإنفاق الحالي الحكومي، الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، والإنفاق على الدفاع والأمن (مليار دينار سوداني) في السودان (١٩٩٩-٢٠٠٩)

السنة	انفاق الحكومة الحالية	الخدمات الاجتماعية		الامن والدفاع	
		النفقات الجارية	* الحصة (%)	النفقات الجارية	* الحصة (%)
1999	1975	328	16.6	1085	54.9
2000	3125	324	10.4	1510	48.3
2001	3428	364	10.6	1004	29.3
2002	3770	327	8.7	1276	33.8
2003	5633	208	3.7	1039	18.4
2004	7936	271	3.4	3200	40.3
2005	10435	327	3.1	2838	27.2
2006	14713	582	4	3338	22.7
2007	17403	669	3.8	1044	6
2008	22725	1142	5	-	-
2009	20696	476	2.3	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي (٢٠٠٩)

الجدول الإحصائي (٢٨)

اتجاهات في إجمالي قيمة المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات إلى السودان من جميع الجهات المانحة، (مليار دولار) (أسعار ثابتة - ٢٠٠٨) باستثناء تخفيف عبء الديون (١٩٩٥-٢٠٠٩)

السنة	إجمالي المساعدات	المساعدات الإنسانية		المعونة الأخرى	
		الكمية	* الحصة (%)	الكمية	* الحصة (%)
1995	0.3	0.1	33.3	0.2	66.7
1996	0.3	0.1	33.3	0.2	66.7
1997	0.2	0.1	50	0.1	50
1998	0.3	0.2	66.7	0.1	33.3
1999	0.3	0.2	66.7	0.1	33.3
2000	0.3	0.1	33.3	0.2	66.7
2001	0.3	0.2	66.7	0.1	33.3
2002	0.5	0.3	60	0.2	40
2003	0.9	0.4	44.4	0.5	55.6
2004	1.2	0.9	75	0.3	25
2005	2.1	1.4	66.7	0.7	33.3
2006	2.3	1.4	60.9	0.9	39.1
2007	2.3	1.4	60.9	0.9	39.1
2008	2.4	1.4	58.3	1	41.7
2009	2.3	1.3	56.5	1	43.5
المتوسط			55.5		44.5

المصدر: مبادرات التنمية على أسس OECD اللجنة المساعدة الإنمائية (DAC).
*حسابات المؤلفين

الجدول الإحصائي (٢٩)

القوى العاملة الصحية في السودان وفقاً ١٠٠٠٠٠٠ . عدد السكان (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

التخصصات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
اطباء عموميين	16	17	17.6	18.4	20	22.6	24.2	25.6
الأطباء المتخصصين / الاستشاريون	2.6	3	3	3.1	3.3	3.6	4.5	4.6
اطباء الاسنان	0.7	1	0.6	0.7	0.8	1	1.1	1.6
الصيدلة	1	2	2	2	2	2.5	3.2	1.9
المساعدين الطبيين	22.6	22	21	20	20	19.5	19.7	19.1
الفنيين	9.2	9.3	9.4	9.5	11.3	13.3	14.7	15.5
المرمضات	56	52	50.4	51	49	50.6	50.8	48.6
ضباط الصحة العامة	1.4	1	1.1	1.1	1.3	1.6	1.9	2.3

المصدر: مركز المعلومات، وزارة الصحة الاتحادية

الجدول الاحصائي (٣٠)
الولايات تحت مظلة التأمين الصحي والمستفيدين للسنة (٢٠٠٥)

ولايات السودان	السكان	عدد التغطية	نسبة التغطية
سنار	1209406	278070	23.0
الخرطوم	4002348	1459142	36.5
الجزيرة	3687568	1129990	30.6
القضارف	1490494	233830	15.7
البحر الاحمر	739300	207418	28.1
نهر النيل	921552	250437	27.2
النيل الابيض	1310000	252271	19.3
شمال دارفور	1329319	306093	23.0
النيل الازرق	433736	89255	20.6
غرب دارفور	918428	96128	10.5
شمال كردوفان	1105232	248502	22.5
الشمالية	620000	131793	21.3
كسلا	1209406	200003	16.5
جنوب دارفور	800000	246134	30.8
لقطاع الغربي (غرب كردوفان)	2002285	110050	5.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٨، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٨، الخرطوم، مجلس الوزراء.
*حسابات المؤلفين

الجدول الاحصائي (٣١) التأمين الصحي في السودان، ٢٠٠٧-٢٠٠٩

ولايات السودان	عدد التغطية 2007	مجموع السكان (%) 2007	من التغطية عدد التغطية 2008	مجموع السكان (%) 2008	من التغطية عدد التغطية 2009	مجموع السكان (%) 2009
سنار	35546	2.5%	436881	1285	34.0%	513361
الخرطوم	NA	6203	1459142	5274	27.7%	1282614
الجزيرة	1223385	29.6%	1137960	3575	31.8%	1202218
القضارف	543457	29.5%	699532	1348	51.9%	626325
البحر الاحمر	214093	28.9%	218051	1396	15.6%	380124
نهر النيل	316058	30.8%	365881	1120	32.7%	450805
النيل الابيض	322456	18.3%	431447	1730	24.9%	527667
شمال دارفور	429464	23.6%	506534	2113	24.0%	587716
النيل الازرق	142900	18.3%	196260	832	23.6%	261275
غرب دارفور	206476	11.1%	385936	1308	29.5%	471277
شمال كردوفان	282728	11.7%	814427	2920	27.9%	1009014
الشمالية	172027	26.3%	285425	699	40.8%	398335
كسلا	414826	23.7%	461734	1789	25.8%	558375
جنوب كردوفان	172014	10.1%	217460	1406	15.5%	280661
جنوب دارفور	535105	15.2%	711792	4093	17.4%	833342
لقطاع الغربي (غرب كردوفان)	NA	NA	124626	360	34.6%	183565

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٩، الخرطوم، مجلس الوزراء.
الموقع:

تم الوصول في: <http://www.cbs.gov.sd>

في تاريخ مايو ٢٠١١

* غير متوفرة

الجدول الاحصائي (٣٢)
اقتراح مفصل بشأن مؤشر الأمن البشري للسودان

البعد	القيمة	المتوسط	الوزن	العملية	مؤشر البعد
الدليل	(1)	(2)	(3)	(4 = (1)*(3))	(Σ of (4) / 7)
الامن الاقتصادي					
0.143					
التوظيف (%)	0.846		0.25	0.212	
شبكة الأمان الاجتماعي «الزكاة» لأفقر الفقراء وبما في ذلك كبار السن (مجموع عدد السكان%)	0.19	0.45	0.25	0.048	0.064
شبكة الأمان الاجتماعي «الضمان الاجتماعي» (مجموع عدد السكان%) = 67% تغطي × 80% يعملون	0.641		0.25	0.160	
معدل التضخم	0.112		0.25	0.028	
الامن الغذائي					
0.143					
نصيب الفرد من السعرات الحرارية	0.94	0.83	0.5	0.47	0.119
تغذية الاطفال (%)	0.72		0.5	0.361	
الامن الصحي					
0.143					
التغطية الصحية كنسبة مئوية من مجموع السكان	0.79	0.875	0.5	0.395	0.125
النسبة المئوية للسكان خالية من الملاريا	0.96		0.5	0.48	
الامن البيئي					
0.143					
الوصول إلى المياه الصالحة للشرب (%)	0.954	0.839	0.5	0.477	0.120
الوصول إلى المرافق الصحية (%)	0.723		0.5	0.362	
الامن الشخصي					
0.143					
احتمال عدم ضحية لجرائم العنف (بما في ذلك السرقة، وحوادث الطرق: وفيات وإصابات وأضرار	0.982	0.982	1.0	0.982	0.140
الامن المجتمعي					
0.143					
احتمال عدم كونه نازح	0.92	0.461	0.5	0.458	0.066
عدد من الجنود والشرطة وقوات الأمن للشخص الواحد(0.00316) = 39154000/307000	0.008		0.5	0.004	
الامن السياسي					
0.143					
الإنجاز السياسي حسب العنصر (12 بند، انظر الجدول الإحصائي (33).	0.428	0.428	1.0	0.428	0.061
مؤشر الأمن البشري (متوسط مرجح)					
		0.695	-		

ملاحظة:

a

مقياس الإنجاز: نصيب الفرد من
السعرات الحرارية كنسبة مئوية من الاحتياجات في اليوم الواحد

الجدول الاحصائي (٣٣)

مكون نقاط المخاطر السياسية في السودان ، ٢٠٠٩

عنصر	الدرجة الكاملة	الانجاز المقدر
استقرار الحكومة	12	8.3
الظروف الاقتصادية والاجتماعية	12	2.2
ملف الاستثمار	12	7.5
الصراع الداخلي	12	6
الصراع الخارجي	12	9
الفساد	6	1
العسكرية والسياسة	6	0
الدين والسياسة	6	2
القانون والنظام	6	2.5
التوترات العرقية	6	1.5
المساءلة عن الديمقراطية	6	1.8
جودة البيروقراطية	4	1
مجموع النقاط	100	42.8

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS): دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) - مجموعة بيانات الباحث

الجدول الاحصائي (٣٤)

أنتاج الحبوب الرئيسية (ألف طن)

السنة	الذرة	القمح	الدخن	السمسم	الفول السوداني
1970/71	1,535	163	439	297	339
1971/72	1,592	124	441	296	387
1972/73	1,301	152	355	340	569
1973/74	1,691	235	285	244	553
1974/75	1,456	269	403	224	928
1975/76	2,143	263	388	233	782
1976/77	2,606	289	449	237	734
1977/78	2,082	312	500	263	1032
1978/79	2,353	165	552	216	806
1979/80	1,461	231	309	222	858
1980/81	2,084	218	335	221	712
1981/82	3,335	142	509	242	738
1982/83	1,884	176	227	140	455
1983/84	1,806	157	314	206	405
1984/85	1,097	79	168	130	378
1985/86	3,597	199	417	134	286
1986/87	3,277	157	285	216	379
1987/88	1,363	181	153	233	432
1988/89	4,425	247	495	194	587
1989/90	1,536	409	161	140	218
1990/91	1,180	686	85	80	123
1991/92	3,581	895	308	97	180
1992/93	4,042	453	449	266	380
1993/94	2,386	475	221	175	428
1994/95	3,648	448	973	170	714
1995/96	2,450	527	385	313	738
1996/97	4,179	642	440	416	518
1997/98	2,807	535	643	281	1104
1998/99	4,284	172	667	262	776
1999/2000	2,347	214	499	329	1047
2000/2001	2,491	303	481	283	947
2001/2002	7,201	247	578	269	990
2002/2003	2,825	331	581	122	555
2003/2004	4,690	398	791	400	790
2004/2005	2,678	364	287	277	520
2005/2006	4,356	401	687	400	555
2006/2007	5,011	680	797	242	523
2007/2008	3869	587	721	350	716



لمذكرة الفنية

حساب مؤشرات التنمية البشرية في السودان



مؤشر التنمية البشرية

في الصحة أو التعليم أو المهارات، بحيث يتمكنون من العمل بشكل منتج وخلاق. التنمية من أجل الناس تعني ضمان التوزيع العادل والواسع للنمو الاقتصادي الذي يولدونه، بينما تعني التنمية بواسطة الناس منح فرصة المشاركة لكل فرد. أكثر أشكال المشاركة فعالية عبر الأسواق هي إمكانية الحصول على عمل منتج ومجز. وبالتالي، فإن الهدف الأساسي لاستراتيجيات التنمية البشرية ينبغي أن ينصب على توليد فرص العمل المنتج (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٣). مؤشر التنمية البشرية عبارة عن مقياس موجز للتنمية البشرية، يقيس متوسط تحقيق المكتسبات في بلد ما في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية:

- حياة طويلة وصحية، و يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد.
- المعرفة، بحسب قياس معدلات معرفة القراءة والكتابة (ثلاثين) و معدل القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (ثلث وزن مرجح).
- مستوى المعيشة اللائق، و يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تكافؤ القوة الشرائية.

نقدم فيما يلي ملخصاً للمقاييس المعيارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: لكل قدرة، وكل دولة، أو إقليم أو ولاية، فإن مؤشر زأ يتم الحصول عليه مثلما هو موضح أدناه، بحيث أن X هي قيمة مؤشر القدرة و X_{min} و X_{max} هما القيمتان العليا والدنيا لهذه المؤشرات

$$lij = [X_{ij} - X_{min}] / [X_{max} - X_{min}]$$

عرف تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٠ التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس. وركز التعريف على فكرة أن التنمية تعني أكثر بكثير من مجرد زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل. وبالتالي فقد تم إدخال مقياس جديد للتنمية، وهو مؤشر التنمية البشرية، الذي يتضمن مؤشرات للصحة والتعليم إضافة إلى الدخل عوضاً عن الاكتفاء فقط بنصيب الفرد من الدخل. ووجد أن تصنيف الدول من خلال مؤشر التنمية البشرية يختلف اختلافاً كبيراً عن التصنيف المبني على نصيب الفرد من الدخل. واستحدث التقرير أيضاً أهمية الحريات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لاستدامة التنمية.

التنمية للشعب تعني ضمان أن يتم توزيع النمو الإقتصادي الذي ينتجه الشعب على نطاق واسع وبإنصاف، في حين أن التنمية من قبل الشعب تعني إعطاء الجميع فرصة المشاركة.

التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس. وتخلق هذه الخيارات من خلال توسيع القدرات البشرية للمدى الأقصى مع وضع هذه القدرات في أفضل حالاتها الممكنة في كل المجالات، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وغيرها. وينبغي أن تقود هذه القدرات إلى حياة طويلة وصحية وأن يكون صاحبها ملماً بما يدور حوله وقادراً على الحصول على كل الموارد المطلوبة ليحيا حياة كريمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٣).

التنمية البشرية هي تطوير الناس من أجل الناس وبواسطة الناس. تطوير الناس يعني الاستثمار في القدرات البشرية، سواء

الجدول (١)

الوسط الحسابي و مساهمة العوامل في مؤشر التنمية البشرية بالسودان (١٩٧٥-١٩٨٢)

مؤشر التنمية البشرية	مستوى المعيشة	التحصيل التعليمي	طول الحياة
٠,٣٦٥	٠,٤١٦	٠,٢٨٥	٠,٣٩٤
(٠,٠١١)	(٠,٠١٢)	(٠,٠٢٠)	(٠,٠١٧)
[٠,٠٣٠]	[٠,٠٢٩]	[٠,٠٧٠]	[٠,٠٤٣]
المساهمة (%)	٣٨,٠	٢٦,٠	٣٦,٠

المصدر: بنيت الحسابات على بيانات الجدول الإحصائي (١)

الجدول (٢)

الوسط الحسابي و مساهمة العوامل في مؤشر التنمية البشرية بالسودان (١٩٨٣-٢٠٠٤)

مؤشر التنمية البشرية	مستوى المعيشة	التحصيل التعليمي	طول الحياة
٠,٤٤٤	٠,٤٢٥	٠,٤٢١	٠,٤٨٦
(٠,٠٤٧)	(٠,٠٢٨)	(٠,٠٧٠)	(٠,٠٤٦)
[٠,١٠٦]	[٠,٠٦٦]	[٠,١٦٦]	[٠,٠٩٥]
المساهمة (%)	٣١,٩	٣١,٦	٣٦,٥

المصدر: بنيت الحسابات على بيانات الجدول الإحصائي رقم (١)

الجدول (٣)

الوسط الحسابي و مساهمة العوامل في مؤشر التنمية البشرية بالسودان (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

مؤشر التنمية البشرية	مستوى المعيشة	التحصيل التعليمي	طول الحياة
٠,٥٣٩	(٠,٥٠٠)	٠,٥٣٥	٠,٥٨١
(٠,٠٠٧)	(٠,٠١١)	(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٦)
[٠,٠١٣]	[٠,٠٢٢]	[٠,٠٠٩]	[٠,٠١٠]
المساهمة (%)	٣١,٠	٣٣,٠	٣٦,٠

المصدر: بنيت الحسابات على بيانات الجدول الإحصائي رقم (١)

الجدول (٤)

الوسط الحسابي و مساهمة العوامل في مؤشر التنمية البشرية بالسودان (١٩٧٥-٢٠٠٧)

مؤشر التنمية البشرية	مستوى المعيشة	التحصيل التعليمي	طول الحياة
٠,٤٣٣	٠,٤٢٩	٠,٣٩٨	٠,٤٧٣
(٠,٠١١)	(٠,٠٣٣)	(٠,٠٩٣)	(٠,٠١٥)
[٠,١٤١]	[٠,٠٧٧]	[٠,١٢٤]	[٠,١٣٧]
المساهمة (%)	٣٣,٠	٣١,٠	٣٦,٠

المصدر: بنيت الحسابات على بيانات الجدول الإحصائي رقم (١)

بالنسبة لبعد الدخل، تستخدم لوغريثمات الدخل لحساب المؤشر. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣) «يعبر الدخل عن كل أبعاد التنمية البشرية الأخرى غير المضمنة في بعدي الحياة الطويلة والمعرفة. يعدل الدخل لأن تحقيق مستوى محترم من التنمية البشرية لا يتطلب بالضرورة دخلاً غير محدود». يتم الحصول على مؤشر التنمية البشرية لبلد ما عن طريق المتوسط البسيط لمؤشرات القدرة على النحو التالي:

$$HDI_j = 1/3 (\sum_i I_{ij})$$

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥) فإن حدود حساب مؤشر التنمية البشرية هي:

- متوسط العمر عند الميلاد: الأعلى = ٨٥ والأدنى = ٢٥
- معدل المعرفة عند البالغين: الأعلى = ١٠٠ والأدنى = ٠
- معدل إكمال المراحل التعليمية: الأعلى = ١٠٠ والأدنى = ٠
- نصيب الفرد من الدخل (\$): الأعلى = ٤٠٠٠٠ والأدنى = ١٠٠

تستخدم الصيغة أعلاه لحساب مؤشر التنمية البشرية في السودان للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٧ وبالنسبة لقياس المستوى الولائي تستخدم أرقام التعداد السكاني للعام ٢٠٠٨.

للتحقق من مساهمة طول الحياة (الصحة)، والمكاسب التعليمية، والدخل (مستوى المعيشة) في مؤشر التنمية البشرية في السودان، نقوم أولاً بحساب المتوسطات البسيطة لكل من هذه المتغيرات. ونقوم أيضاً بحساب معامل الاختلاف (C.V) مقياساً لمدى التغير مقارنة مع المتوسط لكل مؤشر.

الأقواس المربعة هي مستويات المعنوية.

تشير نتائج الجدول (٥) إلى أن كل مؤشرات التنمية البشرية في السودان متزايدة عبر الزمن، بما في ذلك المؤشرات الفرعية. إضافة إلى ذلك، فإن مستوى كل معاملات الاتجاه عبر الزمن المقدرة ذات دلالة (معنوية) إحصائية عند مستوى المعنوية ١٪. كما تشير إلى ذلك معدلات الزمن إلا أن قيمتها صغيرة. بناءً على اختبار F ، يتضح أن كل معاملات الانحدار المقدرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ١٪. بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي في كل المعادلات المقدرة، إحصائية ديربن واتسون تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى المعنوية ١٪ في كل المعادلات المقدرة. بناءً على (الجدول ٥) وباستخدام الصيغة في المعادلة (٣)، تم حساب معدل النمو المركب لمؤشر طول الحياة، التحصيل التعليمي و مستوى المعيشة (الدخل) فكانت ١,٢٪، ٢,٥٪ و ١,٥٪، على التوالي. معدل النمو المركب لمؤشر التنمية البشرية في السودان في الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٧) قدر بـ ١,٧٣٪ سنوياً والذي يعتبر ضعيفاً.

بالنسبة لحساب مؤشر التنمية البشرية على المستوى الولائي فقد استخدمت نتائج تعداد السكان الخامس. الجدير بالذكر، أنه لم تتوفر معلومات عن دخل الفرد على مستوى الولايات. عليه، تم تقدير نصيب الفرد من دخل الولاية من خلال استخدام طريقة إحصائية مناسبة. أولاً؛ تم تقدير دالة انحدار متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (إجمالي) على نصيب الفرد من الدخل على مستوى السودان. كانت أكثر الفترات مناسبة لهذه الطريقة هي الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٨. بحل المعادلة المقدرة، تم حساب نصيب الفرد من الدخل على مستوى السودان كدالة في

معامل الاختلاف هو مقياس موجز مبني على حسابات أخرى، هي الانحراف المعياري والوسط الحسابي. صيغة حساب معامل التغير هي:

$$C.V = (S/\bar{X}) \times 100 \quad (1)$$

حيث أن S هي الانحراف المعياري و هي الوسط الحسابي للمتغير. وعليه فإن معامل الاختلاف يساوي الانحراف المعياري مقسوماً على الوسط الحسابي مضروباً في ١٠٠ (لحساب النسبة المئوية). الجداول من ١ - ٤ توضح الوسط الحسابي ومساهمة العوامل في مؤشر التنمية البشرية في السودان حيث إن الأرقام بين الأقواس العادية تمثل الانحراف المعياري والأرقام بين الأقواس المربعة تمثل معامل الاختلاف. بنيت تقديرات مؤشر التنمية البشرية ومؤشراته X

$$\ln X = a + bt \quad (2)$$

X في المعادلة (٢) متغير يعتمد على أشياء أخرى، t هي الزمن و a و b هي المعالم المراد تقديرها. ويحسب معدل النمو (g) للمتغير المراد حسابه على النحو التالي:

$$g = (eb - 1) \times 100 \quad (3)$$

حيث أن b : معامل الاتجاه المقدر، e : ثابت إيلر و الذي يساوي (٢,٧١٨٢٨)

تم تقدير مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات الفرعية المرتبطة به للفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٧ من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). نقدم النتائج في الجدول (٥) بحيث تكون الأرقام داخل الأقواس عبارة عن معاملات الاتجاه عبر الزمن المقدرة وتلك الموجودة داخل

متوسط العمر المتوقع عند الميلاد. عليه،
يحسب نصيب الفرد من الدخل في كل ولاية
بناءً على متوسط العمر المتوقع عند الميلاد
في كل ولاية.

(٥) الجدول

الدوال المقدرة لمؤشرات التنمية البشرية في السودان (١٩٧٥-٢٠٠٧)

المؤشر	الثابت (a)	المعامل (b)	R ² المعدلة	R ²	D.W.
طول الحياة	٣.٦١	٠.٠١٢١ (١١.٨)]٠.٠٠٠[	١٢٧.٨]٠.٠٠٠[	٠.٨٢٧	١.٥
التعليم	٣.٢٤	٠.٠٢٤٧ (٦٦.٥)]٠.٠٠٠[	٢٤٦.٩]٠.٠٠٠[	٠.٩٩٨	٢.٤
الدخل	٣.٤٢	٠.٠١٤٧ (٣.٣)]٠.٠٠٠[	١١.٠]٠.٠٠٠[	٠.٢٧٥	٢.٣
مؤشر التنمية البشرية	٣.٤٥	٠.٠١٦٤ (١١.٠)]٠.٠٠٠[	١٢٥.٣]٠.٠٠٠[	٠.٨٠٥	٢.١

المصدر: بنيت الحسابات على بيانات الجدول الإحصائي رقم (١)

(٦) الجدول

الدالة المقدرة لانحدار متوسط العمر المتوقع عند الميلاد على نصيب الفرد من الدخل في السودان (١٩٨٩-٢٠٠٨)

المتغير	الثابت (i)	المعامل المتغير (Y)	R ² المعدلة	R ²	D.W.
H	٤٨.٣٦ (١٩.٦٦)]٠.٠٠٠[	٠.٠٠٥ (٤.٦١)]٠.٠٠٠[	٦٣٤.٤٢]٠.٠٠٠[	٠.٩٨٧	١.٢٠

المصدر: بنيت الحسابات على بيانات الجدول الإحصائي رقم (١)

(٧) الجدول

الدالة المقدرة لانحدار متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (إناث) على نصيب الفرد من الدخل في السودان (١٩٨٩-٢٠٠٨)

المتغير	الثابت (i)	المعامل المتغير (Y)	R ² المعدلة	R ²	D.W.
H _f	٥٢.٨٩ (٤٢.٨٩)]٠.٠٠٠[	٠.٠٠٧ (٤.٥٢)]٠.٠٠٠[	٢٢.٠١]٠.٠٠٠[	٠.٨٦	١.٨٦

المصدر: بنيت الحسابات على بيانات جدول الإحصائيات (٢)

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى
العادية، تم تقدير دالة انحدار متوسط العمر
المتوقع عند الميلاد (H) (إجمالي) على
نصيب الفرد من الدخل في السودان (Y)
حسبما يوضح الجدول أدناه (بعد حل
مشكلة الارتباط الذاتي)، حيث إن الأرقام
داخل الأقواس العادية عبارة عن معاملات
الاتجاه عبر الزمن المقدرة وتلك الموجودة
داخل الأقواس المربعة هي مستويات
المعنوية.

بحل المعادلة أعلاه بالنسبة لـ (Y):

$$y = [H - 48.36] / 0.005$$

لتقدير نصيب الفرد من الدخل بالنسبة
للإناث في كل ولاية، نكرر الحسابات أعلاه
اعتماداً على تقدير دالة انحدار متوسط
العمر المتوقع عند الميلاد بالنسبة للإناث
على نصيب الفرد من الإناث من الدخل
على مستوى السودان خلال الفترة ١٩٩٠-
٢٠٠٨. تم اختيار هذه الفترة تحديداً نظراً
لتوفر المعلومات الإحصائية خلالها. الجدير
بالذكر أن البيانات عن متوسط الدخل
بالنسبة للإناث متوفرة (لبعض السنوات)
في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما بالنسبة
للسنوات المتبقية فتتوفر بيانات فقط عن
نصيب الإناث من الناتج المحلي الإجمالي
(حسب تكافؤ القوة الشرائية). عليه، تم
حساب متوسط الدخل للإناث بناءً على قيم
الناتج المحلي الإجمالي للسودان (حسب
تكافؤ القوة الشرائية)، أعداد الإناث و
نصيب الإناث من الدخل الكلي. تم الحصول

على بيانات حجم السكان حسب النوع من
الجهاز المركزي للإحصاء- الخرطوم، أما
البيانات الأخرى فتم الحصول عليها من
تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي.

أولاً، تحسب مؤشرات الذكور والإناث في كل بعد من الأبعاد وفقاً للصيغة العامة التالية:

$$\text{مؤشر البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ثانياً، تجمع مؤشرات الإناث والذكور بطريقة توضح الفروقات بين مكتسبات الرجال مقارنة بمكتسبات النساء. ويشار للمؤشر الناتج عن هذه العملية بمؤشر التوزيع المتساوي.

$$\text{مؤشر التوزيع المتساوي} = \text{نصيب الإناث من حجم السكان (المؤشر بالنسبة للإناث)}^{\varepsilon-1} + \text{نصيب الذكور من حجم السكان (المؤشر بالنسبة للذكور)}^{\varepsilon-1} \left[\frac{1}{\varepsilon-1} \right]$$

في حساب مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالأنوع الاجتماعي فإن (٢ = ε). عليه، تصبح الصيغة العامة السابقة كالآتي: مؤشر التوزيع المتساوي = [نصيب الإناث من حجم السكان (المؤشر بالنسبة للإناث)]^{-١} + [نصيب الذكور من حجم السكان (المؤشر بالنسبة للذكور)]^{-١}

الخطوة الثالثة هي حساب مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالأنوع الاجتماعي بإيجاد الوسط الحسابي لمؤشرات التوزيع المتساوي الثلاثة.

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد
يعكس مؤشر الفقر متعدد الأبعاد مدى الحرمان من الخدمات الأساسية والأشياء الضرورية لحياة الإنسان، ويكشف عن الفوارق الأخرى الموجودة في انماط الفقر بخلاف فقر الدخل ويلقي الضوء على مختلف أنواع الحرمان. يمكن استخدام

يلخص الجدول (٧) نتائج الدالة المقدرة لانحدار متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (إناث) التي يشار إليها بـ (Hf) على مستوى نصيب الفرد (إناث) من الدخل (yf) في السودان (بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي):

بحل المعادلة أعلاه بالنسبة لـ (yf):

$$yf = [Hf - 52.89] / 0.007$$

بمجرد الفراغ من حساب نصيب الفرد من الدخل (إجمالي) ونصيب الفرد من الدخل (إناث) على المستوى الولائي يمكن تقدير نصيب الفرد من الدخل (ذكور) لكل ولاية على حده.

مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالأنوع الاجتماعي:

في الوقت الذي يقيس فيه مؤشر التنمية البشرية متوسط المكتسبات، فإن مؤشر التنمية المرتبط بالأنوع الاجتماعي يعدل هذه المتوسطات لعكس حالات التفاوت بين الرجال والنساء في الأبعاد التالية:

- حياة طويلة وصحية، وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد.
- المعرفة، وتقاس بمعدلات معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (تعطى ثلثي وزن مرجح) وإجمالي معدل القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (يعطى ثلث وزن مرجح).
- مستوى كريم من المعيشة، ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تكافؤ القوة الشرائية.

يشتمل حساب مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالأنوع الاجتماعي على ثلاث خطوات:

الجدول (٨) القيم القصوى و الدنيا لحساب مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي		
المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (سنة)	٨٧.٥	٢٧.٥
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (سنة)	٨٢.٥	٢٢.٥
معدل معرفة القراءة و الكتابة لدي البالغين (%)	١٠٠	٠
معدل القيد الإجمالي للتعليم (%)	١٠٠	٠
مستوى الدخل بالدولار (حسب تكافؤ القوة الشرائية)	٤٠٠٠٠	١٠٠

ملاحظة: القيم القصوى والدنيا بالنسبة لمتوسط الأعمار عند النساء أعلى بخمس سنوات عند حساب متوسط الأعمار.

- مياه الشرب (حرمان إذا لم تتمكن الأسرة من الحصول على مياه الشرب)
- الصرف الصحي (حرمان إذا لم تكن المرافق الصحية للأسرة محسنة أو إذا كانت مشتركة مع أسر أخرى)
- الأرضيات (حرمان إذا كانت أرضيات المنزل بها أوساخ أو رمال أو فضلات)
- وقود الطبخ (حرمان إذا كانت الأسرة تستخدم الفضلات أو الحطب أو الفحم للطبخ)
- السلع المعمرة: (حرمان إذا كانت الأسرة لا تمتلك غير واحد من الأشياء التالية: راديو، تلفزيون، هاتف، دراجة هوائية، دراجة نارية، ولا تمتلك سيارة أو جرار)

مؤشر الأمن الإنساني

صمم مفهوم «الأمن الإنساني» في السنوات الأولى لسلسلة تقارير التنمية البشرية العالمية التي ابتدورها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ظل المفهوم يطرح أسئلة مهمة للباحثين ولصناع السياسات على حد سواء. الهدف الأساسي للأمن الإنساني هو وضع الفرد في صلب السياسة الاقتصادية. وصف تقرير التنمية البشرية

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لاستهداف المجموعات الأشد فقراً، ولتتبع أهداف الألفية التنموية، ولإعداد السياسات التي تعالج تداخل أنواع الفقر التي يعاني منها الفقراء. يتشكل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد من عدة مؤشرات توازي الأبعاد الثلاثة المكونة لمؤشر التنمية البشرية، وهي التعليم، الصحة ومستوى المعيشة.

تقاس هذه الأبعاد باستخدام عشرة مؤشرات اقترحها ألكير وفوستر (٢٠٠٩). كل الأبعاد لها أوزان متساوية، كما أن كل المؤشرات داخل أي بعد لها أوزان متساوية. تعتبر الأسرة ضمن الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد إذا تجاوز إجمالي أوزانها المحسوبة ٣٠٪ من مختلف أنواع الحرمان. نقدم أدناه الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في القياس:

- الصحة: (كل مؤشر يعطي وزناً مساوياً ١/٦)
- وفيات الأطفال: (حرمان إذا مات أي طفل في الأسرة)
- التغذية: (حرمان إذا تعرض أي بالغ أو طفل لسوء التغذية)

التعليم (كل مؤشر يعادل ١/٦)

- سنوات التعليم (حرمان إذا لم يكمل أي من أفراد الأسرة ٥ سنوات في المدرسة)
- التحاق الأطفال بالمدارس (حرمان إذا كان أي من الأطفال في سن المدرسة يبقى خارج المدرسة خلال سنوات عمره من ١ إلى ٨ سنوات)

- مستوى المعيشة (٦ مؤشرات يعادل كل منها ١/١٨)
- الكهرباء (حرمان إذا لم تتوفر كهرباء للأسرة)

الأمن الصحي: (كل مؤشر فرعي يحمل وزناً متساوياً ١٤/١ = ٠,٠٧١)

• التغطية الصحية كنسبة من عدد السكان الكلي

• نسبة السكان غير المصابين بالمalaria الأمن البيئي: (كل مؤشر فرعي يحمل وزناً متساوياً ١٤/١ = ٠,٠٧١)

• الحصول علي مياه شرب نقية (%)

• الحصول علي الصرف الصحي (%)

الأمن الشخصي: (يوجد مؤشر فرعي واحد يحمل كل الوزن ٧/١)

• احتمالية أن لا يصبح الفرد ضحية جريمة عنف (و تشمل السرقة وحوادث الطرق: الموت، الإصابة و التلف)

أمن المجتمع: (كل مؤشر فرعي يحمل وزناً متساوياً ١٤/١ = ٠,٠٧١)

• احتمالية أن لا تكون نازحاً

• عدد أفراد قوات الجيش، الشرطة و الأمن لكل فرد

الأمن السياسي: (كل مؤشر فرعي يحمل وزناً مختلفاً كما يلي):

• استقرار الحكومة (٠,٠١٧)

• الظروف الاجتماعية الاقتصادية (٠,٠١٧)

• الملف الاستثماري (٠,٠١٧)

• الصراع الداخلي (٠,٠١٧)

• الصراع الخارجي (٠,٠١٧)

• الفساد (٠,٠٠٩)

• العسكر المتخربون في السياسة (٠,٠٠٩)

• رجال الدين المنخرطين في السياسة (٠,٠٠٩)

• القانون و النظام (٠,٠٠٩)

• الحساسيات الإثنية (٠,٠٠٩)

• المحاسبية الديمقراطية (٠,٠٠٩)

• نوعية البيروقراطية (٠,٠٠٦)

للعام ١٩٩٤ المفاهيم التقليدية بأنها تقيّد معنى مفردة «الأمن» بوضعها في قالب الضيق لـ «أمن الأرض الوطنية» وحمايتها من العدوان الخارجي أو حماية المصالح القومية. عليه يزعم مفهوم الأمن الإنساني أن فهم الأمن على أنه الأمن القومي يتجاهل الوحدة الأساسية التي تشكل جوهر الأمن، ألا وهو الإنسان الفرد - فالسيادة تتجلى في حياة البشر، لا الحدود الحسية أو المالية أو الأيدلوجية لأية دولة من الدول. يشير التقرير تحديداً إلى أن الأمن الإنساني يعني «الاهتمام بالحياة والكرامة الإنسانية».

يقترح تقرير السودان الأول هذا للتنمية البشرية صيغة أولية لمؤشر أمن إنساني.

إن مؤشر الأمن الإنساني هو متوسط بسيط لسبعة أبعاد يحتوي كل منها علي عدد مختلف من المؤشرات الفرعية. أعطي كل بعد من الأبعاد السبعة وزناً متساوياً (٧/١) ثم إن كل مؤشر فرعي يتشارك هذا الوزن مع المؤشرات الفرعية الأخرى داخل البعد الواحد كما يلي:

الأمن الاقتصادي: (كل مؤشر فرعي يحمل وزناً متساوياً ٢٨/١ = ٠,٠٣٦)

• معدل التوظيف.

• شبكات الأمن الاجتماعي «الزكاة».

• شبكات الأمن الاجتماعي «التأمين الاجتماعي».

• معدل التضخم السنوي (%)

الأمن الغذائي: (كل مؤشر فرعي يحمل وزناً متساوياً ١٤/١ = ٠,٠٧١)

• نسبة الإنجاز للسعرات الحرارية لكل فرد (المتحصل / الحد الأدنى المطلوب)

• الأطفال جيدي التغذية



موضوعية ومنهجية مجموعة النقاش المركز



١-الهدف:

ولايات مختلفة في السودان، من خلفيات إجتماعية إقتصادية محدودة أو متوسطة الدخل، وممثلة تقريباً لجميع المجتمعات في تلك الولايات. شارك أولئك الأفراد في نقاشات مجموعة التركيز التي أشرف عليها ميسرون مدربون من الدار الإشتشارية بجامعة الجزيرة.

تم تشكيل ١٩ مجموعة من مجموعات التركيز، ثم تلى ذلك لقاءات إنتظمت ست من الولايات في جميع أنحاء السودان وذلك في الفترة من ١٣ مارس الى ١٧ مارس من العام ٢٠١١، حيث إستضافت مجموعات التركيز ثمانية الى خمسة عشر مشاركاً في كل حلقة وذلك بعد تحقق ميسرو ومراقبو مجموعة التركيز من خلفيات المشاركين للتأكد من إستيفاء كل مشارك للمعايير المطلوبة المذكورة أعلاه (جدول رقم ١).

ولهذا فقد تميّز المستجوبون الذين شاركوا في النقاشات بالتجانس تقريباً . جاء إختيار أفراد كل مجموعة متعمداً، أي تم إختيار كل مشارك من فئة واحدة تجنباً لأي تحيزات من هذا القبيل. لقد ساعد جميع المجموعات المتجانسة المشاركين على الشعور بالراحة في نقاشهم لوجهات

تهدف نقاشاً مجموعة التركيز الى تسليط الضوء على أسباب الصراعات المسلحة وما تتطرحه من تحديات و على قضايا السلام والتنمية في السودان. يحاول هذا التحليل، من خلال عرض ودراسة تصورات المستجوبين حول القضايا المتصلة بالسلام والتنمية والصراع، أن يبتدر نقاشاً بين الباحثين وصانعي السياسات حول ما توصل اليه من نتائج وتوصيات في مجال السياسات. ويأمل التحليل، كذلك، في أن لا تقتصر التوصيات المقترحة على إبتدار نقاش حول نماذج وموضوعات بحثية جديدة فحسب، بل كذلك مساعدة متخذي القرار والمختصين في بناء السلام على إستقراء إستراتيجيات أو برامج تنفيذية تتصل بالسلام والتنمية في البلاد.

يتبنى نقاش مجموعة التركيز نهجاً نوعياً محضاً، يقوم على تحليل ١٩ مناقشة أجريت مع ٢٤٦ مواطن سوداني - ١٥٨ من الرجال و ٨٨ من النساء - وذلك في الفترة من ١٣ مارس ٢٠١١ الى ١٧ مارس ٢٠١١. وقد تم إختيار المشاركين في تلك النقاشات من سبع ولايات بالسودان، هي على وجه التحديد (الخرطوم، الجزيرة، القضارف، شمال وجنوب كردفان، وغرب دارفور). إعتد التحليل تقليداً راسخاً في دراسات السلام والصراع يدرس تصورات المستجوبين فيما يتصل بالسلام والتنمية والتباينات العرقية والدينية والثقافية وغيرها من القضايا.

٢-المنهجية:

ضم مجتمع الدراسة ٢٤٦ من الرجال والنساء السودانيين الذين تراوحت أعمارهم من ٢٠ الى ٧٠ سنة. وقد تم إختيار المشاركين، الذين قدموا من ست

الجدول (١)

اللمحة المختصرة	عدد مجموعة النقاش
النوع	رجال: 158 نساء: 88
المجموعة (A)	رجال: 63 نساء: 15
المجموعة (B)	رجال: 49 نساء: 29
المجموعة (C)	رجال: 46 نساء: 32
الولايات	الخرطوم 3 الجزيرة 3 القضارف 3 الولاية الشمالية 3 جنوب كردفان 3 غرب دارفور 4

النظر والتصورات الخاصة بولاياتهم وتلك الخاصة بالولايات الأخرى.

٣- لماذا إختيار طريقة مجموعة التركيز؟

مجموعات التركيز هي نقاشات صغيرة محددة الهدف يقودها مراقبون مهرة يسعون الى خلق بيئة مريحة لجميع المشاركين الذين يتم إختيارهم على أساس خبراتهم و خصائصهم الديمغرافية المشتركة، كخلفياتهم التعليمية وفئاتهم العمرية ونوعهم أو عوامل أخرى. وتتألف مجموعات التركيز، عادةً، من ثمانية الى خمسة عشر شخص، وهو عدد كبير بما يكفي لتبادل الأفكار والآراء ولكنه صغير بما يكفي لضمان مشاركة الجميع في النقاش. يستعين المراقب بمجموعة من الأسئلة المفتوحة التي يطرحها في تسلسل منطقي لتناول الموضوعات ذات الصلة بأغراض البحث. هذا الشكل المفتوح من الأسئلة يتيح للمشاركين الرد بإستخدام عباراتهم الخاصة، كما يتيح للباحثين إستكشاف المواقف والآراء والتعرف عليها بطريقة أكثر تعمقاً.

تساعد مجموعات التركيز على قياس عمق العواطف والمشاعر حول القضايا، مثل فهم وإدراك السبب الذي يجعل بعض الأمور تبدو أهم من غيرها بالنسبة للناس، والسماع الى الكيفية التي يناقش بها المواطنون القضايا، واللغة التي يستخدمونها، وفهم الأسباب التي تجعل الناس يتصرفون بهذه الطريقة دون غيرها. إن مجموعات التركيز لا تكشف عن إعتقاد وشعور الناس حول قضايا بعينها فحسب بل تكشف ايضاً عن سبب تفكيرهم وشعورهم بهذه الطريقة بالذات، والكيفية التي يكونون بها آراءهم ومدى قوة هذه الآراء. ولعل هذا يقود الى فهم السبب الذي يدفع الناس الى الشعور والعمل

بهذه الطريقة دون غيرها. بالإضافة الى ذلك، فإن المناقشات المنظمة قد أتاحت للمشاركين تحفيز بعضهم بعضاً في جو من تبادل الأفكار ربما لم يكن قد برز أثناء المقابلات المتعمقة والإستطلاعات الكمية. لقد كانت تلك الأفكار معينة بصورة خاصة في فهم اللغة التي يستخدمها الأشخاص عند مناقشتهم لأفكار ومفاهيم بعينها. مثل هذا النوع من الأبحاث يمكن أن يساعد في عملية تقويم المفاهيم والسياسات والرسائل، كما يمكنها أن تسهم بشكل إيجابي في عملية صنع القرار في أي بلد.

لطريقة مجموعة التركيز تاريخ طويل في مجال الأبحاث الإجتماعية والصحية وابحاث السوق. وتنبع أعظم قيمة لمجموعة التركيز مما تقدمه من رؤى وأفكار حول الديناميات الإجتماعية التي تدفع مواقف وسلوك الأشخاص. إذ يعمل النقاش وسط المشاركين على صياغة التواصل الشفاهي الذي يحدث في حياة الناس اليومية. فالمفاهيم والكلمات والعبارات التي يستخدمها الناس لشرح وجهات نظرهم في مجموعة التركيز توفر المواد اللازمة لتطوير الرسالة.

وهكذا، يتم تشجيع النقاش، والخلاف

يقدم أسلوب مجموعة التركيز رؤى للديناميات الإجتماعية وخبرات ومعارف الناس إلى ما هو أبعد من مجرد الإحصاءات والأرقام

حتى، لإظهار الفروق بين تصورات الناس ودفع المشاركين الى التعبير عن آرائهم. وإستناداً الى أفضل الممارسات في مجال أبحاث السوق الإستهلاكية ودراسات الرأي العام فقد تم إختيار تصميم هذه المجموعات البؤرية لإستكشاف الدوافع

المستطلعين أن السبب الرئيسي هو الخلاف من جانب واحد أو كلا الجانبين. وتزعم بعض النخب أن السبب الآخر وراء الصراعات هو الاختلاف الداخلي أو الانقسامات وسط أحد الجانبين أو كلاهما، فيما زعمت نخب أخرى أن التفسير الرئيسي للصراعات المسلحة يستند على التناقض بين وصول الجماعات، المتوقع والفعلي، الى تحقيق الإزدهار والقوة. تلك النخب تركز بشكل أكثر وضوحاً على العوامل العرقية التي تصاحب الصراعات السياسية والاقتصادية.

بعض المستجوبين أشاروا الى علاقات مهمة بين التدهور البيئي والكوارث الطبيعية والصراعات العنيفة، حيث اشاروا الى أن هناك بعض الصراعات المسلحة التي لا يمكن فهم أسبابها بدون الرجوع الى التدهور البيئي، كتلك الصراعات الموجودة في الفلبين وهاييتي.

بعض المستجوبين يعتقدون أن خلق سوق عالمية واحدة، وهي القوى الدافعة لما يعرف بعملية العولمة لديها مصالح في الصراعات الداخلية في البلدان النامية. فسرعة نقل رأس المال الإستثماري ودمج الأسواق العالمية، على سبيل المثال، تؤدي الى خلق كاسبين وخاسرين جدد الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى تفتيت و تجاهل بعض الجماعات العرقية والوطنية الأمر الذي قد ينشأ عنه بعض الصراعات. وما يضاعف قلق هؤلاء المستجوبين هو: بينما كانت الموارد تشكل ذات يوم وسيلة لتمويل وإشعال الصراعات المسلحة أضحت تستخدم في تحقيق الوصول لغايات سياسية.

س٢: ما الذي يسبب النزاعات المسلحة في السودان؟

• بعض المستجوبين يرى أنه عند اخفاق تعلم عملية الموائمة، على الرغم من التنوع (العرق، الدين، القبائل، الثقافة.....

التي تتجاوز المستوى العقلاني والفكري الى الكشف عن الدوافع على الصعيدين الإجتماعي والعاطفي، فضلاً عن التطلعات التي تدفع السلوك الإنساني.

تقدم طريقة مجموعة التركيز، من خلال المناقشات المنظمة مع المشاركين المختارين، نظرة ثاقبة الى الديناميات الإجتماعية وخبرات ومعارف الناس التي تتجاوز مجرد الإحصاءات والأرقام. إذ أنها تشجع على تبادل الحكايات. فالناس يميلون الى التعليق على قصص بعضهم بعضاً. مثل هذا التفاعل هو واحدة من مزايا مجموعة التركيز التي لا يمكن تحقيقها في المقابلات المباشرة أو الإستطلاعات. علاوة على ذلك، فهي تقدم وجهات نظر المشاركين بلغتهم الخاصة وليس بلغة الباحث، حيث يستطيع الباحث من خلال دراسة السرديات المختلفة المستخدمة داخل مجموعة التركيز الكشف عن المعرفة المشتركة.

نقاش مجموعة التركيز (آراء النخب في ست ولايات) المجموعة أ:

س١: ما الذي يسبب النزاعات المسلحة بشكل عام؟

الهدف من هذا السؤال هو تقديم لمحة موجزة عما هو معروف ومفهوم عن أسباب الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. والقضية الأساسية هي أن هناك مجرد مجموعة متنوعة من أسباب ليس الصراعات بل هناك نوع مختلف من الأسباب. وهذا بدوره يستلزم نوعاً ومستويات مختلفة من الحلول.

ثمة أسباب مختلفة لوجود الصراعات المسلحة في العالم. ويرى المستجوبون أن واحداً من أسباب الصراعات هو ببساطة نفاق أحد أو كلا الطرفين المتحاربين بحيث لا يمكن الوثوق بأحد أو كلا الطرفين في المحافظة على أي إتفاق. وأضاف بعض

إن مصفوفة من الأسباب مفيدة لفهم أسباب النزاعات المحلية في السودان. في هذه المصفوفة ، فإن عدم المساواة الأفقية إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً تخلق شعوراً بالظلم بين الطائفة أو الطوائف الأمر الذي يؤدي إلى التوتر والإحتجاج.

البيئي يمكن أن يكون سبباً للصراعات العنيفة.

• فيما يرى آخرون، وبشدة، أن الصراع على الأرض والمياه يعد السبب الرئيسي للصراع المسلح في كثير من أجزاء السودان. ويتمظهر ذلك بشكل خاص عندما يرغم الجفاف بعض القبائل الرحل على الدخول في أراضي قبائل أخرى، وفي بعض الأحيان قبل جمع الحصاد. لقد نتج عن ذلك وقوع إشتباكات بين بعض القبائل.

• إضافة إلى ذلك، فقد أكد بعض المستجوبين أن القضية الوحيدة والأهم وراء إندلاع الصراع المسلح في بعض أجزاء البلاد هو تغول الزراعة التجارية على بعض أصحاب المزارع الصغيرة، الأمر الذي أدى إلى تدمير الحياة الإقتصادية والإجتماعية للسكان المحليين، فضلاً عن تدميره للعلاقات الودية مع القبائل الأخرى في نهاية المطاف.

• يعتقد الكثيرون من المستجوبين أن التغيرات التي طرأت على إستخدام الأراضي والحصول عليها قد شكلت عوامل هامة في عدد من الصراعات العنيفة في السودان.

• ويرى بعض المستطلعين أن هناك بعض العوامل الخارجية وراء وجود النزاعات المسلحة في بعض مناطق السودان. أنهم يعتقدون أن للمصالح الأجنبية دوراً في تأجيج الصراعات المسلحة المحلية.

الخ) قد يؤدي التنوع العرقي إلى تفاقم الصراع وزيادة احتمالات تصاعده وذلك لأنه يوفر مادة دسمة للتعبيئة السياسية. فهم يفكرون بعاملين يمكنهما التسريع بهذا النوع من التصور المشترك، هي تجربة التمييز مقارنة بالجماعات الأخرى والتعبيئة السياسية المتعمدة في الدفاع عن الجماعات و المصالح المتصورة.

• آخرون يرون أن الظروف الإقتصادية هي اهم عوامل تفسيرية للصراعات المسلحة في السودان. القضية الرئيسية هنا هي إنخفاض مستوى التنمية الإقتصادية. قلة من المستجوبين يرون في إندام الفرص الديمقراطية عاملاً ثانوياً مهماً بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية السيئة. فهم يعتقدون أنه في بعض المجتمعات الفقيرة يتنافس القادة فيما بينهم من أجل السيطرة على الفائض الإقتصادي المتاح، وأنه عندما يكون الفائض الإقتصادي المتاح ضئيلاً يكون التنافس عليه شديداً وبالتالي يكون من المحتمل تصاعد الصراع العنيف.

• ويرى بعض المستجوبين أن الصراع المسلح في السودان يمكن أن يتطور بسهولة إذا إقتنع عدد من الأشخاص أن حمل السلاح ليس أمراً مشروعاً فحسب بل ربما هو الوسيلة الوحيدة لتأمين ضروريات الحياة. وبعبارة أخرى، يشعر أولئك الأشخاص بأنهم في وضع غير عادل وبالتالي ينبغي عليهم تصحيحه.

• أضاف بعض المستجوبين أن السبب في الصراعات المسلحة ليس التنوع العرقي بقدر ما هو السياسة العرقية. والخطر، كل الخطر، يكمن في حقن الإختلاف العرقي في الولاءات السياسية وتسييس الهويات العرقية.

• ويعتقد بعض المستطلعين أن التدهور

لتلخيص أسباب النزاعات المسلحة في السودان فإنه من الضروري تقديم التحليل التالي:

لكل صراع في السودان خصوصيته وأسبابه. إذ يتكشف كل صراع في الزمان والمكان ومن المحتمل أن يصبح في كثير من الأحيان متشابكاً مع تكوينات الصراع التي قد توجد أحياناً إما في ماضي بعيد حاضر في ذهن المجتمعات واما في مكان بعيد جغرافياً في السودان.

ويبدو أن تنوع مكونات الصراعات الفردية وتعقيد الديناميات الأجرائية المتشابكة التي تحكمها يجعل التوصل إلى إطار أو نموذج شامل ومتناسك يصف أسباب الصراعات المدنية والمسلحة أمراً يتعذر تحقيقه. ومع ذلك، ولأغراض هذا التحليل، فإننا نرى ضرورة تنظيم أسباب وعوامل الصراعات المسلحة في السودان بشكل ملائم في مصفوفة من أربع مجموعات مترابطة رئيسية:

- الاجتماعية والاقتصادية.
- هيكلية الدولة والهيكلية السياسية.
- الثقافية
- الخارجية.

إن التحقيق في كل من هذه العوامل على حدة لا يعود إلا إلى بروز ثغرات كبيرة في السرد العام للصراعات ونشأتها، كما أنه لن يفسر التأثير الذي قد يحدثه كل عامل بوصفه وظيفة لتفاعله مع غيره من العوامل.

• العوامل الاجتماعية والاقتصادية: العوامل الاجتماعية والاقتصادية تؤجج الصراعات متى وأينما وجدت أوجه عدم المساواة بين مختلف المجتمعات في السودان. إن النظم الاقتصادية التي تتسم بالتمييز هي أساس عدم المساواة الأفقية. مثل هذا التمييز يخلق مشاعر عدم الإنصاف ويفاقم المظالم. بالإضافة

إلى كل ذلك، توجد أسباب اجتماعية واقتصادية أخرى مثل التنمية غير المتوازنة بين مختلف ولايات السودان. وتدخل ضمن هذه الفئة أيضاً قضايا الفقر، والبطالة، وتقاسم الثروة.

• هيكلية الدولة والهيكلية السياسية: يعد التمثيل السياسي وطبيعة هياكل الدولة أيضاً من الأسباب المهمة لنشوب الصراعات. إذ أن عدم تمثيل الجماعات والمجتمعات غالباً ما يكون سبباً رئيسياً في استياء السكان المحليين. فانظام السياسي الذي يعجز عن تمثيل كافة الفئات يقود إلى حد ما إلى تضخيم المشكلة، ويصبح مثيراً للجدل خاصة عندما يصوت أو يتبع أفراد مجموعة معينة قياداتهم فقط فيما يتعلق بالإعتبار الجماعي لهويتهم والطائفية بدلاً عن التركيز على القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها من القضايا. وهكذا، ربما تصبح الممارسات السياسية مصدراً للتوترات والنزاعات في حال تركيز أيدلوجيتها وإستراتيجياتها بشكل محض على دوائرها الانتخابية الطائفية. ففي مثل هذه الحالات، يسعى جماعات بعينها للسيطرة على معظم السلطة السياسية فيما تحاول الفئات الضعيفة تأكيد ذاتها إقتصادياً وسياسياً. من المحتمل أن تكون مثل هذه الجماعات عنيفة في حال عدم إتاحة تلك السبل بسبب تحيزات النظام السياسي. وقد تنشأ الصراعات العنيفة أيضاً عندما تصبح سلطة الدولة ومؤسساتها ضعيفة فتتدخل الفئات لملء الفراغ الناتج عن ذلك الضعف.

• العوامل الثقافية: كثيراً ما يتم استخدام سياسة الهوية الثقافية الجماعية لتكريس الإنقسامات والنزاعات وسط

التدخل الخارجي في شكل دعم يقدم لجماعة عرقية أو وطنية في الدولة المتنازع عليها. هذا صحيح نظراً لأن الكثير من الجماعات العرقية والوطنية غالباً لا تكون محصورة في دولة قومية واحدة ولكن يمكن أن تكون منتشرة في أقطار مختلفة.

تعد مصفوفة الأسباب أداة مفيدة لفهم أسباب الصراعات المحلية في السودان. في هذه المصفوفة فإن أوجه عدم المساواة الأفقية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تخلق إحساساً بالظلم وسط فئة أو فئات مما يقود إلى التوتر والإحتجاج. إذ غالباً ما يستخدم القادة والمغامرن السياسيون التمايز الثقافي كوسيلة للتعبئة. وإن اخفاق مؤسسات الدولة في معالجة وتسوية بواعث القلق يؤدي إلى تفاقم التوترات وتعميق حالة الإستقطاب. كذلك يمكن للعوامل الخارجية أن تؤدي إلى مزيد من تفاقم الصراع، والأمثلة على ذلك التدخلات المباشرة وغير المباشرة من قبل الدول المجاورة.

س٣: هل يوجد أي نوع من الصراع في منطقتك؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي الأسباب الرئيسية؟ وإذا كانت إجابتك بلا، فما هي العوامل الرئيسية التي تقف وراء حالة الإستقرار؟ وهل هناك أي صراع محتمل في منطقتك؟

يعد تقاسم الثروة والسلطة السياسية والمنازعات حول الأراضي صراعات محتملة في الولايات الشمالية، وولايات الجزيرة والقضارف. لا توجد صراعات في هذه الولايات في الوقت الراهن. غير أنه في ولايات غرب دارفور وجنوب كردفان لا تزال الصراعات مستمرة. ولعل الأسباب الرئيسية لهذه الصراعات تعود إلى النزاعات التي تنشب بين الرحل وأصحاب المزارع، والظلم وسوء إدارة النزاعات،

الجماعات. ويحدث هذا مع التلاعب بالثقافة بهدف الحفاظ على تاريخ جماعة معينة أو تصور أفراد تلك الجماعة لأنفسهم وللآخرين، سواء كان على أساس تاريخ صحيح أو زائف. ومن الأمثلة على ذلك نشر الكراهية تجاه الآخر الذي يتشكل في التاريخ الشفاهي والثقافة الشعبية لجماعة ما ومن ثم يستخدم لتعبئة أفراد الجماعة. فماضي المظالم والإضطهاد وقصص الإستشهاد وصور مشاهير الأبطال تحافظ على الذاكرة الجماعية للجماعة وتساهم في تعبئتها. ومع ذلك، فإن الهوية الجماعية القوية - سواء كانت هوية طائفية أو قبلية أو وطنية - لا تكون بالضرورة سبباً للصراع والتوتر. في أماكن كثيرة من العالم وعبر التاريخ عاشت جماعات ذات هويات ثقافية قوية في تعايش سلمي في حين كان النزاع بينها إستثناء. ولكن عندما تنوي جهات سياسية فاعلة بناء الدعم السياسي وإقصاء مثل تلك الجماعات فإن مشاعر الهوية الجماعية القوية تحفز الإستقطاب وتسهل من بناء وتراكم العداء.

• العوامل الخارجية: تشير العوامل الخارجية إلى قوى تساهم في الصراع من خارج حدود الدولة. غالباً ما يستند بدء التدخل الخارجي من قبل دول خارجية إلى المصلحة الإستراتيجية لتلك القوى الخارجية سعياً وراء مكاسب إقتصادية أو عسكرية أو إحتلال إقليم. إلا أن هذه التدخلات الخارجية في معظم الأوقات توجع الصراع. وقد يحدث هذا أيضاً في سياق التدخلات التي بدأت ظاهرياً بهدف إستعادة السلام والمحافظة عليه. ويمكن إستخدام التدخل الخارجي مباشرة إما بتوفير الدعم العسكري أو المالي واما بتخريب تسوية سلمية. في بعض الحالات يأتي

المؤقت والمنصف للموارد المتاحة، وبصفة رئيسية الأرض والمياه.

- لحل قضايا الصراعات العسكرية إقترح المستجوبون ضرورة معالجة هذه المشاكل وتصحيحها بشكل فعال حتي يتسنى لأي برنامج ناجح المضي قدماً. على المجتمعات والسلطات المحلية المشاركة في تنفيذ أنشطتها على نحو فعال وأخلاقي من أجل إنجاح برنامج نزع السلاح.

- بعض المستجوبين يشجعون ضرورة إشراك المرأة في عملية السلام واتاحة الفرصة لإدراج منظور النوع الاجتماعي الذي لها أن يقوي من شرعيتها.

فيما رأى بعض من المستجوبين أن واحداً من الحلول الرئيسية لإنهاء الصراعات العسكرية في السودان يمكن التوصل اليه من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة في جميع ولايات السودان، وذلك بإستهداف القضاء على الفقر والتركيز على الإحتياجات الخاصة للمجتمعات الفقيرة والعمل نحو تحقيق الإستدامة البيئية والتركيز على التعاون المحلي والدولي بهدف تقليص أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

س٦: يرى بعض الباحثين أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعد شرطاً أساسياً لتحقيق السلام، فيما يرى آخرون أن العكس صحيح، حيث يرون أن تحقيق السلام ضروري ولكنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق التنمية البشرية. أي الرأي تؤيد؟ ولماذا؟

يرى بعض المستجوبين أن تحقيق السلام وحل الصراعات هي الخطوات الرئيسية الصحيحة لتحقيق أي نوع من التنمية الاقتصادية. فالإنسان لا يعمل بصورة منتجة إلا في ظل إستتباب الأمن

وتفشي القبلية والتنمية غير المتوازنة. ففي جميع الولايات الست تعتبر قضية البطالة وسط الخريجين صراعاً محتملاً إذا لم يتم التعامل معها بعناية من قبل الحكومة.

س٤: ما هي الآليات المناسبة لسبر غور الأسباب الحقيقية للصراعات في بعض ولايات السودان؟

أشار المستجوبون بقوة الى أن إجراء المسوحات الاجتماعية والاقتصادية هي آليات ناجعة لسبر غور الأسباب الحقيقية للصراعات في السودان. وأضافوا أنه يتعين على الحكومة إنشاء مراكز أكاديمية بحثية متخصصة لإجراء مثل تلك الأنواع من الدراسات الإستقصائية. فيما اشار آخرون الى أن وسائل الإعلام يمكنها أن تلعب دوراً في خلق الوعي في صفوف المدنيين عن الأسباب والعوامل الحقيقية التي تقف خلف الصراعات.

س٥: ما هي الحلول المقترحة لحل النزاعات؟

× بالنسبة للصراعات التي تنشب بسبب التدهور الإيكولوجي والبيئي تكون آليات الحل المقترحة تقنية أكثر منها إقتصادية وسياسية. وإقترح المستجوبون إدارة أفضل للمياه، حفظ التربة وإعادة التشجير....الخ.

× ولحل القضايا المتعلقة بالنزاع حول الأراضي والمياه فقد تم إقترح نهجين مختلفين مستقلين لإدارة وفض النزاعات. • النهج الأول يتعلق بالعلاقات بين القبائل المحلية، و السبيل الوحيد لحل هذا النزاع هو وقف توغل التحركات الكبيرة للرحل.

• إزدیاد زحف الزراعة الآلية في أراضي السكان المحليين والإحتفاظ بكل الأراضي المأخوذة مما يتسبب في إحداث توترات بين القبائل المحلية والرعاة. فهناك حاجة لقبول نوعاً من التقاسم

والسلام، وبالتالي فهم يرون ان تحقيق السلام شرط ضروري، وليس شرطاً كافياً، لتحقيق التنمية البشرية.

من ناحية أخرى، ينظر بعض المستجوبين الى التنمية الاقتصادية على أنها سبب رئيسي لتحقيق السلام. فالناس لا يلجئون الى أي نوع من النزاع أو الإقتتال عندما يشعرون بأنهم يتمتعون بتنمية اقتصادية متوازنة، ولهذا فإنهم يدعون الى تحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومتوازنة في جميع الولايات. وبمجرد تحقيق ذلك سيتحقق السلام بشكل تلقائي.

س٧: كيف يمكن للتنوع الثقافي والعرقي والديني والقبلي أن يعزز السلام؟

بعض المستطلعين يعتقدون بقوة أن التنوع العرقي في حد ذاته قد يكون سبباً للحرب، ولكن من الناحية الأخرى يرى اخرون أن التنوع العرقي والديني والثقافي والقبلي قد يؤدي الى الحد من مخاطر الصراع العنيف، وربما يشجع الجماعات المتنوعة على تعلم مهارات العيش معاً رغم التنوع. فهم يرون أن ذلك التنوع من شأنه أن يكون مصدراً للإنجاز في كثير من الجوانب في حال فهمه وإحترامه بصورة سليمة و متبادلة. ولهذا فإنه من الضروري بذل بعض الجهود في إدارة مثل هذا التنوع الثري في البلاد.

س٨: ما هي الكيفية التي يتم بها نشر ثقافة السلام؟

الكثيرون من المستجوبين يرون في تعزيز ثقافة السلام عبر التعليم أمراً إيجابياً، إذ أنه يمكن تحقيق ذلك عبر تشجيع التعليم للجميع بالتركيز على الفتيات والفتيان وتنقيح المناهج لتعزيز القيم والإتجاهات والسلوكيات النوعية المتأصلة في التدريب على ثقافة السلام من أجل منع وفض النزاع، وإعمال الحوار

وبناء التوافق في الآراء ونبذ العنف.

- بالنسبة لولئك المستجوبين يعتبر نشر ثقافة السلام عن طريق التعليم هو العامل الأهم في الانتقال الى ثقافة السلام في المدى الطويل.
- كذلك يري آخرون أن قيام المجتمعات المدنية ببذل الجهود التعليمية وتنفيذها عبر الحملات، ومشاريع التضامن، والمؤتمرات، والمتاحف، والإصدارات والمواقع على الإنترنت سيقنع شريحة كبيرة في المجتمعات بأن ثقافة السلام ممكنة ومطلوبة.

س٩: ما الآلية التي تستطيع عبرها البلاد أن تستفيد من تحقيق السلام في التنمية

لن يلجأ الناس إلى أي نوع من النزاعات أو القتال عندما يشعرون أنهم يتمتعون بتنمية اقتصادية متوازنة.

البشرية في السودان؟

يؤكد المستجوبون أن وجود السلام يعني وجود الاستقرار. ولهذا، إذا ما تم إدارة وتوظيف ثمار السلام بشيء من الحصافة والكفاءة فإنها يمكن أن تكون مصدراً محتملاً لتعزيز التنمية البشرية حاضراً ومستقبلاً.

س١٠: في رأيك، ما هو تأثير الإستفتاء الذي أجري بجنوب السودان على إستمرارية عملية السلام في السودان؟

يرى بعض المستجوبين أن نتيجة الإستفتاء، الذي أجري في وقت سابق من هذا العام، ستعزز من مسيرة عملية السلام في مناطق الصراع لأخرى في السودان. فكل من الأطراف المتنازعة والحكومة سيستخلصان الدروس والعبر من التداعيات وأوجه القصور والإيجابيات المترتبة على إتفاقية السلام الشامل التي تم التوقيع

الفقر، والصراعات القبلية حول الموارد النادرة والتنمية غير المتوازنة ونقص الخدمات الأساسية والظلم وعدم تقاسم الثروة والسلطة عوامل رئيسية تتسبب في الصراعات المسلحة على نطاق العالم.

س٢: ما أسباب الصراعات المسلحة في السودان؟

- يعتقد بعض المستجوبين أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والتنمية غير المتوازنة تعد عوامل تفسيرية رئيسية وراء نشوب الصراعات المسلحة في السودان.
- تدني ونقص الخدمات الأساسية يعدان عاملاً رئيسياً لإندلاع الصراعات المسلحة في السودان.
- ويضيف آخرون أن التنوع العرقي والعصبية القبلية، من بين عوامل أخرى، يتسببان في الصراعات المسلحة في السودان.
- ويرى بعض المستجوبين أن التدهور البيئي والجفاف وما يترتب عليه من فشل في محاصيل المواسم المطرية قد ساهمت في نشوب الصراعات. ويعتقد آخرون أن النزاع حول الأرض والمياه يعتبر سبباً رئيسياً للصراع في بعض أجزاء السودان. ويتجلى ذلك بشكل خاص عندما يجبر الجفاف بعض الرحل على دخول أراضي قبائل أخرى، أحياناً قبل جني المحاصيل بوقت كبير.

س٣: هل يوجد أي نوع من الصراع في منطقتك؟ وإذا كانت إجابتك بنعم، ما هي الأسباب الرئيسية؟ وإذا كانت الإجابة بلا، فما هي العوامل الرئيسية للإستقرار؟ وهل توجد صراعات محتملة في منطقتك؟

يعد تقاسم السلطة والثروة أيضاً سبباً رئيسياً لنشوب النزاعات في كل من ولايتي غرب دارفور وجنوب كردفان ولايات أخرى في السودان.

عليها بين جنوب السودان والحكومة السودانية. وأشار مستجوبون آخرون إلى أن نتيجة الإستفتاء الجنوبي ستفضي إلى نتائج سلبية والسبب في ذلك أنهم يتوقعون عدم إستقرار الحكومة الجنوبية الجديدة وبالتالي من المحتمل نشوب صراعات بين البلدين. ويضيف آخرون أنه في حال عدم التوصل إلى حل كامل للمسائل العالقة فإن الإستفتاء لن يتمخض عن أي نتائج إيجابية في المستقبل.

س١١: ما المهددات الرئيسية التي تواجهها البلاد فيما يتعلق بالأمن الإنساني؟

لقد أورد الناس مهددات عديدة قد تواجهها البلاد، مثل إنعدام أو ضعف المشاركة السياسية، وسوء تقاسم الثروة الإقتصادية، التعصب القبلي، والنزاعات حول الأرض، والتنمية غير المتوازنة، وإنتشار النزاعات المسلحة وتردي وضعف العلاقات مع بعض دول الجوار، وقضايا البطالة، وتفشي الفقر والامية.

نقاش مجموعة التركيز (آراء قادة المجتمع في الولايات الست): المجموعة ب:

س١: ما الذي يسبب الصراع المسلح بشكل عام؟

يهدف هذا السؤال إلى إبداء ملاحظات حول ما هو مفهوم بشأن الأسباب الرئيسية للصراعات المسلحة في أرجاء المعمورة. هناك أسباب شتى لوجود الصراعات المسلحة في العالم. ويركز المستجوبون بشكل أكثر وضوحاً على العوامل العرقية التي تترتب عليها تداعيات إقتصادية وسياسية، حيث اشار بعضهم إلى وجود علاقات رئيسية تتراوح من التدهور الإكولوجي والكوارث الطبيعية إلى الصراع العنيف. بالاضافة إلى ذلك، يعتبر

منظمات المجتمع المدني وتفعيل أدوارها
سيؤديان الى تحقيق السلام.

**ينبغي على الناس ألا يفكروا في الحصول
على السلام أو التنمية بشكل منفصل. يجب
أن يتحرك المصطلحان معاً وفي وقت واحد**

س٦: يرى بعض الباحثين في تحقيق
التنمية الاقتصادية شرطاً أساسياً لتحقيق
السلام، فيما يرى آخرون أن العكس هو
الصحيح، أي أن السلام يعد شرطاً ضرورياً
ولكنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق التنمية
البشرية. أي رأي تؤيد؟ ولماذا؟

يرى بعض المستجوبين أن تحقيق
السلام وحل الصراعات هي الخطوات
الرئيسية الصحيحة لتحقيق أي نوع من
التنمية الاقتصادية. فالناس لا تعمل بشكل
منتج إلا في ظل إستتباب الأمن والسلام،
وبالتالي فهم يرون ان تحقيق السلام شرط
ضروري، وليس شرطاً كافياً، لتحقيق
التنمية البشرية.

من ناحية أخرى، ينظر بعض
المستجوبين الى التنمية الاقتصادية على
أنها سبب رئيسي لتحقيق السلام. فالناس
لا يلجئون الى أي نوع من الصراعات أو
الإقتتال عندما يشعرون بأنهم يتمتعون
بتنمية إقتصادية متوازنة ولهذا فإنهم
يدعون الى تحقيق تنمية إقتصادية عادلة
ومتوازنة في جميع الولايات. وبمجرد
تحقيق ذلك سيتحقق السلام بشكل تلقائي.
وأضاف آخرون إن السلام والتنمية، على
حد سواء، أمران لا ينفصلان ومتربطان
بشكل وثيق. إذ ينبغي على الناس عدم
التفكير بتحقيق السلام أو التنمية بشكل
منفصل. يجب أن تسير العبارتين معاً في
وقت واحد.

س٤: ما الآليات المناسبة لفهم الأسباب
الحقيقية للصراعات في بعض ولايات
السودان؟

يعتقد بعض أفراد العينة المستجوبة أن
إجراء المسوحات الإجتماعية الإقتصادية
ربما يكون آلية ناجحة لفهم الأسباب
الحقيقية لتفجر الصراعات في السودان.
و يضيفون أنه بإمكان قيام الجامعات
وغيرها من المؤسسات الأكاديمية بتلك
المسوحات، فيما أشار آخرون الى إمكانية
قيام وسائل الإعلام بلعب أدوار في خلق
الوعي وغرس ثقافة السلام وسط المدنيين
حول الأسباب والعوامل الجذرية التي تقف
خلف الصراعات. وإقترح آخرون ضرورة
مواصلة الحوار المباشر بين السكان
المحليين وتفعيل دور الإدارة المحلية
والقيادات القبلية.

س٥: ما الحلول المقترحة لحل النزاعات؟

لحل القضايا التي تثير التوترات
والصراع، مثل قضايا النزاع حول
الأرض والمياه، فإنه بإمكان القيادات
القبلية والإدارة المحلية أن تحل تلك
القضايا بصورة فعالة في حال تركها
تتعاون بدون تدخل الحكومة والسلطات
السياسية. أما فيما يتعلق بحسم قضايا
الصراعات المسلحة ونزع السلاح
فقد إقترح المستجوبون ضرورة قيام
الحكومة بمعالجة ومناقشة وتصحيح
تلك المشكلات بالتعاون المباشر مع
الزعامات القبلية والإدارة الأهلية.
ويرى آخرون أن الحل الرئيسي لإنهاء
الصراعات العنيفة في السودان يكمن في
تشجيع التنمية الإجتماعية والإقتصادية
العادلة والمتوازنة. وأضافوا بأن القضاء
على الفقر يشكل خارطة الطريق الرئيسية
لتحقيق السلام في السودان. وكذلك يرى
آخرون أن الإبقاء على الحوار متصلاً مع

س٧: كيف يمكن للتنوع الثقافي والعرقي والديني والقبلي أن يعزز من السلام؟

ويرى بعض المستجوبين أنه بأخذ الظروف الراهنة في السودان في الاعتبار، فإن التنوع العرقي والثقافي وتفشي العصبية القبلية وغيرها من الاختلافات في المجتمع قد تكون سبباً في اندلاع الصراع العنيف في بعض ولايات السودان. غير أن مستجوبين آخرين يرون أن التنوع العرقي والقبلي والثقافي والديني قد يقلل من مخاطر الصراعات العنيفة وربما يشجع المجموعات المتباينة على تعلم مهارات العيش معاً برغم التنوع. فهم يرون بأنه إذا تم فهم واحترام هذا التنوع بصورة متبادلة فإنه قد يكون مصدراً لتحقيق السلام والتنمية. ولهذا ينبغي على الإنسان التفكير بشكل إيجابي في المحافظة على هذا التنوع الثري في البلاد.

س٨: كيف يتسنى لنا نشر ثقافة السلام بشكل أفضل؟

- يعتقد المستجوبون أن التعليم هو أفضل آلية لنشر وتعزيز ثقافة السلام وأن توفير التعليم للجميع وتنقيح المناهج بهدف تعزيز القيم والسلوك الإيجابية النوعية المتأصلة في ثقافة التدريب على السلام للحيلولة دون نشوب النزاعات وغرس ثقافة السلام في جميع المجتمعات سيساعد في نشر ثقافة السلام. ويذهب آخرون إلى أنه يمكن اعتبار وسائل الإعلام، على مستوياتها كافة، وسيلة فعالة في نشر ثقافة السلام وسط مختلف شرائح المجتمع.
- ويضيف آخرون بأن الإدارة المحلية وزعماء القبائل ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب أدواراً في غرس ثقافة السلام في مجتمعاتها المحلية، فيما يضيف آخرون أن ما يتم تنظيمه

من مهرجانات ثقافية وإحتفالات إجتماعية ودينية موسمية من شأنها أن تشكل منبراً لنشر ثقافة السلام. بعض المستجوبين يقولون بضرورة وأهمية المشاعر الدينية ودور العبادة في نشر ثقافة السلام.

س٩: ما هي الآلية التي ستعود بالفائدة على البلاد من تحقيق السلام في التنمية البشرية في السودان؟

يؤكد المستجوبون على أن وجود السلام والأمن يوحى بوجود الإستقرار وحرية التنقل عبر ولايات السودان. وعليه، إذا تم إدارة ثمار السلام بصورة كافة سليمة فإنها يمكن أن تكون مصدراً محتملة للموارد لتمويل مشاريع التنمية البشرية في الحاضر والمستقبل. وأضافوا بأن ثمار السلام ينبغي توظيفها في تمويل الخدمات الأساسية وتطوير البنى الأساسية في المناطق الريفية ومناطق الصراع.

س١٠: في رأيك، ما أثر الإستفتاء الذي أجري في جنوب السودان على إستمرارية عملية السلام في السودان؟

يرى بعض المستجوبين أن نتيجة إستفتاء جنوب السودان الذي حدث في أوائل العام ٢٠١١ ستحفز صراعات مسلحة أخرى في أجزاء من السودان نحو التسوية ومن ثم تحقيق السلام. ويدافعون عن ذلك الرأي بقولهم أن كل من الأطراف المتنازعة والحكومة ستستقي الدروس والتجارب الدعايات والشوائب والجوانب الإيجابية التي ترتبت على إتفاقية السلام الشامل التي وقعت بين جنوب السودان وحكومة السودان. وأشار آخرون إلى أن نتيجة إستفتاء جنوب السودان ستؤدي إلى أثر سلبي في مناطق صراعات أخرى في السودان. ورأوا أنه ربما تفكر أجزاء أخرى في السودان في

النزاعات المسلحة، وضعف العلاقات الثنائية مع بعض دول الجوار وقضايا البطالة والفقر والامية. ويرى مستجوبون آخرون أن ضعف الإدارة المحلية بالبلاد، في حال استمراره، سيمثل مهدداً دائماً في السودان. ومن الأمثلة على الصراعات المستقبلية الأخرى التي من المحتمل تفجرها وسط المجتمعات المحلية هو الإكتشاف والتنقيب عن بعض المعادن النفيسة والقيمة كالذهب وغيره من المعادن في بعض أجزاء السودان. وإذا لم تقدم الحكومة على تنظيم هذه العملية والأنشطة فإنه من المحتمل أن تقود الى تفجر الصراع.

إجراء إستفتاء مماثل. حيث اضافوا بأن حكومة جنوب السودان الجديدة سوف لن يكتب لها الإستقرار وبالتالي توجد ثمة صراعات محتملة بين البلدين. وأضاف آخرون أنه إذا لم يتم إنهاء القضايا العالقة فإن الإستفتاء سيلقي بآثاره السالبة على البلدين مستقبلاً.

س ١١: ما المهددات الرئيسية التي تواجهها البلاد من حيث الأمن الإنساني؟

لقد ذكر الناس مهددات عديدة يمكنها أن تواجه البلاد، مثل إنعدام أو ضعف المشاركة السياسية، وضعف تقاسم الثروة، تفشي العصبية القبلية، والنزاعات حول الأرض، والتنمية غير المتوازنة، وانتشار

المراجع

الفصل ١

١. للإستشهاد في هذا التقرير يُرجى النظر للمراجع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠.
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٠.
٣. سين ١٩٩٩ ص ٤
٤. المشاركون في حلقات النقاش المُركز، الولاية الشمالية، ١٧ مارس ٢٠١١.
٥. سكرتارية الكومنولث ٢٠٠٧ ص ٤٥

الفصل ٢

١. ينبغي أن تُفهم جميع الإشارات لمؤشر التنمية البشرية على مستوى السودان في هذا التقرير بأنها تعود لسودان ما قبل الانفصال: حتى وقت إعداد هذا التقرير، كانت نظم المعلومات لم يتم تحديثها لتشمل الإحصاءات الدولية للمؤشرات على المستوى الوطني بشكل منفصل بالنسبة للسودان وجنوب السودان. تم إستنتاج البيانات لمؤشر التنمية البشرية على المستوى الوطني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩ b الجدول الإحصائي G.
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩ b الجدول الإحصائي G. تعود هذه البيانات إلى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧.
٣. هذه تعود إلى السودان ما قبل الانفصال.
٤. أنظر تصنيف الأقاليم لمجموعات الولايات الإقليمية.
٥. التصنيفات الإقليمية هي كما يلي، الشمالي: الشمالية؛ نهر النيل؛ الشرقي: البحر الأحمر؛ كسلا؛ القضارف؛ الخرطوم؛ الخرطوم؛ الأوسط: الجزيرة؛ النيل الأبيض؛ سنار؛ النيل الأزرق؛ كردفان؛ شمال كردفان؛ جنوب كردفان؛ دارفور؛ شمال دارفور؛ غرب دارفور؛ جنوب دارفور.
٦. تصنف أدبيات التنمية البشرية قيمة مؤشر التنمية البشرية الذي يصل إلى ٤٩٩، ٠ كتنمية بشرية منخفضة، و ٥٠٠، ٧٩٩ - ٠، ٨٠٠ كتنمية بشرية متوسطة، و ٨٠٠، ٠ أو ما يزيد عن ذلك كتنمية بشرية عالية.
٧. وزارة التعليم الاتحادية.
٨. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة DESA ٢٠٠٩.
٩. الهيئة العامة للتأمين الصحي.
١٠. أجرى الجهاز المركزي للإحصاء لجمهورية السودان المسح الوطني الأساسي للأسر خلال مايو ويونيو ٢٠٠٩ لتقييم مستويات المعيشة الحالية للسكان.
١١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠، الصفحات ٩٤-١٠٠ والكبير وسانتوس ٢٠١٠.
١٢. شكر خاص لسابينا الكير وجوسي مانويل روش للإتصال بشأن هذه المسألة.
١٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٧.
١٤. الضوء ٢٠١٠ b.
١٥. صابر ٢٠٠٩.
١٦. علي والبدوي ٢٠٠٣.

الفصل ٣

١. يُقدر البدوي ٢٠٠٦ حرب السودان الأهلية من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ بقياس كثافة الحرب وتدفق الموارد البشرية والمالية للجهود العسكرية. على هذا النحو، فإن التقديرات منخفضة نسبياً.
٢. علي وواني ٢٠٠٦.
٣. DRRC ٢٠٠٧.
٤. وزارة القوى العاملة ١٩٩٦، الصفحات ١٢٢ - ١٣٤.
٥. عسل ٢٠٠١.
٦. الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨.
٧. MSWWCA ٢٠٠٣، الصفحات ٢٦ - ٥٧.
٨. البنك الدولي ٢٠١١.
٩. الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨، الجدول ٣ ED.
١٠. SHHS ٢٠٠٦.
١١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠، الجدول ٤.
١٢. الجهاز المركزي للإحصاء SHHS ٢٠٠٦.
١٣. الجهاز المركزي للإحصاء و SHHS ٢٠٠٦، الصفحات ٢٠١ - ٢١١.
١٤. المجلس القومي لمكافحة الإيدز ٢٠١٠.
١٥. الجهاز المركزي للإحصاء SHHS ٢٠٠٦.
١٦. الدار الإستشارية لجامعة الجزيرة ٢٠٠٨.
١٧. الصليب الأحمر ٢٠٠٥.
١٨. الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠.
١٩. الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠.
٢٠. الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠ ص ٢٧.
٢١. سين ١٩٨٢، دو وال ١٩٩٧.
٢٢. كولير وهوفر وسودريوم ٢٠٠٠ ص ٢٣.
٢٣. اليونيسكو ٢٠١٠، الصفحات ٢٣٥ - ٢٥٩.
٢٤. IDMC ٢٠١٠.
٢٥. قيرني ٢٠٠٦.
٢٦. قرين ١٩٩٨.
٢٧. عنان بلاتمان وهاتون ٢٠٠٦.
٢٨. الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨ الجدول ١ DS.
٢٩. بيج ٢٠١١.

الفصل ٤

١. سين ٢٠١٠.
٢. بعثة التقييم المشتركة للسودان ٢٠٠٥.
٣. البدوي ٢٠٠٦ ص ٤.
٤. البدوي ٢٠٠٦.
٥. البدوي ٢٠٠٦.
٦. ستيفارت ٢٠٠٢.
٧. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٧، ص ٨.
٨. فلنت و دو وال ٢٠٠٦؛ ما مداني ٢٠٠٩.
٩. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٧، ص ٦١.
١٠. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٧.
١١. شوميراس ٢٠٠٨.
١٢. كولير ٢٠٠٩.

١٣- برنكمان وهندركس ٢٠١٠.

١٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٤ ص ٢٣.

١٥- لجنة الأمن الإنساني ٢٠٠٣، ص ٨.

١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي a٢٠٠٩.

الفصل ٦

١- بابكر وبانتوليانو ٢٠٠٦.

٢- الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨.

٣- ديلوت LLP ٢٠٠٩.

٤- مؤتمر بنك السودان المركزي عن التمويل الأصغر

٢٠١٠.

٥- مشروع الألفية ٢٠٠٥.

٦- وزارة التعليم الاتحادية ٢٠٠٩.

٧- وزارة التعليم ٢٠١٠.

٨- وزارة التعليم ٢٠١٠.

٩- أحد المشاركين في مجموعة النقاش المركز، وزير

شؤون إجتماعية سابق، ولاية جنوب كردفان، مارس

٢٠١١.

١٠- جوك ٢٠١٠.

١١- أحد المشاركين في مجموعة النقاش المركز، زعيم

مجتمع، دنقلا، الولاية الشمالية، مارس ٢٠١١.

١٢- أحد المشاركين في مجموعة النقاش المركز، مقابلة

مع وزير شؤون إجتماعية سابق، ولاية جنوب كردفان

ن مارس ٢٠١١ م.

١٣- وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي a٢٠١٠.

١٤- وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي b٢٠١٠.

١٥- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ٢٠١٠.

الفصل ٥

١- كولير، هوفلر، إليوت، هيقر، رينال- كيروول و

سامبانيس ٢٠٠٣، ص (٨٣).

٢- إتفاقية شرق السودان ٢٠٠٦.

٣- لويب أي آل، ٢٠١٠ ص ٩.

٤- فورتن ٢٠٠٨، ص ٥.

٥- دويل و سامبانيس ٢٠٠٦، الصفحات ١-٢.

٦- دووال ٢٠٠٩.

٧- عنان ٢٠٠٤.

٨- نيكولاس ٢٠١١ ص ١١.

٩- الحسين ١٩٩٩.

١٠- ليفينسون ٢٠٠١.

١١- كومار ٢٠٠٦.

١٢- رودريك ١٩٩٩.

١٣- إيسترلي وروس ١٩٩٧.

١٤- براهيمي ٢٠٠٠ ص ١٨.

١٥- أنظر أوتيسيري ٢٠١٠ لمناقشات رئيسية لهذه

التحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٩ ص ١١.

١٧- أحد المشاركين في مجموعة النقاش المركز، غرب

كردفان، مارس ٢٠١١.

١٨- مينين ٢٠٠٧، ص ٥.

١٩- مامداني ١٩٨٢، ص ٦٥٨.



يضع هذا التقرير، الذي هو باكورة سلسلة تقارير التنمية البشرية في السودان، جملة من الرؤى والأفكار الجديدة في سياق التنمية البشرية في السودان وذلك من خلال نهج يقوم على المشاركة والشمولية.

ولأول مرة في السودان، يتم تطبيق أدوات قياس التنمية البشرية بصورة منهجية من منظمة لفهم وسبر غور تاريخ السودان الحديث. و إستناداً الى جملة من مقاييس التنمية البشرية، يقدم هذا التقرير قاعدة من الأدلة والبراهين الأولية لتقويم التقدم المحرز في توسيع نطاق القدرات. ولعل أبرز ما توصل اليه التقرير من نتائج رئيسة هو التقدم السريع الذي تم إحرازه في التعليم، وما تبع ذلك من إنجازات مطردة في مجالات صحة الطفل والأمومة. غير أن النتائج الواردة بهذا التقرير بنيت على فوارق إقليمية تحمل في طياتها احتمالات بإنفراط عقد الأمن إذا ما تركت بدون معالجة.

لقد أدت مخلفات الصراع الى إفراز هذه الفوارق في مجال القدرات في السودان. وأوضح التقرير، بما طوره من دليل للتنمية البشرية على المستوى الولائي، أن المناطق التي لم تجر فيها صراعات عنيفة شهدت زيادات أكبر في معدل الإلتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط الأعمار. غير أن المناطق التي شهدت أشد الصراعات حدة، أو المناطق التي ما زالت الصراعات فيها تهدد التنمية البشرية حتى يومنا هذا، فقد ظلت الإنجازات بها أقل وضوحاً. ولكن نظرة ثاقبة جديدة فيما طرأ من إنتعاش عقب إنتهاء الصراع، والقصور النسبي الذي لازم النمو الإقتصادي، مقارنة بالتقدم الذي طرأ على التعليم والصحة، قد قادت الى مستويات معيشية متساوية- وإن كانت منخفضة- في جميع مناطق السودان.

يقدم التقرير، كذلك، مقترحاً أولياً إزاء تطبيق إطار الأمن الإنساني على ظروف السودان من خلال تفكيكه للعلاقات بين السلام والتنمية. وكخطوة أولى في هذا الإتجاه، ولأول مرة، تم إقتراح دليل (مؤشر) للأمن الإنساني في تقرير للتنمية البشرية يأخذ في الإعتبار الظروف الأمنية، بدءاً من المخاطر البدنية وإنتهاءً بتقلص الفرص الإقتصادية.

يستند التقرير الى تاريخ إتفاقيات السلام في السودان للتوصل الى إطار جديد مبتكر يسهم في إثراء الحوار الوطني والدولي حول شروط توسيع نطاق القدرات البشرية التي كثيراً ما يتم تجاهلها. ومن خلال ما توصل اليه التقرير من ضرورة نقل التنمية البشرية لتكون مرتكز في عملية تصميم وتنفيذ إتفاقيات السلام فقد دعا التقرير الى إحداث تغيير هائل في جغرافية السلام بالسودان. إن وضع غايات ووسائل التنمية البشرية كمرتكز للسلام في السودان ينطوي على إمكانية إعادة توجيه السياسات العامة صوب تعزيز التمكين وتساوي وإستدامة إنجازات الإنسان السوداني.

عكف التقرير على تقييم العمل الميداني الذي تم في سبع ولايات بجميع مناطق السودان، وجمع الآراء والأفكار المستمدة من عشرات المقابلات، والمشاورات ومجموعات النقاش البورية التي أجريت مع قادة المجتمع والخبراء، فضلاً عن إستناده الى الإبحاث التجريبية لتطوير النتائج. ويهدف التقرير الى حفز النقاش والبحث في مسارات السلام، وتوسيع دائرة الحوار العام حول التنمية في السودان.